

المحتوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢ افتتاحية العدد أفريقيا: كانت.. وينبغي لها أن تكون

١٠ قراءات إسلامية الدعوة الإسلامية المعاصرة في غرب أفريقيا - هارون المهدي ميغا

٢٦ شعوب أفريقية الهجرات العربية إلى بلاد النوبة ربيع محمد القمر الحاج والسودان الشرقي

٤٦ قراءات تاريخية الفعل الحضاري للهجرات الإسلامية في أفريقيا آدم بمبا

٥٠ قراءات سياسية سياسات التنافس الدولي في أفريقيا د. حمدي عبد الرحمن حسن

٦٤ قراءات تنموية المياه وقود حروب المستقبل رندا عطية سليمان

٧٤ قراءات سياسية أوضاع الصومال في القرن الأفريقي أنور قاسم الخضري

١٠٨ شعوب أفريقية أزمة ساحل العاج ومحنة المسلمين بدر حسن شافعي

١٢٠ قراءات اجتماعية الفقر في أفريقيا هالة جمال ثابت

١٣٨ حمى الملاريا في أفريقيا د. المبشر أبو بكر عبده فرج

١٧٨ قراءات إسلامية مدونة الأحوال الشخصية والتحدي الجديد للمسلمين في تشاد محمد البشير أحمد موسى

١٨٢ رسائل جامعية أساليب المنصرين في الصد عن الإسلام في أفريقيا، وطرق مواجهتها محمد البشير أحمد موسى

قراءات أفريقية

ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الأفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفواز
fawaz@qiraaat.com

رئيس التحرير
خير الله بن طالب
talib@qiraaat.com

المراسلات

بريطانيا:

7 Bridges Place
Parsons Green Fulham
London SW6 4HW

لندن: هاتف: ٧٣١٨١٤٥ (٢٠٧ - ٠٠٤٤)
فاكس: ٧٣٦٤٢٥٥ (٢٠٧ - ٠٠٤٤)



أفريقيا: كانت.. وينبغي لها أن تكون

الحمد لله الكبير المتعال، ذي العزة والجلال، والصلاة والسلام على النبي المفضل، والصحب والأل، وبعد:

بات من المهم التذكير بأمر ربما طواها النسيان، فيما يتعلق بقارة الإسلام (أفريقيا)، من حيث تاريخها وكفاحها، وحقوقها وحاجاتها، وبخاصة في زمن تداعت أمم الكفر على القارة من جديد، في الوقت الذي شغل فيه أهل الإسلام بأنفسهم، وغلب العجز على كثير منهم اختياراً أو اضطراراً.

والمصلحين والمجاهدين المجددين الذين صنعوا تاريخ القارة، وبنوا مجدها، أمثال: عثمان بن فودي، وعبدالله بن ياسين، وساموري توري، والحاج عمر وابنه أحمد، والقائد رباح، وعبدالقادر الجزائري، وماء العينين، وعبد الكريم الخطابي، وعمر المختار.. وغيرهم، رحمة الله عليهم.

عرفت أفريقيا حضارة الدولة منذ أمد، وقامت لأهلها ممالك في القرن الثاني الهجري.

ومن أبرز الممالك الأفريقية في غرب أفريقيا مثلاً: مملكة غانا التي زارها وهب بن منبه عام ١٣٧هـ، والفزاري عام ٢٠٠هـ، وسماها: أرض الذهب، وقد كانت دولة قوية، نشأت على أساس تجاري اقتصادي متين؛ مما شجع المسلمين على ولوجه، حتى كانوا

ولعل حديثاً حول ذلك ينتظم في عدة محاور، تفصح عن أهمية هذه القارة المهمة، وتكشف عن موقعها من التاريخ والواقع الدولي، وتوضح الواجب حيالها على أمة الإسلام.

أولاً: أمة.. وتاريخ:

لم تكن أفريقيا وثنية.. بل كانت على التوحيد الذي هو الأصل في البشرية، قبل طرود الشرك والكفر، ثم دخلها الإسلام منذ قرنه الأول، لما وطئت القارة أقدام مهاجري الحبشة رضي الله عنهم، ثم استقر الإسلام في بعض بلدانها إبان فتوحات المسلمين، ولم يلبث الأمر حتى انساح المسلمون بتجارتهم، ودعوتهم في عمق أفريقيا. حفل تاريخ القارة بأعلام من العلماء والدعاة

ثانياً: استهداف.. وابتزاز:

تقاسمت الدول الاستعمارية أفريقيًا في مؤتمرها الذي عقده في برلين عام ١٢٨٢هـ / ١٨٨٤م، وتعاهدت فيه على احتلال العالم الإسلامي، ونصت قرارات المؤتمر على أنه لا يكفي إعلان الحماية على بلد ما دون احتلاله فعلياً^(٣)، وكان ذلك واقعاً عانت منه القارة كغيرها دهرًا.

ولعل الإنجليز لم يفتقروا إلى نية إبادة الأفارقة في بلدانهم، أسوة بما فعلوه بالهنود الحمر في أمريكا لولا لطف الله بهذه القارة. ومن الطريف أن الصحفي الألماني (يواخيم برناو) يرى أن العائق عن استيطان الإنجليز القارة، وإبادة أهلها: آفتا أفريقيا: الملاريا، وذبابة التسي تسي^(٤).

ليس الحال اليوم بأفضل من ذي قَبْل، ويكفي برهاناً واحدة من ثلاث إشارات:

● القمة الأوروبية الأفريقية الأولى، عام ٢٠٠٠م جاءت لتحقيق الأولويات الأوروبية لا الأفريقية، من الوصول إلى الموارد الطبيعية، والمواد الأولية، وإيجاد أسواق لتسويق المنتجات، وما يتطلبه الحفاظ على تلك المصالح، من مواجهة للإسلام، وعلاج للهجرة الأفريقية إلى أوروبا، وتسابق ضد النفوذ الأمريكي^(٥).

سبباً في إسلام كثير من ملوكها وأهلها، وصار أكثر سلاطينها ووزرائها مسلمين.

اشتهرت بالذهب والحديد، وصناعة الأسلحة والتجارة المنظمة، وأظهر أهلها قدرتهم على تدبير شؤونهم، حتى شهد بعض منصفى الغرب بأن حضارة تلك البلاد في العصور الوسطى لم تكن دون حضارة البييض^(١). وامتدت مملكة غانا إسلامية إلى القرن الخامس الهجري، حتى ورثتها دولة المرابطين في الشمال الأفريقي التي حفظ الله بها الأندلس للمسلمين أربعة قرون.

كان من فضل مملكة غانا تمهيدها لقيام ممالك تالية، كمملكة مالي الممتدة عبر قرون أربعة، التي اضطلعت بدور عظيم في نشر الإسلام، والتي وجد في مدينة واحدة من مدنها (مدينة جني): ٤٢٠٠ عالم مسلم^(٢).

ثم قامت على تركتها مملكة سنغاي، التي امتدت إلى القرن الثاني عشر الهجري؛ حيث استلم الزمام (الفولانيون) أنصار دعوة الشيخ عثمان بن فودي، الذي أقام دولة سوكوتو، والتي قضى عليها الاحتلال البريطاني أوائل القرن الرابع عشر الهجري، عام ١٩٠٠م.

(١) انظر: حركة التجارة والإسلام والتعليم الإسلامي في غرب أفريقيا، د. مهدي رزق الله أحمد ١٥٩.

(٢) انظر: حركة التجارة ٢٠٦، نقلاً عن: تاريخ السودان للسعدي ١٢-١٣.

(٣) انظر: أفريقيا التي يراد لها أن تموت جوعاً، د. جمال عبدالهادي و د. وفاء محمد ٦.

(٤) انظر: مقالاً له بعنوان: رحمتك يا الله.. صفحات مجهولة من تاريخ أمريكا. http://www.al-eman.com/karat/details.asp?ID=684.

(٥) انظر: مقالاً بعنوان: القمة الأفرو أوروبية الأولى.. صراع الأولويات، د. حمدي عبدالرحمن حسن، في موقع: إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-mar-2000/qpolitic23.asp

جنودها للعمل مع القوات الحكومية في محاربة كل من يريد بوش وحرسه أن يصمهم بالإرهاب! فأني استهداف وابتزاز فوق هذا؟!

ثالثاً: طموحات.. ومحاولات:

سعت البلدان الأفريقية إلى التحرر، ورفعت لواء الاستقلال، وطرد المحتل، وكان لها ذلك تبعاً، في العقود المنصرمة، غير أن ذلك لم يوقف الاستهداف، ومحاولات التهميش، والإضعاف المتزايدة المقترنة بعمليات الابتزاز، والنهب، والتسابق إلى السيطرة، وفرض السيادة، بأساليب المكر والخديعة والنفاق.. في ظل اكتشاف للثروات والطاقات.

والمجتمع الدولي اليوم يبصر تزايد آلام أفريقيا متفجراً، وعلى أحسن تقدير فإنه غير جاد في وقف مشكلاتها، أو الحد منها، ولا غرو؛ فهو المتسبب فيها أصلاً.

لا يُنتظر من العالم إذن إلا مزيد من التجويع للقارة، واستنزاف خيراتها، واستمرار تخلفها، بطرق أكثر مكرراً، اللهم إلا إذا استثنينا بعض أصحاب الضمائر الحية التي تضعف عن مواجهة التيار في الأغلب، ممن يشك في وجودهم، أو تأثيرهم بالشكل الذي عرفته الجاهلية في حربها على الإسلام في مكة.

● الشراكة الأفريقية الأمريكية بدأت عام ١٩٩٨م، وكانت في جوهرها اقتصادية أمنية سياسية^(١)، لا تنمية مدنية. أما المبادرة الأمريكية المطروحة قبل ذلك عام ١٩٩٦م، فقد جاءت بعد محاولة أمريكا إحباط المبادرة الثلاثية الأمريكية الفرنسية البريطانية بالانسحاب منها، لتتفرد بمبادراتها القائمة على التدريب العسكري، والتموين الغذائي، والخدمات الإنسانية. وحين قوبلت بمعارضة فرنسية أفريقية عملت أمريكا على تفتيت التحالف الأفريقي، وتفكيك التحالف الفرنسي الأفريقي ليخلو الجو لعملية استعمارية جديدة أمريكية مبطنة^(٢).

● (الحرب على الإرهاب) التي استهدفت فيها: المؤسسات الخيرية بأعمالها الإغاثية، وبرامجها الدعوية، بالرغم من حداثة عهدها ومحدودية مواردها، وأعمالها بالنسبة لواقع التنصير الذي استغل الحرب لإزالة المعوقات، وفتح الطرق أمام برامجه ومنصره، ثم جاء الاستنزاف الأمريكي بدفع الدول الأفريقية إلى العمل الأمني المشترك، والتدريب على مكافحة الإرهاب في سبع دول أفريقية^(٣)، وبذلك تمكنت أمريكا من توجيه الأعمال الأمنية والعسكرية في تلك البلدان، كما تمكنت من إدخال

(١) انظر مقالاً بعنوان: أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة في أفريقيا، د. حمدي عبدالرحمن، في موقع: إسلام أون لاين، <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/qpolitic4.asp>

(٢) انظر مقالاً بعنوان: المبادرة الأمريكية في أفريقيا.. استعمار مهذب، للخضر عبد الباقي محمد، في موقع: إسلام أون لاين، <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/08/article33.shtml>

(٣) انظر: <http://www.akhbar-libya.com/modules.php?name=News&file=article&sid=19437>

رابعاً: مكانة.. وحقوق:

أفريقيا قارة الإسلام: لأنها القارة التي يشكّل المسلمون أكثر من نصف سكانها، وهي قارة العرب؛ لأن أكثر من ثلثي العرب مستقرون في أفريقيا، ولئن حفل مشرق الإسلام بأعلام العلم؛ فلقد حفل مغربه أيضاً بحملة رسالة، وعلم ودعوة وجهاد.

ولأفريقيا أيضاً: مزية قرب الجوار من مهبط الوحي، لكونها على الضفة المقابلة لمكة شرفها الله تعالى؛ فهي قريبة من قلب الأمة.

ولأفريقيا ثالثاً: واجب الأخوة الإسلامية العامة، المستلزم للنصح، والنصرة والتعاون.

ولها رابعاً وبشكل أخص: واجب رعاية الضعفاء قليلي الحيلة ممن لا يفتن لهم، ويتجرأ الناس على حقوقهم، وهم كثرة في أفريقيا.

وبعد هذا لا يقال: لماذا نهتم بأفريقيا؟ إذ الاهتمام بها أمر ظاهر الفضل والوجوب، والتفريط بها تفريط بموطن هام من مواطن الإسلام.

ولعل السؤال الصحيح هو: لماذا نهمل أفريقيا؟ ومن يتحمل مسؤولية ذلك؟

خامساً: احتياجات.. ومتطلبات:

لعل أبرز جوانب العناية التي ينبغي أن يضرب الجادون فيها بسهم:

١ - ترسيخ المنهج الإسلامي الصحيح النقي؛ حيث اقترن الإسلام في القارة الأفريقية بالتصوف، في كثير من الأحيان؛ فهي أحوج ما تكون لتصحيح

فلا خيار أمام القارة من الاعتماد على الذات، ومحاولة النهوض بالقدرات المتوفرة، دون انتظار فرج من عدو تسيره مصالحه الذاتية -أياً كان مستواها- على حساب حياة الآخرين وحريتهم.

ويمكنها اليوم أن تحمل لواء التحرر من التبعية، كما حملت لواء طرد المحتل، وبخاصة أن أفريقيا تملك مقومات نجاح كثيرة، فقد أودع خالقها في باطنها خيرات وبركات كثيرة، فهي غنية بثرواتها، فقيرة في مواردها وشعبها؛ بسبب ما كيد لها. وقد قدم (مركز جنوب أفريقيا للشؤون الدولية) دراسات حول الأقفال المانعة من استثمار أفريقيا لخيراتها، والمفاتيح المؤدية إلى النهوض^(١).

أقر القادة الأفارقة خطة عمل «لاجوس» للتنمية في أفريقيا عام ٢٠٠٠م. بيد أن تطبيق هذا البديل، أو غيره يحتاج أولاً إرادة سياسية أفريقية حديدية، كما أنه يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمواجهة عمليات التهميش^(٢).

وهذا على كل حال ليس الخطوة الأولى للتغيير، بل الخطوة الأولى هي: التنمية المعنوية التي تسهم في حل المشكلة على المدى البعيد، كرفع مستوى الوعي، وإحياء التدين الصحيح، وتأهيل الكفاءات، والتطوير الشمولي الحقيقي، الذي يقوم به حملة رسالة، لا أصحاب أهواء. وهنا يأتي دور الأمة الخاتمة الشهيدة على الأمم.

(١) انظر ملفاً بعنوان: أفريقيا ٢٠٠٥-أقفال ومفاتيح، <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/12/article13.shtml>

(٢) انظر مقالاً بعنوان: أفريقيا وتحديات الألفية الثالثة.. الديون والفقر، أ. د. حمدي عبدالرحمن، في موقع: إسلام أون لاين، <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolit-1/mojryat1.asp>

المسار العقدي والمنهجي، وفقه الإسلام على حقيقته التي أنزلها الله تعالى .

٢ - دعم التعليم الإفريقي بالمناهج الإسلامية الإفريقية، وإعداد المعلمين، وتطوير الإشراف، مع السعي لاستمرار المنح الدراسية في البلدان الإسلامية، والعناية بطلاب المنح .

٣ - إحياء البعد التربوي في القارة، واستثمار بعض الفرص المحلية في تنميته، مثل: المحاضن المنزلية الخاصة ببعض طلبة العلم، والدعاة الذين يستضيفون عدداً من الطلاب في بيوتهم استضافة كاملة سنين عدداً .

٤ - إنشاء معاهد إعداد الدعاة في أفريقيا، سعياً في (أفرقة) الدعوة، بصناعة رجالها من أبناء القارة، ليحملوا الرسالة بلسان قومهم. وهي الطريق التي نهجها النصارى في عملهم؛ إذ على الرغم من طرود النصرانية وحدائتها، إلا أنها رفعت شعاراً خطيراً: (أفريقيا نصرانية عام ٢٠٠٠م)، وما كان لها أن ترفعه لو اكتفت بمنصريها، مهما كانت أعدادهم، ولذا عملت على أفرقة النصرانية والكنايس، وأوجدت من الأفارقة منصرين وقساوسة، ولا زالت تحت السير، بعد تمديد الخطة إلى عام ٢٠٢٥م .

٥ - كتابة تاريخ القارة الإسلامي، وإبراز أصالة الإسلام، وطرود النصرانية، وكشف الحضارة التي نشأت إبان ممالكه، ودور المغتصب النصراني في

إضعافها وإسقاطها، ثم سرقة أهلها، واستعبادهم، ثم احتلال أوطانهم ونهب خيراتهم، وإبراز سير رموز القارة من العلماء، والدعاة، والمصلحين، والمجاهدين المجددين الذين صنعوا تاريخ القارة، وبنوا مجدها .

٦ - العناية بالجوانب التنموية والحضارية، والإنسانية تطويراً وتدريباً، بشكل مؤسسي وحكومي وفردية، إسهاماً في رفع الحاجة الملحة التي يدخل المنصر من خلالها وهي: الجهل، والمرض، والفقر .

٧ - إنشاء حركة تجارية حديثة تهدف إلى دخول القارة، وإنمائها في شتى الجوانب؛ لمزاحمة المدّ التنصيري الذي أرادت ذراعه الاستعمارية احتواء التجارة لتمرير مخططاته عبّرها، زاعماً إرادته تحريرها^(١) .

٨ - الاهتمام الخاص من قبل الرموز الإسلامية من علماء ودعاة، والقيام بزيارة القارة، والتواصل مع أبنائها بشكل مباشر، واستثمار شبكة العلاقات التي تورثها العولة الاقتصادية بين الدول بقصد، أو بغير قصد. ولا زال أبناء القارة يذكرون زيارة شيخ الأزهر (جاد الحق) في وقته لكل من نيجيريا، والصومال، والسنغال، والمغرب، ويعيشون على ذكراها، وكذا زيارات الشيخ (محمد محمود الصواف) إلى جُلّ الديار الإفريقية بتكليف من الملك فيصل لزيارة الأقطار الإسلامية، والتعرف على أحوالها، بل إن زيارات الزعيم الليبي ذات الطابع والبعد السياسي تلقي ببعض الظلال الدعوية؛ نظراً

(١) انظر: حركة التجارة والإسلام والتعليم الإسلامي في غرب أفريقيا، د. مهدي رزق الله أحمد ٥٢٠٧ .

لما يقوم به أثناءها من خطب بالجوامع الكبرى^(١). ولعل الشعور بالنقص الذي خلفه المحتل في نفوس كثيرين من أبناء القارة - إضافة إلى العاطفة الإسلامية، والبساطة - كانت وراء تلك الحفاوة بتلك الزيارات.

٩ - إصدار الكتب والدوريات المتعلقة بها، والتواصل الحميم عبر الشبكة الالكترونية مع الرموز والقيادات والمثقفين، بترجمة بعض المواقع والصحف الالكترونية إلى اللغات الحية، إن لم يمكن إنشاؤها أصالة، مع توجيه الباحثين الأفارقة إلى الموضوعات الأولى بالدراسة والبحث، سواء عبر الرسائل الجامعية، أم مراكز البحوث المطلوب إنشاؤها.

١٠ - التصميم على مواصلة العمل الدعوي والخيري، ومواجهة الهجمة الشرسة على العمل الخيري التي هي في حقيقتها جزء من المخطط التنصيري، المسعّر للحرب على الإرهاب التي نحت في مرحلتها الثانية منحى محاربة الجمعيات الخيرية بوصمها بالإرهاب، وإدراجها ضمن اللائحة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، ثم القيام بموجب ذلك بحظر تمويلها ومصادرة أموالها، في سياسة رهيبة لتجفيف منابع الدعوية، وفتحاً للطريق أمام العمل الكنسي التنصيري الاستعماري الكبير.

أمام تلك الحالة لم يعد من السهل الدعم المباشر للعمل الدعوي في أفريقيا ونحوها، وصار الخيار

الأمثل - وهو الأجدى من قبل ومن بعد - الأخذ بالأسباب التي انتشر الإسلام عن طريقها أول الأمر، من تفعيل الواقع المحلي والمحليين للقيام بدورهم، والقيام بدعمهم؛ حيث يثير التدخل الخارجي المباشر المخاوف.

والواجب على كل حال : التحلي بالتفاؤل يقيناً بغلبة الإسلام، وأن أعداءه بقدر ما تفتح أمامهم الأبواب بقدر ما يعانون؛ بسبب عجز عقائدهم عن إشباع الحاجة للتدين، وتخلف تشريعاتهم عن إصلاح الحياة. وهذا ما يفسر الإقبال الكبير على الإسلام، حتى أن تقريراً يفيد بأن كل عشرة يتحولون عن عقائدهم التقليدية : يدخل تسعة منهم الإسلام، وواحد النصرانية^(٢)!

يكفينا تفاؤلاً : منجزات المؤسسات الخيرية المعدودة، وآثارها المباركة في الساحة الأفريقية، بالرغم من محدودية الإمكانيات والكفاءات.

لكن التحدي الأكبر : هل نحن جادون في التعامل مع المرحلة؟ وهل نأتي البيوت من أبوابها؟

قد ولّى العهد الأول من العمل الدعوي في القارة، فلا مكان للعمل الذي يدار من الخارج، ولا سبيل إلى القدوم من الخارج.

والقضية تواجه تحديات كبرى، تتطلب ابتداءً أمرين : تفتيق الأذهان عما يمكن عمله، مع العمل على تحقيقه بجدية وقوة، واستمرار اللجوء إلى

(١) الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، د. حورية توفيق مجاهد ٢٧٤.

(٢) المرجع السابق ١١.

الجيل الكبير سبحانه وتعالى .

ومما يلفت النظر: في المؤتمر التنصيري التاريخي (كولورادو) عام ١٩٧٨م: أن القائمين به توفر لهم الأمان: جدية في الطرح والعمل، ثم اللجوء إلى الرب^(١)! وقد كان ذلك معلماً بارزاً أفرزته ضخامة الهدف، وشدة التحدي.

إن في هذا عبرة لأهل الإسلام!

سادساً: آفاق التغيير:

كيف عمل المحتل (المستعمر) حين أُجبر أو اختار الانتقال من مرحلة الممارسة والتنفيذ المباشر، إلى مرحلة المساندة والإدارة عن بُعد؟

وهل يا ترى خطر بباله أن يبلغ من أمتنا حال بعده أشد مما بلغ منها حال قربه؟

لا عجب إذا علمنا نهجه، وخططه مع القيادات والرموز، والقضايا الكبيرة البعيدة، وعالم المناهج والأفكار، والدعم اللوجستي والمالي الذي اشترى به ذمماً، وصنع به عقولاً.

المرجو أن تثمر محاصرة العمل الخيري عن آليات مبدعة، وأعمال عبقرية تنقل العمل الخيري مراحل بعيدة.

شروط ذلك: سعة الأفق، والتفكير بعقلية مفتوحة، والاستعداد لمثل: فك الارتباط عن بعض المسميات، والتحرر من بعض القوالب، والتفاعل مع مقتضيات المرحلة المعاصرة للتخليق في فضاءات

أوسع، ومجالات أرحب، وأعمال أكبر وأكثر.

من المؤكد أن المؤسسات الخيرية قد حققت منجزات في الساحة الأفريقية، والمرجو منها في ظل تقلصها، وانحسارها فيها: أن تعدل في زوايا النظر تعديلاً ضخماً ضخامة التحديات، وتغيّر من طريقة العمل تغييراً كبيراً كبيراً الأزمة، وترسم خطاً عظيمة عظم التطلعات.. وحينها ستعمل ليس بإبداع فحسب، بل بعبقرية فذة).

من الأعمال العبقريّة:

١ - خطب ود القيادات العلمية والدعوية الأفريقية داخل القارة، وخارجها، وجعلها محور العمل الدعوي ومنطلقه، لتقوم هي بالعمل، والمؤسسات تساندها، متخففة من أعباء الممارسة والمتابعة، متفرغة لآفاق استراتيجية طموحة.

٢ - وضع خطة لإبراز القيادات عن طريق مؤلفاتهم، وتوفير بعض المراجع لهم، وتكليفهم النسج على منوالها بلغة محلية، لتوزيعها بكميات تبلغ الملايين، ليصل الصوت الإسلامي إلى كل بيت أفريقي، وتجتمع القروش القليلة لتحقيق عائداً مادياً، يستثمر في مؤلفات أخرى، وهكذا. ومثله يقال في البرامج، والمواد الإعلامية.

٣ - تقديم دعم دعوي، ومالي، ولوجستي لطلاب الدراسات العليا الأفرقة، لبناء عدد من الرموز المستقبلية، بالإضافة إلى عدد من الرسائل العلمية

(١) تراه واضحاً حين مطالعة وقائع المؤتمر المنشورة بعنوان: التنصير- خطة لغزو العالم الإسلامي.

والدعوية الموجهة نسبياً، لتسهم في تشكيل نهضة، وتحقيق مكاسب لا تقارن أبداً بنتائج برامج مألوفة قد تقام سنين عدداً.

٤ - دراسة الفرص الدعوية الاستثمارية، ليكون الدعاة مستثمرين، أو شركاء لمستثمرين في مجالات التغيير، من تعليم ونشر، وإعلام، ونحوها.

عجب أن لا ترى مؤسسة إسلامية تجعل بناء القيادات ورعايتها محور رسالتها، في حين أن ذلك هو محور عمل الماسونية، وحليفها الصهيونية، التي تمكنت في (٥٩) عاماً من تحقيق الحلم، وإنشاء الدولة النشاز التي تزداد امتداداً يوماً بعد يوم، بعد الذلة المكتوبة عليهم أينما ثقفوا، والشتات الذي عاشوه في العالم!

لن تعجز المؤسسات الخيرية - بإذن الله - أن تعمل ما عمله أفراد في تاريخ أممهم، ولن يكون أنجح منهم من غضب الله عليهم وجعل منهم القردة والخنازير، وعبد الطاغوت، بعد أن كانوا في مزبلة التاريخ.

لكن : يا ترى لو بقي العمل على وتيرته الحالية؛ فهل يستطيع الوصول إلى نصف ما وصلوا إليه في المدة الزمنية نفسها؟ مؤكداً أن ذلك على كل حال لن

يكون بالأليات المعمول بها حالياً.

لقد آن الأوان أن نمنح الثقة لإخواننا الأفارقة، ونمكنهم إدارياً، ونشاركهم في القرارات الاستراتيجية، فهم إنما يفكرون ويقررون لبيئة هم أهلها، ولشعب هم من أميز أفرادهم. إننا قد نخسر أموالاً ومواقف جرأء منح الثقة، لكننا بسحب الثقة - حالاً أو مقالاً - نخسر الرجال، نخسر النفوس، نخسر المواقع، نخسر الخطط والنتائج.

الواجب التشمير والاجتهاد في التنفيذ، وإلا تحولت الأفكار أمنيات، والبرامج تسليات. ولا شك أن للعمل تبعاته وضرريته ومسؤولياته الكثيرة الكبيرة، التي ما لم تحتل فلن يكون ثمة عمل، اللهم إلا برامج هزيلة لا تسمن، ضعيفة لا تغني.

ولنسأل أنفسنا: هل يمكن أن نكون ممن يصنعون التغيير، ويكتبون التاريخ؟ وذلك لن يكون ما لم نصدق مع الله، ونفرغ قلوبنا له تعالى، مع تضرع المضطرين، وبكاء المتذللين الخاشعين، وأعمال الكبار المصلحين المجددين، وذلك أمر كبير، وهو على الله ليس بعسير، لكن واقعنا بالنسبة إليه خطير.

والله المعين، وهو العلي الكبير.



الدعوة الإسلامية المعاصرة في غرب أفريقيا معوّقات وحلول

هارون المهدي ميغا(*)

لن أتحدث - هنا - عن وسائل الدعوة الإسلامية في غرب أفريقيا، ولا عن أساليبها ومراكزها، ولا عن الدعاة وطوائفهم... إلخ؛ فلذلك كله رجاله المتخصصون في شؤونها، الخبراء ببواطنها، وإنما سأركز في هذه العجالة على أهم المعوّقات التي تواجه الدعوة الإسلامية المعاصرة في هذه المنطقة، والحلول المقترحة لها في قراءة لجزء من واقع هذه الدعوة، نرجو أن يكون فيها إسهام - بجهد المقلّ - في رسم مستقبل زاهر لازدهار الإسلام فيها؛ وسعي في تحقيق تأثير قويّ وعام للمؤسسات الإسلامية؛ الدعوية، والثقافية والتربوية، والاجتماعية، يستنهض جزءاً من تاريخ الإسلام الناصع، وحضارته الزاهية في هذه المنطقة لبناء مستقبل مشرق بإذن الله تعالى.

البدع والخرافات؟! وكم من غافل تنبّه؟!.. إلخ.

الوقفّة الأولى: أنّه لا يختلف اثنان على النجاح الكبير الذي حققته - ولا تزال تحققه - الحركة الإصلاحية الحديثة في ضوء الكتاب والسنة، وتحققه الدعوة الإسلامية المعاصرة على مذهب أهل السنة والجماعة في كلّ دول غرب أفريقيا، وعلى مختلف المستويات؛ برغم الصعوبات التي تواجه المسلمين، سواء ما كان منها خارجياً أم داخلياً. فهذا النجاح - ولله الحمد - مما لا يخفى على ذي عينين، وقد تناقله الرُّكبان، وشهد به الأصحاب والأعداء؛ فكم تفاجأ به النصارى الذين حَلَموا بأنّ يحولوا أفريقيا مع عام ٢٠٠٠م إلى قارة نصرانية؟! وكم من وثني أسلم؟! وكم من نصرانيّ أسلم؟! وكم من قرية أسلمت بكاملها؟! وكم من شخص تحوّل عن

وقبل ذلك لا بدّ من أربع وقفات مهمّة:

الوقفّة الثانية: هناك روافد كثيرة، وعوامل عظيمة كان لها أكبر الأثر - بعد توفيق الله - في تحقيق تلك النجاحات الدعوية الحديثة، وهذه النهضة الإسلامية المعاصرة، من أبرزها وأقواها^(١):
١ - وفود الحجّ في العصر الحديث، وبخاصة أيّام الاستعمار وما بعده، والذين رجعوا إلى أوطانهم بعد أداء الفرض، يعزّزه - من جانب - ما صار للقب الحاجّ في القاموس الديني والاجتماعي في هذه المنطقة من أثر طيّب؛ بسبب ما يحمله في هذا القاموس من معاني الصلاح والبعد عن سفساف الأمور من قول أو فعل، وإفادة الطيبة، وحُسن السريرة، وأمن الجانب، وقوّة الشخصية، كلّ هذه الصفات ممّا اشتهر به الدعاة من أولئك الحجّاج،

(*) باحث من جمهورية مالي - قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي - كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(١) انظر تفصيل عن هذه كلها وعن أطوارها وعن الدول المحاور في: (مدخل إلى دراسة مذهب أهل السنة والجماعة نهضته الحديثة والمعاصرة في غرب أفريقيا، الروافد، المعوّقات والحلول) لكاتب هذه السطور لما يُنشر.

٧ - الجمعيات والمؤسسات الإسلامية المحلية ،
والخارجية العاملة في المنطقة .

الوقف الثالث: أن هذه القراءة لا تهدف من ذكر
هذه المعوقات والصعوبات إلى إظهار صورة قاتمة عن
الدعوة والدعاة ، ولا طمس نجاحاتها على المستويات
المختلفة ، أو التقليل من شأنها ، كلاً! ولكن من باب
بضدها تتميز الأشياء ؛ ولأن ذكرها يشير - أيضاً -
إلى النجاحات ؛ إذ لولا توفيق الله ، ثم هذه النجاحات
لما وجدت العقبات . أو ليس قد استقر في طبائع
البشر أنها لا تعادي إنساناً فاشلاً ما لم يطغ عليها
بالحسد والحقد والكراهية ، ولا تعادي من يسايرها
في معتقدها الذي اعتادته ، وسلم لها قيادته ؛ لأنهم
لا يرون له قيمة تؤهل هذه المعادة ؛ فما لجرح بميت
إيلاً! ومن باب التخلية للتخلية ؛ أي محاولة تخلية
ساحات الدعوة من الأشواك التي تقض مضجعها
ليحل محلها - بتوفيق الله وعونه ، ثم بجهود الدعاة
المخلصين المصلحين - نور الحق الذي يدعى إليه .
وقد قال الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان - رضي
الله عنه - : « كان الناس يسألون النبي ﷺ عن
الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني » ،
أو كما قال رضي الله عنه . وقال شيخ الإسلام ابن
تيمية : « والمؤمن ينبغي له أن يعرف الشرور الواقعة ،
ومراتبها في الكتاب والسنة ، كما يعرف الخيرات
الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة ... ليقدم ما هو

حتى صار من أساليب الإنكار والعيب : كيف تفعل
هذا يا حاج؟^(١) على اختلاف وتفاوت في استعمال
هذا اللقب بين راضٍ به ومنكر له ؛ لأنه لم يرد عن
السلف^(٢) .

٢ - خريجو حلقات العلم ، ومدارسه في الحرمين
الشريفيين ، ممن تعلموا في مدارس الفلاح ،
والصولتية ، ودار الحديث ، أو في حلقات العلم
بالمسجد الحرام والمسجد النبوي^(٣) ؛ فقد عادوا دعاة
ومربين ، ومنهم مؤسسون للمدارس الإسلامية
العربية النظامية الأولى في المنطقة .

٣ - بعض خريجي حلقات التعليم الإسلامي في
مساجد المنطقة نفسها ومراكزها ، ممن درس على
المشار إليهم في الرافدين السابقين ، أو على غيرهم .

٤ - الجاليات الأفريقية المنتقلة بين دول المنطقة
للتجارة أو السكنى ، وبخاصة جاليات الشعوب ذات
الحضور القوي ، الإسلامي والحضاري ، والتاريخي
والثقافي : كالسُّنغاي ، والماندنغ ، والسونينكي ،
والفلاتة ، والهوسا ، والولوف ... إلخ .

٥ - المراسلات العلمية بين علماء المنطقة
ودعاتها ، وبين غيرهم من علماء الإسلام المصلحين
حول مسائل فقهية ، أو عقدية ، أو غيرها . وكذلك
المبعوثون ، والوفود الدعوية والتعليمية ، وبخاصة من
السعودية ، ومصر ... إلخ .

٦ - خريجو الجامعات الإسلامية ، والعربية .

(١) انظر التفاصيل في بحث : « لقب الحاج في القاموس الديني والاجتماعي بغرب أفريقيا » مجلة الحج والعمرة (جدة) عدد ١١ ذو القعدة
١٤٢٤هـ / ديسمبر / يناير ٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م ، ٥٠ - ٥١ ، لكتب هذه السطور .

(٢) ولذا فمن الواجب زيادة الاهتمام بالحجاج الذين تستضيفهم المؤسسات الإسلامية سنوياً من كبار الشخصيات والرسميين بإعداد برامج
ثقافية لهم ، وتذكيرهم بهذا الدور لمن قبلهم ، وتزويدهم بكتيبات ، وأشرطة تتناول مختلف شؤون الحياة من الوجهة الإسلامية ، وباللغات
الحية التي يجيدونها .

(٣) أعددت بحثاً يعرض لنماذج من هؤلاء ، ويبرز شيئاً من أثرهم الدعوي والتعليمي بعنوان : « مجاورة حجاج غرب أفريقيا بالحرمين ، وأثرها
في نهضة منطقتهم التعليمية والدعوية » سيرى النور قريباً - إن شاء الله - في إحدى المجلات .

العلماء، وخرّيجي الجامعات الإسلامية الذين يُنتظر منهم أن يكونوا أداة توحيد الكلمة، ووسيلة إصلاح واسع في المجتمعات الإسلامية عقدياً، وعلمياً، وعملياً... إلخ، وإذا كان وقوع الاختلاف سنّة من سنن الله؛ بسبب تفاوت الناس في العقل والعلم، وفي التجربة ويُعدّ النظر أو قصره، وفي الفهم والإدراك، وامتلاك وسائل الاستنباط وحسن استعمالها، وفيما يتطلبه ذلك كلّه من مراعاة الأحوال، وفقه الواقع، والقدرة على الموازنة لتقديم الأهمّ فالهمّ، وكان وقوع الاختلاف - أيضاً - تحدياً للمختلفين ليذهب الزيد، ويبقى ما ينفع الناس - إذا كانت هذه كلّها أمور مسلماً بها - فإنّ العيب في الاختلاف هنا أن ينتج العداوة والبغضاء، والتقاتل والتناوب، مع سموّ القصد ونبله، واتحاده تارة؛ حيث يكون الاختلاف فقط في الطريقة والوسائل، وفي الأحقّ بالتقديم؛ ذلك أن الهدف هو نشر الدين الإسلاميّ في ضوء الكتاب والسنة، والرغبة في التمكين له في هذه المجتمعات الأفريقية.

لعلّ الأسباب الرئيسة لهذا النوع من الاختلاف (اختلاف التضادّ) هي:

أ - الابتعاد عن الحكمة والموعظة الحسنة، وعن الرفق واللين، وعن التيسير والتبشير، وعن البصيرة والمجادلة بالحسنى، وقد قال - تعالى - : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥] ، وقال : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨] .

ب - جهود بعض المؤسسات الإسلامية، وكذلك الأفراد في تغذية الحزبية والتفرقة، حتى بين من

أكثر خيراً وأقلّ شراً على ما هو دونه، ويدفع أعظم الشرّين باحتمال أدناهما، ويجتلب أعظم الخيرين بفوات أدناهما؛ فإن لم يعرف الواقع في الخلق، والواجب في الدين لم يعرف أحكام الله في عباده^(١). وقال الشاعر:

عرفت الشرّ لا للشرّ ولكن لتوقيه

ومن لم يعرف الشرّ من الناس وقع فيه

الوقفة الأخيرة: سنسير في هذه القراءة على الأسلوب النبويّ الإيحائيّ (ما بال أقوام!)؛ فلن نعيّن الأشخاص، أو الدول والجمعيات، مع معرفة بكثير منها؛ إذ ليس هدفنا التشهير، ولكن التنبيه ولفت النظر، وتشخيص الداء، ومحاولة وصف الدواء، وإيقاظ الهمم؛ ولأنّ اللبيب بالإشارة يفهم.

بعد هذه الوقفات الأربع نشرع في ذكر المعوّقات، ثم بعض الحلول المقترحة؛ فنقول - وبالله التوفيق والسداد وعليه التكلان - :

المعوّقات:

هناك صعوبات كثيرة، ومعوّقات مختلفة تواجه الدعوة الإسلامية المعاصرة في غرب أفريقيا، تتفاوت فيها بيئات المنطقة، ودولها ومدنها من حيث القوة والضعف، والأسباب والمظاهر، والأشخاص الذين يضعونها، لكن لا تكاد تخلو بيئة من معظمها. وليس يخفى على القارئ الكريم أنّه يمكن تقسيم هذه المعوّقات إلى داخلية من صنع الدعاة أنفسهم، وأساليبهم وبيئتهم المحلية، وخارجية من صنع البيئة الخارجية بأساليبها المختلفة، ووسائلها المتنوّعة.

فمن أهمّ تلك المعوّقات:

أولاً: اختلاف التضادّ بين العاملين في ساحة الدعوة لدرجة التناحر أحياناً، ولم يخل منه بعض

(١) جامع الرسائل، ٢ / ٣٠٥.

يُعتقد - حقاً - أنَّهم طائفة واحدة كأهل السنَّة والجماعة مثلاً، تلك المؤسسات قد تستعمل وسائل عدَّة للضغط، وبخاصة المساعدات الماليَّة، وقد تسيء عرض بعض الألفاظ فيُساء فهمها، ويُرْمى بالباطل، وهو الحق حتى بين المتفقين على مضمونها المسلمین جميعاً بصحته. خذ - مثلاً - أهل السنَّة والجماعة على منهج السلف الصالح؛ حيث تجدهم في بعض الدول يتقسَّمون إلى أهل السنَّة، والسلفيَّة، أو إلى أهل السنَّة ومجلس أعلى لشؤون الإسلام. وأهل السنَّة ودان إزالة (أي أبناء إزالة البدعة وإحياء السنَّة في نيجيريا والنيجر) وهلمَّ جرأاً! ثمَّ تجد أشدَّ ما يكون العداوة والتناحر والتناذب بينها؛ فماذا تتوقع أن يكون موقف المناوئين لهم، المعادين لمذهبهم جميعاً؟!!

ج - فتاوى ارتجاليَّة لا تراعي الأحوال والبيئة المحليَّة، كالفتوى بتكفير جميع الطوائف الصوفيَّة، وأنَّ مَنْ لم يكفِّرهم أو يشكَّ في تكفيرهم فهو كافر، كما فعل ثلاثة من الدعاة زاروا مدينة تنبكتو صيف عام ١٤٢٢هـ لإقامة دورة للأئمة والدعاة بين ٨/٤/١٤٢٢هـ؛ فعلى الرغم من الاستفادة الكبيرة من الدورة، والحاجة الماسَّة إلى أمثالها والإقبال الشديد عليها، فإنَّهم أحدثوا بفتواهم هذه فتنة، وخلفوا للدعاة معركة كبيرة في مدينة للصوفيَّة فيها سيطرة ونفوذ، وبدأ الدعاة المصلحون يجدون مواطئ قدم فيها من عشر سنوات تقريباً.

د - اتباع الهوى، ومحاولة تضيق أمر واسع، واستعجال النتائج، واستغلال قلة من المسلمين في محاربة الإسلام وهم لا يشعرون.

هـ - مصالح شخصيَّة ماديَّة أو معنويَّة، بحُبِّ الظهور، والتطلع إلى رئاسة المركز أو المؤسسة، والتعاليم، والتأييد الأعمى لشخص ما، والمحاكاة عنه وعن آرائه بالباطل؛ فهذا مما يحدث فتنة - أولاً - بين الدعاة أنفسهم، وثانياً بينهم وبين غيرهم، فيُشغل المصلحون عن تحقيق أهداف الدعوة، وعن الذين يتريصون بهم الدوائر من أعدائهم، وعن تحقيق أهدافهم العليا، وبالمواجهة على أكثر من جبهة من غير استعداد.

و - نظرة إلى المؤسسات، والمراكز والمدارس الإسلاميَّة التي تُموَّل أو تجد مساعدات بين وقت وآخر من الخارج؛ حيث يُنظر إليها على أنَّها مخازن للأموال الطائلة، يستوي في هذه النظرة - أحياناً - المثقفون، وبعض رجال الحكومات، وبعض الدعاة والأغنياء، ناهيك عن الفقراء والجاهلين؛ فتُثار الشكوك حول القائمين عليها، وتُكال لهم الاتهامات بأنَّهم يستحوذون على الأموال في مصالحهم الشخصيَّة؛ فيبدأ تطع أولئك إلى نصيبهم من القسمة، أو وضع العراقيل، أو التناذب.

ولبعض القائمين على هذه المؤسسات والمدارس، ولا سيما التي لا تتبع لهيئة خارجيَّة دور - أحياناً - في تغذية هذه النظرة عندما يحيطون بالمساعدات الماليَّة الواردة إليها والمصروفات الصادرة منها بسياج من الكتمان والسريَّة، ويعدِّون ذلك غيباً لا يجوز أن يعرف به، حتى العاملون في المركز أو المدرسة، الباذلون عرق الجبين في خدمتها، وفي تعليم أبناء المسلمين ومساعدتهم من غير مقابل مادي، أو بشيء لا يكاد يسدُّ رمق من يعول، السعاة

لا ينتمي إليها، ولا تأكل ذبائحهم، ولا تصلي خلفهم أو في مساجدهم، تستبيح أعراضهم وأموالهم ونفوسهم. أقامت الحدود - حسب زعمها - على أتباعها، وبخاصة حد الردة - الخروج منها - وفرقت بين الرجل وأهله، كما أوجبت الهجرة إلى مراكزها في مالي، وغانا، وغيرهما في تجمعات خاصة، والطاعة المطلقة لزعيمها الذي تلقب بأمر المؤمنين وهو من خريجي حلقات التعليم في المنطقة، سمى مركزه الرئيس في إحدى القرى بشرق مالي بـ «دار السلام»، وجدت في بعض أطوارها تشجيعاً مادياً ومعنوياً من بعض الوفود الإسلامية التي زارتهم في الثمانينيات طمعاً في إمكان التوصل بذلك إلى إصلاحها؛ بنذب معتقداتها المخالفة للسنة. أطلق عليهم مخالفوهم من أهل السنة وغيرهم الخوارج. لكنّها ذابت إلا قليلاً؛ لأمر كثيرة منها: خروج كثير منها بعد تعلم بعض أبنائها في الجامعات الإسلامية، وتبين الحق في أمرهم بعد محاوراة مشهودة لأمرها أمام لجنة علمية من كبار العلماء برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - في أواخر عام ١٤١٢هـ، وأوائل ١٤١٣هـ (١).

قريب منها جماعة أخرى ظهرت في بعض دول المنطقة تدعو إلى الاعتزال الكامل لكل وسائل الحياة المعاصرة، حتى الضرورية منها؛ لما يرونها فيها من صلة بالكفار. ولا علاقة لهذه الجماعة بالدعوات التي ظهرت في دول إسلامية إلى مقاطعة بضائع بعض الدول الغربية المحاربة للإسلام والمسلمين. رابعاً: التنصير بكل وسائله المادية والمعنوية، وبمدارسه ومراكزه الصحية، والاجتماعية،

الأوائل في شؤونها؛ فالمدبر وحده هو المستقبل والمتصرف، وهو الحفيظ الأمين، ولا سيما إذا كانت الموارد تضخ الخير الكثير، حتى إذا شحت لسبب من الأسباب فتح الأبواب على مصارعها للاستجداء، وأغلقها في محاولات الكشف عما سبق... هذا التصرف القديم والجديد يفتح باباً واسعاً للإشاعات والتقاذف بالسوء واللامبالاة، أو فتور الهمم والعطاء، حتى من ذلك المدير الذي كان قبل أيام البازل الوحيد في المدرسة أو المركز؛ فقد ينفذ يديه من شؤونهما وهما يحتضران مالياً؛ فتكون الضحية أبناء المسلمين الذين يستفيدون من ذلك المركز والمدرسة.. كل ذلك يزيد في تأجيج هذه النظرة، ومن ثم اختلاف التضاد الذي كان من أبرز آثاره السيئة: التنافر، والتناحر والتناذب، وزرع الشك في ضعاف النفوس حول مصداقيتهم وحقبة ما يدعون إليه.

ثانياً: غلاة الصوفية من التيجانية والقادرية... إلخ، وهؤلاء ذوو نفوذ واسع في بعض دول المنطقة، بل وفي بعض المدن، ولهم في الساحة طوائف عديدة، ودعاة كثيرون ومناصرين في أعلى المناصب. وهناك القاديانية، والبهاية، والشيعية، وغيرها... إلخ، وهؤلاء - أيضاً - نشاطات واسعة لنشر مبادئها، تشمل مختلف جوانب الحياة، ومراكز ثقافية وتعليمية لاستقطاب الشباب بالترغيب والإغراء.

ثالثاً: غلاة ينتسبون إلى أهل السنة، مثل الجماعة التي ظهرت في إحدى دول المنطقة - منتصف السبعينيات الميلادية - وأطلقت على نفسها الجمعية الإسلامية: جمعية أنصار السنة، تكفر من

(١) انظر تفاصيل أكثر في مدخل إلى دراسة مذهب أهل السنة والجماعة (مرجع سابق).

والتعليمية، والاقتصادية، والسياسية، والإعلامية... إلخ، وبمختلف أساليبه في الإغواء، والإغراء.

كتب الشيخ محمود شاكر - رحمه الله - في «الرسالة، في الخميس ١٢ رمضان ١٣٨٤هـ» يقول: «وأشدّ بطلاناً أن يتصور امرؤ أن التبشير بمعزل عن الغزو الحربي، والغزو الاقتصادي، والغزو الفكري والسياسي، وعن محاولة الجنس الأوروبي المسيحي أن يخضع الأمم لسيطرة تدوم ما دامت له حضارة، وأشدّ بطلاناً... أن يخطر ببال أحد أن التبشير قد غاب عن كثير من الدعوات التي قام أصحابها ينادون بضروب من الإصلاح في بلاد العرب، وفي بلاد الإسلام، وفي غيرهما من البلاد، وأنه لم يضع إصبعه ليحول معنى الإصلاح إلى معنى التدمير والهدم والتحطيم»^(١). ويزيد في كشف أساليبهم وبيان وسائلهم، فيقول: «العامل في هذا الجهاز لا يقتصر أمر قوته على نفسه أو منزلته، بل على التدبير المحكم، والسياسة البصيرة، والأعوان المدربين، وعسى أن يكون أظهر عماله اسماً، وأبينهم سلطاناً هو أقلهم شأناً، وأبعدهم عن مواطن الرّيب»^(٢). انظر - مثلاً - إلى أسلوبهم في الموازنة بين جهودها في الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، وبين الجهود الإسلامية؛ لإقناع ضعاف النفوس من المسلمين بمبادئها، وبأن دينهم دين

الرحمة والعطف، والعلم، والإنسانية.

وقد كانت سياسة الجمعيات الغربية العاملة في الساحة - ومعظمها تنصيرية - استثناء المدارس الإسلامية، ممّا تسميه المساعدات الإنسانية لمحو الأمية بإقامة فصول دراسية، وتوزيع بعض المستلزمات الدراسية، أو حفر الآبار ونحوها، لكن بعضها شرع في تغيير شيء من هذه السياسة في بعض الدول سعياً منها في اكتساب ثقة المسلمين ومحبتهم؛ وإخفاءً لمحاولاتها تشويه تعاليم دينهم؛ حيث تقوم ببناء مدارس قرآنية، والإذن لممثليهم بتدريس أطفال المسلمين اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، والمواد العلمية بجانب المواد الإسلامية، كما هو حال منظمة «مشروع غينيا»^(٣)، بل لا تتردد في تقليد المسلمين بإقامة مناسباتها الدينية في بعض أعياد المسلمين، حتى لا يتأثر أتباعها بالمسلمين في هذه الأعياد وجوهر العبق، كما هو حال بعض النصارى في بنين، وغيرها في يوم الجمعة من كلّ أسبوع.

خامساً: التغريب في أوسع معانيه، وأكبر جوانبه الثقافية، والاجتماعية، والتربوية، والأخلاقية، والاقتصادية، والسياسية، وأدواته: اللادينية، والإعلام والمساعدات، وإشاعة الانحلال الخلقي، ومحاولة تفكيك الأسرة، وإضعاف الوازع والنازع الدينيين في نفوس الشباب بكلّ وسيلة وأسلوب^(٤)،

(١) أباطيل وأسما، محمود شاكر / ١٨٤ - ١٨٥، مطبعة المدني، القاهرة، ط ٢ عام ١٩٧٢م.

(٢) المرجع نفسه، ٢٣١.

(٣) انظر: قساوسة في ثوب دعاة: خطة تنصير غينيا، أبو بكر عبد القادر سيسي، مجلة المستقبل الإسلامي (إصدار الندوة العالمية للشباب الإسلامي) عدد ١٣٨ شوال ١٤٢٣هـ، ديسمبر ٢٠٠٢م، ص ٥٠ - ٥١.

(٤) انظر: شباب غرب أفريقيا والانفتاح الاجتماعي والتربوي (مالي نموذجاً) دياو سيدي المختار محمد الصالح، ص ٢٢٥ - ٢٢٩ المجلد ٢ (من البحوث المقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للندوة العالمية للشباب الإسلامي الذي انعقد في مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية في ٢٣ - ٢٦/٨/١٤٢٣هـ / ١٠/٢٩ - ١٠/١١/٢٠٠٢م).

قرآنية، وأحاديث نبوية زائدة في الترميز والتدليس، يساعدهم شح شديد في الكتيبات الإسلامية التي تتناول شؤون الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، وعدم قدرة كثير من الناس على شراء ما يتوفر منها في أسواق المنطقة، وندرة المكتبات الإسلامية العامة للقراءة والإطلاع. وهناك أمر آخر وهو التركيز على أن يتزود من يُرسل من المنصرين إلى المناطق الإسلامية ببعض العلوم الإسلامية، وإجادة اللغة العربية.

ثامناً: النزاعات القبلية، وأثرها في تفتيت وحدة المسلمين، لا يخلو قلة من الدعاة من إشعال نارها؛ بسبب تعصبه لقبيلته، أو شعبه ومنطقته أو للحسد، وربما الرغبة في الانتقام، ولا يتوانى بعضهم من تشويه سمعة دعاة آخرين لهم جهود بارزة في الدعوة، وإدارة مراكزها بإخلاص وأمانة؛ طمعاً في المنصب، أو لأنهم ليسوا من جماعته ومنطقته، ومن ثم فقد يرميهم زوراً بالبدع والخرافات والفسوق.. إلخ، وقد يكتب في ذلك تقارير إلى بعض الجهات الدعوية المتعاقدة معه التي قد لا تتثبت بدورها من المتهم أو غيره قبل اتخاذ قرار فصلهم، والله - تعالى - يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [الحجرات: ٦]، وإذا كانت هذه الجهة الدعوية تحسن الظن بكتاب التقرير، ولا تتوقع منه - حسب ما غلب على ظننا - الفسق الوارد في الآية فلا أقل من التحري والبحث، أو سماع رأي المتهم؛ فقد يكون وراء الأكمة ما وراءها؛ ولكي يكون آخر الدواء الكي لا أوله.

ولا بد من الإشارة إلى أمرين مهمين:

أحدهما: يجب أن لا نخلط بين تعصب الشخص

في ظل قلة الكفاءات العلمية الإسلامية المؤثرة في جوانب الحياة الأخرى، وحاجة من وجد منهم إلى جرعات من الوعي الديني وثقافته؛ لأن دراسة أغلبهم وثقافتهم غريبة. لكن الساحة تشهد في الآونة الأخيرة جهوداً عظيمة لهؤلاء في الدفاع عن الإسلام وقضاياها في مختلف المجالات، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

سادساً: المشكلات التمويلية، والإدارية، والمنهجية، والسياسية، والطائفية التي تواجه المدارس الإسلامية العربية الأهلية وخريجها، وهي التي يوجه إليها كثير من الآباء أبناءهم أملاً في أن ينهلوا علماً صافياً ينفعهم في دنياهم وآخرتهم^(١)، وضع بعض دولهم العقبات أمام هذه المدارس بعدم الاعتراف بشهاداتها، وعدم معادلة شهادات خريجها بشهادتها، وحرمانها من المساعدات المالية التي تُقدم للمدارس الأهلية المنصوص عليها في دساتير معظمها، وغيرها من وسائل التضيق عليها.

سابعاً: استخدام الفئات المعادية بسخاء للغة العربية في نشر أفكارها؛ إذ وجدت إقبالاً شديداً من متعلميها، بل من المسلمين عامة في غرب أفريقيا، على قراءة الكتب المؤلفة بها من غير معرفة بعضهم بأنها تخالف الإسلام وتحاربه، حتى إنك قد تجد من يحاجك بأن ما تنكره عليه موجود في كتاب عربي، ومطبوع في دولة عربية، أو إسلامية، وهكذا استغللت الجمعيات التنصيرية، وغيرها انتشار اللغة العربية في مجتمعات المنطقة ومالها من مكانة مرموقة في نفوس المسلمين في نشر المبادئ المناوئة للعقيدة والتعاليم الإسلامية الصحيحة، والتدليس على المسلمين. ولا تتردد في تضمين بعض كتيباتها آيات

(١) انظر: المدارس الإسلامية العربية في غرب أفريقيا، مشكلات وحلول، مجلة الفيصل (إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض) عدد ٢٥٧، ص ٢٦ - ٣١، لكاتب هذه السطور.

لمنطقته أو مدينته وبين تقديمها على غيرها؛ لأنها أحوج من غيرها إلى خدمات دعوية أو اجتماعية. فما أكثر ما يُستخدم مثل هذا في إعاقه مشاريع دعوية في مناطق أحوج ما تكون إليها، وبخاصة إذا بعدت عن العواصم وما حواليتها.

والآخر: أن الإسلام لا يلغي القبيلة فهي نعمة من نعم الله تعالى^(١)، وسلاح ذو حدين إن استعمل في الخير فهو خير، وإلا فهو شر، ولكن الإسلام وجّهها فيما يحقق الخير توجيهاً حسناً، يقوم على عدة أسس، منها: التآليف وتقديم رابطة الدين على رابطة القبيلة إذا تعارضتا، والعدل والمساواة، والتواضع. كما جعل قرابة القبيلة أساساً لأمر كثيرة: كالأولوية في استحقاق النفقة، وتحمل دية القتل (العقل)، والوصية في الميراث... إلخ، وأقام الإسلام ميزان التفاضل على ثلاثة أسس هي: العلم، والتقوى، وحسن الخلق.

تاسعاً: الانفرادية والانتهازية في إدارة مراكز الدعوة والمدارس؛ ولها أسباب كثيرة منها: عدم وجود تنظيم إداري يوزع المسؤوليات الداخلية، ولا مجلس إدارة يسهر عليها. فأقل الأثار السيئة لهذا الأمر أن يشعر بعض العاملين أن علاقتهم بها هي فقط علاقة وظيفية شهرية قد تنتهي بين عشية وضحاها، لا علاقة دينية ومشاركة فعالة في السهر عليها، والسعي في تطويرها، والارتقاء بها، وتوسيع مجالات تأثيرها في المجتمع الإسلامي. وقد يترك لهذا الشخص الحابل على النايل في إدارة شؤون

المركز أو المدرسة؛ مما قد يدفعه إلى الاستبداد، ولا يحمل اختلاف وجهات النظر إلا على أسوء الحامل؛ فيتخلف المركز أو المدرسة مراحل طويلة، ويتأخر مسافات بعيدة عن تحقيق الأهداف، أو الانتقال من الطور الأول إلى الذي يليه، وربما لا يُتدارك الأمر إلا بعد فوات الأوان، هذا إذا نجّاه العليّ القدير من الفشل أو ذهب الريح.

عاشراً: التركيز على العواصم والمدن القريبة منها يترتب عليه إهمال أماكن أخرى هي أحوج إلى جهود المؤسسات الإسلامية الدعوية، والاجتماعية، والتربوية. وفي السفر إلى بعضها ضروب من المشاق، كما يؤدي إلى تركّز الدعاة والعلماء، والمراكز الإسلامية المهمة في تلك العواصم، والمدن القريبة منها؛ فيقع ما عداها فريسة للجهود التنصيرية والجهل إلا ما شاء الله.

تلك عشرة كاملة من المعوّقات التي تطفو على ساحة الدعوة الإسلامية المعاصرة في دول غرب أفريقيا، ومهما تفاوتت فيها لا تكاد تجد دولة أو ساحة دعوية يخلو من معظمها، والله المستعان.

تأمل - مثلاً - كيف لا يزال بعض هذه المعوّقات وكثير غيرها، تُطلُّ برأسها بين العلماء والدعاة أنفسهم في الولايات الشمالية بنيجيريا التي بدأت تطبق الشريعة؛ برغم الهجمات الشرسة التي تعرضوا ويتعرضون لها من الأعداء بمختلف اتجاهاتهم، والتحديات الكبيرة التي تواجههم في ترسيخ أقدام هذا التطبيق في شتى المجالات

(١) استقيت المعلومات الواردة في هذه الفقرة من محاضرة بعنوان: «القبيلة من منظور إسلامي» للأستاذ الدكتور زيد بن عبد الكريم الزيد، عميد المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ألقاها في مخيم الملتقى العاشر لطلاب أفريقيا في الجامعة، يوم الخميس ١٤٢٤/٢/١هـ الموافق ٢٠٠٣/٤/٣م، وكان المخيم تحت عنوان: «النزاعات العرقية وتأثيرها على المجتمعات المسلمة في أفريقيا» وانظر التفصيل في: «نبذة عن النزاعات العرقية وتأثيرها على المجتمعات المسلمة في أفريقيا» محاضرة شارك بها كاتب هذه السطور في المخيم المذكور.

أصحابها؛ مما يدل على أن كثيراً من هذه المعوقات يمكن تفاديها بالحكمة، وبزيادة الوعي بحقائق الإسلام، وبالصبر والثابرة، وحسن التعامل مع المخالف المسلم أو غيره؛ فالدين المعاملة، والرسول ﷺ إنما بُعث ليتمم مكارم الأخلاق، ولهذا التعاضد نماذج حيّة متكررة في كثير من دول المنطقة. وإليك بعض السبل والوسائل التي تعين بتوفيق من الله على تفادي تلك المعوقات وغيرها.

من أهم سبل التغلب على تلك المعوقات:

- ١ - إن أوقى سبيل وأنفعها هو تقوى الله، والإخلاص لله - تعالى - في القول والعمل؛ فمن ثمارها الدانية:
 - أ - قوّة التمسك بالكتاب والسنة.
 - ب - نبذ الافتراق والتناحر، والابتعاد عن اتباع الهوى وحبّ الظهور، والتطلع إلى الرئاسة، وعن الأثنية والانفرادية والانتهازية في العمل، مع إيجاد تنظيم إداري لا يحتكر المسؤوليات الداخلية في يد شخص واحد فقط، سواء في المدارس الإسلامية العربية، أم في مراكز الدعوة ومؤسساتها.
 - ج - القدوة الحسنة في القول والعمل، والتزام الحكمة والموعظة الحسنة، والرفق والتيسير، والابتعاد عن الغلو والتكفير.
 - د - إحسان الظن، ومحاولة تلمس الأعذار للعاملين في ساحة الدعوة، والابتعاد عن التقاذف بالسوء والشائعات والإشاعات.
- ٢ - ومن سبل التغلب على هذه المعوقات: الوعي بأساليب الأعداء ووسائلهم المختلفة، وفقه الواقع

الاجتماعية والدعوية، والتنظيمية، والسياسية والاقتصادية، والتعليمية^(١). فمما لا شك فيه أن بروز هذه المعوقات - برغم الإيجابيات العظيمة، والفوائد الجليلة التي تحققت من تطبيق الشريعة في وقت يسير - بروز هذه المعوقات سيكون له تأثير سيئ، وأثر سبلي لدى الراغبين في الاحتذاء حذوهم من مسلمي الولايات النيجيرية الأخرى أو من دول غرب أفريقيا، ثم ألا يتخذها الأعداء عندئذ أنموذجاً للشماتة والسخرية بالإسلام وأهله؟ نسأل الله للجميع العون والتوفيق والسداد.

الحلول:

ما من داء إلا وله دواء، وقد لا يحسن المريض استعمال الدواء فيتفاقم المرض. ودواء هذه المعوقات البحث عن سبل التغلب عليها، أو التقليل من آثارها، وحسن استعمال هذه الوسائل والسبل. فهذه الصعوبات والمعوقات وغيرها - على خطورتها - لم تتمكن ولن تتمكن بإذن الله - تعالى - من إقصاء الحركة الإصلاحية الحديثة، والدعوة الإسلامية المعاصرة من الساحة، لكنّها تفتت من عضدها، وتشتت جهودها، وتحول دون تطوير نفسها والارتقاء بها، وتوسيع خدماتها ومساحاتها. ولو تمّ التغلب على معظمها لكان ذلك مُضاداً حيوياً مهدداً للبقيّة، ولشهدنا ازدهاراً للإسلام، وقوّة للمسلمين أكبر وأفضل من الواقع. أضف إلى ذلك أن مما ينبغي تسجيله تعاضد بعض هذه الطوائف الإسلامية أحياناً من مختلف الانتماءات وفي عدّة دول، تعاضدها في مقاومة بعض القضايا والقرارات المعادية للإسلام؛ فيقفون موقفاً واحداً في وجوه

(١) انظر: ص ١٨٨ - ١٨٩ مجلة قراءات أفريقية، عدد ١ رمضان ١٤٢٥هـ - أكتوبر ٢٠٠٤م (المنتدى الإسلامي) بحث: «تطبيق الشريعة في نيجيريا، الحقيقة والمستقبل» د. بشير علي عمر.

المحلي والخارجي، ومراعاته نفسياً، واجتماعياً، وثقافياً، وعقدياً وغيرها، من غير تمييز للحق.

٣ - العناية بالمدارس الإسلامية، وتطوير مناهجها وتنويعها؛ لتخرج - أيضاً - كوادِر إدارية، واقتصادية، وطبية، وتربوية وغيرها، إلى جانب الكوادِر الشرعية، أو على الأقل تُمهّد السبيل لبعض خريجيها لمواصلة دراساتهم في الكليات والجامعات الوطنية في تخصصات لا غنى للمسلمين عنها، ولا أعتقد أنّ هذا سيعيق هذه المدارس عن تحقيق الهدف الأساس من تأسيسها، وهو تعليم أبناء المسلمين شؤون دينهم الذي لا يجدونه في المدارس الحكومية، إذا ما تمّ الإعداد الجيد له؛ ولأنّ أكثر الدارسين في المدارس الحكومية بهذه المنطقة هم - أيضاً - من أبناء المسلمين، ويتوق كثير منهم إلى معرفة أمور دينه، ولهم في بيئاتهم الدراسية حركة إسلامية دعوية للالتزام بالإسلام.

توجد تجارب موفّقة للجمع بين المنهج الإسلامي العربي والحكومي في عدد من دول المنطقة، تتمثل في مدارس رابطة العالم الإسلامي، والمنتدى الإسلامي، وعباد الرحمن في السنغال، ولها نماذج في المدارس المدعومة من بعض الحكومات، أو من إنشائها أو من إنشاء الأفراد: كما في النيجر، ونيجيريا، وغينيا، وغانا... إلخ، وللبنك الإسلامي مشروع مماثل يسعى في تطبيقه في النيجر وتشاد. كما توجد تجارب أخرى سلبياتها أكثر، سواء في ذلك المدارس الإسلامية المدعومة من الحكومات، أم التي من إنشائها، ومن إنشاء بعض الأفراد، ولها - أيضاً - نماذج في كثير من دول المنطقة.

ومن ثمّ لا تصلح لأن تكون بديلاً للمدارس الإسلامية العربية التي نريد لها أن تتولّى تطبيق المنهجين بنفسها لأسباب كثيرة منها: عدم العناية الكافية بالموادّ الإسلامية والعربية في المدارس المشار إليها (المدعّمة من بعض الحكومات، أو من إنشائها، أو من إنشاء الأفراد)، إمّا بسبب دمجها للموادّ الإسلامية: القرآن والحديث والفقه والسيرة وغيرها، تحت مسمّى التربية الإسلامية؛ حيث يقدّم النجاح فيها، ولا يؤخر الرسوب فيها إذا ما نجح التلميذ في موادّ المنهج الحكومي. وإمّا لتدريس هذه الموادّ باللغة الإنجليزية، كما في سيراليون^(١). وإمّا لضعف أداء بعض معلّمي هذه الموادّ تربوياً، وثقافياً، وقناعة أو تحمّساً لما يعلمه مقابل أداء معلّمي المنهج الحكومي. وإمّا لاختيار أوقات غير مناسبة لها: كالحصص الأخيرة مع قلّة الساعات المخصصة لها.

لقد أصبح هذا التطوير مطلباً ضرورياً في الأونة الأخيرة؛ لأسباب من أهمّها - إضافة إلى المشكلات الإدارية والمالية والمنهجية والسياسية المشار إليها -: الخوف على هذه المدارس حتى من بعض القائمين بشؤونها (مدرّسين وغيرهم) ممن تتقفوا بالثقافة الإسلامية العربية، وبعضهم ذوو مناصب في الحكومات، ويستشارون في شؤونها؛ إذ يرفض هؤلاء إلحاق أبنائهم بها مع عداوة لها أو دونها؛ لحجج منها: عدم تمكّن أكثر خريجيها من مواصلة تعليمهم العالي لا في الخارج حيث الجامعات العربية والإسلامية لقلّة العدد المقبول منهم، ولا في الداخل حيث الجامعات الوطنية والحكومية، باستثناء بعض الدول: كالنيجر، وبعض ولايات نيجيريا... إلخ، مع

(١) انظر: بحث: أوضاع الأقليات الإسلامية (سيراليون نموذجاً) للأستاذ عثمان بيسي ص ٧، ٨ (غير منشور).

هذا وافق هوى في نفوس بعض المسؤولين الحكوميين المعادين لهذه المدارس الذين لا يتوانون في وضع عراقيل إدارية أمامها؛ بحجج ظاهرها المشاركة في توسيع البطالة في الوطن، وباطنها محاولة الحد من انتشار الوعي الإسلامي في دول المنطقة، ولا سيما مع الأحداث العالمية في السنوات الخمس الأخيرة، وأليست البطالة موجودة بين خريجي جامعات ومدارس الحكومة؟

ويقيني أن الطريق الأولى - تطوير مناهج المدارس الإسلامية العربية - أنفع مما يطبق في المدعمة من الحكومات ونحوها، وأسهل تطبيقاً من إيجاد دروس إسلامية في تخصصات الكليات والجامعات الوطنية باللغة الفرنسية، أو الإنجليزية تُدرّس لطلابها بعض قضايا تخصصاتهم من منظور إسلامي: كنظام القضاء، ونظام المعاملات، وحقوق الإنسان، ونظام الأسرة... إلخ، برغم أنه يوجد في كل دولة شباب متخصصون بالدراسات الإسلامية يمكن تأهيلهم في تلك اللغات ليقوموا بهذا الأمر؛ لأن ذلك سيصطدم بعوائق كثيرة يضعها القائمون على شؤون التربية والتعليم في هذه البلاد، أذناها تمييع المناهج أو تفرغها من المضمون الإسلامي؛ وذلك كله مما لم يستعد له القادة المسلمون من الدعاة والعلماء والمتقنين. برغم أن للدين عند المسلمين عامّة مفهوماً لا تجده عند أصحاب الملل؛ فهو - عند المسلمين - الحياة كلّها، «فهو اسم جامع لكلّ تصرف يتصرّفه المرء المسلم في حياته، منذ يستيقظ من نومه إلى أن يؤوب إلى فراشه، وفي كلّ عمل يعمل، مهما اختلفت هذه الأعمال من أحقرها وأدناها إلى أشرفها

محاولة قصر الأقسام العربية في بعض كليات تلك الجامعات الوطنية على تخصص واحد فقط، وهو اللغة البحتة، وعلى حملة الشهادة الحكومية ممن اختاروا اللغة العربية لغة ثالثة في الثانوية، وفي ظل غياب معاهد عليا وكليات أهلية. ومن حججهم: الخوف على المستقبل الوظيفي لخريجها، فينضمون إلى العدد الهائل قبلهم. ومنها: أن التعليم في المدارس الحكومية مجاني، وفي هذه المدارس برسوم.

وللإنصاف فإن من أشرنا إليهم قلة، وهما طائفتان ليستا على درجة واحدة:

الأولى: ترفض بتاتا إلحاق أبنائهم، ونحوهم بهذه المدارس الإسلامية العربية، مع عداوة لها؛ فقال قائلهم: لو كان الأمر بيدي لأغلقتها، واكتفيت بتحفيظ القرآن الكريم، وماذا يستفيد البلد من دراسة الشريعة والدعوة، وقال آخر: العرب يتخصصون بالفرنسية والإنجليزية وأنتم بالعربية... إلخ، هذا عند قلة، أو من غير عداوة لهذه المدارس وإنما للحجج السابقة، وهو شأن الكثير من هذه الطائفة.

والطائفة الأخرى: تُفضّل إلحاق كلّ أبنائها بالمدارس الحكومية، التي يتم التعليم فيها بالفرنسية أو الإنجليزية، ومنهم من يورّعهم بينها وبين المدارس الإسلامية العربية الأهلية ذكورا كانوا أم إناثاً. ومهما يكن فإنّه إذا كانت هذه نظرة قلة من القائمين على هذه المدارس، وكان هذا موقف بعض خريجها الأوائل منها، ومما تُعلّمه فما بال غيرهم؟ كما أن خطورتها ترجع - أيضاً - إلى أن تصرفهم

وأغلاها، كُلُّ ذلك دين هو مسؤول عنه يوم القيامة... وإن كان في بعض ذلك على بعض فضل^(١)، مصداق ذلك قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦] .

٤ - العناية بتوعية أغنياء المسلمين في هذه الدول، وتحفيزهم على زيادة جهودهم في إقامة المشاريع وتمويلها. فمن المسلم به أن الإسلام إنما انتشر في هذه المنطقة على أيدي التجار السودانيين والعرب، وأن الجاليات الأفريقية المتنقلة بين دولها للتجارة، أو السكنى أحد أبرز روافد النهضة الإصلاحية الحديثة، والدعوة الإسلامية المعاصرة. أما في الوقت الحاضر فعلى الرغم من الجهد الكبير المشهود الذي بذله وببذله بعض هؤلاء في كل دول المنطقة لنشر الدعوة الإسلامية، وبناء المساجد والمدارس، والعناية ببعض مراكزها، وكفالة الدعاة، إلا أنهم بحاجة إلى تحفيز متجدد، متنوع الأساليب والوسائل لبناء جسور من الوعي الديني والثقة والأمانة.

٥ - الانطلاق في الدعوة والإصلاح من تخطيط ودراسة، ولا سيما في أفريقيا. وتأتي أهمية التخطيط من كونه منهجاً علمياً يرسم صورة العمل في شتى المجالات، ويحدد مساره، ويساعد على استخدام أمثل للموارد البشرية والطبيعية، ودونه

تصبح الأمور متروكة للتلقائية والارتجالية^(٢). هذا عن التخطيط بعامة، أما التخطيط للدعوة الإسلامية فتزداد أهميته من حيث إن الدعوة الإسلامية تكليف شرعي على الأمة القيام بها على أكمل وجه، ولا يتم لها ذلك ما لم تحسن استخدام مواردها البشرية والمادية في أحسن صورة ممكنة، ضمن خطة محكمة^(٣). ومن فوائد التخطيط للدعوة: توضيح أساليب العمل وخطواته، وتنسيق الجهود، والتركيز على الأهداف، والتدرج في تنفيذ الأولويات، وتحقيق مزيد من الثقة والاطمئنان^(٤).

٦ - تقديم الأولويات والتدرج في تنفيذها، ولا بد في هذا التدرج من مراعاة جانبين هما: الإلحاح، والأهمية. الأول يرتبط بالوقت؛ أي المساحة الزمنية المتاحة، والآخر بالقيمة. فهناك أمور ملحة ومهمة في آن، وأخرى درجة الإلحاح فيها أعلى من درجة الأهمية، وأمور مهمة وليست ملحة، وأخرى ليست ملحة ولا مهمة في حاضرها^(٥). فلا بد من مراعاة ذلك كله في تقديم الأولويات في الدعوة، وكذلك مراعاة الوسطية، وفقه الواقع؛ إذ لها جميعها نصيب وافر في إتقان التنفيذ وجودته، وفي تنظيم الوقت والجهد، وتحصيل ثمار طيبة مع تذليل عقبات كثيرة.

٧ - تفادي الأخطاء التي وقع فيها بعض السابقين، ويقع فيها بعض المعاصرين، وبخاصة

(١) أباطيل و أسمار، ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) انظر: التخطيط للدعوة الإسلامية، دراسة تأصيلية، لالأخ والزميل د. عبد المولى الطاهر المكي، ١٩ - ٢٠ بتصرف. رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الدعوة والاحتساب، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م (غير منشورة)، وفيها بحث قيّم عن عناصر التخطيط الدعوي، وأشكاله، ومقوماته في الدعوة الفردية والجماعية، وأثره في نجاحهما، وعقبات التخطيط الدعوي وسبل مواجهتها، وغيرها.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٥) انظر: الحياة تخطيط د. ريك كيرتشنر ود. ريك برينكمان / ٧١، ترجمة ونشر مكتبة جرير بالرياض ط ١ عام ٢٠٠٠م.

المهني، ولبعض المؤسسات الإسلامية العاملة في المنطقة جهود بارزة في هذا المجال.

١٠ - تنوع الوسائل وتطويرها، وحسن الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة، المقروءة، والمسموعة، والمرئية، باللغات المحلية والرسمية. وزيادة العناية بالجهود الحالية وبيروامجها المقدمة، وعقد الندوات العلمية، والإكثار من الدورات الدعوية والتربوية والإدارية، وكسر حاجز اللغات الرسمية أمام الدعاة، ليتمكنوا من إجادتها تحديثاً وقراءة؛ لأنه إذا كان المتعلمون بهذه اللغات على قناعة تامة بضرورة إجادة أكثر من لغة حية، حتى يمكنهم التأثير في المجتمع؛ فكيف بهؤلاء الدعاة الذين لا يجيد أكثرهم إلا اللغات المحلية؟ وكمن منهم من يجهل قوانين دولته المكتوبة بالفرنسية أو الإنجليزية؟ فضاع بذلك كثير من حقوقه.

١١ - إذا كان من المسلم به ضرورة إجادة استثمارات ثابتة يُنفق من ريعها على الدعوة ومراكزها، وعلى تكوين الكوادر العلمية وتدريبهم، فلعل من نوع التثمين الذي يجب أن يهتم به الدعاة حسن تثمين بعض وقتهم في الكسب الحلال: كالتجارة، ونحوها، وتقويته؛ إذ من شأنه أن يتعففوا مما بأيدي الناس، وأن يكونوا قدوة في الإنفاق على الدعوة، وتحمل تكاليفها المتعلقة بهم، وبغيرهم. ومن الدراسات القيّمة والمهمّة في هذا الجانب رسالة الأخ والزميل د. ساموكا داود سوماورو بعنوان: «الجمع بين الدعوة إلى الله، وطلب الرزق، دراسة تأصيلية وتطبيقية على عينة من الدعاة في غينيا»^(١). وقبل الإشارة إلى أهم نتائج الدراسة التطبيقية

الارتجالية واستعجال قطف الثمار، وجعل كل مخالف في الرأي عدواً لدوداً، أو شيطاناً مريداً، حتى لو كان مسلماً ومن الطائفة نفسها. ولا ضير في تسجيل الأسباب الحقيقية لتعثر بعض المؤسسات والدعاة للاستفادة منها من غير شماتة ولا نشرها على الملأ.

٨ - التعاون الجيد مع الكفاءات العلمية، والإدارية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، ممن دراستهم فرنسية أو إنجليزية، وزيادة توعيتهم بأمر دينهم وتعاليمه. وقد صار عدد من يُقبل منهم على الالتزام بالإسلام، ومحاولة فهمه والدفاع عنه كبيراً ولله الحمد، وللكثير منهم جهود عظيمة في التوعية الإسلامية، وفي الدفاع عن الإسلام وقضاياه. وما أوجههم إلى الكتيبات الإسلامية باللغات التي يُجيدونها، سواء ما تعلق منها بالعبادات والعقائد أم بمجال عملهم؛ فهم مشتاقون إلى معرفة شيء عن النظام الإسلامي في كثير من القضايا، وباختصار لا بد من استهدافهم بخطاب دعوي يناسبهم، وبلغه ثقافتهم. وحبذا لو تم في دورات علمية متخصصة لا تقل مدتها عن شهر. وقد كان منهم من أخذ إجازات طويلة - سنة فأكثر - لكي يتفرغ لتعلم اللغة العربية والعلوم الإسلامية في معاهد اللغة العربية للناطقين بغيرها: كمعهد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، والجامعة الإسلامية، وغيرها.

٩ - العناية بالخدمات الاجتماعية ومراكزها؛ لما فيها من مواصلة عملية للمحتاجين، والتخفيف من معاناتهم، وتثبيت أقدامهم، وكذلك التدريب

(١) رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الدعوة والاحتساب، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العام الجامعي ١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ (غير منشورة).

على الدعاة في جمهورية غينيا كوناكري بغرب أفريقيا نعرض بعض قضايا الدراسة النظرية .
فمن الضوابط الشرعية للجمع بين الدعوة وطلب الرزق : سلوك الطرق المشروعة في الدعوة، وطلب الرزق، والمحافظة على هدي الكتاب والسنة فيهما، وتفضيل الأهداف الدعوية، وتقديمها على غيرها، والإنفاق في المصارف المباحة . ومن ضوابطه الأخلاقية : الحرص على الثواب من الله، والعدل في علاقة الداعية بربه وبنفسه وبخلق الله، والقناعة، والصبر، والتوكل على الله^(١) .

أمّا دواعي الجمع بينهما فتتنقسم إلى دواعٍ متعلقة بالداعية نفسه : كالمحافظة على الطاعات المالية، والاستعانة بالرزق في تنفيذ العبادات البدنية، والمحافظة على إعطاء النفقات اللازمة، والحرص على بذل الخيرات التطوعية . وهناك دواعٍ تتعلق بشؤون الدعوة نفسها : كالحرص على أداء واجب الدعوة، وتحمل تكاليفها، وأخرى تتعلق بالدعويين يراعى فيها أصناف الدعويين^(٢) في الأساليب والوسائل، وقد رأى الباحث أمرين رئيسين تنحصر فيهما دواعي الجمع المتعلقة بالدعويين، وهما : تسخير نصيب من الرزق لصالح المدعو المستجيب، ونصيب آخر لدعوة المدعو غير المستجيب^(٣) .

ولضمان أن لا يتضرر أحد الطرفين : الدعوة

وطلب الرزق، بهذا الجمع؛ وحيث إنّه يجب أن يكون الأمر بلا إفراط ولا تفريط كان لا بدّ من تحديد مجالات طلب الرزق المناسبة للداعية^(٤)، وبيان عوامل نجاح الجمع بينهما وعوائقه؛ فذكر من أهمّ عوامل النجاح : قوّة الإيمان وأثره في نجاح الدعوة وفي السعي لطلب الرزق، والتزام أخلاق الإسلام في طلب الرزق، وتقويم مستمرّ للجمع بينهما؛ لمعرفة آثاره الحسنة أو السيئة عليهما، ومن ثمّ تصحيح الأخطاء وتدعيم الصواب . وأمّا عوائقه فمنها : عوائق داخلية : كالجهد بهدي الإسلام في الجمع بينهما، واتباع الهوى، والكسل، ومن الخارجية : الفقر، وضغوط أعداء الدعوة، وأساليبهم المختلفة، ووسائلهم المتنوّعة^(٥) .

وتتعلق الآثار بالداعية : بعبادته، ودعوته، واقتصاده . وحيياة المدعوّ المستجيب الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية . وبعضها تتعلق بالمدعوّ غير المستجيب من حيث جعله يقبل الدعوة، مع نماذج له قديماً وحديثاً^(٦) .

وفي الجانب التطبيقي على الدعاة في جمهورية غينيا توصل الباحث إلى عدّة نتائج أرى أنّها تنطبق - أيضاً - على دول غرب أفريقيا، يعيننا منها في هذا المقام النتائج الآتية :

- الدعاة الذين لا يجمعون بين الدعوة، وطلب الرزق في غينيا عدد قليل جداً .

(١) انظر : المرجع السابق، ٢٤٨ - ٣٠٧ .

(٢) وهم إمّا مسلمون : مهتدون، وعصاة، وضالون وهم الذين وقعوا في شيء من الضلال العقدي وبعض المسائل الفرعية لأجل تأويل أو شبهة . أو غير مسلمين : كفّار جاحدون ملحدون، ومشركون وثنيون، وأهل كتاب، ومناقون . المرجع نفسه، ٣٠٩ .

(٣) انظر : المرجع السابق، ٣٠٩ - ٢٤١ .

(٤) انظر : المرجع نفسه، ٣٤٣ - ٣٩١ .

(٥) انظر : المرجع السابق، ٣٧٢ - ٤١٣ .

(٦) انظر : المرجع نفسه، ٤٤٧ - ٤٦٨ .

- الذين يجمعون بينهما على ثلاثة أحوال - حسب ما رأى الباحث - إما أن يقسموا الوقت بينهما، أو يمارسوا الدعوة عند القيام بطلب الرزق، أو يتفرغوا للدعوة دون غيرها. وهؤلاء فريقان: الأول متفرغون مع تفويض غيرهم لكسب الرزق، والآخر متفرغون اكتفاءً بما يجدونه من إعانات^(١).

كما أن هناك حالاً رابعة تكثر بين الدعاة من خريجي حلقات التعليم الإسلامي في المنطقة، أو من يسمون بـ «الشيوخ التقليديين» وهي: التزرق عند القيام بالدعوة؛ وذلك بجمع تبرعات أثناء الدعوة في موعظة، أو حلقة تعليمية عامة، ثم يتم تقسيم ما جمع بين الدعاة؛ ولذلك تجد أحدهم يتنقل في اليوم الواحد بين عدة لقاءات وعظية أو مناسبات دينية: عقيقة، عقد زواج، مأتم... إلخ، وعينه في كل واحد على ما سيكسبه فيه، مما يعرضهم في أحيان كثيرة للسخرية والاستهزاء والإهانة، وبخاصة في حالات الاختلاف على تقسيم التركة. برغم أن بعض هؤلاء ممن لهم جهود مشهودة في الوعظ والإرشاد.

- يترتب على عدم الجمع بينهما أضرار كبيرة جداً، تطال الدعوة والدعاة، والمدعوين في هذه الدولة دينياً، وثقافياً، واقتصادياً، وسياسياً. وهذا مما يستدعي ضرورة الجمع بينهما بصفة مستمرة.

- من أبرز العوامل المساعدة في تطبيق الجمع بينهما في هذه الدولة: تقوى الله، وقوة الإرادة، والحرص على مساعدة المدعوين، وتسهيلات النظام الاقتصادي، والتعاون بين الدعاة في الجمع بينهما وإن كان ضعيفاً، والإعانات الخارجية للدعاة، وحرص حكومتها على حسن العلاقات الخارجية،

واهتمامها بالشؤون الإسلامية^(٢).

- ومن أبرز عوائق الجمع بينهما عند الدعاة: الحرص على المال والشرف على حساب الدعوة، وإهمال طلب الرزق مع الحاجة إليه وضغط الفقر، وأثر الأخلاقيات المخالفة للإسلام عند بعض المدعوين المستجيبين، وأثر الاستعمار والتنصير والصوفية.

- تتمثل أساليب الإنفاق على مصالح الدعوة في دفع الزكاة، والصدقات، والوقف، والهدايا، والتعاون على البر.

- وأما مجالات إنفاقهم لصالح الدعوة فمنها: تحمل تكاليف الدعوة، وتربية المدعوين، وتثبتهم على دينهم، ومساعدتهم اقتصادياً، والدفاع عن الإسلام^(٣).

تتفق دول غرب أفريقيا في هذه النتائج لاتفاقها في عوامل كثيرة منها: العامل الديني، والاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، وكون الشعوب فيها متفقة في العادات والتقاليد، وأغلب الأجناس والقبائل الموجودة فيها. فإذا وجد تفاوت بينهما فقد يكون مرده إلى اختلاف السياسات، والقبائل النافذة في كل، وكون المسلمين أكثرية أو أقلية، ومدى قوة الوعي الإسلامي بينهم، وكثرة المتعاقدين مع مؤسسات إسلامية خارجية أو قلتهم، وتمكن الدعاة من خريجي الجامعات الإسلامية من الانخراط في الوظائف الحكومية أو عدمه.

وتعدّ السنونكي، والسُنغاي، والماندغ، والهوسا، واليوربا، والولوف من أشهر القبائل التي يجمع طوائف من الدعاة المنتمين إليها بين الدعوة وطلب الرزق، إما بتقسيم الوقت بينهما، أو بالمشاركة

(١) انظر التفصيل في المرجع نفسه، ٥٤٧ - ٥٤٩.

(٢) انظر: المرجع السابق، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٩.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ٧٢١ - ٧٢٢.

مع شخص آخر يتولّى شؤون التجارة؛ فيتفرغ الداعية للتعليم والدعوة، ويغلب أن يكون هذا الشخص من أقرب الناس إليه: الأخ أو ابنه أو ابن الأخت، والعمّ أو ابنه، والخال أو ابنه، وكذلك أبناء العمّات والخالات.

وهكذا نكون قد تناولنا في هذا البحث بُدأً من المعوّقات التي تقضّ مضاجع الدعوة الإسلاميّة المعاصرة في غرب أفريقيا، فذكرنا: اختلاف التضادّ وأسبابه، والغلاة من الصوفيّة وممن ينتسبون إلى أهل السنّة، والتنصير، والتغريب، والمشكلات التي تواجه المدارس الإسلاميّة العربيّة الأهلية، واستخدام الأعداء للغة العربيّة في نشر أفكارها، والنزاعات القبليّة، والانفراديّة والانتهازيّة في إدارة المراكز والمدارس التي لا تتبع لهيئة خارجيّة، والتركيز على العواصم والمدن القريبة منها، ثم أحد عشر حلاً مقترحاً لها هي وما يتعلق بها، عسى أن تكون مضاداً حيويّاً مهنئاً إن لم تتمكن من استئصال الأورام، ثم ذيلناها بنتائج دراسة تأصيلية نظرية وتطبيقية عن جمع الدعاة بين الدعوة وطلب الرزق في

جمهورية غينيا، ما لها وما عليها. ولقد تقدّم الحديث عن المعوّقات والحلول: أربع وقفات بمثابة التمهيديّة: أشارت الأولى إلى النجاح الكبير للدعوة الإسلاميّة المعاصرة في جوانب متعددة، والثانية إلى أبرز روافد هذا النجاح، وذكرت الثالثة أنّ الهدف الأساس من ذكر هذه المعوّقات: هو وصف المرض، ومحاولة وصف الدواء، وليس إعطاء صورة قاتمة عن الدعوة والدعاة، ولا التقليل من نجاحهما، كلاً! وأشارت الأخيرة إلى أسلوب عرضها: وهو الأسلوب الإيحائي (ما بال أقوام!)، وهو أسلوب نبوي معروف.

ليس المقام مقام استقصاء هذه المعوّقات أو تفصيل القول فيها؛ فلذلك مواضعه ورجاله المتخصصون الخبراء، وإنما يكفينا التمثيل، والتلميح والإشارة، ولفت النظر والتنبيه، وإثارة الفكرة أو القضية، والله وليّ التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده محمد بن عبد الله وعلى آله وصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.



الهجرات العربية إلى بلاد النوبة والسودان الشرقي وآثارها الثقافية والحضارية

د. ربيع محمد القمر الحاج (*)

ليس من اليسير على الباحث أن يحدد تاريخاً معيناً لبداية العلاقة بين الجزيرة العربية وبلاد السودان بوجه عام، وبلدان وادي النيل بشكل خاص. بيد أن هناك شبه إجماع بين المؤرخين والباحثين على أن هذه العلاقة مَوْغلة في القدم، تعود إلى آمام بعيدة قبل بعثة النبي محمد ﷺ، وهذه حتمية تؤيدها الحقائق الجغرافية والروايات التاريخية. ذلك أن البحر الأحمر لم يكن في وقت من الأوقات حاجزاً يمنع الاتصال بين شواطئه الآسيوية العربية وشواطئه الأفريقية؛ إذ لا يزيد اتساع البحر على المائة والعشرين ميلاً عند السودان، ويبدو بهذا أنه ليس من الصعب اجتيازه بالسفن الصغيرة^(١).

وقت غير معروف، ووجدت آثار لجاليات عربية كبيرة تسكن المنطقة المحاذية للنيل من أسوان شمالاً إلى مروى جنوباً^(٢)، وقد دلت الأبحاث الأثرية والتاريخية على أن هجرات عربية قدمت من جنوب الجزيرة واليمن عبر البحر الأحمر، يعود بعضها إلى القرن الخامس قبل الميلاد، وثبتت بعض هذه الجاليات العربية أقدامها في بعض جزر البحر الأحمر، (مثل: دهلك) منذ عدة قرون قبل الإسلام^(٣)، ولم يقتصر وجود الجاليات العربية على الساحل الأفريقي، بل إن أفراد هذه الجاليات قد توغلوا في الداخل، ووصل

وفي الجنوب يضيق البحر الأحمر لدرجة كبيرة عند (بوغاز) باب المندب، حتى لا يزيد على عشرة أميال، وهو الطريق الذي سلكته السلالات والأجناس إلى القارة الأفريقية منذ آمام بعيدة^(٤). وتذهب بعض الروايات التاريخية إلى أن المصريين القدماء الذين عبدوا الإله حورس كانوا عرباً هاجروا من الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر عن طريق مصوع^(٥)، وتابعوا سيرهم عن طريق وادي الحمامات شمالاً إلى مصر، وأن معبد الشمس الذي بُني قرب ممفيس إنما بنته جاليات عربية، وصلت إلى هناك في

(*) باحث في الدراسات الأفريقية.

- (١) ابن سيد الناس: السيرة النبوية، ج ١، بيروت، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص ١٥٢. مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٦م ص ١٠٦، ١٠٧.
- (٢) محمد عوض: السودان الشمالي سكانه وقبائله، القاهرة، ١٩٥١م ص ٢٨.
- (٣) مصوع: ميناء تجاري هام يقع على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وشهد صراعات عديدة في التاريخ، ضمه العثمانيون لهم، وأقاموا فيه قواعد حربية تأميناً للتجارة ومنافذها في سنة ١٥٢٠م، مصطفى مسعد، الإسلام والنوبة، ص ١٢٦، ٢٠٩.
- (٤) أحمد فخري: دراسات في تاريخ الشرق القديم، ط ٢، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣م. ص ١٢٤، ١٣٦.
- (٥) دهلك: اسم أعجمي معرب لجزيرة في بحر اليمن، ومرسى بين بلاد اليمن والحبشة، كان بنو أمية إذا سخطوا على أحد نفوه إليها، قال الشاعر:

واقبح بدهلك من بلدة فكل امرئ حلها هالك

انظر ياقوت الحموي: ج ٢، معجم البلدان، ج ٢. (طهران: مكتبة الأسدسي ١٩٦٥م، ص ٦٣٤.

بعضهم إلى ضفاف النيل، وأقاموا شبكة من طرق القوافل التجارية بين ساحل البحر الأحمر والمناطق الداخلية، وقد وصلت العرب أقطار وادي النيل عن الطريق الشمالي البري المار عبر سيناء إلى مصر، ثم انحدرت جنوباً إلى بلاد البجة والنوبة^(١).

هذا وقد كانت التجارة تمثل أحد أهم وسيلة لهذه الاتصالات؛ إذ نشطت حركة تجارة العاج، والصمغ، واللبان، والذهب بين الجزيرة العربية من ناحية وبين موانئ مصر والسودان والحبشة من ناحية ثانية؛ مما يؤكد أهميتها في حركة الاتصال، والتواصل النشط بين سواحل البحر الأحمر الشرقية والغربية^(٢).

وقد بلغت هذه الهجرات أقصاها ما بين ١٥٠٠ ق.م - ٣٠٠ ق.م في عهد دولتي: معين، وسبأ. وحمل المعينيون والسبئيون لواء التجارة في البحر الأحمر، ووصلوا في توغلمهم غرباً إلى وادي النيل. ونشطت حركة التجار العرب بخاصة زمن البطالمة والرومان، ولا شك أن عدداً غير قليل من هؤلاء استقروا في أجزاء مختلفة من حوض النيل؛ ولحق بهم عدد من أقاربهم وأهليهم^(٣)، وفي القرنين السابقين للميلاد عبر عدد كبير من الحميريين مضيق باب المندب، فاستقر بعضهم في الحبشة، وتحرك بعضهم الآخر متتبعاً النيل الأزرق، ونهر عطبرة ليصلوا عن هذا الطريق إلى بلاد النوبة، كما يرجح أنهم لم يتوقفوا عند هذا الحد، بل قد انداحوا في

هجرتهم حتى المناطق الغربية لسودان وادي النيل^(٤). وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن هناك حملات عسكرية قام بها الحميريون في وادي النيل الأوسط وشمال أفريقيا، وتركت هذه الحملات وراءها جماعات استقرت في بلاد النوبة، وأرض البجة، وشمال أفريقيا^(٥)، كما تشير بعض الروايات إلى حملة قادها (أبرهة ذي المنار بن ذي القرنين الحميري) على السودان وبلاد النوبة والمغرب في أوائل القرن الأول قبل الميلاد، ثم إلى حملة أخرى قادها ابنه (إفريقيش) إلى شمال أفريقيا، وقد دخلت تلك الجماعات المهاجرة الوطنيين من أصحاب تلك البلاد التي هاجروا إليها، وأصبح لهم وجود معتبر فيها، ولعل وجود العمامة ذات القرنين التي كانت شارة من شارات السلطنة الكوشية دليل على ذلك الوجود الحميري المبكر^(٦)، إضافة إلى عدد من القرائن الأخرى الدالة على هذا الوجود.

كذلك وردت إشارات إلى وجود جماعات من الحضارمة عبروا البحر الأحمر إلى ساحله الأفريقي في القرن السادس الميلادي، ثم اختلطوا بالبجة، وكونوا طبقة حاكمة خضع لها البجة، وقد عرفوا عند العرب - الحدارية - الذين استقروا في إقليم العتباي في الشمال، ثم اضطروا إلى الانتقال جنوباً في القرن الخامس عشر الميلادي؛ حيث أسسوا مملكة البلو (مملكة بني عامر) في إقليم طوكر^(٧).

(١) خليفات عوض محمد: مملكة ربيعة العربية، عمان، ١٩٨٣م، ص ٤٧.

(٢) مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، ص ١٠٧-١٠٨.

(٣) الشاطر بصيلي: معالم تاريخ السودان وادي النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٦٩م، ص ٨.

(٤) المرجع السابق: ص ٨ - ٩.

(٥) المرجع السابق: ص ٨.

(٦) عوض محمد خليفات: مملكة ربيعة العربية، ص ٥١.

(٧) المقرئزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١ القاهرة المطبعة الأميرية ١٩٧٠م، ص ١٩٥.

والإتصال ببلاد النوبة والسودان في فترة ما قبل الإسلام، إلا أنه لم يكن ذا تأثير واضح في سكان البلاد، ويرجع ذلك إلى أن العرب وقتها لم يحملوا عقيدة واحدة واضحة، ولم يكن لهم هدف محدد، سوى العمل في التجارة، والبحث عن مناخات وفرص أفضل؛ لكسب العيش في تلك المناطق، كما هو الحال عندما جاء العرب المسلمون الذين يحملون عقيدة واحدة، ويتكلمون لغة واحدة، ويمثلون دولة واحدة، وينشدون أهدافاً موحدة، ويكادون يتفقون في السلوك العام المنضبط بتعاليم الإسلام.

على أن أهم نقطة تحول في تاريخ العلاقة بين العرب المسلمين وبين منطقة وادي النيل وبلاد النوبة والسودان حدثت بعد الفتح الإسلامي لمصر سنة ٢١هـ في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب، بقيادة الصحابي عمرو بن العاص^(٥)، كانت هي توقيع المسلمين لمعاهدة البقط^(٦) مع ملوك النوبة والسودان من النصارى الذين كانوا يقيمون في شمالي السودان وحاضرتهم مدينة دنقلة؛ ذلك أن هذه المعاهدة تضمنت بنوداً مهمة سهّلت وسمحت في مجملها للقبائل العربية بالهجرة، والتدفق نحو بلاد النوبة والسودان بشكل كبير لم يحدث له مثيل^(٧)؛ مما مكنها مستقبلاً من الإحاطة بالكيانات النوبية

على أنه من المهم الإشارة إلى نزوح بعض الجماعات النوبية والسودانية عن مواطنها إلى الجزيرة العربية؛ حيث تأثرت بعادات وتقاليد سكانها قبل الإسلام، بل مشاركتها في الحياة الاجتماعية والثقافية هناك؛ فقد أشار ابن هشام إلى استعانة المكيين بنجار قبلي أثناء إعادتهم بناء الكعبة قبل البعثة المحمدية^(١) بيد أن بعض المصادر تشير إلى وجود قديم لجاليات حبشية، ونوبية، وسودانية في بعض مناطق الحجاز في تلك الفترة أيضاً^(٢)، وتذكر أن عدد الأحباش والنوبيين كان كبيراً في عدد من مدنه، وأدى وجودهم إلى أن يتعلم بعض العرب لغتهم؛ إذ ثبت أن عدداً من صحابة الرسول ﷺ قد تعلموا بعض من تلك اللغات، وأن زيد بن ثابت، وحظلة بن الربيع بن صيفي التميمي الأسدي كانا يترجمان للنبي ﷺ بالقبطية والحبشية، وقد تعلمها من أهلها بالمدينة^(٣)، وتمضي هذه المصادر فتذكر أنه كان للنبي ﷺ مولى نوبي اسمه يسار، أصابه في غزوة بني عبد بن ثعلبة فأعتقه، وهو الذي قتله العرنيون الذين أغاروا على لقاح النبي ﷺ، قطعوا رجله ويده، وغرزوا الشوك في لسانه وعينه حتى مات^(٤).

وعلى الرغم من ثبوت الوجود العربي المبكر،

(١) ابن هشام: السيرة النبوية، ج ١ ص ٢٠٥، تحقيق مصطفى عبد الستار، (وآخرين)، مطبعة الحلبي، مصر ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

(٢) عوض محمد خليفات: مملكة ربيعة العربية، ص ٢٥.

(٣) علي بن الحسين المسعودي: التنبيه والإشراف، ليدن ١٩٧٦م.

(٤) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري: المعارف، ص ١٤٧ تحقيق د. ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة ١٣٨٨هـ. دار العلم للطباعة والنشر جدة ١٤٠٣هـ، ص ٨٣.

(٥) الصادق المهدي: مستقبل الإسلام في السودان، ص ١٧، مصطفى مسعد مكتبة الأنجلو القاهرة ١٩٦٠م: الإسلام والنوبة ص ١٠٦-١٠٩، يوسف فضل حسن: الهجرات البشرية وأثرها في نشر الإسلام، بحث منشور ضمن إصدار بعنوان: الإسلام في السودان عن جماعة الفكر والثقافة الإسلامية، دار الأصالة، الخرطوم، ص ٣.

(٦) مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، ص ١٠٨.

(٧) ربيع محمد القمر: قراءة جديدة في نصوص معاهدة البقط، الدارة العدد (الثاني) الرياض، السنة الحادية والعشرون - محرم / صفر / ربيع الآخر ١٤١٦هـ، ص ١٦٢.

المسيطرة، وتحول النوبيين وأهل السودان من النصرانية إلى الإسلام.

منافذ الهجرات العربية:

على أن تلك الهجرات قد اتخذت عدداً من المنافذ ظلت ترد عن طريقها القبائل العربية باتجاه بلاد النوبة والسودان، منها ثلاثة منافذ رئيسة هي:

١- المنفذ الشرقي عن طريق البحر الأحمر من الجزيرة العربية.

٢- المنفذ الشمالي عن طريق نهر النيل من مصر.

٣- المنفذ الشمالي الغربي، أو الطريق الليبي عبر الصحراء الكبرى.

أولاً: المنفذ الشرقي من الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر:

يعتبر هذا المنفذ من أقدم وأقصر الطرق التي سلكتها الهجرات العربية إلى بلاد النوبة خاصة وإلى القارة الأفريقية عامة، وقد عرفه العرب قبل الإسلام، وامتدوا على ساحله الشرقي، ومنه أنشؤوا طرق قوافل تسير عليها الإبل إلى المناطق الداخلية في القارة الأفريقية، كما سلكته كثير من القبائل العربية في هجرتها، وتجارتها مع القبائل التي تسكن في ساحله الغربي مثلما فعل (الحضارمة)، وقبائل (بلى) التي ساكنت البجة في الشرق، واختلطوا بهم. وحين جاءت الفتوحات الإسلامية توسعت حركة الهجرة من الجزيرة العربية إلى بلاد العالم كافة وإلى

بلدان أفريقية على وجه الخصوص، وانفتحت منافذ أخرى للهجرة للسودان غير هذا المنفذ^(١)، إلا أن ذلك لم يقلل من قيمته كمنفذ من المنافذ التي ساهمت بقسط كبير في الهجرة إلى بلاد أفريقية بعامه وإلى بلاد النوبة بوجه خاص.

ثانياً: المنفذ الشمالي عبر النيل، وبمحاذاته من مصر: عرفت المنطقة هذا المنفذ منذ قديم الزمان؛ إذ إنه كان يمثل الطريق التجاري الذي يربط مصر بوسط أفريقيا وبلاد النوبة والبجة، وازدادت أهميته بعد توقيع المعاهدة؛ حيث كفلت بعض بنودها للتجار والمهاجرين والقوافل حق التحرك الحر فيه، وأعطتهم أماناً للتوغل في أعماق البلاد، وأصبح مدخلاً للقبائل العربية إلى بلاد النوبة^(٢). ويعتبر أحد الباحثين أن هذا المنفذ كان سبباً مباشراً في تعريب بلاد النوبة^(٣)، وأنه أعظم خطراً وأهم دوراً من المنفذ الشرقي في أمر هجرة القبائل إلى بلاد النوبة، سواء أكان ذلك قبل الإسلام أم في زمن التوسع الإسلامي^(٤)، وإن كثرة الحديث عن الهجرة العربية عبر البحر الأحمر كانت بسبب أن بعض القبائل العربية في السودان تدعى أن أسلافها وصلوا من جزيرة العرب مباشرة إلى السودان عبر البحر الأحمر لتأييد دعواهم في الانتساب إلى أصل شريف أموي أو عباسي، أو أنهم سلالة بعض صحابة رسول الله ﷺ^(٥).

إلا أن على الباحث أن لا يغفل عن أهمية المنفذ

(١) عبد المجيد عابدين: القبائل العربية في وادي النيل، بحث في ذيل كتاب البيان والإعراب للمقريزي القاهرة ١٩٦١م، ص ١٤٢.

(٢) جعفر أحمد صديق: انتشار الإسلام في القرون الثلاثة الأولى من الهجرة، ص ١٠٨، قسم الدراسات العليا الحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ، ص ١٠٨.

(٣) عباس عمار: وحدة وادي النيل، أسسها الجغرافية ومظاهرها في التاريخ، ص ٨٠.

(٤) المرجع السابق: ص ٨٠.

(٥) Macmicheal, H.A. "The Coming Of Arabs in Sudan". AESW, London 1935 pp. 46 - 47

على أنه كان هناك عدد من الطرق والمنافذ سلكتها القبائل العربية من هذا الاتجاه، ومنها الطريق الذي يبدأ من شنقيط وينتهي إلى تمبكتو، فجاو، وزندر، وكوكوا، وبيدا، ومسنيا، وأبشي، والفاشر، ثم يخترق سهول الجزيرة، حتى ينتهي إلى سواكن، وقد اشتهر هذا الطريق لكونه قد رُفد بلاد السودان والنوبة بأعداد كبيرة من العلماء والدعاة الذين ساهموا مساهمات كبيرة في نشر الدعوة الإسلامية، وتوطينها في تلك المناطق.

دوافع الهجرات العربية:

ولا شك أن هذه الهجرات إلى بلاد النوبة لم تتم في فترة واحدة محددة، ولم تحركها ظروف واحدة، كذلك بل تمت على فترات متقطعة تنشط حيناً، وتخمد حيناً آخر، وتتحكم فيها عدد من الدوافع أو العوامل الدينية، والسياسية، والتجارية، والاقتصادية يمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً: الدوافع الدينية:

كان معظم جنود الحملات العسكرية التي سيرها ولاية المسلمين في مصر نحو بلاد النوبة من رجال القبائل العربية، وممن شاركوا في الفتح الإسلامي لمصر أو من المدد الذي ظل يصل تبعاً إلى مصر من الجزيرة العربية لتقوية السلطة، وحماية الدولة والتوسع في الفتوح^(٥)، ومن الواضح أن الولاية في مصر لم يكونوا يترددون في تسيير الحملات العسكرية تجاه النوبة، كلما أغاروا على الحدود

الشرقي في دفع وتوسع حركة الهجرة إلى بلاد النوبة^(١)، خصوصاً في العهد المملوكي الذي نشطت فيه حركة الملاحة البحرية بين الموانئ الغربية للبحر الأحمر وبين موانئه الشرقية؛ بسبب الاعتداءات الصليبية المتكررة على طريق (برزخ السويس)، وهو الأمر الذي أدى لإنعاش مينائي: عيذاب، وسواكن، اللذين وضع الممالك أيديهم عليهما تماماً، بعد تكرار الاعتداء على ممتلكات التجار المصريين المتوفين هناك^(٢)، هذا ولم يقتصر تأثير المنفذ الشرقي على الجهات التي تقابل الجزيرة العربية فقط، بل تجاوزتها إلى السودان الأوسط وبلاد السودان الغربي أيضاً^(٣).

ومهما يكن من أمر فإن هذين المنفذين الشرقي والشمالي يعتبران أهم المنافذ التي سلكتها القبائل العربية المهاجرة إلى بلاد النوبة في تلك الفترة.

ثالثاً: المنفذ الشمالي الغربي، أو الطريق الليبي:

سلكتها القبائل العربية في هجرتها نحو بلاد النوبة والسودان، بعد أن تمكن الإسلام في معظم المناطق الشمالية من القارة الأفريقية، ويسير باتجاه السهول والبراري الواقعة بين النوبة وكردفان ودارفور، وقد ازدادت شهرته بعد أن قامت في مصر وشمال أفريقية دول إسلامية مستقلة عن الخلافة العباسية^(٤)، ولم يكن له دور فاعل ومؤثر في حركة الهجرة نحو بلاد النوبة لجفافه وصعوبته؛ بسبب الصحراء، وقلة الماء.

(١) مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة ص ١٨٩.

(٢) المقرئبي: السلوك ج ١، تحقيق محمد مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والنشر - القاهرة ١٩٤١م ص ٥٠٦.

(٣) محمد عوض محمد: السودان الشمالي، ص ٥٩ - ١٦٠.

(٤) محمد بن عمر التونسي: تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق خليل عساكر ومصطفى مسعد، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٥م، ص ٦.

(٥) مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، ص ١٩٠ وما بعدها.

والمدن الجنوبية للدولة، أو كلما تمردوا عن دفع ما عليهم من: (بقط والتزام)؛ فكان من الأهداف الرئيسة التي حركت أولئك المقاتلين هو الجهاد في سبيل الله - تعالى - لرد كيد الأعداء والدفاع عن الدولة المسلمة، وحمل لواء الدعوة الإسلامية، وتبليغها للعباد تدفعهم لذلك نصوص صريحة من القرآن الكريم، وترغبهم في ذلك، كقوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْبَرُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٠]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقوله - تعالى -: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٥].

ومن أقواله ﷺ: «من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من نفاق»^(١). وقوله ﷺ: «المجاهد في سبيل الله مضمون على الله إما إلى مغفرته ورحمته، وإما أن يرجعه بأجر وغنيمة، ومثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم الذي لا يفتر حتى يرجع»^(٢)؛ فهذه النصوص الواضحة الصريحة من الكتاب والسنة كانت هي الدافع الحقيقي لمشاركة هؤلاء الرجال في هذه الحملات الجهادية، إضافة إلى حماسهم لأجل تبليغ الدعوة الإسلامية، إلا أن كثيراً من المؤرخين المحدثين، الذين كتبوا عن تاريخ الهجرات العربية إلى بلاد النوبة، قد أغفلوا هذا الدافع ضمن ما ذكروا من دوافع للهجرة، على الرغم من أنه هو الدافع الرئيس لها.

ثانياً: الدوافع السياسية:

وهذه تختلف وتتباين بحسب الأوضاع في البلدين مصر والنوبة. فمنها دوافع خاصة بتأمين

النظام السياسي في مصر وتقوية شوكته؛ حيث عمد عدد من الولاة في مصر إلى جلب قبائل عربية بأسرها إلى مصر لتكون قوة لهم وسنداً يحميهم، ويغطي ظهرهم عند الخطر.

وقد أشار عدد من المؤرخين إلى أن عبيد الله بن الحبحاب حين تولى مصر من قبل هشام بن عبد الملك سنة ١٠٩ هـ أرسل يستأذنه في قدوم قبيلة قيس فأذن له، فقدم عليه نحو مائة من أهل بيت هوازن، ومائة من أهل بيت بني عامر، ومائة من أهل بيت بني سليم، فتوالدوا، وعندما تولى مصر الحوارة بن سهيل الباهلي في خلافة مروان بن محمد أقبلت إليه قيس، وهي يومئذ ثلاثة آلاف بيت^(٣)، وقد شاركت أعداد كبيرة من هذه القبائل في الحملات التي أرسلت لبلاد النوبة؛ فاستقرت أعداد كبيرة منهم هناك.

ومن الدوافع السياسية كذلك أن النوبة ظلت ملجأ لكثير من الهاربين من مصر، أو من الجزيرة العربية بسبب الثورات، وتغيير نظام الحكم، ويقدم هؤلاء القادة الهاربين عادة في أعداد ضخمة وكبيرة من أتباعهم وأهلهم وعبيدهم، وحوادث التاريخ تبين أنه حين اجتاحت قوات العباسيين الولايات الإسلامية هرب آخر الخلفاء الأمويين إلى مصر؛ حيث قُتل هناك، ثم هرب أبناء عبيد الله جنوباً إلى النوبة مصحوبين بعدد من الأقارب، والأتباع البالغ عددهم نحو ٤٠٠ شخص، واستجار الأمويون بملك النوبة آملين أن يقيهم في بلاده. لكن الملك النوبي رفض ذلك، وطلب منهم الرحيل، فتوجهوا شرقاً مارين بأرض البجة إلى ميناء باضع. وتعرضوا للجوع والعطش والتعب؛ فهلك عدد منهم من بينهم عبيد الله

(١) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي: سنن النسائي ج ٦، مكتبة مصطفى الحلبي، ١٩٨٤، ص ٨.

(٢) ابن ماجة: سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر (بدون تاريخ)، ج ٢، ص ٩٢١.

(٣) الكندي: الولاة والقضاة، دار صادر، بيروت ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م ص ٧٦-٧٧.

أبو ركوّة في عهد الفاطميين^(٤). ومن الدوافع السياسية التي ساهمت في دعم وتوسيع الهجرة العربية إلى النوبة تلك الحملات الحربية التي سيرها ولاة المسلمين من مصر - بعد إعدادها ودعمها - إما بسبب انقطاع النوبة عن دفع (البقط) المقرر عليهم، أو بسبب هجومهم على منطقة الحدود جنوبي مصر، وقد كانت هذه الحملات تصل إلى أعماق بلاد النوبة، ثم تستقر أعداد المشاركين فيها في البلاد، فيساهمون في نشر الدعوة، والثقافة الإسلامية في المنطقة، ونقل الدماء العربية للنوبيين بالتزواج منهم، ومصاهرتهم. ومن الدوافع السياسية أيضاً تحول سياسة العباسيين تجاه العرب؛ إذ المعروف أنه مع الفتح الإسلامي لمصر ظلت القبائل العربية تفد إليها بأعداد كبيرة جداً، سواء دعاهم الولاة كما سبق، أو بتحريك تلقائي من قبلهم نحو مصر، فأصبحت أعدادهم كبيرة جداً، وصار لهم نفوذ هام في الدولة، وتسيير أمورها، واستقرت جماعات منهم في الريف، ومارست الزراعة^(٥)، إلا أنه بسقوط الدولة الأموية، وقيام الدولة العباسية بدأ العباسيون في استرضاء الموالي، والاعتماد على الجنود الأتراك، وعلى وجه الخصوص في عهد الخليفة المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧هـ) فأتبتهم في الديوان، وأمر واليه في مصر (كيدر بن نصر الصفدي) بإسقاط من في ديوان مصر من

بن مروان، ومضى أخوه إلى ميناء باضع على ساحل البحر الأحمر؛ حيث عبر إلى جدة ومنها سار إلى مكة المكرمة فقبض عليه، وأرسل إلى بغداد؛ حيث بقى سجيناً حتى أيام الخليفة هارون الرشيد الذي أمر بإخراجه بعد أن أصبح كهلاً ضريباً^(١). هذا ولا يستبعد أن يكون رجال البجة باتفاق مع النوبيين قد غدروا بهؤلاء الأمويين تقريباً للعباسيين؛ حيث كشفت الحفريات الأثرية الحديثة عن قبور هؤلاء الأمويين الفارين على طول الطريق الذي سلكوه من النوبة إلى ميناء باضع الجاوي^(٢). ويبدو أن بعض من نجا من هؤلاء الأمويين قد استقر على الساحل السوداني للبحر الأحمر قرب باضع؛ حيث اختلطوا بالسكان المحليين، وتزوجوا منهم، وأصبح لهم شأن كبير تبعاً لأصلهم القرشي، وقد كان لبقاء هؤلاء الأمويين في تلك المنطقة أثر في ادعاء بعض الأسر السودانية بأنها تنحدر من أصل أموي، ومن الأمثلة على ذلك أسرة الفونج^(٣) المشهورة، إضافة لدور من استقر من تلك القبائل في نشر دعوة الإسلام بين سكان البلاد، وظلت بلاد النوبة تمثل دائماً ملجأً للسياسيين والأمراء الفارين من مصر، يلجؤون إليها لترتيب أمورهم وصفوفهم من جديد، ريثما يبدوون محاولة الثورة والمقاومة مرة أخرى، مثل: هروب عبد الله، وعبيد الله ابني مروان بن الحكم إلى بلاد النوبة، ومثلما فعل الثائر الأموي

- (١) المسعودي ١٩٧٦م: التنبيه والإشراف، ص ٢٢٩ - ابن إياس: بدائع الزهور، ص ٢٩ - ٣١ (محمد بن أحمد) ت ١٩٣٠هـ القاهرة ١٨٩٦م.
(٢) عوض خليفات: العرب والنوبة في صدر الإسلام، بحث بمجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، رجب ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ٦٣.
(٣) اختلاف المؤرخون في أصلهم، فقيل: إنهم من القبائل النيلية السودانية (الشك)، وقيل: إنهم من البرنو من غرب إفريقيا، إضافة للرأي القوي الذي يقول: إن أصولهم ذات صلة مباشرة بالأمويين، انظر (مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة ص ٢٠٦).
(٤) القمر، ربيع، (معاهدة البقط) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية العلوم الاجتماعية قسم التاريخ - الرياض، ١٤١٢هـ.
(٥) القريري: البيان والأعراب عن أرض مصر من الأعراب، تحقيق عبدالمجيد عابدين، القاهرة، ١٩٦١م ص ٦٦ - ٨٦، ٩٨ - ٩٩.

أوائل القرن الثالث الهجري ينزحون للصعيد المصري، ومنه لبلاد النوبة في مجموعات صغيرة، دون أن تسترعي انتباه أحد، أو يسجل التاريخ تفاصيلها، والأغرب من ذلك أنهم قد اجتازوا الحدود بين مصر والنوبة في هدوء شديد، لم يلفت إليهم صاحب الجبل والي الإقليم الشمالي من قبل النوبة الموكل بحفظ الحدود الشمالية لبلادها، والذي يحول دون دخول أي شخص لبلاد دون تصريح رسمي يسمح له بذلك^(٦).

ثالثاً: الدوافع التجارية والاقتصادية:

ظلت العلاقات التجارية بين مصر والنوبة مزدهرة منذ قديم الزمان، وذلك لحاجة البلدين؛ إذ كانت مصر تحتاج لكثير من المنتجات التي لا تتوفر فيها، مثل: الأخشاب، والعاج، والأبنوس، وبعض التوابل.. وغيرها، فخرجت قوافل تجارتها منذ قديم الزمان إلى الجنوب منها، حتى وصلت إلى أجزاء نائية من القارة الأفريقية^(٧)، وارتبطت مع بلاد النوبة بصلات تجارية قوية؛ فكانت مدينة أسوان مجتمعاً للتجار من أهل السودان ومن النوبة، وكان التجار النوبيون يقدمون إلى أسوان عن طريق النيل حتى الجنادل، ثم يتحولون إلى ظهور الإبل حتى يصلوا إلى أسوان^(٨)، وقد سكنها كثير من العرب لمناخها الذي يقارب مناخ الجزيرة العربية ولمركزها التجاري^(٩)، إضافة إلى أن النوبة كانت تصدر عن طريق أسواقها أهم منتجاتها من: (الذهب والزمرد)

العرب، وقطع العطاء عنهم^(١)، وأدى هذا القرار الخطير إلى ثورة عربية ضد والي، انتهت بأسر زعمائها من القبائل العربية^(٢)، وبهذا «انقرضت دولة العرب في مصر، وصار جندها العجم الموالى من عهد المعتصم إلى أن ولي الأمير أبو العباس أحمد بن طولون فاستكثر من العبيد»^(٣)؛ ففقد العرب بهذا نفوذهم القديم، وأبدوا استياءهم الشديد لهذا التحول في سياسة الدولة، وكثرت ثوراتهم في أول قرن للدولة العباسية، وقامت ثورات يقودها أمراء أمويون في صعيد مصر، أيدتها كثير من القبائل العربية، ولم تفلح الحكومة المركزية في إخمادها إلا بعد جهود كبيرة^(٤)، وأعلنت كذلك قبائل قيس العصيان، ورفضت دفع الخراج المقرر عليها^(٥).

فكان طبعياً أن يتبع هذه الاضطرابات نزاعات كثيرة بين هؤلاء الذين امتنعوا عن دفع الخراج المقرر عليهم - مع التمتع بملكية وخيرات الأراضي التي يفلحونها - وبين ولاة الأمر في مصر، وأدى ذلك في النهاية إلى توسيع الشقة بين العرب والولاة من حكام مصر، فكان لهذا التوتر في العلاقة، ولهذا الضغط السياسي والاقتصادي أسوأ الأثر في نفوس العرب، الذين فقدوا مصدر رزق هام بالنسبة لهم، ولم يبق أمامهم إلا أحد أمرين: إما أن يذعنوا للأمر ويسلموا بهذا الواقع، وإما أن ينزحوا نحو صعيد مصر بعيداً عن سلطة والي؛ فآثروا الأمر الثاني، وأخذوا منذ

(١) المقرئ: المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ٩٤.

(٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في تاريخ ملوك مصر والقاهرة، ٢، القاهرة، دار الكتب المصرية ١٩٦٣م، ص ٢٢٣.

(٣) المقرئ: المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٩٤.

(٤) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في تاريخ ملوك مصر والقاهرة، ج ٢، ص ٤٩، ٦٠، ٦١.

(٥) الكندي: الولاة والقضاة. مطبعة الآباء اليوسوعيين بيروت ١٩٠٨م ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٦) أبو صالح الأرمني: تاريخ الشيخ أبو صالح الأرمني، أكسفورد ١٨٩٤م ص ١٢.

(٧) رولاند أوليفر: (موجز تاريخ أفريقيا)، ترجمة دولت أحمد صادق، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص ٢٩.

(٨) الإدريسي: نزهة المشتاق في افتراق الأفاق، ج ١، (أبو عبد الله محمد بن محمد بن إدريس) ت ٥٦٠هـ - روما ١٩٧٠م، ص ٢٩.

(٩) عبد الله خورشيد: القبائل العربية في مصر، القاهرة، دار الكتاب العربي ١٩٦٧م، ص ٥٢.

فيها، واستغلال مناجمها^(٥)، وأدى استقرارهم هناك إلى اختلاطهم بقبائل البجة عن طريق المصاهرة، فنقلوا إليهم العقيدة الإسلامية، وتغيرت كثير من عاداتهم وتقاليدهم بهذا النسب الجديد^(٦).

إضافة لذلك فإنّ المعلوم عن مراعي النوبة وأراضيها أنها أكثر خصوبة من أراضي ومراعي شبه الجزيرة العربية، وعلى وجه الخصوص النوبة الجنوبية (علوة) التي كانت أكثر اتساعاً وأخصب أرضاً وأوفر ثروة من المقرّة^(٧)، إضافة إلى أن مناخ النوبة الشمالية (المقرّة) يشابه مناخ وبيئة شبه الجزيرة العربية^(٨)، وهو ما يوائم حياتهم التي جبلوا عليها في حب الترحال والتنقل، وقد كان لهذا التشابه في المناخ وطبيعة البلاد والأرض المسطحة أثره في دفع هذه القبائل للتقدم نحو الجنوب، وهي قبائل بدوية رعوية، أو شبه رعوية لا تستطيع التقدم إلا في السهول المكشوفة؛ فكان تدفقهم في كل أرض وصلوها يقف عند اصطدامهم بعقبات طبيعية: كالبحار، والجبال، والغابات، وهذا ما حدث بالضبط؛ إذ إن تلك القبائل لم تتوقف في زحفها إلا عند المناطق التي تسوء فيها الطرق، وتتفشى فيها الأمراض الفتاكة، بيد أن هذه الجماعات العربية المهاجرة اختلطت بالعناصر النوبية والبجاوية في تلك المناطق، وأدى هذا الاختلاط إلى تأثر هؤلاء بالدماء

الذي ينتج في وادي العلاقي^(١)، إضافة إلى الرقيق، والعاج، والأخشاب الصلبة، والأبنوس، وسن الفيل لصناعة العاج، الذي يستخدم في الزينة، وريش النعام، والحديد الذي يستخرج ويصهر بالقرب من نباتا ومروى^(٢)، وكانت ترد إلى النوبة المنسوجات، والقمح، والنحاس من مصر^(٣).

وحين وقّع عبد الله بن سعد عهد الصلح مع ولاة النوبة نص صراحة على حق الترحال لرعايا البلدين في البلد الآخر دون الإقامة الدائمة؛ فساق هذا الحق التجار المسلمون إلى أعماق النوبة مع بضاعتهم، وتجارتهم، وعقيدتهم الإسلامية، واستطاعوا بما اكتسبوا من معرفة بأحوال البلاد تمهيد الطريق لهجرة القبائل العربية في أعداد كبيرة، بل نجد أن أعداداً منهم قد استقرت في فترة مبكرة في (سوبا) عاصمة مملكة علوة النصرانية جنوب المقرّة، حتى أصبح لهم حي كامل يُعرف بهم^(٤).

ومن الدوافع الاقتصادية كذلك التي ساهمت في دفع القبائل العربية للهجرة نحو جنوب مصر في النصف الأول من القرن الثالث الهجري سماح القبائل بمعدني: (الذهب، والزمرد) عبر الصحراء الشرقية لبلاد النوبة، واشتهار أمرهما لا سيما في وادي العلاقي من أرض البجة؛ فأدى ذلك إلى اجتذاب كثير من القبائل العربية المختلفة إلى هذه الأوطان للعمل

(١) اليعقوبي: كتاب البلدان، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، ص ١٢٠.

(٢) محمد إبراهيم الصحي: التجارة والاقتصاد عند العرب، القاهرة، مكتبة الوعي العربي، ١٩٦٩م، ص ١ - ٤.

(٣) أحمد نجم الدين فليحة: إفريقية. بغداد، جامعة بغداد، ١٩٧٨م، ص ١٦.

(٤) ابن سليم الأسواني: أخبار النوبة، (المواعظ والاعتبار للمقرّيني)، ج ١ المطبعة الأميرية القاهرة ١٢٧٠هـ، ص ١٩٣.

(٥) اليعقوبي: كتاب البلدان، ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٦) مصطفى مسعد: البجة والعرب في العصور الوسطى، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، مجلد ٢١، عدد ٢ القاهرة، ص ٢٩.

(٧) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ١، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م، ص ١٩١.

(٨) شوقي الجمل: تاريخ وحضارات السودان ج ١ القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م، ص ٢٥٤ - الصادق المهدي: مستقبل الإسلام في السودان، ص ١٧.



البلاد، وانفتحوا على السكان الوطنيين من النوبة وغيرهم من البجة والزنج، فصاهروهم، وعندما بلغوا كردفان ودارفور اضطر جزء منهم أن يتخلوا عن إبلهم، ويعتمدوا على الأبقار في ترحالهم، ومن ثم عرفوا بعرب البقارة^(٩).

ورغم الخلاف الواسع بين الباحثين في إعداد القبائل العربية التي هاجرت إلى بلاد النوبة، وفي أسبابهم، إلا أنه يمكن القول بما اتفق عليه معظم الباحثين: إن الجماعات العربية التي هاجرت إلى بلاد النوبة قد اشتملت على المجموعتين العربيتين، وهما: مجموعتا العدنانيين والقحطانيين^(١٠)؛ حيث يمثل العدنانيون الكواهلة والمجموعة الجعلية، وبعض القبائل الأخرى، في حين يمثل القحطانيون المجموعة الجهنية^(١١).

ويقال: إن الكواهلة ينتسبون إلى كاهل بن أسد بن خزيمة، وإنهم قدموا إلى بلاد النوبة من جزيرة العرب مباشرة عبر البحر الأحمر، واستقروا في الإقليم الساحلي بين سواكن وعيذاب^(١٢)، وينسب إليهم كذلك البشاريون والأمرار وبنو عام^(١٣)، ومن المؤكد أن أولاد كاهل قد عاشوا زمناً في الأقاليم

العربية التي كانت تتجدد باستمرار مع توالي وصول عناصر عربية جديدة إلى هذه الجهات^(١)، إضافة إلى اعتناق عدد منهم للإسلام في هذه الفترة بالرغم من جهلهم باللغة العربية^(٢)، والراجح أن العرب تعلموا لغة النوبيين بعد أن اختلطوا بهم، واستطاعوا بذلك نشر ثقافتهم الإسلامية في بلاد النوبة^(٣).

هذا وقد تعاضمت أعداد القبائل العربية المهاجرة، وانتشرت أحياء العرب من جهينة في بلادهم - أي النوبة - واستوطنوها وملكوها^(٤).

وذلك في المراحل الأخيرة للمملكة النوبية النصرانية التي أصابها الضعف والوهن؛ بسبب خلافاتها الداخلية، وبسبب الضغط القوي للقبائل العربية التي سارت في زحفها، حتى بلغت أرض البطانة^(٥) والجزيرة^(٦)، ثم عبر بعضها نهر النيل إلى كردفان، ودارفور، وهناك التقت هذه الموجة المهاجرة بموجة أخرى، كانت قد تابعت شاطئ النيل الغربي حتى دنقلة، فوادي المقدم^(٧)، ووادي الملك، حتى بلغت في مسارها مملكة: كانم، برنو؛ حيث كان الإسلام قد بلغ تلك الجهات من بلاد المغرب وشمال أفريقيا^(٨). واستقر بعض هؤلاء المهاجرين في سهول أواسط

(١) مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، ص ١٣٨.

(٢) المقرئزي: المواظ والاعتبار، ج ١ ص ١٩٠.

(٣) مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، ص ١٣٣.

(٤) ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٦٨م، ج ٥، ص ٩٢٣.

(٥) بين نهري عطبرة والنيل الأزرق.

(٦) بين النيل الأزرق والنيل الأبيض.

(٧) حسن محمد جوهر وحسين مخلوف: السودان (أرضه، تاريخه، حياة شعبه)، دار الكتب، مصر، ١٩٧٠م، ص ٥٣.

(٨) يوسف فضل حسن: الهجرات البشرية، ص ٢٢.

(٩) المرجع السابق، ص ٢٣.

(١٠) مصطفى مسعد: امتداد الإسلام والعروبة إلى وادي النيل الأوسط، المجلة التاريخية المصرية ١٩٥٩م (العدد الخامس)، القاهرة، ص ٨٢.

(١١) المرجع السابق، ص ٨٢.

(١٢) محمد عوض محمد: السودان الشمالي، ص ١٤٣.

(١٣) المرجع السابق، ص ١٤٤.



نزلوا مصر حزام بن عوف البلوي، وكان من بني جعل من بلى، وهو ممن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة في رهط من قومه بني جعل؛ فقال لهم رسول الله ﷺ: «لا صخر ولا جعل أنتم بنو عبد الله»^(٥)، على أنه من الصعب القول بإيجاد صلة بين الجعليين الذين هاجروا إلى بلاد النوبة وبين القبيلة المذكورة هنا.

والراجح أن الجعليين لم يكونوا قبيلة واحدة، بل هم مجموعة من القبائل ذات نسب متقارب، هاجرت على دفعات وعلى مدى عدة قرون، وأهم هذه القبائل الميرفاب، والرباطاب، والمناصير، والشايقية، والجوايرة والركابية، والجموعية، والجمع، والجوامعة، والبديرية والغديان، والبطاحين^(٦).

ومن القبائل العدنانية كذلك: قيس عيلان، وكنانة، وبنو حنيفة، وربيعة، وبنو فزارة، وبنو سليم، وبنو يونس^(٧).

أما أشهر القبائل القحطانية التي هاجرت إلى بلاد النوبة: فهي قبائل بلى، وجهينة، وقد ذكر المؤرخون أن الصعيد الأعلى في هذه المرحلة - خلافة المعتمد - سكنته جموع هائلة من عرب سبأ، ونزل منهم أرض المعدن خلق كثير، كانت بلى، وجهينة من جملتهم^(٨). وينتسب هؤلاء الجهنيون إلى عبد الله الجهني

الساحلية الشرقية، والمناطق التي تليها، ثم انتشروا انتشاراً تدريجياً نحو الغرب^(١).

أما المجموعة الجعلية، فيقال: إنهم ينتسبون إلى إبراهيم الملقب «بجعل» من نسل العباس عم النبي ﷺ، وترجع أسباب هذه التسمية إلى أن إبراهيم هذا كان جواداً مضيافاً، وإنه كان يقول للوطنيين وغيرهم من العرب: (إنا جعلناكم مناً، أي أصبحتم مناً)^(٢)، وتدل هذه العبارة، وكثرة ترديدها على أن التوغل العربي الإسلامي في المنطقة كان توغلاً سلمياً مبنياً على التودد، والصلوات الحسنة مع السكان الوطنيين من النوبيين وغيرهم، إلا أن هناك مصدراً آخر يشير إلى أن سبب هذه التسمية، أو هذا اللقب سمة إبراهيم الشديدة، ومنظره^(٣)، والواقع أنه لم يرد لفظ جعل ومشتقاته في أسماء قبائل العرب القديمة إلا في قبيلتين: إحداهما جعل بن ربيعة، أقطعهم الرسول ﷺ أرض أرم من ديار جذام، والأخرى بنو حرام بن جعل بطن من بلى من قضاة، وهم بنو حرام بن عمرو بن حبشم^(٤)؛ فاللفظ إذن معروف في الجزء الشمالي الغربي من شبه جزيرة العرب؛ أي في الموطن الأول الذي أمد مصر بموجاته العربية المتلاحقة.

وتؤكد رواية أخرى أن من بين الصحابة الذين

(١) مصطفى مسعد: امتداد الإسلام والعروبة، ص ٨٣.

(2) Michael, H.A: A History of the arabs in the Sudan, Cambridge 1922 1,p. 197.

(٣) أحمد بن الحاج: مخطوطة كاتب الشونة، تحقيق الشاطر بصلي، دار أحياء الكتب العربية مصر، القاهرة، ص ٤٥ (بدون تاريخ).

(٤) محمد المرتضى الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، ج ٨، بيروت، مكتبة دار الحياة ص ٢٤٣.

(٥) ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، ج ١، مطبعة السعادة، مصر ١٣٢٨هـ، ص ٣٢٣.

(٦) نعم شقير: جغرافية وتاريخ السودان، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٧م، ص ٦٢-٦٥.

(٧) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٨٩، ابن حوقل صورة الأرض، رسالة ماجستير جامعة أم القرى ١٤١٠هـ ص ٥٤، جعفر أحمد

صديق: انتشار الإسلام في السودان، ص ١١٢.

(٨) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ٨٩، المقرئ: البيان والأعراب، ص ١٠٥، ١٠٦.

الصحابي، وهو وإن لم يكن من جبهة مباشرة فإنه من قضاة التي تنتسب إليها جبهة^(١)، وتضم قبائلها: قبائل رفاعة، واللحويين، والعوامرة، والشكرية، وقد سكن هؤلاء في النصف الشرقي من السودان وادي النيل، وعلى شاطئ النيل الأزرق والبطانة، وفي كردفان، مثل قبائل دار حامد، وبني جرار، والزيادية، والبزعة، والشنابلة، والمعاليا، وفي غرب كردفان ودافور تشمل قبائل الدويحية، والمسلمية، والحمير، والكبابيش، والمحاميد، والماهرية، والمغاربة، والبقارة^(٢).

ومن القبائل القحطانية كذلك: قبيلة بهراء، وهي بطن من قضاة التي انتشرت بين صعيد مصر وبلاد الحبشة، وكان لهم فضل كبير في تقويض دعائم المملكة النوبية^(٣).

وما يخرج به الباحث من خلال تتبع هجرة القبائل العربية في بلاد النوبة، هي سرعة اختلاطهم بالسكان النوبيين وغيرهم من الوطنيين في فترة وجيزة، كذلك لا تكاد تجد أسماء من القبائل العربية في مصر إلا وتجد له نظيراً في بلاد النوبة؛ مما يؤكد أهمية المنفذ الشمالي القادم من مصر عن طريق النيل في أمر الهجرة وتوسعها، إضافة إلى ذلك فإن هذه الهجرات لم تتم في وقت معلوم محدد بفترة زمنية معينة، يمكن إحصاؤها وتقديرها.

أهم الآثار الثقافية للهجرات العربية:

ظل سجل الثقافة النوبية حتى دخول العرب - المسلمين - بأعداد كبيرة يتأرجح في تفاعل بين ثقافتها الزنوج والحاميين من جهة، وما طرأ عليها من مؤثرات

خارجية على رأسها الأثر المصري من جهة أخرى. فقد كان للحضارات المصرية التي قامت على حوض النيل الشمالي أثر كبير على الشعوب التي سكنت من حولها بوجه عام، وعلى بلاد النوبة على وجه الخصوص، وقد وردت الإشارة إلى ذلك في مقدمات هذه الدراسة؛ حيث أدت تلك العلاقة إلى تسرب الأفكار، والمعتقدات، والطقوس، والعادات، والتقاليد كنتاج طبيعي أو حتمي للصلات الفكرية والتجارية التي كانت قائمة بين البلدين؛ فكان قدماء المصريين يعتبرون ديار جيرانهم إلى الجنوب بمثابة مصدر هام للمنتجات الأفريقية ومدخلاً رئيساً لها؛ فتوغلت القوافل التجارية منذ الدولة المصرية القديمة محملة بأدوات الزينة والحلي والأسلحة، وكانت تعود بالذهب، والزمرد، والرقيق، والأبنوس، والعاج، وباردهار هذه العلائق التجارية توغل التجار جنوباً، وأثروا تأثيراً حضارياً كبيراً؛ مما جعل بعض المؤرخين يذهبون إلى أن هذه الأجزاء من النوبة خضعت لفترات طويلة للاحتلال المصري المباشر، وقد تجلى ذلك في كثير من مظاهر الحياة النوبية في جانبها الثقافي والحضاري؛ مما لا تزال مشاهدته وآثاره باقية في أشكال الأواني الفخارية، ومدافن الموتى، وطريقة الدفن، وبناء قصور الملوك، إضافة إلى انتشار المعابد المصرية والرسومات الهيروغليفية، وتفشي عبادة الآلهة المصرية جنباً إلى جنب، مع بعض الآلهة الوطنية المحلية، كما بقيت الأهرامات، وطريقة دفن النوبيين لموتاهم في البركل، ومروى، وكبوشية^(٤)، خير شاهد على ذلك الأثر

(١) محمد عوض محمد: السودان الشمالي، ص ٢١٠.

(٢) جعفر أحمد صديق: انتشار الإسلام في السودان، ص ١٢٢.

(٣) ابن خلدون: العبر، ج ٢، ١٩٦٨م، ص ٥١٦.

(٤) من مدن النوبة الشمالية. انظر الملاحق خارطة رقم (١).

إلى جنب في المجتمع النوبي مع المورثات الثقافية الوثنية، حتى تمكّن الإسلام في البلاد .

ولعله من المهم جداً أن يدرك دارسوا حركة مسار الدعوة الإسلامية أن انتشار الإسلام: يعني حقيقة انتشاراً لظواهر ثلاث متلازمة هي:

- ١ - انتشار الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية .
- ٢ - انتشار الثقافة العربية الإسلامية .
- ٣ - انتشار اللغة العربية، باعتبارها لغة القرآن الكريم، والخطاب الإسلامي .

«ولا يفهم من ذكر هذه الظواهر على هذه الصورة أن كل ظاهرة منها كانت منفصلة عن الأخرى تماماً، إنما كانت مختلطة متشابكة تسير جنباً إلى جنب، وتتفاعل كلها في وقت واحد، وتخضع لمؤثرات تكاد أن تكون واحدة»^(٧).

وقد خضعت الثقافة الإسلامية، وانتشارها لذات الظروف التي خضعت لها الحضارة الإسلامية، ومررت التطورات نفسها التي مرت بها الحضارة الإسلامية .

فقد جابهت الثقافة الإسلامية في أفريقيا المشكلة نفسها العامة التي جابهتها الثقافة الإسلامية في العصور الوسطى، وهي مشكلة أو ظاهرة الالتقاء الثقافي، بل هي المشكلة نفسها التي تواجهها الحضارات الإنسانية عموماً حين تلتقي وتختلط، وتتبادل التأثيرات؛ فمثلاً في مصر التقت الثقافة الإسلامية الوافدة بثقافات إفريقية مصطبغة بصبغة

الثقافي المصري القديم^(١) .

وما أن ازدهرت الديانة النصرانية في العهد النصراني في بلاد النوبة، حتى صبغت البلاد بكثير من مظاهر ثقافتها، وتمثّل ذلك في تحويل المعابد القديمة إلى كنائس، وتم تشييد الكتدرائيات التي ملئت بالزخارف والنقوش، وبعض المشاهد من الإنجيل وصور القديسين^(٢)، ويظهر الأثر البيزنطي في التحف الفنية التي عثر عليها في كنيسة فرس، إضافة لقطع الفخار وصور الحيوانات التي ظلت تمثل تقليداً وطنياً كان منتشرًا في مملكة علوة^(٣)، كذلك يلاحظ الأثر النصراني القبطي في استخدام اللغة القبطية في أداء الطقوس الدينية الكنسية، وقد ترجمت فيما بعد إلى اللغة النوبية^(٤)، وكان كل ذلك بسبب هيمنة الكنيسة المصرية على الكنيسة النوبية، بل أضحّت الكنيسة المصرية هي التي تقوم بتعيين وإرسال الأساقفة للكنيسة النوبية^(٥)، ومع ذلك بقيت بعض العادات، والتقاليد النوبية الوثنية سائدة في المجتمع النوبي^(٦)؛ ومما يؤكد ما وردت الإشارة إليه سابقاً من أن العقيدة النصرانية لم تتفاعل مع مشاعر الجماهير، بل إنها فرضت على الناس فرضاً، إلا أن ذلك لا يمنع من القول: إن النصرانية قد ساهمت في تعديل، وتهذيب كثير من هذه العادات، والتقاليد الوثنية النوبية، وبسطت بعض مفرداتها اللغوية والثقافية في البلاد، وعاشت جنباً

(١) انظر، حسن سليمان محمود وجمال الشاويش: تاريخ السودان في العصور القديمة، دار مصر للطباعة، القاهرة .

(٢) المرجع السابق، ص ١٥١ .

(٣) يوسف فضل: دراسات في تاريخ السودان، ج ١، ص ١٧ .

(٤) ابن سليم الأسواني: أخبار النوبة، عن المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٣ .

(٥) شوقي الجمل: تاريخ السودان وادي النيل، ج ١، ص ٢٢٢ .

(٦) المرجع السابق: ص ٢٢٢ .

(٧) حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربي في أفريقيا، ص ١٧ .

الحضارة المصرية القديمة^(١)، هذا الالتقاء أظهر طرازاً من الحضارة الإسلامية متأثراً في طابعه العام ببعض هذه الثقافات؛ أي أن ذلك يعني «أن الإسلام أخذ وأعطى، ومن هذا الأخذ والعطاء ظهرت الحضارة الإسلامية في مصر»^(٢).

وقد ورد في أمر النوبة آنفاً أنها وقعت مع المسلمين (عهد البقط) بشرائطه تلك، وظل ذلك العهد يمثل نوعاً من الاتصال الدائم بين المسلمين والنوبة مدة ستة قرون ونيف، تسربت خلالها المؤثرات الإسلامية مع القبائل العربية التي بدأت تتغلغل هناك منذ القرن الثاني للهجرة، على الرغم من أن المعاهدة كانت تعطيها حق الدخول في النوبة مجتازة لا مقيمة، إلا أن هذه القبائل تقدمت في هجرتها وتوغلت جنوباً، واستقرت قطاعات عريضة منها في شرق ووسط وغرب السودان، حتى وصل هذا الوجود إلى بلاد الحبشة ودارفور في أواخر القرن السادس الهجري^(٣).

وخلاصة الأمر أن الوجود العربي الإسلامي في بلاد النوبة لم يظل حبيس المناطق الشمالية، بل ظل يمتد على الدوام، ويتوسع جنوباً مع كل ركب نازح، أو هجرة لقبيلة، أو جماعة من المسلمين تدفعهم إلى ذلك دواعي نشر العقيدة الإسلامية، وبسط دعوتها، إضافة إلى دوافع أخرى أمنية وسياسية واقتصادية، وانفتحوا على السكان الوطنيين من نوبيين، وبجة، وزنج، وغيرهم، فصاهروهم وأحدثوا مؤثرات كبرى

في حياة النوبيين؛ بما حملوه معهم من دعوة، وثقافة، ولغة، ونظام حياة، وقد قويت شوكتهم، وأصبحوا مستظهريين على جميع من جاؤهم هناك من النوبة والبجة إلى سنة أربع ومائتين^(٤).

ثم إن المعاهدة ضمنت للمسلمين فتح بلاد النوبة للتجارة، والسماح لتجارهم بارتداد البلاد على أن لا يقيموا فيها؛ فكان التجار من أهم وسائل نشر الثقافة الإسلامية في بلاد النوبة، وهو دور لا يستبعد أن يكون ولاية المسلمين قد توقعوه من هذه الفئة المعروفة بنشاطها في مجال نشر الدعوة^(٥)، وعلى أثر ذلك الاتفاق توغل التجار إلى أعماق بلاد النوبة، ومع أنهم كانوا منصرفين إلى الأعمال التجارية في المقام الأول إلا أنهم كانوا رواداً في نشر العقيدة الإسلامية بين الوطنيين، واستطاعوا بما كسبوا من معرفة لأحوال البلاد، ونقلهم تلك المعرفة لمواطنيهم تمهيد الطريق لهجرة القبائل العربية في أعداد كبيرة^(٦).

كذلك من أهم وسائل انتقال الثقافة الإسلامية، وانتشارها وسط النوبيين الأفراد والمجموعات التي شاركت في الحملات التأديبية التي سيرها سلاطين المسلمين، وولاتهم على النوبة عند إغارتها على جنوب مصر، أو عند تمردها عن التزامها بدفع ما عليها من (بقط)؛ حيث كانت أعظم هذه الحملات، وأكثرها على بلاد النوبة في العهد المملوكي^(٧)، وقد استغل هؤلاء الجنود فرص الأمن والحماية، وحق التوغل التي كفلها لهم عهد البقط؛ فاستقروا هناك بعد أن

(١) المرجع السابق، ص ١٣.

(٢) حسن أحمد محمود: المرجع السابق، ص ١٤.

(٣) حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام والعروبة، ص ١٠٣.

(٤) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٦٥.

(٥) مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، ص ١١٤.

(٦) جعفر أحمد صديق: انتشار الإسلام في السودان في القرون الثلاثة للهجرة، ص ٢١٤.

(٧) انظر الفصل الرابع، العلاقات بين النوبة والممالك.

إضافة إلى أن الإسلام لم يطلب من الذين اعتنقوه، وأقبلوا عليه التخلي عن كل موروثاتهم القديمة ما دامت لا تتعارض مع تعاليم الإسلام، وقد أبقى الرسول ﷺ على بعض من عادات العرب في الجاهلية ما لم تكن مخالفة لتعاليم الإسلام - كما سبقت الإشارة إليه - بل إنه أثنى على بعض تلك الموروثات، وأشار إلى أنه لو دعي إليها في الإسلام لاستجاب وشارك فيها، مثل حلف الفضول الذي حضره ﷺ في دار عبدالله بن جدعان بمكة المكرمة قبل مبعثه^(٣)، إضافة إلى أن منهج الإسلام في التعامل مع ذلك الموروث هو العمل على تهذيبه، وتنقيته مما يتعارض مع الدين، وهذا ما حدث في كل المناطق التي أقبلت على الإسلام في أفريقيا، ونشأت بذلك بيئات حضارية محلية لكل بيئة مقوماتها الخاصة، واتجاهاتها الخاصة كذلك، ولكن تجمعها في إطار واحد صفات إسلامية مشتركة من وحدة الدين، واللغة، والمثل^(٤)، ويمكن أن نسمي ما حدث في النوبة نوعاً من الملاءمة - أو المثاقفة - بين المحلي الموروث وبين الإسلامي المكتسب، وقد تبدت بعض مظاهر تلك الثقافة الوليدة عند سلاطين أفريقيا الغربية في طريقة جلوس السلطان للمظالم، وفي لباسه وفي المحيطين به، واستخدام الطبول المصنوعة من القصب والقرع^(٥)، إضافة لما ذكره بعض المؤرخين الذين شهدوا تلك الممالك، ومن وصف للقصر ولحياة السلطان، واستخدامه لبعض المناصب والمصطلحات الإدارية، مثل: نائب السلطان، والفرادية الأمراء،

خلعوا عنهم صفات الجندية الرسمية، وهو الأمر الذي طمأن النوبيين؛ فزوجهم من بناتهم، وتوثقت الصلات بينهم فنقل إليهم هؤلاء المحاربون القدامى كثيراً من المؤثرات الثقافية الإسلامية، وبالإضافة لهذه الجهود كانت هناك جهود بذلها الدعاة الذين حملوا هم الدعوة، ونقلوا كثيراً من مظاهر الثقافة الإسلامية للنوبيين، والتاريخ مليء بالشواهد الدالة على مدى توفيقهم في دعوتهم؛ ولذلك أسباب منها حماسهم الديني، وما اتصف به الإسلام من بساطة، ووضوح، إضافة إلى أنهم في كثير من الأحيان كانوا يصاهرون القبائل الوثنية فيعينهم حق الأم على توطيد مراكزهم في الأسر^(١)، وقد ساهمت كل تلك العوامل في نشر الثقافة الإسلامية وسط أهل النوبة المسلمين الذين تأثروا بها تأثيراً مباشراً، بل تجاوز هذا التأثير الإسلامي هؤلاء المسلمين إلى غيرهم من الذين بقوا على نصرانيتهم وإلى الوثنيين منهم^(٢).

وهذا لا يعني أن الثقافة الإسلامية قد قضت تماماً على الموروثات الثقافية النوبية؛ إذ إن ما حدث كان نوعاً من التأثير الثقافي من حضارة قوية وافدة على حضارة نصرانية ضعيفة، تتخللها بعض الموروثات من العادات والتقاليد الوثنية الضاربة في أعماق البلاد؛ لذلك لم تتحل النوبة عن كل ما هو قديم وتليد؛ لأن ذلك فطرة الإنسان من حيث هو كائن، يرعى تراث الآباء والأسلاف ويفاخر بما خلفوه له، بل وينظر إليه على أساس أنه تراث يجب حفظه، والدفاع عن بقائه،

(١) عبدالمجيد عابدين: تاريخ الثقافة العربية في السودان، ص ٣٤.

(٢) ابن سيد الناس: السيرة النبوية، ج ١، ص ٦٨، صفي الرحمن المباركفوري: الرحيق المختوم، ص ٦٨، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

(٣) حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، ص ١٧.

(٤) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج ٥، ص ٤٠٠.

(٥) ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة، ٦٨٤-٦٨٨، دار صادر، دار بيروت، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.



النوبيين اتخاذهم للأسماء العربية، وتسميتهم بها، فتحدث المصادر عن أن حاكم إقليم الجبل النوبي اسمه قمر الدولة كشي^(٧)، وعن بعض علماء المسلمين من النوبة، مثل: يزيد بن أبي حبيب، وذو النون المصري النوبي الأصل^(٨)، وتحي النوبية الزاهدة^(٩)، وغيرهم ممن تسموا بالأسماء العربية بدلاً من اتخاذهم الأسماء النوبية.

كذلك من المؤثرات الثقافية التي انتقلت إلى النوبيين من المسلمين اتخاذهم الحوادث التاريخية الشهيرة مناسبات، يؤرخون بها؛ إذ كان العرب يؤرخون بالحوادث العظيمة في حياتهم كسيل العرم، وبناء الكعبة، وحرب البسوس، ويوم حليلة وغيرها^(١٠)؛ فاتخذ النوبيون والعرب المستعربون في بلاد النوبة حوادث: كسنة البعوضة، وسنة الفار، وقتلة العقال، وأصبحوا يؤرخون بها^(١١).

وفي مجال العقوبات والجنائيات بدأ الأثر الثقافي الإسلامي واضحاً في حياة النوبيين الذين كان من أعرافهم الاجتماعية طرد من يرتكب جريمة السرقة من القرية^(١٢)، إضافة إلى أن النوبي كان إذا خامرته شك في زوجته حملها ليلاً إلى النهر وأعمد مديته في صدرها، ثم يقذف بها في النيل، بينما أنه في حالة

والتراجمة^(١)، وقد أشار بعض المؤرخين إلى تفشي هذه الظواهر نفسها عند السلاطين، الذين ورثوا الممالك النوبية، فيبدو الأثر الإسلامي واضحاً في عاداتهم وأخلاقهم وفي الألقاب، والنظم والرسوم^(٢).

أيضاً من مظاهر تأثرهم بالثقافة الإسلامية ما عثر عليه في منطقة مینارتي - شمال دنقلة - من كتابات عربية على شواهد بعض القبور تحمل أسماء عربية في القرنين الثاني والثالث الهجريين^(٣)، وفي منطقة كلابشة ترجع إلى سنة ٣١٧هـ / ٩٢٧م^(٤)، كما عثر في المنطقة نفسها على مقابر نوبية عليها كتابات باللغة القبطية، تحمل تاريخاً مزدوجاً من التقويمين: القبطي، والهجري، ويبدو أنها من آثار جاليات عربية، ثبت أنها استقرت هناك منذ القرن الثالث الهجري^(٥)، بل تظهر بعدها كتابات لا تحمل سوى التاريخ الهجري، وترجع إلى القرن نفسه^(٦).

وإذا كان هذا الأثر الإسلامي قد تبدى فيما كتب على شواهد القبور هذه؛ فإنه يتوقع أن يكون هذا الأثر قد صاحب كل المراحل التي تمر بها جنازة المتوفى، بدءاً من غسله وتكفينه حسب السنة النبوية، ثم الصلاة عليه، فانتهاه بدفنه باتجاه القبلة. ومن مظاهر انتشار الثقافة الإسلامية وسط

(١) نعم شقير: تاريخ السودان، ص ١٢٧ - ١٢٩.

(٢) انظر الملاحق، شكل رقم (٥).

(٣) مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، ص ١٣٨.

(٤) حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، ص ٢٨٩.

(٥) مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، ص ١٤٠.

(٦) ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ٤٦.

(٧) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٢٨٠-٢٨٢.

(٨) ابن الجوزي: صفة الصفوة، ج ٤، ص ٢٩٢.

(٩) عبدالله عبدالرحمن الأمين: العربية في السودان، ج ١، ص ١٧، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٧م.

(١٠) المرجع السابق: ص ١٦.

(١١) جون لويس بوركهارت: رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ١٢٧، ترجمة فؤاد اندراوس، مطبعة المعرفة.

(١٢) المصدر السابق: ص ١٢٦.



والفضة وهي محرمة عليكم ، ولم يفعل نبيكم شيئاً من هذا؟»^(٢) ، بيد أن النوبيين كانوا ينظرون إلى المسلمين على أنهم أصحاب حضارة وثقافة أرقى وأسمى مما كانوا ليترددوا في الإقبال عليها والأخذ منها؛ ومما يؤكد نظرتهم تلك مبادرة الملك النوبي إلى يد الأمير عبيدالله وتقبيلها حين التقيا^(٣) ، بالرغم من أن عبدالله لم يكن رأس الدولة الإسلامية ، وإنما هو أمير من الأمراء ، أو والي من الولاة ، بينما كان النوبي ملكاً على البلاد كلها .

انتشار اللغة العربية:

لقد سبقت الإشارة إلى أن أي انتشار للدعوة الإسلامية في الحقيقة يمثل انتشاراً لثلاث ظواهر:

- ١ - انتشاراً للعقيدة الإسلامية والشريعة .
- ٢ - انتشاراً للثقافة العربية الإسلامية .
- ٣ - انتشاراً للغة العربية ، باعتبارها لغة القرآن الكريم والدعوة .

وهذا لا يعني بأي حال أن كل ظاهرة من هذه الظواهر منفصلة عن الأخرى ، بل هي ظواهر متداخلة تسير جنباً إلى جنب ، وتتفاعل كلها في وقت واحد ، وتخضع لمؤثرات واحدة كذلك^(٤) .

وقد انتشرت اللغة العربية ، وازدهرت مع حركة الفتوح الإسلامية ، ولم يحدث ذلك في يسر وسهولة ، بل صارت كثيرات من اللغات التي كانت سائدة في تلك المناطق ونافستها ، وخرجت من صراعها ذاك متغلبة ، عليها على مرّ الأجيال ، وعبر الحقب التاريخية المختلفة ، وقد ساعدت عوامل كثيرة في ذلك الانتشار أهمها الآتي :

الطلاق يستولي على جهاز مطلقته ، ثم يخلق رأسها ، ووجود هذه الشرائع والأعراف في المجتمع النوبي يؤكد ضعف الأثر النصراني في البلاد ، إذ إنها شرائع وأعراف تتنافى مع التعاليم النصرانية وشرائعها ، إلا أنهم سرعان ما تأثروا بشريعة الإسلام ، وأدابه في التعامل مع مثل هذه المواقف ، والجنایات ، فتقلصت إلى حد كبير تلك الثقافات الوثنية التي ظلت سائدة تحكم الحياة النوبية ، وتوجهها .

هذا ولم يقف أثر الثقافة الإسلامية على عامة النوبيين فحسب ، بل نجده قد تجاوزهم إلى ملوكهم وحكامهم الذين عرفوا الكثير عن الإسلام ، وأركانه ، وفرائضه ، وسنن الرسول ﷺ ، وعن سيرته ﷺ ، وعن أنساب القرشيين وقراية الصحابة ، والأسر الحاكمة بعضها من بعض ، فيتضح ذلك من نص الحوار الذي دار بين عبيد الله بن مروان بن محمد - آخر الولاة الأمويين على مصر - حين فرّ إلى بلاد النوبة خوفاً من العباسيين الذين أرسلوا في طلبه وبين ملك النوبة حين علم بقدوم عبيدالله ودخوله أرض بلاده^(١) ؛ إذ يبدو الأثر الإسلامي واضحاً في سؤال الملك النوبي لعبيد الله عن : « كيف سلّبتكم ملككم ، وأنتم أقرب الناس إلى نبيكم؟ فقال عبدالله : إن الذي سلب منا ملكنا أقرب إلى نبينا منا (يقصد بذلك بني العباس) ، قال له ملك النوبة : فكيف أنتم تلوذون إلى نبيكم بقراية وأنتم تشربون ما حرم عليكم من الخمر ، وتلبسون الديباج وهو محرّم عليكم ، وتركبون في السروج الذهب

(١) ابن إياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور : ص ٢٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٩ .

(٣) حسن أحمد محمود : الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا ، ص ١٣ .

(٤) حسن أحمد محمود : الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا ، ص ١٣ .

- العامل الديني: فحيثما انتشر الإسلام واستقرت قواعده انتشرت اللغة العربية، وقد ساعد على ذلك ما أجمع عليه أغلب أئمة المسلمين من عدم جواز ترجمة القرآن الكريم، وعدم جواز كتابته بغير العربية، وعدم جواز القراءة بغير العربية في الصلاة^(١): فهي لغة العبادة في الإسلام؛ لذا أقيمت عليها الشعوب المختلفة التي اعتنقت الإسلام، تحاول تعلمها، ومعرفة ألفاظها ومعانيها، ومعاني القرآن الكريم، حتى تصح العبادة، وتؤدي على الوجه الصحيح المطلوب.

وهناك عوامل لغوية أيضاً: ساهمت في انتشار العربية؛ لأن انتشار الدين وحده ليس كافياً في تحليل سرعة هذا الانتشار؛ إذ إن انتشار الإسلام كان أسبق من تعلم العربية بعدة قرون، وهذا العامل هو القرابة بين اللغة العربية وبين أخواتها الساميات في كثير من المظاهر الصوتية واللفظية والنحوية من جهة، وبين اللغات السامية والحامية من جهة أخرى، مثل ذلك التشابه بين اللغات السامية والقبطية في الضمائر، وأسماء العدد والتنثنية وقواعد الصرف^(٢).

إضافة لذلك هناك العامل الحضاري: فالعلوم أنه إذا التقت لغة ذات تراث حضاري متفوق مع أخرى حظها من التراث قليل فإن الأمر ينتهي بسيادة اللغة العريقة التراث والثقافة، وهذا ما حدث في كثير من المناطق التي انتشرت فيها الإسلام في القارة الأفريقية. وبالنسبة لبلاد النوبة فإن (معاهدة البقط) قد

ظلت تمثل الركن الأساس في مسار العلاقة بين البلدين، وفي فترة سريانها تسربت المؤثرات الإسلامية في هدوء أدى في نهاية الأمر إلى تغيير مسارها الديني، والسياسي، والاجتماعي، ولم يحدث ذلك التأثير إلا عبر مراحل مختلفة، وفترات طويلة من المجاهدات والإسهامات التي قدمها المهاجرون من الدعاة والتجار والأفراد والرعاة، وقد تبدت تلك المؤثرات في كثير من مظاهر الحياة النوبية. أما ظاهرة انتشار اللغة العربية فقد كانت محدودة في أول الأمر، وبدأت الجماعات العربية الأولى التي استقرت في بلاد النوبة نشر الإسلام وسط النوبيين بعد أن تعلموا لغتهم، فسهلت مهمتهم بذلك^(٣).

وليس معنى هذا أن اللغة العربية لم تنتشر بين النوبيين في هذه الفترة المبكرة؛ ذلك أننا نجد كثيراً من الدلائل تشير إلى انتشارها في البلاد، منها وجود كتابات في مقابر نوبية باللغة القبطية، تحمل تاريخاً مزدوجاً من التقويمين القبطي والهجري، ثم تظهر بعد ذلك كتابات من هذا النوع لا تحمل سوى التاريخ الهجري^(٤)، ثم في مراحل متقدمة تظهر شواهد قبور مكتوبة بالخط العربي تحمل أسماء عربية ترجع إلى القرن الثالث الهجري^(٥).

وفي هذه الفترة المبكرة ظلت اللغة العربية الفصحى لغة العبادة فقط إلى جانب اللهجة المحلية الدارجة لكل قبيلة^(٦)، أما لغة الأدب والخطابة

(١) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٥١.

(٣) مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، ص ١٢٢.

(٤) المرجع السابق، ص ١٢٣.

(٥) المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٦) ضرار صالح ضرار: تاريخ السودان الحديث، ص ١٧، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٣٩٥هـ.

(٧) عبدالمجيد عابدين: تاريخ الثقافة العربية في السودان، ص ١٢.

كذلك ثرية ثراء الحركات العلمية التي قامت في بقية البلدان الإسلامية الأخرى، ولم يكن لعلمائها شهرة وصيت، مثلما كان للعلماء في تلك البلاد^(٥).

إلا أن ذلك لم يحل دون تسرب كثير من المفردات والألفاظ العربية إلى اللغة النوبية، حتى أضحت في فترات متقدمة تمثل ٣٠٪ من مجموع ألفاظ ومفردات اللغة النوبية^(٦)، ومع مرور الزمن، وكثرة اختلاط العناصر العربية مع النوبيين تحولت العربية من كونها لغة عبادة وشعائر إلى أن تصبح لغة ثانية بعد اللغة العامية النوبية، وأصبح النوبي يتحدث بها في معاملته التجارية مع التجار العرب، والتجار الآخرين القادمين من بلاد البجة، وعلوة وغيرها؛ فأصبحت العربية بذلك لغة تخاطب بينهم، وقاسماً مشتركاً بين النوبيين أنفسهم؛ حيث يتكلم بها النوبي، إضافة للغته المحلية^(٧).

على أن اللغة العربية التي انتشرت في النوبة لم تكن تخلو من ظهور بعض الاختلافات الشكلية بين اللهجات العربية القبلية، ويظهر أن هذا التعدد يعود بأصولها إلى لهجات أقدم منها عاشت في شبه الجزيرة العربية^(٨)، بيد أن هذه الاختلافات الشكلية بين اللهجات العربية لا تعدو أن تكون تغييراً طفيفاً في النطق، أو تغييراً لبعض الحروف والحركات بالإبدال أو الحذف، وقد حصرها بعض الباحثين في أربعة مسائل^(٩):

والمحادثة فكانت الدارجة وحدها، وقد ساعد على احتجازها في هذا الجانب قلة عدد المتعلمين منهم، واشتداد العصبية القبلية، وصعوبة الاتصال بين الجماعات المتناثرة في أنحاء النوبة المختلفة^(١)، إضافة إلى أن اللغة النوبية كانت متمكنة في البلاد؛ إذ إنها تمثل إحدى اللغات الحامية التي هاجرت إلى النوبة في فترة ترجع إلى القرن الثالث قبل ميلاد المسيح^(٢)، ومع تحول ملوك النوبة للنصرانية ترجمت بعض النصوص الدينية إلى اللغة النوبية، لكنها لم تكن لغة الشعائر والطقوس، إذ ظلت اليونانية والقبطية هما لغتا الكنيسة النوبية^(٣)، لكنها لم تتمكن في نفوس النوبيين، رغم كونها لغات حية لها آدابها وعراقتها ووسعها؛ وذلك بسبب أنها بقيت كلغة للشعائر الدينية محصورة في الكنيسة، فلم تغادرها أصلاً، فضلاً عن عدم فهم النوبة لها وتجاوبهم معها.

ولم يعرف النوبيون الذين اعتنقوا الإسلام في هذه الفترة المبكرة أداء الشعائر الإسلامية المفروضة على الوجه التام المطلوب؛ ففي الصلاة مثلاً لم يعرف قطاع كبير منهم منها إلا التهليل والتكبير^(٤)، ومرد ذلك إلى قلة الفقهاء والمتعلمين، أو المتخصصين في علوم اللغة ممن وفد إلى النوبة، إضافة إلى أن البلاد لم تشهد حركة علمية واسعة لها نشاطها، ولم تكن

(١) المرجع السابق، ص ١٤.

(٢) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ٧٦، ٧٨ - المقرئ: المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ١٩٢.

(٣) بوركهارت: رحلات بوركهارت في بلاد النوبة، ص ١٢٨.

(٤) محمد إبراهيم أبو سليم: دور العلماء في نشر الإسلام في السودان، ص ٥٢.

(٥) حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، ص ٥٢.

(٦) نعم شقير: تاريخ السودان، ص ٥٧.

(٧) محمد فوزي مصطفى: الثقافة العربية وأثرها في تماسك الوحدة القومية في السودان، ص ٢٣.

(٨) المرجع السابق، ص ٢٤، عون الشريف قاسم: قاموس اللهجة العامية في السودان، ص ١٢، والصفحات التالية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١ - تغيير نطق بعض الحروف .

٢ - تغيير الحركات .

٣ - حذف بعض الأصوات .

٤ - تغيير مدلول الكلمة .

إلا أن هذه الفروق لا تُمثّل اختلافاً جوهرياً يحول دون قيام ثقافة ذات مضمون وجوهر واحد ، إضافة إلى كونها فوارق لا تُمثّل حاجزاً لغوياً يقف حائلاً دون وحدة الثقافة ، والدليل على ذلك ما يشاهد اليوم في السودان وادي النيل ، فرغم ما بين اللهجات العامية من فوارق في النطق والحركات والأصوات ، وأحياناً تغيير مدلول الألفاظ والكلمات ، إلا أن أهل السودان تنتظمهم ثقافة واحدة ، وهي الثقافة الإسلامية العربية^(١) .

هذا وقد ظلت اللغة العربية تتقدم في المنطقة تبعاً لتقدم الإسلام الذي استمر انتشاره تبعاً لتوغل القبائل العربية في بلاد النوبة ، حتى عمّ أجزاء كبيرة في شرقي ووسط وغربي بلاد السودان ؛ حيث يلاحظ أن هذا الوجود قد وصل إلى بلاد الحبشة شرقاً ودارفور في غرب السودان في أواخر القرن السادس

الهجري^(٢) ، وتمكنت اللغة العربية بذلك من محاصرة اللغة النوبية تماماً ، وعزلها عن تلك المجتمعات^(٣) .

إضافة إلى ذلك فقد أسهم الشيوخ من الدعاة - الذين وفدوا إلى النوبة ، واستقروا في دنقلة ، وقرروا البقاء هناك - مساهمة كبيرة في نشر تعاليم الإسلام واللغة العربية بعد أن هالهم ما رأوا من جهل مستشر بتعاليم الدين والعقيدة الصحيحة ، فأخذوا يعمرون المساجد ، وينشؤون المدارس وحلق تعليم القرآن الكريم وحفظه^(٤) .

فكان لتلك الحركة العلمية على بساطتها ، وضعفها أثر واضح في انتشار اللغة العربية ؛ وذلك بإقبال الأهالي على هؤلاء الدعاة للتعلم منهم ، والتلمذ على أيديهم .

على أن اللغة العربية لم تسلّم من دخول بعض المفردات النوبية عليها ؛ لكنها بقيت واضحة كألفاظ غريبة ودخيلة عليها ، ولم تؤثر في جوهرها ، وتتمثل في أسماء بعض الأدوات والصناعات التي لم يعرفها العرب في جزيرتهم ، فظلت هذه الأسماء مستعملة في اللغة العربية في معظم السودان وادي النيل .

(١) لمزيد من التفاصيل في أوزان الكلمات واللهجات وتغير الأصوات وتغير مدلول الكلمة ونطقها ، انظر : عون الشريف قاسم : قاموس اللهجة العامية في السودان ، وعبدالمجيد عابدين : تاريخ الثقافة العربية في السودان .

(٢) حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام والعروبة ، ص ١٠٣ .

(٣) جونتاني فاينتي : تاريخ المسيحية في الممالك النوبية ، ص ١٤ .

(٤) يوسف فضل : الهجرات البشرية ، ص ٢٤-٢٥ .



الفعل الحضاري للهجرات الإسلامية في أفريقيا

آدم بمببا (*)

لقد ارتبط اسم أفريقيا منذ فجر الإسلام بالهجرة؛ إذ هي أرض الهجرة الأولى، ومقصد المهاجرين الأولين، ومأوى الطائفة المؤمنة المضطهدة بمكة، ومنذئذ لم تفتأ أفريقيا تحتضن المهاجرين بأصنافهم المختلفة، وتستقطب بذلك الخبرات والحضارات المتعددة. ولا شك أن الهجرات الإسلامية كانت أهم الروافد التي أمدت أفريقيا بالمفعول الحضاري، وألهمت الأفارقة الوسائل والخبرات المتجددة؛ ليتبوؤوا مقعدهم ومكانتهم الحضارية في محفل الحضارة الإنسانية.

توجهها جزافاً، أو خبط عشواء يبتعد به المهاجرون عن منطقة الشر والاضطهاد إلى الجهول، وإنما كان توجهها واعياً، واختياراً مناسباً من لدن صاحب الرسالة الذي وجه المهاجرين إلى تلك الأراضي؛ ففي شهادات هؤلاء المهاجرين تصديقاً تاريخياً لحصافة الاختيار النبوي لأرض الحبشة. تقول أم سلمة - رضي الله عنها - : «فجاورنا بها خير جار، أمناً على ديننا، وعبداً لله - تعالى - لا نوذى، ولا نسمع شيئاً نكرهه»^(٤)؛ فالنبي ﷺ وهو الأمين على الوحي الإلهي، لم يكن ليتصرف عن الهوى، ويبعد أصحابه عن قريب مالك لأمرهم؛ ليُلقي بهم إلى بعيد يتجهّمهم دون أن يتنبّث من الحالة الداخليّة للحبشة، وخبرها ملكاً وشعباً.

كذلك؛ فإن الخروج والابتعاد عن منطقة الشر والفتنة له غاية محدّدة، وهو أن يجعل الله للمهاجرين فرجاً ممّاهم فيه، يعودون بعده لمتابعة المسيرة الدعويّة؛ لذلك عاد المهاجرون فوراً لمجرد نداء شائعة إليهم: بأن الإسلام قد ظهر أمره بمكة^(٥)؛ فعادوا على الرغم من حسن الوفاة، وكرم الضيافة الذي حظوا به في كنف ملك الحبشة، حرصاً منهم على الرسالة التي

كانت فاتحة تلك الهجرات المباركة إلى أرض أفريقيا بالحبشة هجرة ابنة صاحب النبوة ﷺ، رقيّة، وصهره ذو النورين الخليفة عثمان - رضي الله عنهما - ودامت أربعة أشهر (من رجب إلى شوال في السنة الخامسة من البعثة النبويّة)، وبمعيّتهما ثلاثة عشر من المسلمين^(١)، منهم: عبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، ومصعب بن عمير، وعثمان بن مظعون، ومن النساء: سهلة بنت سهل امرأة أبي حذيفة، وأم سلمة بنت أبي أمية زوجة أبي سفيان، وليلى بنت أبي حثمة امرأة عامر بن ربيعة رضوان الله عليهم^(٢).

يقول محمد بن إسحاق: «لما رأى رسول الله ﷺ ما يصيب أصحابه من البلاء والعذاب من قبل كفر قريش قال لهم: لو خرجتم إلى أرض الحبشة؛ فإن فيها ملكاً لا يظلم عنده أحد، وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجاً مما أنتم فيه؛ فخرج من المسلمين في مكة أحد عشر رجلاً، وأربع نسوة، كان منهم عثمان بن عفان وامراته رقيّة بنت رسول الله ﷺ وكان ذلك لخمس سنين من البعثة»^(٣).

ويظهر جلياً أن هذا التوجه نحو أفريقيا لم يكن

(*) باحث من ساحل العاج.

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، باب هجرة الحبشة، (القاهرة: مؤسسة الريان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، ٢٢٧ / ٧.

(٢) الجكني، محمد الأمين بن محمد. السيرة النبوية من فتح الباري، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١)، ١٨٠ / ١.

(٣) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧)، ٥٤٧ / ١.

(٤) النويري، شهاب الدين. نهاية الأرب في فنون الأدب، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٧٣هـ/١٩٥٥م)، ٢٣٣ / ٦.

(٥) ابن كثير، إسماعيل بن عمر أبو الغدا، البداية والنهاية، (بيروت: مكتبة المعارف، د.ت)، ٦٧ / ٣.

الخطاب - رضي الله عنه - وعلى رأسها ود بن هشام المخزومي، وقيل: إنهم كُونُوا فيما بعد مملكة إسلامية بأرض الحبشة سنة ٢٨٣هـ^(٢).

- هاجر كذلك جماعة من المسلمين إلى الساحل الشرقي من أفريقيا فراراً من بطش الحجاج بن يوسف الثقفي، سنة ٦٥ هـ. وكان لها دورها في إنشاء المراكز التجارية على الساحل الأفريقي^(٣).

- وبالجملة، فإن المقام يضيق بسرد تلك الهجرات الكثيرة إلى مناطق شرق أفريقيا، سواء الهجرات الجماعية، مثل: هجرات الهنود المسلمين، والهجرات الشيرازية، أو الهجرات الفردية؛ مما كان له الأثر الفعال في تشكيل حضارة مناطق شرق أفريقيا، ونسيجها الاجتماعي والديني، حتى أصبح من المستحيل فصل تلك المعالم الحضارية لشعوب شرق أفريقيا عن الإسلام^(٤).

ومن أهم الممالك الإسلامية التي قامت في شرق أفريقيا بفعل الهجرات: سلطنة مقديشو، وأسسها المهاجرون الزيدون، وسلطنة «كلوة»، وأسسها علي بن الحسن بن علي ابن صاحب شيراز، ومملكة «شوة الإسلامية»، وأسسها المهاجرون المخزوميون، ومملكة «أرابيني»، و«بالي»، و«دائرة» و«داوارو» و«زنجبار»، و«سفالة»، و«ممبسة»... وجميعها ممالك إسلامية معروفة، تناوبت حمل لواء الدعوة، والجهاد في أفريقيا، وصولاً إلى العصر الحديث، وقيام ممالك جديدة إسلامية، وحركات دعوية نشطة، مستلهمة لرؤى تلك الحركات القديمة^(٥)، وقد أحبطت تلك الحركات الكثير من الخط الاستعماري الخبيثة في محاولتها القضاء على الإسلام، ورموزه.

خرجوا في سبيل حمايتها، وامتثالاً بوصية صاحب الرسالة لهم، فلم تغرهم حياة الدعة، والفرص الجديدة في أرض الحبشة عما خرجوا من أجله.

وأتبع تلك الهجرة هجرة أخرى تضاعف عدد المهاجرين فيها إلى ثلاثة وثمانين رجلاً، وإحدى عشرة امرأة، وكان لها بعدها السياسي المتميز: في التعريف برسالة الإسلام، وسماحته، وكسب المزيد من المساندة الخارجية، كما هو معلوم في السيرة؛ إذ حاولت قریش إخماد تلك الهجرة، وإيغار قلب النجاشي على الإسلام والمهاجرين، فلم يفلحوا^(١)، بل كانوا كما قال الشاعر:

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت

أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جاورت

ما كان يعرف طيب عرف العود

وبعد تلكما الهجرتين الخالدتين، تابعت هجرات المسلمين من جزيرة العرب، ومهد الإسلام إلى أرض أفريقيا؛ بالإضافة إلى هجرات داخلية في أفريقيا، وكانت لتلك الهجرات أثرها في الحفاظ على الأرواح المسلمة، وفي إشعاع الأراضي الأفريقية بنور الإسلام، وحضارته على أيدي المهاجرين.. ومن تلك الهجرات:

أ - في الشرق الأفريقي:

كان الشرق الأفريقي - بحكم قربه من الجزيرة العربية - أول الأراضي الأفريقية في احتضان الهجرات الإسلامية الأولى، وفي تتابع العلاقات الاجتماعية بين العرب وبين شعوب شرق أفريقيا، ومن تلك الهجرات:

- هجرة بني مخزوم القرشيين إلى الحبشة: كانت تلك الهجرة في عهد الخليفة الراشد عمر بن

(١) الغزالي، محمد. فقه السيرة، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م)، ص ١١٣.

(٢) النقيرة، محمد بن عبد الله. انتشار الإسلام في شرقي أفريقيا ومناهضة الغرب له، (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٢)، ص ١٠٠.

(٣) حسن محمود. الإسلام والثقافة الإسلامية في أفريقيا، (القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٨٥م)، ص ٣٨.

(٤) يراجع المقال القيم: «الأثر الحضاري للهجرات في شرق أفريقيا»، عادل رفاعي خفاجة، مجلة الأزهر، (القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م) جمادى الآخرة، ج ٦، السنة السابعة والستون، ص ٧٦٠ - ٧٦٣.

(٥) يراجع: معيوف، علي محمود. حركة الجهاد الإسلامي الصومالي ضد الاستعمار، (القاهرة: دار النهضة العربية).



ب - في الغرب الأفريقي :

إذا كان معظم الهجرات الإسلامية في شرق أفريقيا هجرات إليها؛ فإن معظم الهجرات في الغرب الأفريقي كانت هجرات منها نحو مهد الإسلام، أو استلهاماً لمبدأ الهجرة في الإسلام لدى أصحاب الحركات التجديدية والحضارية في أفريقيا، فقل من زعماء الحركات الجهادية في أفريقيا من لم يهاجر بجماعته إلى منطقة معينة في المرحلة التعبوية لحركته.

١ - هجرة الشيخ عثمان دان فوديو: كانت أهم الهجرات الإسلامية التي أسفرت عن تأسيس دولة إسلامية في غرب أفريقيا: هجرة الشيخ عثمان دان فوديو (ت ١٨١٧م) الذي ندب تلامذته وأتباعه إلى الهجرة، ودعا إلى البيعة والجهاد حين وصلت استفزازات الملك الوثني فمتها بمهاجمة تلامذة الشيخ، والإغارة عليهم في مدينة ديغيل Degel شمالي نيجيريا، فحرر الشيخ وثيقة عاجلة بعنوان "وثيقة أهل السودان" دعا فيها الأتباع إلى هجرة عاجلة، وللحاق به في غودو Gudu عام (١٨٠٢م)، وهكذا جرت الأمور، وأعجلت تلك الهجرة بسقوط الملوك الوثنيين تبعاً، وقيام دولة إسلامية كان لها دورها المميز في حضارة أفريقيا^(١).

٢ - هجرة السلطان الطاهرو: وظهرت أهمية الهجرة، ودورها السياسي إبان استيلاء القوى الاستعمارية على الأراضي الإسلامية في أفريقيا، واقتسامها فيما بينها، وقد أدركت القوات الاستعمارية خطورة هذا الموقف؛ فكانت تحول دون الهجرات الجماعية للحاق بالمشايخ، وتقطع على المهاجرين الطرق. ومن أهم الوقائع في ذلك: أن السلطان (الطاهرو أحمدو)، آخر سلاطين مملكة صكوتو الإسلامية المشار إليها، ندب إلى الهجرة نحو الشرق، وأرض

الحرمين ونفذها عام (١٣٢٠هـ/١٩٠٣) حين استولت القوات البريطانية على الأراضي الإسلامية في غرب أفريقيا؛ فكانت الأعداد تتزايد كلما انطلق نحو المشرق، وقد أزعج ذلك المستعمر البريطاني، وأدرك مغبة هذا الخروج العارم، والاتجاه نحو المشرق، وبلاد السودان الشرقي التي كانت الحركة المهدية ظاهرة فيها؛ إذ لو قدر أن تلتقي تلك الجماعات بالمهدي، وتعطيه البيعة، لكان في ذلك الخطر المحقق بالكيان الاستعماري البريطاني.. وهكذا تعقبت الجيوش البريطانية السلطان، وقتلته، وشتتت جماعته بعد ست هزائم متوالية؛ ألحقها جماعة السلطان بالجيش البريطاني في بورمي بالقرب من غومبي^(٢).

٣ - هجرة المجاهد الحاج عمر تال الفوتي: من الهجرات التي كان لها أثرٌ ظاهر في مسيرة الحضارة الإسلامية في أفريقيا: هجرة الشيخ المجاهد الحاج عمر بن سعيد تال (ت ١٨٦٤م)، فحين عاد الشيخ من حجته المشهورة، وزيارته للشام والقدس الشريف، وقام بحركته الدعوية في منطقة فوتا (غينيا والسنغال حالياً)، ولقي إعراضاً من لدن الحكام، هاجر بجماعته وطلبته عام (١٨٥١م)، وأسّس بلدة جديدة سماها دِنغراي Dinguiraye في منطقة خارج سلطة المامي. ويظهر جلياً استلهام نموذج الهجرة النبوية لدى تلك الجماعة في إطلاقها اسم «المهاجرين» على الذين انطلقوا مع الشيخ، ولقب «الأنصار» على الذين لحقوا به أخيراً^(٣)، وإطلاق اسم «طبية» فيما بعد على حضرة الدولة الإسلامية التي تأسست على إثر تلك الهجرة. وقد أعجلت تلك الهجرة بتوسيع نطاق دعوة الشيخ عمر، وخلو الجو له لإعداد جماعته روحياً وعسكرياً، وانفتاحه المباشر على القبائل الوثنية في المنطقة، واستحواذه على ثروات الطبيعة

(1) See: Sulaiman Ibraheem, The Islamic State and the Challenge of History: Ideal, Politics and Operation of the Caliphates, (London: Mansell, 1987).

(٢) يراجع تفاصيل هذه الوقائع في: عبد الله عبد الرازق إبراهيم، الإسلام والحضارة الإسلامية في نيجيريا، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت.).

(3) John Ralph Willis, Studies in West African Islamic History, p179.

اللأزمة لقيام حركته؛ فما لبث أن أسس مملكة إسلامية قوية على غرار مملكة صكوتو، قامت بدور حضاري في الدعوة، وإحداث تطور ملحوظ إلى أن سقطت على يد المستعمر الفرنسي.

٤ - هجرات تلامذة الحاج سالم صواري: حدث في غرب أفريقيا توظيف ذكي لمبدأ الهجرة لدى الحاج سالم صواري (ت ١٥٢٥م)، وتلامذته في حركته الدعوية، قلما ظهر مثله في البقاع الأخرى من العالم الإسلامي، ويتلخص هذا في المفهوم الخاص الذي بلوره الشيخ عن مبدأ الهجرة. تقوم حركة الحاج سالم على الدعوة السلمية بالنفوذ في أعماق القبائل الوثنية؛ والسكنى معها، ودعوتها بالقول والقدوة الحسنة، حسب برنامج مطول من الألفة والتؤدد إليهم، وعليه أتبع الشيخ ثلاث استراتيجيات هي:

- القراءة والتعلم: وهي إعداد الطلبة إعداداً علمياً وروحياً قوياً على الكتاب والسنة (الصحيحان، والموطأ خاصة).

- الفلاحة: وهي العمل في زراعة الأرض، وقد لجؤوا إلى ذلك؛ لأن طبيعة سكناهم بين المدعوين كانت تستلزم مزاوله عمل يتكسبون به، ولم يكن بوسعهم مزاوله التجارة التي عرف بها الدعاة المسلمون في أفريقيا؛ لأن فيها ما فيها من التنقل وعدم الاستقرار.

- الهجرة: وهي هجرة طوعية كان يقوم بها الدعاة الصواريون لتجديد عقيدتهم؛ كلما شعروا أن بقاءهم بين أظهر الوثنيين قد طال، وأن بعض ممارسات أولئك تكاد تتلبس بالتعاليم الإسلامية السمحة؛ فكانوا يتركون بعض الدعاة لمتابعة الدعوة، ويسافرون بعد ذلك إلى أهداف دعوية أخرى. وهنا بالذات المفهوم الخاص لمبدأ الهجرة الذي نحسب أن تلك الجماعة قد اختصت به عما سواها^(١).

٥ - هجرات المسلمين الأفارقة إلى أمريكا: كشفت

الأبحاث التاريخية أن المسلمين هاجروا إلى أمريكا، خاصة جزئها الجنوبي، قبل اكتشاف الأوروبيين لهذا العالم. وكان من آثار تلك الهجرات الحضارية في الأراضي الأمريكية! بزوغ الإسلام فيها، وتقويته بعد حادثة تجارة الرقيق الأفارقة المساوية إلى أمريكا؛ ففي البرازيل قامت دولة إسلامية في (باهيا) على أيدي أولئك المهاجرين والرقيق المسلمين، حاربت العبودية، ووقفت في وجه التحدي الصليبي الذي كان يتعقب المسلمين، ويقوم لهم محاكم تفتيش على غرار ما في الأندلس، فنظموا الكثير من حركات الثورة ضد البرتغاليين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكان أعنف تلك الثورات عام ١٨٠٧ - ١٨٣٥م على يد قبائل الهوسا والمادينغ، وتسمى تلك الثورة بثورة (مالي Male) نسبة إلى مملكة «مالي» الإسلامية القديمة، ولا تزال بصمات تلك الحركة منطبعة على ثقافات شعوب البرازيل، والجزر الكاريبية. هذا إذا أثرنا الاختصار، ولم نتعرض للدور العربي الجلي في تلك المنطقة^(٢).

وتعود المياه إلى مجاريها بعودة مجموعة من المسلمين المحررين من البرازيل إلى أفريقيا الغربية، واستيطانهم منطقة داهومي (دولة بنين Benin الحالية)، وعلى أيدي هؤلاء تأسس كيان إسلامي في تلك المنطقة؛ حيث بنوا المساجد والمدارس الإسلامية، وإلى تلك المجموعة يرجع دخول الإسلام، وانتشاره في تلك المناطق في غرب أفريقيا.

بالجملة، فإن الهجرات الإسلامية قد شملت جميع مناطق أفريقيا، وكانت ذات أثر ملحوظ في تألق الحضارة الإنسانية والإسلامية في مختلف ربوع أفريقيا، وظهرت حركات دعوية وإصلاحية كثيرة، استلهمت دروس الهجرة النبوية الخالدة في مشروعها الدعوي الإصلاحي؛ فكان ذلك من أسباب نجاحها، وسرعة تحقيقها لأهدافها.

(١) لدينا مقال غير منشور عن تاريخ هذه الحركة الدعوية في غرب أفريقيا، ومبادئها وآثارها الدعوية. وهو بعنوان: «من منهجيات الدعوة الإسلامية في غرب أفريقيا: المنهج الصواري نموذجاً».

(2) Reis Joao Jose, Slave Soldiers,

سياسات التنافس الدولي في أفريقيا

د. حمدي عبد الرحمن حسن (*)

مقدمة:

لا مرأ في أن القارة الأفريقية كانت أكثر مناطق العالم تهميشاً واستبعاداً على طول مراحل العولمة المختلفة. ومنذ نهاية الحرب الباردة، وتدشين ما يسمى النظام العالمي الجديد عام ١٩٩١م عانت الدول الأفريقية من مزيد من التهميش؛ بحيث أضحت غير مشاركة في الاقتصاد العالمي، وإنما معتمدة عليه بصورة متزايدة، اتضح ذلك بجلاء من النمو الاقتصادي المتدني للقطاعات الإنتاجية، وزيادة عبء الديون الخارجية، وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية، حتى إنه توجد في أفريقيا وحدها (٣٣) دولة من بين (٤٧) دولة وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأقل تنمية في العالم.

القارة.

ويشير كثير من الباحثين إلى أن تناقص مصالح روسيا في القارة الأفريقية من الناحيتين الاستراتيجية والأيدولوجية صاحبها فقدان الاهتمام الغربي بأفريقيا؛ فالاتحاد الأوروبي بدأ يركز اهتمامه في مناطق الجوار الجغرافي، مثل: دول حوض المتوسط، ودول أوروبا الشرقية، وحتى بعض مناطق النمو في أمريكا اللاتينية. على أن هذا القول وإن بدا صحيحاً في ظاهره إلا أنه لا يخفي حقيقة الأطماع الدولية في القارة الأفريقية، والتي ظلت تمثل دائماً محور سياسات التكالب الاستعماري على القارة. ويكفي أن نشير إلى بعض الأرقام ذات الدلالة

وعلى الرغم من التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها القارة منذ أواخر القرن الماضي، والتي وصفت في الدوائر الغربية بأنها تسير وفق معايير التحرر السياسي والاقتصادي بالمفهوم الغربي إلا أن هذه التحولات أفضت إلى نمط أفريقي جديد في الحكم هو: « الأفروقراتية » الجديدة New Afrocracy، وهو نمط جديد للحكم يحافظ على تراث الحكم الفردي الشمولي، وإن كان يسمح في الوقت نفسه ببعض ملامح الديمقراطية الليبرالية. وليس بخاف أن الغرب الرأسمالي يغض الطرف عن هذه الأشكال السلطوية الجديدة للحكم في أفريقيا، طالما أنها لا تتعارض مع تحقيق مصالحه الاستراتيجية في

(*) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ونائب رئيس الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية.

الواضحة : فأفريقيا تحتفظ بنحو ٣٪ من إجمالي احتياطي البترول في العالم، وبها ٥٪ من احتياطي الغاز، ونحو ثلث احتياطي اليورانيوم، ونحو (٧٠٪) من الفسفور، و (٥٥٪) من الذهب، و (٨٧٪) من الكروم، و (٥٧٪) من المنجنيز، و (٤٢٪) من الكوبالت... إلخ. ناهيك عن ثراء القارة في مواردها الطبيعية الأوفر، مثل : المياه، والزراعة .

وعليه سوف نحاول في هذه الدراسة أن نشير إلى تطور سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، منذ بداية الاحتكاك الأوروبي وتخاطف أفريقيا، وحتى عصر الهيمنة الأمريكية على العالم، ولا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر، كما أننا سوف نحاول طرح بعض قضايا التنافس الدولي في القارة، مثل : أزمة دارفور، والمشكلة السودانية بوجه عام، وأخيراً نطرح صورة المستقبل الأفريقي في ظل التنافس الدولي، وذلك على النحو التالي :

أولاً: التنافس الأوروبي من أجل السيطرة والنفوذ في أفريقيا (مرحلة تخاطف أفريقيا):

من المعلوم أن الاحتكاك الأوروبي بأفريقيا عن طريق المستكشفين، والتجار، والبعثات التبشيرية قد بدأ منذ القرن الخامس عشر؛ إذ أبحرت السفن البرتغالية الأولى إلى سواحل غرب أفريقيا في عام (١٤١٨م)، ووصلت بالفعل إلى منطقة الغابات المطيرة قبل أن يتوفى (هنري الملاح) عام (١٤٦٠م). وقد أنشأ البرتغاليون عدداً من الحصون الساحلية مارسوا من خلالها تجارة مربحة في الذهب والعاج، وكذلك العبيد، ولا سيما خلال القرن السابع عشر .

وقد ازدهرت حركة تجارة العبيد التي اشترك فيها التجار الهولنديون، والبريطانيون، والفرنسيون إلى جانب البرتغاليين، وقد أطلق على هذه الحركة التجارية اسم (مثلث الأطلنطي للتجارة)؛ إذ كانت تجارة العبيد تشمل نطاقاً ثلاثياً للتبادل :

فأولاً: كان التجار الأوروبيون (وخاصة البريطانيين) يستبدلون السلع التي هي في الغالب الأسلحة الرديئة والملابس بالعبيد الأفارقة، الذين يقدمهم لهم الشيوخ المحليون من البلدان المحيطة بخليج غينيا في غرب أفريقيا بصورة رئيسة .

وثانياً: يتم نقل العبيد كحمولة في السفن عبر المحيط الأطلسي، لكي يباعوا كعبيد للزراعة في جزر البحر الكاريبي، والأراضي الأمريكية .

وأخيراً: يملأ التجار سفنهم بالمحاصيل الزراعية، ويبيعونها لدى عودتهم إلى أوروبا .

وطبقاً لبعض المصادر فإن عدد الأفارقة الذين نقلوا عبر الأطلسي في الفترة من (١٦٥٠م) وحتى (١٨٥٠م) يقدر بحوالي تسعة ملايين نسمة تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين، ونتيجة سوء المعاملة، وقسوة الرحلة فقد نحو مليونين منهم في الطريق .

وقد تركت تجارة الرقيق آثاراً بالغة على القارة الأفريقية؛ فإذا كانت قد أسهمت في تنمية العالم الجديد فإنها أضرت بالقارة الأفريقية إضراراً كبيراً؛ حيث إنها أفضت إلى تغيير جذري في توزيع الأجناس البشرية في القارة، وكان الهدف الأسمى وراء هذه العملية غير الأخلاقية : هو تحقيق رفاهية

إلى بناء إمبراطورية أوروبية في أفريقيا؛ فخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تدافع البريطانيون، والفرنسيون، والهولنديون، والبرتغاليون، وغيرهم من الأوروبيين من أجل بسط هيمنتهم الاقتصادية والتجارية في أفريقيا، وقد قام هؤلاء ببناء الحصون والقلاع، ولا سيما على طول سواحل غرب أفريقيا؛ وذلك بهدف حماية مصالحهم التجارية وتنميتها.

وثمة مجموعة من العوامل التي أسهمت في التعجيل بعملية التكالب الاستعماري على أفريقيا: من بينها طموح الملك (ليوبولد الثاني) ملك بلجيكا في بناء إمبراطورية له تشمل منطقة حوض الكونغو، وقيام ألمانيا بضم الكاميرون، وشرق أفريقيا، وجنوب غرب أفريقيا وتوجولاند؛ وعليه فقد دعا المستشار الألماني بسمارك في عام (١٨٨٤م) إلى عقد مؤتمر دولي لتخفيف حدة التنافس بين الدول الأوروبية في أفريقيا، وقد انتهى هذا المؤتمر إلى وضع قواعد عامة لتأسيس مناطق الهيمنة التجارية. على أن هذا المؤتمر باعترافه بقيام دولة (الكونغو الحرة) قد أعطى كلاً من فرنسا، وبريطانيا الحافز لتوسيع مجال سيطرتها من خلال إنشاء مستعمرات ومحميات جديدة، وليس بخاف أن أساس الحدود بين هذه المستعمرات كان مصطنعاً لا يتفق وحقائق الأوضاع الجغرافية والديموغرافية، والاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأفريقية؛ إن إنه خطط بشكل تعسفي، وبما يخدم المصالح الاستعمارية؛ وعلى ذلك فقد تم تقسيم إقليم (باكونجو) بين الكونغو الفرنسية

المجتمع الغربي، وخدمة اقتصاده، وعلى صعيد آخر فقد أدت هذه التجارة إلى إشعال الحروب القبلية، وخلق جو من التشاحن والبغضاء بين القبائل الأفريقية، وهو ما أفضى في النهاية إلى خلة النظم القبلية التي أصيبت بهزات عنيفة.

ومع ذلك فقد ترتب على عملية تهجير الأفارقة، واقتلاعهم من جذورهم، ونقلهم إلى العالم الجديد إلى شعورهم بالاغتراب، والحنين إلى الوطن. ومن ثمّ نمت لدى هؤلاء العبيد أحاسيس جارفة بالشخصية الأفريقية، واتجاه أكيد نحو الجامعة الأفريقية Pan Africanism، يعني ذلك بعبارة أخرى أن أحد الآثار التي ترتبت على حركة مثلث الأطلنطي لتجارة العبيد: هو نمو الشعور بالوحدة لدى هؤلاء الزنوج في المنفى، وبدء إرهابات الجامعة الأفريقية في العالم الجديد.

ومن الملاحظ أنه حتى القرن التاسع عشر تعامل التجار البرتغاليون، وغيرهم من الأوروبيين في محطاتهم وحصونهم التجارية الساحلية مع الوسطاء الأفارقة بشكل رئيس؛ أي أن هؤلاء التجار نجحوا في تحويل طريق التجارة الأفريقية بعيداً عن الطريق المعهود عبر الصحراء، والذي كان يربط أفريقيا بالمغرب، أفضى ذلك إلى تدعيم قوة، وثورة الدول الساحلية، وذلك على حساب دول السودان الغربي. بيد أن هذا النمط من التجارة الساحلية بدأ يتغير مع ذلك، حينما ألغيت تجارة الرقيق، وأضحى المستكشفون والإرساليون يزحفون إلى مختلف أصقاع القارة، وهو الأمر الذي أدى في نهاية المطاف

والكونغو البلجيكية وأنجولا .

وقد اعتقد كثير من الأفارقة في بداية المرحلة الاستعمارية أن توقيع المعاهدات مع الأوروبيين : هو نوع من التحالف ، أو تدعيم أواصر الصداقة أكثر من كونه عملاً من أعمال الاحتلال والسيطرة؛ وعليه فإن ممالك أفريقية مثل : (التيف ، وبورتو نوفو ، ودوالا) دخلت في اتفاقات مع دول أوروبية ، وقد اشتمت على ملك هذه الأمم الأفريقية بمرارة ، حينما انتهكت هذه الاتفاقات ، وربما أثرت الشعارات التي رفعها الأوروبيون لتغطية أهدافهم الاستعمارية الحقيقية على وجود هذا الاعتقاد الزائف ، وي طرح (جومو كينيا) بعداً آخر لسوء الفهم الذي واكب بدايات عملية تخاطف أفريقيا؛ حيث يؤكد على أن « شعب الكيكويو أعطى الأوروبيين حقوق البناء ، والإقامة في مناطق مثل : داجورتي ، وفورت سميث ، وغيرها ، دون أن يكون لديهم أدنى فكرة عن النوايا الحقيقية الكافية خلف قوافل التجارة؛ إذ اعتقد هؤلاء أن الأمر ليس مجرد عمل تجاري وحسب ، إنهم لم يدركوا أن هذه الأماكن استخدمت للإعداد من أجل انتزاع هذه الأراضي ، لقد أقاموا علاقات ودية مع الأوروبيين ، وأمدوهم بالطعام اللازم لقوافلهم ، وكانوا يسلمون بأن هؤلاء المغامرين البيض عائدون لا محالة إلى بلادهم؛ إذ لا يعقل أن يستوطنوا بشكل دائم أرضاً أجنبية؛ فسرعان ما يغالبهم الحنين للوطن بعد فراغهم من بيع ما لديهم من سلع ، ويدفعهم للعودة إلى العيش بين ظهراني أهليهم ، وعشيرتهم .» وأياً كان الأمر فإن القوى الأوروبية المختلفة التي

تدافعت على أفريقيا (خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر لتأسيس مستعمراتها) قد نظرت إلى نفسها على أنها تحمل مشعل الحضارة والمدنية إلى كافة مناطق العالم المتخلف . على أن (والترودني) يكشف عن حقيقة استعمار أفريقيا ، ويرى أنه السبب الرئيس لتخلفها؛ إذ يرى أن « الاستعمار لم يكن مجرد نظام للاستغلال ، ولكنه نظام هدفه الرئيس أن يعيد الأرباح إلى ما يسمى البلد الأم ، ويعتبر ذلك من وجهة نظر أفريقيا بمثابة نزح مستمر للفائض الناتج عن عمل أفريقي بموارد أفريقية ، ويعني في الوقت نفسه تطور أوروبا كجزء من العملية الجدلية نفسها التي أحدثت التخلف بأفريقيا .»

ويمكن القول بصفة عامة : إن القوى الاستعمارية الأوروبية جميعها تدافعت على أفريقيا؛ بهدف تأسيس إمبراطوريات استعمارية ، وهي العملية التي أطلق عليها في نهاية القرن التاسع عشر اسم « التكالب الاستعماري على أفريقيا » The Scramble for Africa ، ومع اختلاف النظم والسياسات الاستعمارية فإن ثمة مجموعة من الملامح العامة مثلت قاسماً مشتركاً للحركة الاستعمارية في أفريقيا ، لعل من أبرزها :

١ - أن جميع الدول الاستعمارية رفعت شعار الأبوية السياسية Political Paternalism ؛ أي أنها جاءت إلى أفريقيا من أجل مهمة عالمية حضارية ، وهي نشر المدنية بين الأفارقة ، ويبدو أن البعثات التبشيرية أسهمت بشكل بارز في تعضيد هذا الاعتقاد ، لقد نشرت إحدى البعثات التبشيرية بياناً

ماحي عام (١٨٩٠م)، وقد شاركت في هذه الحركة الشعبية جماعات شتى من بينها العرب، والسواحيلي، أضف إلى ذلك أن السوزو، والزولو (بزعامه شاكا) قاومت بشكل عنيف كافة مظاهر الهيمنة الاستعمارية في الجنوب الأفريقي خلال أعوام الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

٣ - لقد أفضت عملية التدافع الأوروبي على احتلال أفريقيا إلى خلق ظاهرة الدولة الحديثة؛ إذ سعت الدولة الأوروبية إلى وضع أسس السلطة الاستعمارية فأنشأت الهياكل الإدارية، والبنى الأساسية اللازمة لتحقيق هذا الغرض، ومن ثمّ فإن الدولة الأفريقية المعاصرة في معظم الحالات: هي نتاج استعماري؛ إي أن أساسها مصطنع، ولا تعبّر عن واقع اجتماعي، واقتصادي، وسياسي وفقاً لمفهوم الدولة القومية؛ فالإقليم وهو وعاء الدولة ليس لإنتاج تحديد تعسفي من السلطة الاستعمارية في إطار منظومة توازن القوى التي حكمت عملية تخاطف أفريقيا، ومجتمع الدولة يموج بالعديد من الجماعات المتميزة في ثقافتها ولغاتها وأديانها، ومن ثمّ انتفت إرادة التعايش الجماعي في سياق هذه الدولة المصطنعة؛ ولذلك فإن ظاهرة الدولة الأفريقية التي أنشأها الاستعمار: هي تعبير قانوني أكثر من كونها حقيقة واقعية واجتماعية.

٤ - ارتبط بمحاولات الدولة الأوروبية الاستعمارية خلق الهياكل الإدارية والبنى الأساسية السابقة الإشارة إليها ظهور دولة مصطنعة Artificial State، ويحدود مصطنعة، لقد رسمت حدود

حماسياً لأعضائها في إحدى جرائد ساحل الذهب جاء فيه: «إلى الأمام يا جنود المسيح حيث بلاد الكفر والوثنية، كُتّب الصلوات في جيوبكم ما هي إلا بنادق في أيديكم، خذوا البشري السعيدة حيث أماكن التجارة، انشروا الإنجيل مع البندقية!».

وحيثما تحولت المحميات الأفريقية إلى مستعمرات فإن الدول الأوروبية لم تأخذ هذا الشعار بمحمل الجد؛ حيث أفصحت عن وجهها الحقيقي في استغلال ثروات وخيرات القارة الأفريقية، ويبدو أن فرنسا كانت أكثر الدول الأوروبية جدية في رفع هذا الشعار؛ ففي وقت مبكر من عام (١٨٨٤م) تمّ تأسيس الأليانس فرانسيز أو (التحالف الفرنسي) كإداة للهيمنة التعليمية الثقافية، وقد دعمته الحكومة الفرنسية على أن الفرنسيين ركّزوا في الواقع على انتقاء أقلية صغيرة من الأفارقة يمكن إخضاعها بالكامل لعملية الاستيعاب الثقافي؛ كي تصبح مؤهلة لمساعدة فرنسا في إدارة المستعمرات الشاسعة التي تمتلكها في أفريقيا.

٢ - إن الحركة الاستعمارية في أفريقيا واجهت - بعد انكشاف أهدافها الحقيقية - مقاومة عنيفة من الأفارقة؛ ففي غرب أفريقيا لم يتمكن الاحتلال الفرنسي من التوسع عبر غامبيا، وكازامانس بعد القضاء على مقاومة مامادو لامين (١٨٨٥م - ١٨٨٧م) كما أن (شعب أبي) في شرقي ساحل العاج عبّر عن مقاومته للاحتلال بشكل بطولي استمر نحو (٢٧) عاماً خلال الفترة (١٨٩١-١٩١٨م)، وفي شرق أفريقيا اندلعت ثورة الملاحي

المستعمرات على خرائط في أوروبا بما يتمشى مع المصالح الاستعمارية، ومن ثمّ فإنها لم تراخ الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأفريقية؛ ولذلك فإن مشكلات الحدود الأفريقية تعتبر من موارث الحكم الاستعماري.

٥ - أدى الغزو الاستعماري لأفريقيا إلى تنامي الروح الوطنية الأفريقية؛ فمنذ المراحل الأولى لغزو القارة عبّرت روح المقاومة الوطنية الأفريقية عن نفسها دائماً، ودون انقطاع تحت أشكال مختلفة، جانبها التوفيق أحياناً، ولقها غموض الرؤية أحياناً أخرى، ولكنها بقيت متأججة، حتى عاد أفريقيا الاستقلال الذي فقدته، ومن ثمّ ليس صحيحاً ما رددته الأدبيات الاستعمارية من انعدام الشعور الوطني لدى الأفارقة.

أياً كان الأمر فإن الحكم الاستعماري في أفريقيا كانت له جوانب سلبية عديدة، كما أن المآسي المترتبة عليه أكثر من أن تحصى، يكفي أن نذكر على سبيل المثال أنه في عام (١٩٠٥م) قام اثنان من رجال الإدارة الاستعمارية الفرنسية بنسف عامل أفريقي بالديناميت في مدينة برازافيل لمجرد اللهو والتسلية، ومع ذلك يذكر بعضهم أن ثمة جوانب إيجابية للاستعمار في أفريقيا، ومن ذلك على سبيل المثال: ضبط الصراعات القبلية، وتأسيس إطار للوحدة الأفريقية، وبناء شبكات الطرق الممهدة، وخطوط السكك الحديدية، والموانئ، وغيرها من أركان البنية الأساسية، مثل: إقامة المدارس، والمستشفيات، والكنائس، والسيطرة على أمراض الماشية من خلال

استخدام التحصينات البيطرية اللازمة.

ثانياً: التنافس الدولي في أفريقيا بعد الحرب الباردة (جدلية الهيمنة والتمهيش):

بعد حصول الدول الأفريقية على استقلالها، وتحقق المملكة السياسية على حد تعبير (كوامي نكروما) اتخذ التكالب الأوروبي على موارد القارة الطبيعية شكلاً آخر يتفق مع طبيعة النظام الدولي السائد: ففي إطار سياسات الحرب الباردة، والمواجهة الأيديولوجية بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي كانت القارة الأفريقية هي الضحية. وقد عبّر عن ذلك الموقف المثل الأفريقي القائل: «إذا تصارع فيلان فإن الذي يُعاني هي الحشائش من تحت أقدامهما»، ويعكس ذلك المعاناة الأفريقية في إطار مرحلة الحرب الباردة.

وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، وظهرت العولة الجديدة في ثياب أمريكية تكالبت القوى الكبرى مرة أخرى على مناطق الثروة والنفوذ في القارة الأفريقية. وعندما وقعت أحدث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة باتت أفريقيا تُشكّل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد.

وسوف نحاول في هذا الجزء إبراز سياسات التنافس الأمريكي الأوروبي في أفريقيا؛ وذلك على النحو التالي:

التنافس الأمريكي الأوروبي:

على الرغم من التغيير الذي يبدو لأول وهلة في توجهات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا منذ عام ١٩٨٩م فإن الأهداف الأمريكية الاستراتيجية في

السياسة الأفريقية للولايات المتحدة، مثل: الإرهاب والتطرف، وتدفق المخدرات، والجريمة الدولية، وحماية البيئة، وحقوق المرأة الأفريقية، و... وهلم جراً.

٣ - المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة أفريقية لمواجهة الأزمات، وهنا يقتصر الدور الأمريكي على التمويل والتدريب.

٤ - العمل على محاصرة النظم غير الموالية، والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية، مثلما كان عليه الحال مع السودان وليبيا.

٥ - تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة، وهو ما يؤكد عليه مبدأ التجارة بدلاً من المساعدات.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة قد تركت لفرنسا ولعقود طويلة إبان الحرب الباردة المجال في أفريقيا للقيام بمهمة الشرطي. وتحاول فرنسا اليوم إيجاد صيغة جديدة للشراكة مع أفريقيا؛ لكي تخرج من الموقف المعقّد الذي وصفه وزير التعاون الدولي الفرنسي (شارل جوسلين) بأن: «فرنسا توفر معظم المساعدات، وتحصل أمريكا على معظم الفوائد الاقتصادية».

وفي أول جولة أفريقية له عام ١٩٩٦م أكد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك (وارن كريستوفر) بأن الحقبة التي كانت تقسم فيها أفريقيا إلى مناطق للنفوذ قد ولّت، وفات وأنها.

أفريقيا والحرب على الإرهاب:

احتلت أفريقيا مكانة مهمة في التفكير

أفريقيا ظلت ثابتة لم تتزحزح؛ إذ إنها تسعى إلى:

- حماية خطوط التجارة البحرية.

- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.

- فتح الأسواق أمام حركة التجارة، والاستثمارات الأمريكية.

- دعم ونشر قيم الليبرالية، ولا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، ولو من الناحية البلاغية.

ومع ذلك؛ فإن المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا عبر التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد.

مرتكزات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا:

وقد اتضحت ملامح هذه السياسة منذ بداية عام ١٩٩٨م؛ إذ سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة. على أن رفع شعار اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي لن يكفي وحده لإنهاء عمليات تهمة القارة الأفريقية؛ ولذلك فإن السياسة الأفريقية للولايات المتحدة تعتمد على المرتكزات الأساسية التالية:

١ - التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة مثل: جنوب أفريقيا في الجنوب، ونيجيريا والسنگال في الغرب، وإثيوبيا في الشرق.

٢ - طرح قضايا معينة ووضعها على قائمة

٤ - أضف إلى ذلك التجارة غير المشروعة في الألاس في مناطق حوض نهر مانو، ومنطقة البحيرات العظمى.

وعليه فقد اهتمت الإدارة الأمريكية بدعم العلاقات الأمنية والعسكرية مع الدول الأفريقية في إطار ما يسمى (الحرب على الإرهاب). ففي يونيو عام ٢٠٠٢م أعلن الرئيس بوش عن مبادرة أمريكية قيمتها (١٠٠) مليون دولار لزيادة قدرة دول شرق أفريقيا على محاربة الإرهاب.

تأمين الواردات الأمريكية من النفط الأفريقي:

في السنوات الأخيرة بدت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بمصادر البترول الأفريقي كبديل عن بترول الشرق الأوسط. وعليه فإن الإدارة الأمريكية تنظر الآن إلى النفط في أفريقيا باعتباره مصلحة قومية استراتيجية، وعليه تصبح بعض الدول مثل: نيجيريا، وأنجولا، والجابون مصادر مهمة لتوفير النفط.

في الوقت الراهن توفر أفريقيا جنوب الصحراء خمساً واربعة عشر من الولايات المتحدة من النفط. وتتوقع بعض المصادر أن تزيد واردات أمريكا من نفط غرب أفريقيا بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م.

يعني ذلك أن واردات أمريكا من البترول الأفريقي سوف تفوق وارداتها النفطية من الخليج العربي. وعليه فإن الولايات المتحدة ستبذل أقصى ما في وسعها لتأمين مصادر البترول في غرب أفريقيا.

- توجهات السياسة الفرنسية إزاء أفريقيا.
أيّاً كان الأمر فإن السياسة الأفريقية لفرنسا

الاستراتيجي الأمريكي الخاص بمحاربة الإرهاب، وربما يُعزى ذلك إلى عدة أسباب، لعل من أبرزها:

١ - تنامي المشاعر المعادية للولايات المتحدة في كثير من المناطق الأفريقية، ولا سيما منطقة القرن الأفريقي. وطبقاً لبعض المعلومات الاستخبارية الغربية؛ فإن الصومال بعد انهيار الدولة فيها في أعقاب الإطاحة بالرئيس سياد بري أضحت ملاذاً آمناً لبعض الجماعات والتنظيمات التي تضعها الولايات المتحدة على لائحة الإرهاب. وعليه فإنه لا يمكن التغاضي عن أهمية الصومال ومنطقة القرن الأفريقي في إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب.

٢ - أهمية بعض الدول، مثل: السودان في إطار بناء التحالف الدولي الموالي للولايات المتحدة؛ بهدف محاربة الإرهاب. ومن المعلوم أن أسامة بن لادن قد أقام في السودان، كما أن هناك ارتباطات ثقافية بالتجمعات الإسلامية في دول الجوار الجغرافي للسودان.

٣ - تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية يجعلها بيئة خصبة لنمو المشاعر المعادية للغرب. وطبقاً لبعض الباحثين: «تعد أفريقيا الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي؛ فالحدود يسهل اختراقها ومؤسسات فرض النظام والقانون ضعيفة، والموارد الطبيعية وفيرة، ومناطق الصراع متعددة، والدولة الوطنية إما هشة أو ضعيفة أو تحتضر.. كل ذلك يجعل من بعض الدول الأفريقية ملاذاً آمناً لبعض الجماعات والتنظيمات (الإرهابية)».

الحرب الباردة قد أبرزت - ولو من طرف خفي - تنافساً حقيقياً بين البلدين. ويمكن للمرء أن يدرك ذلك في الحرب الأهلية الرواندية؛ حيث كانت القوات الفرنسية هي الأسبق والأكثر عدداً، وهو الأمر الذي دفع بالإعلام الأمريكي إلى التركيز على المشكلة وعلى الدور الفرنسي في تزويد نظام هابياريمانا السابق بالأسلحة والمعدات.

كما أن الدور الأمريكي في إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي بمنطقة البحيرات العظمى لا يتفق مع المصالح الفرنسية، ومع ذلك فإن ثمة قدراً من التعاون والتنسيق بين الأطراف الأوروبية والأمريكية في مواقفها تجاه قضايا أفريقيا.

ففي أعقاب التورط الأمريكي في الصومال، والتورط الفرنسي في الأزمة الرواندية اقتنع الطرفان بضرورة ترك مهام حفظ السلام للأفارقة أنفسهم. وبناء على ذلك تم الاتفاق في مايو/أيار ١٩٩٧م بين كل من فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة على تقديم مشروع إلى الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بحفظ السلام في أفريقيا.

أثر التنافس الفرنسي الأمريكي في العلاقات العربية الأفريقية:

أياً كانت الأهداف والمصالح وراء التنافس الأوروبي الأمريكي في القارة الأفريقية فإنه يقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات العربية الأفريقية؛ وذلك لأكثر من متغير واحد:

فأولاً: تركز هذه الدول على مناطق إقليمية

شأنها شأن السياسة الأفريقية للولايات المتحدة قد شهدت تغيرات وتحولات راديكالية، وهو ما أكده الرئيس جاك شيراك يوم ٢٧/٨/١٩٩٧م، حينما أشار إلى عزم بلاده على عدم التدخل عسكرياً أو سياسياً في الدول الفرنكفونية الأربع عشرة المتعاملة بالفرنك في أفريقيا. وقد اشتمل التغير في توجهات السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا على ما يلي:

١ - تسعى فرنسا إلى توسيع دائرة علاقاتها السياسية والتجارية لتشمل باقي دول القارة؛ أي أن جل مساعداتها المالية لن يقتصر على مستعمراتها السابقة إنما تستهدف باقي دول القارة.

٢ - تعتزم فرنسا التخلي عن دورها العسكري من منطقة الفرنك، وهو ما أكدته عملية إغلاق قاعدتين عسكريتين في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي انطلقت فرنسا عن طريقهما للتدخل في العديد من المواقف، والأزمات التي شهدتها مستعمراتها السابقة، كما أن حوالي ١٨٠٠ جندي فرنسي تقرر عودتهم من قواعدهم الأفريقية.

ويبدو أن السياسة الفرنسية بتركيزها على المحور الأوروبي، ولا سيما قضية الانضمام للاتحاد المالي والاقتصادي الأوروبي لا تغفل في الوقت نفسه مصالحها التجارية مع أفريقيا، ولا سيما مع دول معينة مثل: نيجيريا، وجنوب أفريقيا.

التنافس الخفي بين فرنسا والولايات المتحدة:

ويبدو أن التوجهات الجديدة لكل من الولايات المتحدة، وفرنسا إزاء أفريقيا في مرحلة ما بعد

الأفريقية، وليس المبادرة المصرية الليبية لتسوية الأزمة السودانية لهو من قبيل بث روح الانقسام بين العرب والأفارقة .

التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا؛

لقد أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية في توجيه الأنظار الإسرائيلية صوب أفريقيا، ومن ذلك انعقاد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥م بغياب إسرائيل، ثم حصول عدد كبير من الدول الأفريقية على استقلالها في الستينيات، وزيادة قدرتها التصويتية في الأمم المتحدة، إضافة إلى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣م، وتمتع الدول العربية الأفريقية بعضويتها، كل ذلك أفضى إلى هجمة دبلوماسية إسرائيلية على أفريقيا، حتى إنه بحلول عام ١٩٦٦م كانت إسرائيل تحظى بتمثيل دبلوماسي في كافة الدول الأفريقية جنوب الصحراء، باستثناء كل من الصومال، وموريتانيا .

ومع التغيرات التي شهدتها النظام الدولي في أعوام التسعينيات، وسقوط النظم الشعبوية والماركسية اللينينية، والدخول في عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط تسارعت عودة العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، حتى إنه في عام ١٩٩٢م وحده قامت ثمان دول أفريقية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل؛ لتعزيز سياستها الأفريقية بدرجة تفوق طموحاتها خلال عقد الستينيات وأوائل السبعينيات، وبالفعل توجد إسرائيل اليوم في نحو ٤٨ دولة أفريقية .

وأياً كان الأمر فإن إسرائيل تسعى في مرحلة ما

معينة، وتدعم قادة موالين لها؛ فالسلوك الأنغلو - أمريكي يدعم الأقليات الحاكمة في كل من رواندا، وبوروندي، وأوغندا، والحرص على خلق مناطق نفوذ في منطقة القرن الأفريقي الكبير يعرض المصالح العربية للخطر. وينبغي أن نشير في هذا السياق إلى قضية المياه واستخدامها كورقة ضغط في مواجهة كل من مصر والسودان .

وثانياً: أن الوجود الأمريكي يرتبط دوماً بالوجود الإسرائيلي؛ حيث تسعى الدولة العبرية من جراء خطتها المتعلقة بالبحيرات العظمى، ومنابع النيل عموماً إلى فتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين، وكذلك جعل أبواب المنطقة مشرعة أمام المصالح الأمريكية .

وثالثاً: أن هذه القوة الأجنبية تثير قضايا الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة، ويتضح ذلك جلياً في الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية الإسلام السياسي التي يتم وصفها بالإرهاب، ومن هنا كان التبرير الأمريكي لقصف مصنع الشفاء للأدوية بالخرطوم بأنه عمل مشروع لمكافحة الإرهاب، وعزل الدولة الراعية له. ونظراً لأن هذه الحركات الإسلامية تنتشر في العديد من الدول الأفريقية غير العربية مثل: كينيا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا فإن ثمة محاولات حثيثة لترويع هذه الدول من محاولات الاختراق، وزعزعة أمنها من جانب بعض الحكومات والجماعات الأصولية في العالم العربي .

ولعل موقف الولايات المتحدة من الصراع الدائر في جنوب السودان، ودعمها مبادرة إيفاد (IGAD)

التصحر والجفاف كانت تضيف على هذه النزاعات بُعداً خطيراً. غير أن هذه الأوضاع بدأت في التغير إلى الأسوأ نتيجة لانعكاسات الحرب الأهلية في تشاد خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، والتي تربطها مع دارفور علاقات واسعة عبر الحدود المشتركة. ونظراً لمساحة الإقليم الشاسع (يعادل مساحة فرنسا نفسها)، وضعف الحكومات المركزية في الوقت نفسه الذي اشتدت فيه أوزار الحرب في الجنوب، أصبح إقليم دارفور ساحة خلفية لتهريب الأسلحة، والتي استخدمتها القبائل فيما بعد لحسم خلافاتها القبلية. أضف إلى ذلك فإن ميليشيات الجنجويد المسلحة، والتي زعم أن الحكومة السودانية تساندها قد لعبت دوراً رئيساً في مأساة إقليم دارفور.

وأياً كان الأمر فإن الإدارة الأمريكية سارعت إلى إدانة ما يحدث في دارفور، باعتبارها كارثة إنسانية. وفي يونيو ٢٠٠٤م أصدر الكونجرس قراراً يصف فيه أزمة دارفور بأنها إبادة جماعية. كما أن وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) قام بزيارة الإقليم، وأدان حكومة الخرطوم لعدم وفائها بتعهداتها الخاصة بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، ومحكمة قادتها. وتحركت الإدارة الأمريكية كذلك باتجاه استصدار قرار من مجلس الأمن؛ بغرض فرض عقوبات اقتصادية على السودان.

وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراراً في يوليو ٢٠٠٤م أنذر فيه الحكومة السودانية باتخاذ تدابير معينة بموجب المادة (٤١) من الفصل السابع لميثاق

بعد الحرب الباردة إلى تحقيق أهدافها التوسعية بحسبانها قوة إقليمية، وذلك على حساب النظام الإقليمي العربي.

ثالثاً: التنافس الدولي حول دارفور:

يتألف إقليم دارفور الذي يقع في أقصى غرب السودان من عرقيات وإثنيات عربية وأفريقية متعددة، لعل من أشهرها: الفور، والزغاوة، والمساليات، والرزيقات. وتمتد جذور بعض هذه الجماعات العرقية إلى دول الجوار، ولا سيما تشاد وأفريقيا الوسطى، وهو ما يضيف على النزاع في الإقليم بُعداً إقليمياً مهماً. وقد تأثر الإقليم الدارفوري بالثقافة الإسلامية منذ زمن بعيد؛ حيث أقيمت المدارس، وتم إرسال الوفود الدراسية للتعليم في الأزهر الشريف، وهو ما يتضح من وجود رواق خاص بهم. وعليه فقد أضفت هذه الثقافة الإسلامية المشتركة بالإضافة إلى عمليات التزاوج بين الجماعات العرقية المختلفة روحاً من التعايش السلمي بين جميع سكان دارفور.

ونظراً لوجود اختلافات في أنماط الحياة بين القبائل البدوية الرُّحْل، والتي تنتمي معظمها للأصل العربي، والقبائل الزراعية المستقرة، والتي تنتمي في معظمها للأصل الأفريقي؛ فقد حدثت مناوشات ونزاعات بسبب محاولات السيطرة على مصادر المياه والكلأ. ولعل أشهر هذه المناوشات ما حدث عام ١٩٦٧م بين عرب الرزيقات وقبائل المعاليه، ولكن تم الاتفاق على تسوية هذه النزاعات وفقاً للآليات التقليدية والأعراف السائدة. على أن موجات

التقليدي في تشاد ومنطقة الفرنكفون المجاورة. فهل يشهد سيناريو التدويل للأزمة في دارفور توقيع اتفاق فاشودة آخر على غرار الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤م لتقسيم المصالح، والنفوذ في الشمال الأفريقي؟ لكن هذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

الصراع من أجل السيطرة على النفط في السودان؛

في عام ١٩٨٠م حصلت فرنسا على حق التنقيب على النفط، وإنتاجه في مساحة تبلغ (١٢٠,٠٠٠) كم^٢ بين ملكال وبور. وقد أظهرت تقديرات المهندسين الفرنسيين أن المنطقة المستهدفة تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط. ويعتقد أن السودان تملك أكبر احتياطات غير مستغلة من النفط في أفريقيا وأوروبا تفوق تلك الموجودة في خليج غينيا. ويشكل النفط نحو (٧٠٪) من إجمالي الناتج المحلي في السودان. ومع ذلك فقد اضطرت فرنسا في عام ١٩٨٥م إلى تعليق عملياتها في التنقيب عن النفط في السودان؛ وذلك تحت وطأة الحرب في جنوب السودان. وقد احتفظت فرنسا بعلاقات وثيقة مع نظام الحكم في الخرطوم؛ حيث وفّرت له الدعم اللوجستي والعسكري.

وبالمقابل فإن الولايات المتحدة وفي إطار سياستها الرامية إلى عزل نظام الإنقاذ قدمت العون والدعم لجماعات التمرد السودانية في كل من أوغندا، وإريتريا، وإثيوبيا. وحاولت الإدارة الأمريكية جاهدة منع الشركات غير الأمريكية من استغلال النفط

الأمم المتحدة؛ إذا لم تسارع الخرطوم في غضون ثلاثين يوماً بنزع سلاح الجنجويد، وتحسين أوضاع اللاجئين والمشردين.

لكن ماهي دوافع توقيت الحملة الأمريكية تجاه أزمة دارفور؟ نستطيع أن نشير إلى أكثر من اعتبار واحد:

- الاعتبار الأول: الخروج من المستنقع الآسيوي (الأفغاني والعراقي)، ومحاولة تضخيم جانب «التدخل الإنساني» في دارفور، وفي هذه الحالة لمصلحة المسلمين؛ حيث أن طرفي الصراع هناك من المسلمين يعني ذلك محاولة «تجميل» السياسة الخارجية الأمريكية، ودرء التهم عنها بأنها في حالة حرب ضد الإرهاب، تستهدف المسلمين في المقام الأول.

- الاعتبار الثاني: التدخل في الحالة السودانية عمل مأمون الجانب؛ لأنه سوف يتم من خلال قوات أفريقية وتحت مظلة الاتحاد الأفريقي؛ حيث إن مجلس الأمن والسلم الأفريقي التابع له يسمح بالتدخل لحفظ السلم، وإيقاف جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد أقرت منذ عام ١٩٩٧م بالتزاماتها اللوجستية لدعم وتدريب قوات حفظ سلام أفريقية، وهو ما يمكن تطبيقه في الحالة السودانية.

- الاعتبار الثالث: يرتبط بالصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الكبرى، ولا سيما فرنسا. إذ تبدو رائحة البترول في غرب السودان قوية، ومواجهة النفوذ الفرنسي

التنمية الأفريقية؛ بحيث يضم دولاً مانحة، مثل: اليابان وتايوان، والصين وكوريا الجنوبية. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في توفير الدعم اللازم لتحقيق النهضة الأفريقية. و غني عن البيان في هذا السياق أن (النيباد) تمثل خطوة مهمة في إمكانية بناء هذا التحالف الدولي.

خلاصة القول: فإنه يتضح مما سبق أنه مع انتهاء الحرب الباردة ساد منطق التنافس الدولي على القارة الأفريقية مرة أخرى بين الأقطاب الرئيسية للنظام الدولي (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين)؛ وذلك بهدف استغلال ثروات وموارد القارة الطبيعية. وإذا كانت الدراسة تشير إلى حقيقة التنافس بين الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية، ولا سيما فرنسا على اكتساب مناطق النفوذ، والسيطرة في أفريقيا؛ فإن واقع الأمر يشير إلى حدوث نوع من التفاهم بين هذه القوى، كما يتضح من التعاون الفرنسي الأمريكي في مجال محاربة الإرهاب في أفريقيا.

وعليه فإنه لا سبيل أمام أفريقيا لمواجهة عمليات التهميش، والهيمنة التي تمارس ضدها من جانب قوى العولمة الجديدة سوى تكريس سياسات الاعتماد الجماعي على الذات، ودعم مؤسسات الاتحاد الأفريقي بما يحقق في نهاية المطاف شروط النهضة الأفريقية. عندئذ يتحول الوهن الأفريقي إلى قوة فاعلة في النظام الدولي!

السوداني، فمارست ضغوطاً على شركة تالكسمان الكندية، حتى إنها تواجه تهماً جنائية بالمشاركة في أعمال التطهير العراقي أمام أحد المحاكم الأمريكية.

وإزاء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان عام ١٩٩٧م، أصبح المجال واسعاً أمام الصين، وبعض القوى الآسيوية الأخرى للاستثمار في مجال النفط السوداني. لقد أضحت الصين تستورد نحو (٦٪) من إجمالي احتياجاتها النفطية من السودان. وتمتلك شركة البترول الوطنية الصينية نحو (٤٠٪) من أسهم شركة بترول أعالي النيل، والتي تسيطر على اثنين من أهم حقول البترول في ولاية أعالي النيل.

رابعاً: ما العمل؟ (مستقبل أفريقيا في عصر الهيمنة الأمريكية):

يرى المفكر الأفريقي الأبرز (علي مزروعى) أن تاريخ العولمة مرتبط بنهب واستغلال ثروات أفريقية. وعليه فإن الأفارقة مطالبون باتخاذ الإجراءات التالية لمواجهة ظاهرة تغول العولمة، ومقاومة تهميش القارة الأفريقية:

- إقامة ودعم المؤسسات الأفريقية بما يعزز من عملية التكامل الإقليمي؛ وذلك بهدف تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات.
- تشجيع التوجهات الوطنية نحو تحقيق الديمقراطية بما تعنيه من سيادة قيم الشفافية والمساءلة.
- إقامة تحالف دولي جديد؛ بهدف دعم جهود

المراجع:

- ١٤٥ ، يوليو ٢٠٠١م، ص ٨ - ٢٣ .
- ٦ - د. أحمد ثابت، العولة ومخاطر المعايير المفروضة: التوجهات الأمريكية إزاء السودان" في حمدي عبد الرحمن (محرر)، إفريقيا والعولة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٧ - هانيء رسلان، أبعاد التغيير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٢م.
- 8 - Mahmood Mamdani, how can we name the Darfur crisis: preliminary thoughts on Darfur, New York, University of Columbia, 2004.
- 9 - Michael Shurkin, france and the Darfur crisis, Washington DC.: the Brookings institution, US-Europe analysis series, January 2005.
- 10 - Ali Mazrui, "From Slave Ship to Space Ship: Africa between marginalization and globalization African studies quarterly, vol.4, 1998.
- ١ - د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٢ - د. نيفين حليم، التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا، في: صلاح سالم زرنوقة (مشرف)، العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، عدد ١٨، ٢٠٠٠م.
- ٣ - د. حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، يناير ٢٠٠١م، ص ١٩٢ - ١٩٣.
- ٤ - د. حمدي عبد الرحمن، السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠١م، ص ١١١ - ١١٣.
- ٥ - د. إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، العدد





المياه وقود هروب المستقبل

١٩٩٩م - ٢٠٠٤م

رندا عطية سليمان (*)

randa_suliman2002@yahoo.com

هل يوجد بديل للمياه؟

هذا السؤال قفز إلى عقلي من وسط أحداث العراق، الذي في حقيقته صراع من أجل السيطرة على مصادر الطاقة، على الرغم من تعدد أنواع الطاقة: من طاقة شمسية إلى حرارية إلى نووية، ولكن بالرغم من هذا فقد ساد أسلوب الصدمة، والترويع للسيطرة على نوع واحد من أنواع الطاقة؛ فماذا يكون الحال لو تحول الصراع إلى صراع حول المياه، التي لا يوجد لها بديل، هذا الماء الذي قال عنه الحق - عز وجل -: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وماذا سيكون شكل الصراع الذي سيدور حولها؟

وما هو مطلوب لتلبية احتياجات سكان كوكب الأرض.

كمية المياه:

نجد أن ٧٥٪ من مساحة الكرة الأرضية هي عبارة عن بحار، و ٢٥٪ يابسة، والمياه الصالحة للشرب على سطح الأرض هي ٢٪ فقط، ويقوم الإنسان والحيوان والنبات باستهلاك ٤,٠٪ منها، وتضيع ٣,٠٪ أدراج الرياح نتيجة التبخر، والشيء الذي لا يختلف حوله خبراء المناخ أن درجة حرارة الكون مرشحة للارتفاع بمقدار ٧,٠٪.

مشاكل المياه:

مشكلة التبخر مع امتداد حالة الجفاف التي

وهكذا نجد أن ليس ثمة مفارقة في أن الماء الذي هو وقود الحياة هو وقود دمارها وفنائها؛ فهو يعتبر نعمة من نعم الله - سبحانه وتعالى - على الإنسان، هذا الإنسان الذي بأنانيته، وجهله جعلها نقمة تظال كل من حباه الله بمورد ثر من موارد المياه؛ فالماء هو سبب الحياة المباشر بالنسبة للإنسان، والبيئة الطبيعية التي يعيش ويعتمد عليها. وازدادت أهميته مع الازدياد السكاني الكبير في العالم، تزامناً مع مرور موجة من الجفاف، والتصحر خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي وحتى الآن، وهو الشيء الذي أدى إلى عدم توازن بين ما هو متاح من المياه،

(*) باحثة من السودان.

العدد الثاني

٦٤

شعبان ١٤٢٦هـ
سبتمبر ٢٠٠٥م

قراءات
أفريقية

خلال الـ ٣٨ عاماً القادمة، رغم أنها تخدم ٢٠ مليون نسمة في ست دول. ودعا التقرير إلى الاستثمار في مشروعات المياه ومواردها، ومضاعفة الجهود لتقليل الانبعاثات الحرارية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠١٢م^(١).

وفي آخر تقرير صادر عن الأمم المتحدة والذي يحمل عنوان: (تحديات العالم فرصة للعالم) أوضح أن ٤٠٪ من سكان الأرض يواجهون نقصاً في المياه، وبحلول عام ٢٠٢٥م سيواجه نصف سكان الأرض نقصاً خطيراً في المياه^(٢).

ومن خلال كل ما تقدم وبعد أن حُسمت معركة النفط نجد أن المياه مرشحة - بل هي فعلاً - لأن تكون سبباً مباشراً في قيام حروب المستقبل المنظور. فهذا هو (جويس ستار) الخبير الأمريكي في شؤون المياه يرى: (أن لتر الماء سيصبح أغلى من لتر النفط، وتوقع أن تنشب النزاعات حول المياه)، وبالنظر إلى الخارطة الدولية نجد أن هناك الكثير من القنابل المائية الموقوتة.

وحتى يشعر العالم بخطورة الوضع صرح رئيس مؤتمر دبلن المنعقد في ٢/٢/١٩٩٤م أن صدمة النفط في السبعينيات كان لها أثر لا يستهان به على حفظ الطاقة، وربما نحن بحاجة لصدمة مياه لكي يشعر العالم أكثر بمشكلاتها.

الدور الأجنبي في خلق وتحريك النزاعات في منابع المياه:

ولأن المياه هي عصب الحياة بالنسبة للإنسان، وللزراعة، وفي الصناعة بما يتولد عنها من طاقة كهربومائية، والتي تعتبر من أرخص أنواع الطاقة؛ من أجل كل هذا نجد أن الدول الكبرى، والتي لديها

يعيشها العالم، وكمثال نجد أن هناك ١٨ مليار متر مكعب فاقد سنوي للمياه في جنوب السودان؛ بسبب أعشاب النيل، كما أنها تعاني أيضاً من مشكلة التلوث؛ بسبب رمي المخلفات الصناعية في الأنهار والبحيرات، وأيضاً قُرب المياه العذبة من البحيرات؛ مما أدى إلى أن تتداخل المياه المالحة معها وهو الشيء الذي أدى إلى تملح هذه المياه الجوفية، مع صعوبة استخدامها للشرب، أو الزراعة، أو الصناعة إلا بعد تحليتها، وهذه عملية شاقة ومكلفة؛ لأنها تتطلب الشيء الكثير من المال.

والإنسان أيضاً ساهم في هذه المشاكل؛ فهو يقوم بتبديد المياه في أشياء ذات طبيعة مرفهة؛ فقد أشار بعض الخبراء إلى أن المخزون الاستراتيجي الجوفي لكميات المياه في جنوب الولايات المتحدة قد انخفض إلى النصف تماماً؛ بسبب أن الولايات تهدر يومياً ما مقداره ١,٣ بليون لتر من المياه الجوفية لبحيرات الاستحمام، والنوافير، وأشجار الزينة وميادين الحشائش. وحذر الخبراء من أن الاستمرار في استهلاك المياه، وفقاً للمعدلات الحالية يجعل الولايات المتحدة عرضة للجفاف في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي.

وفي تقرير بثته وكالة «تيرفند» للتنمية بينت أن اثنين من كل ثلاثة أشخاص سيعانون نقصاً حاداً في المياه بحلول عام ٢٠٢٥م، وأضاف التقرير أن المعروض من المياه في العالم لا يمكنه مسايرة الطلب المتزايد عليه، وزاد التقرير أن استهلاك المياه زاد ستة أمثال ما بين عامي ١٩٩٠م - ١٩٩٥م.

وتوقعت الوكالة أن تنفذ مياه الهند الجوفية بحلول ٢٠١٥م، وأن تنقل بحيرة تشاد بنسبة ٩٥٪

(١) المصدر: الرأي العام، ٢٥/٣/٢٠٠١م.

(٢) الأهرام، قمة الأرض، ١٧/٩/٢٠٠٢م.

وقد حذر خبراء سياسيون مصريون من الأخطار المحتملة للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا؛ فهي هي الكاتبة والمحلل المصري المعروف (محمد حسنين هيكل) يقول: إن هناك إرهابات أولية لحدوث خطر محتمل من الجنوب حيث منابع النيل؛ نتيجة للمؤامرات الإسرائيلية، وأشار (هيكل) إلى أن هناك مخططات أمريكية لتفتيت كل الكيانات المؤثرة في العالم، واعتبر ما يحدث في دول البحيرات العظمى - رواندا، وبورندي، وزائير - وغيرها مقدمات لتفتيت هذه النظم (والتي قُتت بالفعل الآن)، وتؤكد الدوائر السياسية في القاهرة أن مصر من أكثر الدول اهتماماً بالنشاط الإسرائيلي شرقاً خاصة في أثيوبيا وإريتريا، بجانب مناطق جنوب ووسط القارة.

وتشير الدوائر إلى أن هذا يفسر حالة عدم الارتياح في القاهرة للتأييد غير المحدود الذي يبديه النظام الإريتري لعناصر المعارضة السودانية في أراضيها؛ إذ ترى مصر أن ذلك يُشكل تهديداً حقيقياً على منابع النيل، ويُمهد السبيل لإسرائيل للوصول لهذه المنابع، خاصة وأن اتفاقية (ميشاكوس) تتم تحت رعاية وغطاء أمريكي، والذي لا يخفى أن مصلحة إسرائيل وأمنها تُقدّم على كل ما سواها، مثلما صرح بذلك وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) في الاجتماع السنوي لمنظمة (إيبك) في شهر إبريل ٢٠٠٣م.

كما أن الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على هذه المنطقة الحيوية من القارة؛ وذلك من خلال وضع أنظمة مواءمة لها على سدة الحكم، وإحياء النعرات القبلية والإثنية - مثل: دولة التوتوسي الكبرى - والذين قامت أمريكا بدعمهم بالسلاح في المجازر، وعمليات التطهير العرقي في كل من رواندا، وبورندي، وأخيراً زائير.

أطماع وأجندة خفية في منابع المياه أصبحت تقوم بخلق وتحريك النزاعات في المنابع، حتى لا تستفيد منها شعوبها، وحتى تكون كمخزون استراتيجي مستقبلي لها.

أفريقيا «البحيرات العظمى»:

ويظهر هذا الأمر جلياً في منطقة البحيرات في أفريقيا. أفريقيا هذه القارة البكر، والتي تتمتع بموارد مائية هائلة لم يُستغل إلا جزء يسير منها، ويكفي لكي ندلل على ذلك أنه في دراسة خاصة لمصادر المياه في العالم، في ورشة قضايا البيئة والزراعة، والتي عقدت في مدني في عام ١٩٩٧م بينت أن السودان - «سودان ميشاكوس»، وأخيراً وليس آخراً نيفاشا!» - هو الدولة الثالثة من مصادر المياه في العالم بعد كل من «العراق المحتل أمريكياً والمنهوب إسرائيلياً، وموريتانيا المطبوعة والمخرقة إسرائيلياً».

وقد أكدت تقارير أفريقية أن إسرائيل بمساعدة أمريكية نجحت في تأمين سيطرتها على بعض مشاريع الري في منطقة البحيرات العظمى في القارة الأفريقية، وأشارت إلى أن تل أبيب قدمت دراسات تفصيلية لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج شامل؛ لإحكام السيطرة على مياه منطقة البحيرات العظمى، والتي تعتبر من أكثر مناطق القارة تمتعاً بكميات هائلة من المياه.

هذا بجانب تزايد معدل النشاط العسكري في القارة، وخلق مناطق أزمات وتأجيج نيران الحروب الأهلية؛ حيث تفيد التقارير أن إسرائيل تعمد إلى تزويد الأطراف المتنازعة في عدد من الدول الأفريقية بالأسلحة؛ وذلك في نطاق الخطة الرامية إلى تفجير الصراعات العرقية والإثنية؛ لخلق حالة من عدم الاستقرار في تلك الدول.

فأجابني بنعم! وذلك لأن السودان يتمتع بكميات وفيرة من المياه ومواردها. هذه المياه التي تعاني دولة إسرائيل من نقص حاد فيها، وأنا أرى أيضاً أن حرب البحيرات التي اندلعت تعتبر المياه سبباً رئيساً من أسباب اشتعالها، وأجد أن الحل يكمن في أن ينظر قادة الدول الأفريقية لما فيه فائدة شعوبهم، وأن يتفقوا على وضع اتفاقيات عادلة ما بين دول المنبع والمصب.

ولعل في إجابة البروفيسور : (حسن مكي) ما يسوغ القلق والتلمل المصري الرسمي تجاه الاتفاق الإطاري، ومباحثات (ميشاكوس) الجارية الآن ما بين الحكومة السودانية، وحركة جون قرنق (التمرد سابقاً)، والتي لا يخفى على ما لهذه الأخيرة من علاقات وطيدة مع إسرائيل، تلك التي تطالب بحصة من مياه النيل، كيف لا، وحدود إسرائيل التوراتية هي إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل! (وقد سقط نهر الفرات في قبضة الكاويوي الأمريكي، ولكن يبدو أن المقاومة العراقية قد قامت بثقب جيوبه؛ مما أدى إلى تسرب كرامته، وبعثرتها في أرض حمورابي).

وقد صرح وزير الزراعة السوداني أثناء خطابه في الاحتفال باليوم العالمي للمياه في عام ١٩٩٧م أن ما يدور في منطقة البحيرات من اضطرابات، وعدم استقرار سببه الصراع حول المياه كقاسم بين دول المنطقة، وأن بعض الدول الأجنبية تسعى لتنفيذ أجندة قديمة للسيطرة على منابع المياه.

كما رفض السودان اشتراك إسرائيل في مياه النيل، هذا ما قاله وزير الري السوداني، مضيفاً أن مياه النيل حق مشترك لدول حوض نهر النيل، وأشار إلى أن الحروب القادمة هي حروب المياه، ومن ينظر ملياً لحرب الجنوب يجد أن من أسباب

وها هي تسعى لإدخال مفهوم (الأفريقية) في ثقافة دول القارة، وما زيارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون - بالرغم من أزمته الأخلاقية السياسية والتي أوشكت أن تودي بما تبقى من فترة رئاسته - في نهاية تسعينيات القرن الماضي إلا تأكيداً لهذا الرأي؛ فأمريكا تريد إقامة قاعدة صناعية في منطقة وسط وجنوب القارة؛ ففي الوسط تستفيد من الموارد الموجودة، وفي الجنوب تستغل الموانئ لحمل هذه الموارد إليها.

وهكذا نرى أن الاستعمار هو أيضاً قد تشكل بهيئة جديدة في ظل النظام العالمي الجديد، لقد أصبح استعماراً أقل تكلفة، إنه الاستعمار الاقتصادي بأبشع صورة؛ وذلك لأنه يستغل أرواح الشعوب. أما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م فنجد أن الاستعمار قد عاد بوجهه القديم، بل أكثر دمامة وبشاعة.

أفريقيا «جنوب السودان»:

وبما أن السودان يقع في قلب القارة الأفريقية، مع تمتعه بمصادر مائية هائلة ومتعددة؛ ففيه يتشكل نهر النيل من مياه النيل الأبيض، والذي تقع كل روافده داخل السودان، والنيل الأزرق الذي ينبع من الهضبة الحبشية، زيادة على وجود الأنهار، والبحيرات الصغيرة، والمياه الجوفية، والتي لم تستخدم بشكل كبير بعد، وكميات الأمطار الهائلة والتي تهطل في أغلب أجزائه، ومن أجل كل هذا توجهت بسؤالي للبروفيسور: (حسن مكي) الخبير في شؤون القرن الأفريقي:

هل بصفتكم خبيراً في شؤون القرن الأفريقي ترون أن السودان مرشح للدخول في دائرة حرب المياه مستقبلاً؟

تعرض خلال العشرين عاماً الماضية لفترات طويلة من موجات الجفاف التي كانت تمتد أحياناً لأكثر من سنة كاملة؛ حيث كانت في أفغانستان والأردن والمغرب .

وذكرت الدراسة أن إيران شهدت جفافاً شديداً في الأهوار والبحيرات المعروفة دولياً، مثل: أهوار (هامون) التي أصبحت جافة تماماً، مضيفةً أن أصناف المحاصيل التقليدية التي تشكل الغذاء الأساس للسكان في المناطق الجافة في السودان تعرضت للانقراض .

لهذا يذهب الباحثون الاستراتيجيون إلى أن حرب النفط قد انتهت في المنطقة، وقد تأكد ذلك بعد حرب الخليج الثالثة، وأن الصراع على المياه في الشرق الأوسط سيكون المدخل لمعظم حروب هذا القرن؛ فالأطماع الصهيونية جزء أساس في المشروع الإسرائيلي المتكامل؛ فها هم مؤسسو الكيان الصهيوني، وأبرزهم (ديفيد بن جوريون) والذي قال في عام ١٩٥٥م: إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل .

وفي كل يوم نسمع عن سرقة جديدة للمياه يقوم بها العدو الصهيوني؛ فقد كشف تقرير أن إسرائيل استطاعت الاستيلاء ونهب ٨٠٪ من مصادر المياه العربية، كي تؤمن نحو ٤٠٪ من مجموع احتياجاتها. فقد قامت بتحويل مجاري الأنهار اللبنانية الثلاثة - الوزاني، الحاصباني، والليطاني - إلى داخل صحراء النقب تحت حماية جيش سعد حداد، وأصبحت إسرائيل تحصل على ٦٧٪ من احتياجاتها المائية من المصادر العربية؛ فهي تأخذ ٣٥٪ من احتياجاتها من نهر الأردن و٢٢٪ من من مياه هضبة الجولان و١٠٪

استمرارها المياه؛ لأنه بسببها توقف العمل في قناة (جونقلي) التي كانت ستقلل نسبة الفاقد من المياه بسبب التبخر، ونجد أن الأيدي الإسرائيلية ليست بعيدة عن هذا الأمر .

الشرق الأوسط «إسرائيل وسرقتها للمياه العربية»:

أزمة المياه جزء لا يتجزأ من الصراع العربي الإسرائيلي، ويعتبر من أخطر المواضيع التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تتصف بأنها جافة إلى شبه جافة، مواردها المائية محدودة، تزايدها السكاني كبير نسبياً، إذا ما قورنت مع تزايد السكان في مناطق مختلفة من العالم، ولوضوع المياه مظاهر مختلفة، أهمها كيفية الحفاظ على الموارد المائية .

وقد حذرت دراسة دولية من نقص المياه في الشرق الأوسط مبيّنة أن ذلك يعد من أخطر التحديات التي تواجه التغذية في هذا الإقليم .

وقالت الدراسة التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) حول نقص المياه في الشرق الأوسط - أو الشرق الأدنى كما هو شائع - بمناسبة اليوم العالمي للمياه: إن المعدل السنوي لهطول الأمطار هناك يبلغ ٢٠٥ ملم، وإن موارده المائية لا تمثل سوى اثنين في المائة من سطح العالم .

وذكرت الدراسة أن الإقليم الذي يقطنه ٦,٢٪ من عدد سكان العالم هو من أكبر أقاليم العالم معاناة من ندرة المياه؛ حيث لا يتمتع إلا بنحو ٥,١٪ من المياه العذبة المتجددة في العالم، وأضافت أنه من بين ٢١ دولة تعاني من ندرة المياه ١٢ منها موجودة في إقليم الشرق الأدنى، ومعظمها في حوض البحر الأبيض المتوسط. وذكرت الدراسة أن هذا الإقليم قد



إثيوبيا بناء المرحلة الترابية لسد إمارتي على النيل الأزرق، وبلغت الأزمة المائية ذروتها في عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤م عندما اعتذر وزير الري السوداني عن عدم قدرة وزارته بالإيفاء بالمياه اللازمة لذلك الموسم، الذي تزامن مع ازدياد حدة الجفاف والتصحر، وتوقيف أمريكا لبروتوكول القمح السنوي المعتاد للسودان.

كما أشار الخبراء في المؤتمر القومي للمياه المنعقد عام ١٩٩٢م إلى أن الصهاينة يقومون بإجراء دراسات في إثيوبيا لبحث إمكانية إقامة المزيد من المشاريع المائية على روافد النيل الأزرق، كما أشاروا إلى اقتراحات رئيس جامعة تل أبيب (حاييم بن شاهنا)، ومدير وزارة الزراعة (مائير بن مائير). ومفوض المياه السابق (مناحم كانتور)، والتي تقضي بأن تمنح مصر إسرائيل حصة من مياهها؛ حيث قام الباحثون الصهاينة بإعداد خطط تفصيلية لنقل حصة من مياه النيل إلى صحراء النقب، وقطاع غزة، والمناطق الصناعية الجديدة، وقد ذكرت مصادر عربية أن إسرائيل تنفذ حالياً مشروعاً لمد شبكة مياه عبر الجولان المحتلة، وأن هذا هو أقوى دواعي إسرائيل للاحتفاظ بها، كما تخطط لتحويل مياه نهر اليرموك الذي يمتد بين سوريا والأردن إلى بحيرة طبرية.

وذكر خبير عربي داخل الأراضي المحتلة أن السياسة الصهيونية الجديدة منذ يوليو ١٩٩١م - والتي وضعتها لجنة تضم وزراء الحرب والداخلية والمالية والشؤون العربية - تهدف إلى الاستيلاء العسكري والاقتصادي على مصادر المياه العربية لخدمة الاستيطان والصناعة اليهودية، وأن اقتصادياً يهودياً يشرف - حالياً - على تنفيذ خطط جديدة داخل هذا الإطار.

ونجد أن ٦٧٪ من استهلاك إسرائيل الحالي

من مياه أنهار الجنوب اللبناني . ورغم ذلك فقد قامت بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم المائية؛ بحيث تدنى استهلاك الفرد من المياه لجميع الأغراض إلى ١٠٠ متر مكعب في السنة، بينما ارتفع متوسط استهلاك الفرد في إسرائيل لأكثر من ٥٠٠ متر لجميع الأغراض.

كما استطاعت إسرائيل أن تسرق ١٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه العربية، والتي قامت بسحبها من سيناء، ولبنان، والأردن، وسوريا.

ونجد أن الدول العربية تعاني من عجز يبلغ ٤٥٪ من احتياجاتها بالنسبة لمياه الشرب.

والدليل الواضح على أن إسرائيل تسعى للسيطرة على المياه العذبة العربية أن عملية غزوها للجنوب اللبناني في عام ١٩٨٢م سميت بـ (الليطاني) نسبة لنهر الليطاني اللبناني؛ فإسرائيل تعمل باستمرار على سرقة المياه اللبنانية، وتحويلها إلى الأراضي المحتلة، ونهر الليطاني في الجنوب كان وما يزال محط أنظار الإسرائيليين منذ عام ١٩٤٦م، وهي تسعى إلى تحويل مجراه إلى داخل حدود الأراضي المحتلة ليصب في بحيرة طبرية.

وقد ذكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) في تقرير قامت بنشره في عمان أن إسرائيل قامت باستغلال مياه نهر الليطاني والوزاني في لبنان عام ١٩٨٧م، كما شقّت بعد اجتياحها اللبناني الأخير نفقاً بطول ١٧ كلم يربط نهر الليطاني مباشرة مع أراضيها، وقدرت اللجنة كمية المياه المسحوبة من لبنان بـ ١٥٠ مليون متر مكعب.

وكثيراً ما طُرح الدور الإسرائيلي في محاولات إعاقة جريان مياه النيل، وذلك بتحريض إثيوبيا على اتخاذ مواقف عدائية تجاه السودان، وقد أكملت

توليد الطاقة الكهرومائية، كما أن تركيا تسعى لحفر أنفاق وبحيرات لتخزين المياه، وتصديرها لدول الخليج والأردن، وإسرائيل؛ مستغلة في ذلك مياه نهري دجلة والفرات اللذين يمران في الأراضي العراقية؛ حيث يصب النهران في الخليج بمنطقة شط العرب، بينما مسار الفرات فقط في الأراضي السورية.

وها هي تركيا تعلن في ٧/٨/٢٠٠٢م أنها توصلت إلى اتفاق مع إسرائيل يقضي بحصول إسرائيل على احتياجاتها من المياه الصالحة للشرب من تركيا. وقالت وزارة الخارجية التركية: إن الطرفين اتفقا على أن تشتري إسرائيل من تركيا ٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً لمدة ٢٠ عاماً. وكانت تركيا قد أنفقت عشرات الملايين من الدولارات لإنشاء محطة ضخ للمياه، ومصنع لمعالجة المياه على نهر (ماناوغات) الذي يبعد ٨٠ كلم إلى الشرق من (منتج أنطاكية) الواقعة على البحر الأبيض المتوسط^(١).

وعندما أرادت تركيا القيام بمثل هذا المشروع الضخم، والطموح كان ذلك من أجل بناء وضعها السياسي، والاستراتيجي في المنطقة، ودعماً لمكانتها الإقليمية والدولية، وأيضاً من أجل خلق نفوذ مؤثر لها في منطقة الشرق الأوسط، وتطويراً لسياستها الداخلية تحقيقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك كوسيلة هامة يمكن استخدامها بفعالية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية الطموحة.

ولا بد أن تكون تركيا قد وضعت في اعتبارها كل هذه المعطيات عندما بدأت في تخطيط مشروعها الضخم من الاستغلال الأمثل لثروتها المائية في منطقة جنوب شرق الأناضول، ليس فقط كتجربة جريئة في مجال ما يسمى بـ (الهندسة الاجتماعية)، ولكن كذلك كعامل اقتصادي كبير له أبعاده الخارجية

يأتي من خارج حدودها في عام ١٩٤٨م بالاحتلال، ٣٥٪ منها من الضفة الغربية، وروافد نهر الأردن و٣٢٪ من الجولان؛ فإسرائيل تسيطر على ثلاثة منابع تصب في المجرى الأعلى لنهر الأردن، وهي نهر حاصباني في لبنان، وبناباس في سوريا، ونبع دان في إسرائيل. وهكذا نجد أن مشكلة المياه في الشرق الأوسط لم تبرز إلا مع قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م، وتهديده للمصادر المائية الأساسية، فحتى عندما جرت محاولات الاستيطان الأولى في بلاد ما بين النهرين في مطلع القرن الماضي؛ فقد كان ذلك يرجع لغناه بالمياه، وأيضاً عندما جرت مشاريع الاستيطان الأولى في العريش كان الاعتماد في التمويل المائي على نهر النيل.

وقد وضع الخبراء العرب تصوراً لعام ٢٠٠٠م في ضوء زيادة السكان؛ حيث وُجد أن السكان العرب في حاجة إلى ٤٧٠ مليار متر مكعب، وأن هنالك عجزاً في الموارد المائية يقدر بنحو ١٣٢ مليار متر مكعب.

وإسرائيل تقوم في إطار سياستها العدائية تجاه الدول العربية بتحريض تركيا لقطع المياه عن سوريا، والعراق والتي تجيء إليها عن طريق الفرات المنحدر من تركيا.

تركيا «سوريا - العراق»:

(مشروع جونيديو جو أناضولو بروجيس)؛ أي (مشروع غابة الأناضول) يعتبر من أكثر المشروعات التركية طموحاً واستثماراً، وأكبرها حجماً من الناحية الإنشائية مقارنة بالدول المائلة لها، والقريبة منها في نطاق منطقة الشرق الأوسط، والبحر الأحمر.

وتقوم البنية الأساسية لهذا المشروع على إقامة عدد كبير من السدود تبلغ ٢١ سداً، تمثل شبكة ضخمة متكاملة للري، مع إقامة ١٩ محطة من محطات

(١) موقع نسيج الإخباري.

وانعكاساته الإقليمية والدولية .

ولكن يبدو أن مشروع غابة الأناضول التركي أصبح ترجمة لمنطق الغاب؛ فافتتاح سد (أتاتورك) في عام ١٩٩٧م كان عبارة عن نذير شؤم على المنطقة؛ فقد صرح رئيس الوزراء التركي آنذاك قائلاً: (النفط لهم، والماء لنا).

وظهرت بوادر النية السيئة المبينة عندما صدر تصريح من وزارة الخارجية وليس وزارة الأشغال المختصة بالمياه، يعلمون فيه سوريا بوقف المياه لمدة شهر. ونجد أن المسؤولين الأتراك في معرض دفاعهم عن أنفسهم يوجهون تهديداً مبطناً لكل من سوريا والعراق - عراق صدام السابق! - بأنهم لن يفعلوا تحت أي ظرف ما فعله الأمريكيون مع المكسيك، عندما حوّلوا كلياً مجرى نهر (كولورادو) عن الأراضي المكسيكية.

وكانت التقارير الاستراتيجية الدولية تشير إلى أن سيناريوهات الحروب المقبلة في الشرق الأوسط ستكون بسبب الصراع على المياه؛ ومما يزيد من تفاقم الأوضاع عدم وجود اتفاقية دولية لتقسيم مياه دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق؛ مما يمكن أنقرة من استخدام سلاح المياه، وتوظيفه في مجال الضغط السياسي وقتما تشاء.

ومن خلال كل ذلك نجد أن العلاقات السياسية بين هذه الدول كثيراً ما تنعكس على معدلات جريان المياه في نهري دجلة والفرات.

التوصيات والحلول:

وهكذا نجد على ضوء كل هذه المعطيات السابقة أن مشكلة المياه أصبحت مُهدداً من مهددات الأمن القومي، سواء على المستوى العربي أو الأفريقي؛ ففي أفريقيا نجد أن أثيوبيا تقوم باللعب بورقة المياه من حين لآخر ضد مصر والسودان، ولكن وجود

(اتفاقية مياه النيل) الموقعة بين هذه البلدان الثلاثة في عام ١٩٥٩م تحد من حركتها في هذا المجال، ولكن منطقة البحيرات لا زالت تحمل بذور انفجارها في أي لحظة.

ونجد أن السودان رغم تمتعه بكل هذه الموارد المائية الهائلة فهو لا يقوم باستغلالها الاستغلال الأمثل؛ فنصيب السودان حسب اتفاقية مياه النيل عشرون مليار متر مكعب يستغل منها ١٨ مليار متر مكعب، ويوجد مليارات متر مكعب غير مستغلة؛ وذلك لعدم وجود مواعين وسدود لتخزين الفائض المتبقي من مياه النيل، وهذا خطأ يجب تداركه ومعالجته سريعاً؛ لأننا نهدر ثروة تزداد قيمتها في كل يوم، وأصبحت الدول تخطط لشن الحروب المستقبلية من أجلها، كما أن علينا الاستفادة من مياه الفيضانات والأمطار؛ وذلك بتخزينها لوقت الحاجة.

أما على مستوى العالم العربي فنجد أن خطورة الوضع تكمن في أن منابع المياه تقع خارج الأراضي العربية؛ فهي تقع داخل أراضي دول ذات أطماع توسعية معروفة، ويظهر ذلك بوضوح عندما سلخ لواء إسكندرون من سوريا لمصلحة تركيا؛ فقد سلخ لغناه بالمياه، أو لوقوعها تحت الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي - والعراق تحت الاحتلال الأمريكي الحديث - فأصبحت هذه الدول تستغل الأهمية الاستراتيجية، والحيوية التي تتصف بها المياه؛ لتمارس ضغوطها على الدول العربية، وموقف تركيا خير دليل على هذا؛ فتركيا حينما قامت بقطع المياه عن سوريا لمدة شهر كامل كان ذاك كوسيلة ضغط عليها حتى لا تقوم بمد يد العون، والدعم للأكراد الأتراك الانفصاليين.

وقد ظهر أثر هذه السياسة حينما قامت تركيا بمطالبة سوريا بتسليمها (عبدالله أوجلان) الزعيم

ليس من باب العاقل من اتعظ بغيره، ولكن انحناءً لا يقصم في وجه عاصفة هوجاء لا عقل لديها، ولا منطلق - ولربما أجلت إسرائيل مواجهتها مع لبنان؛ بسبب المشروع اللبناني لسحب جزء من مياه الوزاني العام الماضي، حتى تتيح الفرصة للإدارة الأمريكية للتفرغ للملف العراقي بما تراه مناسباً لمصالحها، والآن بعد أن تم إغلاق هذا الملف لصالح أمريكا نجد أن إسرائيل تحرص في أي اتفاقية سلم أو استسلام أن يكون أهم بند لديها: هو الاتفاق على السياسة المائية بينها وبين الدول العربية، التي تقوم بالتطبيع معها، ولعل أكثر نقطة أعاقت محادثاتها مع سوريا هي الانسحاب من هضبة الجولان؛ وذلك لأن الهضبة تتمتع بكميات مياه وفيرة تقوم إسرائيل بسرقتها.

أما على الصعيد العربي فنجد أن هناك دول عربية تتمتع بمصادر مائية هائلة، مثل: السودان، ميشاكوس، وموريتانيا التي قامت بالتطبيع المفاجئ مع إسرائيل، والعراق المحتل أمريكياً، وأخرى تتمتع بالثروات المادية الضخمة المتمثلة في النفط: كدول الخليج، وإذا ما أعينا النظر قليلاً في هذه المعطيات نجد أن التكامل الاستثماري هو الحل؛ وذلك لن يتم إلا عن طريق استثمار دول النفط لجزء مقدر من أموالها - خاصة وأن النفط سينفذ خلال المائة عام المقبلة - في تمويل المشاريع الزراعية والصناعية التي تقوم على المياه والطاقة الكهرومائية؛ وذلك من أجل الاستفادة من منتجاتها الزراعية في سد احتياجات الشعوب العربية، والتي تزداد كثافتها في إيقاع سريع لا يتماشى مع ما هو موجود من موارد مائية، أو صناعية، ومن ثم نجد أن كلا الجانبين سيستفيد من هذه العملية الاستثمارية التكاملية. ولكننا نجد أن هناك وعي لدى بعض المنظمات والقيادات العربية، فإننا نجد أن المؤتمر الدولي الذي ينظمه (مركز زايد)

الكردي، أو طرده من أراضيها، وقفل قواعده محاربيه؛ فاستجابت لها سوريا، خاصة وأنها أصبحت واقعة ما بين المطرقة والسندان - في ذلك الوقت - في ظل الحلف الشبح غير المرئي والمحسوس ما بين تركيا وإسرائيل، بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية ليظهر ملمح من ملامح النظام العالمي الجديد في صورة إرهاب الدولة وخطف الأشخاص من خلال التعاون الكامل بين أجهزة مخابراتهم، وعملية خطف الزعيم الكردي (أوجلان) من كينيا دليل واضح وملموس.

أما بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق نجد أن الأوضاع قد ازدادت تعقيداً؛ فلم يعد إرهاب الدول يتم بالوكالة، بل بإدارة مباشرة من سيد البيت الأبيض، وطاقمه، وهكذا نجد أن سوريا لم تعد فقط بين المطرقة والسندان؛ بل وضعت فوق السندان، وازدادت المطرقة الملتهبة - وهي اسم قوات حلف الأطلسي بقاعدة أنجريك التركية - التهاباً واستعداداً للطرق بعد احتلال العراق، وجعله قاعدة أمريكية عسكرية في قلب الوطن العربي، مع إمكانية استخدام سلاح المياه كنوع من الضغط والترهيب؛ من أجل حمل سوريا على التطبيع الكامل مع دولة الكيان الصهيوني - خاصة وأن سوريا أصبحت بين طرفي الرمح بين القاعدة الأمريكية البغدادية، والدولة العبرية الصهيونية؛ فنحن نجد أن تركيا حينما قامت بقطع المياه عن سوريا لمدة شهر قد أثار ذلك في المناطق الزراعية، وفي قاعدتها الصناعية الكبرى والتي تعتمد عليها سوريا اعتماداً كبيراً؛ مما أدى إلى أن تصاب سوريا بخسائر مادية فادحة.

وها هي اليوم ٢/٥/٢٠٠٣م الولايات المتحدة الأمريكية تطلب من سوريا حلّ حزب الله اللبناني وسوريا تجيب بأنها على استعداد للتفاهم - ولعل هذا

للتنسيق والمتابعة حول (المياه في الشرق الأوسط الأفاق والتحديات) قام بمناقشة الأمن المائي العربي، وقد شارك في المؤتمر وفد عراقي - قبل انهيار الحكومة العراقية - والذي قام بطرح ورقة عمل بعنوان: (مشاريع الري والتخزين التركية، وتأثيراتها السلبية على العراق)^(١).

كما أننا نجد أن هناك وعي لدى بعض القيادات العربية؛ فهي هي منظمة الأمم المتحدة تعلن في ١٨/١٢/٢٠٠٢م تنصيب الأمير (طلال بن عبد العزيز) رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية «أجفند» ومبعوثاً دولياً خاصاً للتعريف بمشكلة المياه التي تواجه العالم، وقد تم اختيار الأمير نسبة لتبنيه قضية المياه من خلال (أجفند)، والمؤسسات التنموية الأخرى، التي يرعاها بالتعاون مع البنك الدولي والمنظمات المعنية بالتنمية البشرية المستدامة.

ويعد تمويل المشروعات التي تهدف إلى توفير المياه النقية في المجتمعات النامية من الأولويات في الاستراتيجية التمويلية لبرنامج الخليج العربي. وقد بلغ عدد المشروعات التي أقر (أجفند) المساهمة في دعمها وتمويلها في هذا المجال (٢٧) مشروعاً بأكثر من ثلاثين مليون دولار.

كما أن دور الأمير طلال البارز في التحول الإيجابي الذي تحقق في المملكة العربية السعودية تجاه قضية المياه واضح وملاموس. فقد حذر في وقت مبكر من الخطر الذي ستواجهه البلاد إذا لم تحسن التخطيط المستقبلي للمياه، وإذا لم تنتبه لخطر نضوب المياه الجوفية. ودعا قبل عقدين من الزمان إلى أن تتخذ الدولة موقفاً جذرياً، وحسناً بالنسبة

للمياه، واعتبارها القضية الاستراتيجية الأولى، وأهم مشكلة تواجه البلاد. كما دعا إلى ضرورة وقف زراعة الحبوب التي تستنزف المياه^(٢).

أما على المستوى الشعبي فنجد أن هناك تقصيراً كبيراً في توعية الشعوب الإسلامية والعربية بأهمية وخطورة قضية المياه، ولكن هذا لن يتم إلا من خلال سياسة إعلامية جريئة، فالشيء الملاحظ أن المشكلة على المستوى القيادي العربي تأخذ اهتماماً وبعداً كبيراً؛ لذا على الآلة الإعلامية المسلمة العربية أن تتناول هذه القضية بطريقة موسعة، حتى تجعلها هاجساً يورق كل مواطن ليسعى إلى الترشيد في استخدام المياه، حفاظاً منه عليها لأجيالنا القادمة؛ وذلك من خلال وضع مقررات دراسية لكل المراحل التعليمية تعريفاً بهذه القضية، وتشجيع كل الاختراعات، والمقترحات التي تؤدي إلى الاستخدام المرشد، والأمثل للمياه، وأن تساهم كل مؤسسات المجتمع المدني في هذه الحملة، خاصة في هذه الأيام العصيبة، والهجمة الاستعمارية الشرسة على الوطن الإسلامي العربي؛ لنهب خيراته وثرواته، بحجة أنه موطن تفريخ الإرهاب العالمي، وأن تكون السياسة الإعلامية ضاغطة على متخذي القرار السياسي، حتى يجعلوا مصالح شعوبهم نصب أعينهم؛ لتكون فوق أي اعتبار، أو أي تحالفات دولية مشبوهة، مع معرفتنا التامة بصعوبة هذا الأمر؛ لأن القرار يأتي في هذه الأيام جاهزاً من البيت الأبيض ترهيباً بإيماءة، أو إشارة دون الترغيب بأي جزرة، ولكن لا بد من محاولة الحفاظ على حقوقنا أنياً ليسترجعها أبناءنا مستقبلاً.

(١) صحيفة الأسبوع. إدارة المعلومات - وكالة سونا للأنباء ١٥/٤/٢٠٠٢م.

(٢) صحيفة الرأي العام. الأربعاء الموافق ١٨/١٢/٢٠٠٢م.

أوضاع الصومال في القرن الأفريقي

وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر

أنور قاسم الخضري (*)

وقد جاءت أهمية البحر الأحمر للمنطقة العربية من كونه معبراً مهماً للملاحة الدولية .

وقد تنافست الدول الاستعمارية في سبيل التحكم بمنافذه، والاستيلاء على أهم المدن المطلة عليه، كما وضعت إسرائيل^(١)، في أجندتها الاستراتيجية منذ قيامها، لكنها بدأت في توسيع نفوذها عليه بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م .

ولعل أهم نقطتين استراتيجيتين فيه هما : قناة السويس، ومضيق باب المندب؛ لأنهما تتحكمان في دخول السفن إليه وخروجها منه، وهما لذلك بوابتا الأمنيتين .

ويأخذ البحر الأحمر أهميته في الأمن القومي العربي في ظل تهديدات التوسع الإسرائيلي، والاحتلال الأمريكي القادم إلى المنطقة، والتنافس الأوروبي في إيجاد موطن نفوذ عليه . وإذا كان الأمن القومي العربي قد تعرض للتهديدات؛ نظراً لأسباب كثيرة : منها الثروات الطبيعية التي تتمتع بها الأراضي العربية، والموقع الجغرافي الذي بموجبه تسيطر المنطقة العربية على جسور بحرية وبرية مهمة تربط قارات العالم، بل وتُشكّل معابر إستراتيجية مهمة فيما بينها، فإنه اليوم يواجه أشد هذه

البحر الأحمر في التاريخ والجغرافيا:

مثّل البحر الأحمر منذ القدم حلقة وصل بين الحضارات التي قامت بمحاذاة سواحلها من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب؛ فمن حضارات اليمن القديمة وأرض الشام إلى حضارات حوض النيل وبلاد القرن الأفريقي .

وهو يمثل اليوم جسر عبور بين أوروبا وشمال أفريقيا المطلتين على البحر الأبيض المتوسط، وبين جنوب وجنوب غرب آسيا، وشرق أفريقيا المطلة على المحيط الهندي؛ حيث تنتقل سفن البضائع التجارية، وناقلات النفط والغاز، وسفن النقل والسياحة والصيد، بل وحتى السفن والقطع الحربية الغازية؛ فقد وجدت في البحر الأحمر أقصر طريق .

وقد أخذ البحر الأحمر أهميته في العصر الحديث عقب افتتاح قناة السويس (عام ١٨٦٩م)، ولا نبالغ إذا قلنا : إنه من أنشط البحار العالمية في مجال الحركة والملاحة البحرية، إلى الحد الذي أصبحت معه قناة السويس مصدر دخل قومي مهم لدولة مصر، التي تتحكم منفردة بهذا الممر البحري الحيوي .

(*) رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، رئيس صحيفة الرشد اليمنية .

(١) إن من واجبتنا تجاه حقائق التاريخ وموضوعية البحث العلمي عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة؛ لأنها كما هي في الواقع شعب منبوذ أقام كيانه على أرض مغتصبة .. والزمن مهما تقادم لا يعطي للغاصبين المعتدين الشرعية، مهما كان أصحاب الحق ضعافاً أو أبيدوا عن الوجود .

التهديدات على دوله المحيطة بالبحر الأحمر؛ ليفقد قدرته على التحكم بخطوط التجارة بعد أن فقد مصادر الثروة في العراق .

لقد أصبح الوجود العسكري الأجنبي في البحر الأحمر ضمن الإستراتيجيات الكبرى للقوى الدولية، وبالذات منها الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل .

البحر الأحمر، والأمن القومي^(١) العربي:

إن الأمن القومي العربي يجسد وحدة واحدة، ولا يمكن بحال التحدث عنه كأجزاء منفصلة، أو مترابطة؛ ذلك أن تاريخ المنطقة ومنظومتها الثقافية، والاجتماعية وهويتها الحضارية ومصالحها ومصيرها غير منفك بعضه عن بعض، وبدون مبالغة مثلت هذه المنطقة واقعاً ملموساً لحديث النبي ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» .

والأمن القومي العربي يمثل الأمن القومي لقلب العالم الإسلامي، باعتبار موقعه المكاني والتاريخي والحضاري. وإذا كان الأمن القومي لدولة ما أو مجموعة دول يشمل الميادين السياسية والاقتصادية، والأمنية والاجتماعية، والثقافية والتقنية، ويرتبط بحركة وتغيرات المحيط الخارجي له؛ فمن باب أولى أن يرتبط بحركة وتغيير أعضائه الذين يشكلون جسده.

لقد كان الوطن العربي برُمته بأرضه ومنافذه، وثرواته محط أطماع، وصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية سابقاً، وقد أعطت له ظروف الحرب الباردة مجالاً للمناورة والموازنة في

العلاقات والتهديدات، لكنه اليوم عاجز - كما يبدو - عن الاستقلال بإرادته والتحكم بمصيره؛ نظراً لغياب مفهوم الوحدة الحقيقية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ووجود دوافع الفرقة والشقاق التي ولدتها الصراعات السياسية والولاءات الفكرية .

لقد عمل الغرب على ربط الدول العربية بشبكة استثمارات اقتصادية - يدور معظمها حول النفط - ليوجد غطاءً مناسباً لوجوده في المنطقة؛ وفي الوقت ذاته عمل على إيجاد موطن قدم له في دول غير عربية، مثل: أريتريا، وإثيوبيا؛ لتأمين وجود قواته مقابل المنافذ البحرية للبحر الأحمر. وفي خطوة أبعد من ذلك جعل من وجود قواته ضرورة عربية قبل أن تكون ضرورة أمريكية .

ويتفق الباحثون على أن أهم أهداف القوى الاستعمارية في البحر الأحمر اليوم هي:

- تأمين استمرار تدفق النفط، والغاز من الدول المنتجة في الخليج العربي .
- تأمين طرق الملاحة العالمية بالمنطقة لصالح الغرب .

- تحقيق النفوذ الاقتصادي في المنطقة، واستغلال الموارد الخام، والثروات الطبيعية، والوصول إلى الأسواق العالمية بيسر وسهولة .

- تكريس الوجود الأمني والعسكري، وتسهيل حركته في سبيل تحقيق الرؤى السياسية والخطط الاقتصادية .

ومن ثم عززت الإدارة الأمريكية إبان حرب الخليج الأولى من وجود أساطيلها البحرية على منافذ البحر الأحمر، وبالأخص منفذه الجنوبي؛ وقد سعت

(١) الأمن القومي: هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية، قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية؛ نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي. انظر موسوعة السياسة، ج١- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٤-١٩٩٩م.

باب المندب. ويبلغ الطول الكلي لسواحلها ٣,٠٢٥ كم. حصلت الصومال على استقلالها عام ١٩٦٠م، وانضمت للأمم المتحدة في العام ذاته، وجاء انضمامها للجامعة العربية متأخراً (١٩٧٤م). تتوزع الصومال على ١٨ محافظة، وعاصمتها مقديشو، ومن أهم مدنها: هرجيسة وكسمايو وبربرة وزيلع وميركا.

وتبلغ مساحة الصومال ٦٥٧,٦٣٧ كم^٢، يحدها من الشمال جيبوتي (٥٨ كم)، ومن الشمال الغربي إثيوبيا (١,٦٢٦ كم)، ومن الغرب كينيا (٦٨٢ كم). أما تعداد سكانها فهو: ١٩٠,٠٢٥ نسمة وفق تقديرات سنة ٢٠٠٣م؛ نسبة الذكور ٥١٪، ونسبة النمو السكاني تصل إلى ٤٣,٣٪، بحسب التقديرات ذاتها.

توزعت القوى الاستعمارية (إيطاليا، وبريطانيا، وفرنسا) مناطق الصوماليين، وشتت شملها؛ ففيما اقتطعت فرنسا الجزء الشمالي منه «جيبوتي»، ظلّ الجزء الغربي والغربي الجنوبي تحت السيطرة الإثيوبي والكينية كمنحة من دول الاستعمار للقوى الصليبية في المنطقة. وقد خاضت الصومال - بعد توحيد جزئه الإيطالي والبريطاني ونيل الاستقلال في يونيو ١٩٦٠م - حرباً مع إثيوبيا عام ١٩٦١م لاستعادة منطقة «الأوجادين» وقطعت علاقتها ببريطانيا إلى حين استعادة الأراضي التي وهبتها لكينيا.

اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الصومال، بالإضافة إلى اللغة المحلية، كما يتم استخدام اللغة الإنجليزية والإيطالية. ولا يوجد في الصومال أقليات دينية أو طائفية؛ أما من حيث العرقيات فـ ٩٨٪ من الشعب صوماليون و ١٪ بانتنو وعرب. يهتم غالبية الشعب الصومالي بالمواشي

مراراً في الضغط على اليمن للحصول على تسهيلات، وقواعد بحرية في جزرها المتحكمه بباب المندب أو قبالة عدن أو في جزيرة سقطرة.

وهي أيضاً في مقابل سعيها الحثيث لإقناع دولة كاليمين للحصول على تسهيلات أو قواعد عسكرية، تدفع بالنزاعات الإقليمية التي تهدد قدرة حكومة كاليمين على التأثير والسيطرة على منافذها المطلّة على باب المندب وخليج عدن، وما منازعة إريتريا لجزر حنيش إلا جزء من هذا السيناريو الذي يراد من ورائه تدويل هذه النزاعات، وفرض وجود القوى الدولية - والتي غالباً ما تكون في مثل هذه الظروف أمريكية وأوروبية.

هذه النزاعات بالطبع أثرت على تعاطي الحكومة اليمنية تجاه تقديم تسهيلات للأساطيل الحربية للقوات الأمريكية المرابطة في المحيط الهندي أو العابرة، كما وقع في حرب واشنطن على أفغانستان وعلى العراق، خاصة وأن دول القرن الأفريقي المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن مغيّبة تماماً عن التأثير، بل لا وجود لها كما هو الحال مع الصومال. وفي حين تمهّد الولايات المتحدة لبناء قواعد إستراتيجية في المنطقة العربية بالبحر الأحمر، أبدت واشنطن اهتماماً مكثفاً في الآونة الأخيرة بالقرن الأفريقي؛ باعتبار تأثيره الأمني على المنطقة، وأمن الملاحة فيها؛ لذا جاءت تحركات الإدارة الأمريكية مع المجتمع الدولي - الذي تحركه من ورائها - لإنجاح المصالحة الصومالية، وإعادة الأمن والاستقرار، وإقامة دولة مركزية.

الصومال.. خلفية عامة:

تقع الصومال شرقي أفريقيا، وهي مطلة على المحيط الهندي وخليج عدن، وقريبة إلى حد كبير من

ورعايتها، ويتمتع بروابط عائلية وقبيلية قوية؛ حيث تمثل القبيلة السلطة الفعلية للمجتمع، كما أنه شعب معتز بدينه الإسلامي وعروبته؛ لذا فهو شعب متدين، وحريص على تعلم القرآن وتعليمه لأبنائه.

الأوضاع الاقتصادية:

تمتلك الصومال موارد طبيعية محدودة جداً، تذكر المصادر منها: اليورانيوم، والحديد الخام، والقصدير والنحاس، لكن لا توجد دراسات، أو أرقام وبيانات معلنة عن حجمها وجدواها الفعلية في النهوض باقتصاد البلد. هذا إضافة إلى الملح والجبس، وهما مستغلان بشكل محدود؛ ولا توجد إشارات واضحة حول النفط أو الغاز الطبيعي.

ومعظم إمكانيات البلاد الاقتصادية خربت خلال الحرب الأهلية، كما أن الصناعة مشلولة لغياب البنى التحتية، وتدمير الكثير مما كان قائماً منها. والقطاع الصناعي - الذي كان قائماً - كان يعتمد على معالجة المنتجات الزراعية التي تراجعت مع استمرار الحرب؛ وتسبب ذلك في حدوث مجاعات واسعة النطاق. وهناك صناعات أخرى كصناعة: الجلود، والسكر، والمنسوجات.

وتعتبر الزراعة أهم القطاعات الحيوية للشعب الصومالي، وتقدر بعض المعلومات نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بـ ٢٪، ويمثل الموز، والذرة والقمح، والمانجو، وقصب السكر أهم المحاصيل الزراعية. وهي وإن كانت تُزرع أساساً للسوق المحلية لكن منها ما يصدّر إلى الخارج: كالموز، والسكر، إضافة إلى البخور.

وكانت الصومال تمتلك ثروة حيوانية هائلة - باعتبار مساحة الأرض الرعوية (٦٩٪) - معظمها من: الأغنام والماعز والإبل؛ وقد تراجعت هي

الأخرى؛ نتيجة الحرب والنزاعات، وعوامل الجفاف والتصحر، بالإضافة إلى ذلك تمتلك الصومال ثروة حيوانية بحرية غير مستغلة.

ووفقاً لتقديرات سنة ٢٠٠١م يبلغ إجمالي الناتج القومي (بالمليون دولار): ٤١٠٠؛ بمعدل ٥٥٠ دولاراً للفرد؛ حصة قطاع الزراعة من إجمالي الناتج القومي: ٦٥٪، وحصة قطاع الصناعة: ١٠٪، وحصة قطاع الخدمات: ٢٥٪.

أما إجمالي الصادرات (بالمليون دولار): ١٢٦، وإجمالي الواردات (بالمليون دولار): ٢٤٣، وفقاً للتقديرات ذاتها.

وتفيد بعض التقارير بأن معدل نمو الناتج المحلي يصل: ٢٪.

الصادرات والواردات: تصدر الصومال بعض المنتجات الزراعية والحيوانية إلى الدول المجاورة لها إقليمياً: كاليمن، والمملكة العربية السعودية، وبعض دول الخليج. وتستورد مشتقات البترول، والمواد الغذائية، والأجهزة، ومعدات النقل، ومواد البناء، وغير ذلك.

ويعاني الصوماليون إلى جانب الحروب الأهلية الطاحنة التي أكلت الأخضر واليابس، ونشرت الخوف والرعب: من قلة الطعام والماء، والفقر المدقع، وتفشي الأمراض والأوبئة، وانعدام الرعاية الصحية والخدمات التعليمية. هذا إضافة إلى الجفاف، والتصحر اللذين يفقدان الأرض قدرتها على العطاء.

وفي العموم تعتبر الصومال - اليوم - أشد دول العالم فقراً و تخلفاً، وتعد حركة التجارة فيها راکدة إلى حد كبير؛ باعتبار الأوضاع الداخلية التي تعاني منها، وباعتبار غياب الدولة المركزية الحاكمة. وتحتاج محاولات الإصلاح الاقتصادي إلى قضايا

كثيرة، من أهمها توفر الأمن والاستقرار .

الدين والتدين في الصومال:

الصوماليون مسلمون سنة ١٠٠٪ ، وغالبيتهم يلتزمون المذهب الشافعي ، وهم مجتمع قبلي محافظ ومتدين . والإسلام في الصومال قديم جداً ، ولا يزال حاضراً في المجتمع الصومالي من خلال التعليم التقليدي ، والذي يقام في المساجد والزوايا ومدارس تحفيظ القرآن الكريم ، أو ما يعرف بالكتاتيب ؛ وهنا يدرس القرآن الكريم للأطفال ، ولا تطل الحروب - كما هي العادة - هذه الأماكن ومرتابها ؛ فلا يجوز قتل مدرس القرآن كُعرف قبلي .

وعلى عكس ما هو الحال في عدد من البلدان العربية فإن العودة إلى ممارسة الشعائر الإسلامية ، وتعلم مبادئها أصبحت ظاهرة لدى الفئات الشبابية من الطبقات الميسورة والمتوسطة ، وهذه الظاهرة تنامت في العقد الأخير ؛ حيث إن الموظفين وصغار التجار من الشباب مهتمون بتعلم العلوم الإسلامية ، ويرتادون المساجد أكثر من غيرهم . وعلى رغم الظروف الصعبة إلا أن الصوماليين حريصون على أداء فريضة الحج سنوياً .

وتنتشر في الصومال المحاكم الشرعية التي أصبح يرجع إليها الناس في فض النزاعات ، وتحقيق العدل وإقامة الحدود ، وإجراء عقود الزواج والطلاق ، وغير ذلك . كما يشارك الصوماليون المسلمين في أنحاء العالم مشاعرهم وألامهم ؛ فقد شهدت العاصمة مقديشو عدداً من المظاهرات الشعبية لأيام متتالية ، وفي كبريات المدن الصومالية الأخرى ضد الحرب الأمريكية على العراق ، وصام الناس في بعض المدن سبعة أيام ، وقرأوا صحيح البخاري : كتقليد

صومالي لنصرة العراقيين إبّان الحرب ، كما شهدت المساجد أدعية وخطباً بهذه المناسبة .

وهناك جهود حثيثة لتنصير اللاجئيين الصوماليين في دول مختلفة تحت غطاء المساعدات الإنسانية . بل هناك العديد من المنظمات العاملة في الصومال من أجل تنصير المسلمين . وقد حاول بعض منهم تمرير محاولة إثبات وجود طائفة نصرانية في مؤتمر المصالحة ؛ فقد تقدمت منظمة مسيحية تطلق على نفسها اسم « المجتمع المسيحي » بطلب تمثيل المسيحيين الصوماليين بالمؤتمر المنعقد في مدينة الدوريت الكينية في فبراير ٢٠٠٣م ؛ لكن اللجنة المنظمة رفضت الطلب . وجاء في طلب رئيس منظمة « المجتمع المسيحي الصومالي » أحمد عبد أحمد رغبته في الاعتراف بهم كإقليتها لحقوقها السياسية والاجتماعية في البلاد ، وبأنهم مواطنون كغيرهم من الأكثرية المسلمة في الصومال ؛ وأن أتباع المنظمة التي تأسست عام ١٩٦٠م يقدرون بـ ١٣ ألفاً يقيمون داخل الصومال وخارجها .

وقد نفت رابطة العلماء في الصومال^(١) - في بيان لها صدر بتاريخ ١٧/٢/٢٠٠٣م - وجود أقلية نصرانية في المجتمع الصومالي ، واصفة هؤلاء بأنهم « مرتدون يجب تطبيق أحكام الشريعة عليهم » . وأضاف بيان العلماء بأن ما حدث عبارة عن استفزاز لمشاعر المسلمين في الصومال الذين يدينون بالإسلام ، وطالب الأطراف الصومالية المشاركة في مؤتمر المصالحة بعدم السماح « للمرتدين » بالمشاركة في المؤتمر ، وإنزال عقوبة الإعدام بهم إذا عادوا إلى البلاد ، أو وجدوا فيها كما تنص الشريعة الإسلامية .

(١) تأسست رابطة علماء الصومال رسمياً عام ٢٠٠٢م ، ومن أهم أهدافها رعاية الدين الإسلامي في الصومال الذي دمّرت الحروب الأهلية ، وبخاصة أن هناك جهات تبذل جهودها لنشر المسيحية في أوساط الصوماليين .

لمحة تاريخية:

خضعت الصومال للإمبراطورية الحبشية خلال الفترة من القرن الثاني وحتى السابع الميلاديين. وقد دخلها الإسلام قديماً من خلال هجرة بعض القبائل العربية (السُّنِّيَّة) إليها؛ وذلك فراراً من دولة القرامطة التي قامت في الأحساء، وأجزاء من الجزيرة العربية، بالإضافة إلى التجار الذين كانوا يحتكون مع أهل البلاد الأصليين، وينقلون الإسلام إليهم.

وقعت الصومال تحت الاحتلال البريطاني لتأمين تجارتها المارة عبر البحر الأحمر؛ وذلك عقب انسحاب القوى المصرية - التي كانت تحتلها منذ عام ١٨٧٠م - لإخماد ثورة المهدي في السودان.

ونتيجة مقاومة الشعب الصومالي، وجهاده ضد الاحتلال، انسحبت بريطانيا إلى السواحل فقط، في حين زادت إيطاليا من نفوذها في المنطقة تحت معاهدة لندن ١٩١٥م، واتفاقيات أخرى تلت الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٩٣٦م ضمت إيطاليا أقاليمها في الصومال وإريتريا وإثيوبيا إلى مستعمراتها شرقي أفريقيا، ثم لم تلبث أن هاجمت المناطق البريطانية في الصومال بعد أن دخلت الحرب العالمية الثانية كحليف لألمانيا، ونجحت في طرد بريطانيا التي عادت، وأعلنت الوصاية على الصومال في عام ١٩٤١م.

وفي الأول من يوليو ١٩٦٠م حصلت الصومال على استقلالها تبعاً لاتفاق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة. خاضت الصومال حرباً مع إثيوبيا منذ عام

١٩٧٧م وحتى عام ١٩٨٨م، ثم دخلت البلاد بعد ذلك في دوامة الحرب الأهلية أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وخلال عامين قتل حوالي ٥٠٠,٠٠٠ شخص، و٣٠٠,٠٠٠ شخص قتلهم المجاعة!! في ديسمبر ١٩٩٢م أرسلت الأمم المتحدة قوات حفظ السلام الدولية لإعادة الأمن وحماية المنظمات الدولية التي عملت على تقديم العون الغذائي والاجتماعي للسكان، لكنها لم تتمكن من ذلك بل كانت هدفاً للميليشيات المتحاربة، ومن ثم انسحبت الأمم المتحدة من الصومال عام ١٩٩٥م.

سياد بري والحكم الاشتراكي للصومال:

قام اللواء محمد سياد بري رئيس أركان القوات المسلحة مع مجموعة من الضباط بالاستيلاء على الحكم صبيحة يوم ٢١/١٠/١٩٦٩م عن طريق انقلاب عسكري، وشكل على إثر إعلان الانقلاب (مجلس قيادة الثورة)، وعلق الدستور وألغى البرلمان، وبدأ في حكم البلد حكماً مطلقاً، وألقى برموز السلطة السابقة في السجون، وعمل على التخلص من بعض الضباط البارزين في مجلس قيادة الثورة الذين شاركوا بفعالية كبيرة في تنفيذ وإنجاح الانقلاب، حتى لا يشكّلوا عامل منافسة ضده؛ فقام بإعدامهم بتهمة الخيانة على دفعتين.

وانتمى نظام سياد بري في أحضان الماركسية الاشتراكية، وأعلن الاشتراكية العلمية كمنهج سياسي وفكري للبلاد^(١)، وبدأت الحكومة

(١) في العام الأول للثورة ٢١/١٠/١٩٧٠م قال سياد بري: (إن بلادنا صارت دولة اشتراكية ماركسية لينينية)، قسمات العالم الإسلامي، ص ٤١٠، وفي ١٦/٧/١٩٧٢م أدلى سياد بري ببيان رسمي بثته الإذاعة جاء فيه قوله: (إن مسيرتنا تطبق على البلاد الاشتراكية العلمية التي أسسها ماركس، وطبقها لينين العظيم)، مجلة الرابطة فبراير ١٩٧٥م، وجاء في افتتاحية صحيفة (نجمة أكتوبر) الناطقة بلسان الثورة في ١٦/٨/١٩٧٢م قول سياد بري في خطاب ألقاه في إحدى المدارس: (إننا نريد أن نعلن هنا وفي هذه اللحظات الحاسمة والتاريخية من مسيرتنا لبناء مجتمعنا أن الاشتراكية التي نطبقها في بلادنا هي الاشتراكية العلمية التي أسسها ماركس وأنجلز، وطورها لينين العظيم.. الماركسية اللينينية وليست الطوباوية المجردة، إنها الاشتراكية التي ناضل من أجلها لينين وآخرون لتطبيقها)، مجلة المجتمع - ١١/٧/١٩٧٢م.

عقب عام ١٩٧٨م وإخفاق نظام سياد بري في حربه مع إثيوبيا وإدارة البلاد، وكثرة الثورات المعارضة لحكمه، بدأت تلوح في الأفق ملامح سقوط النظام الذي عمل على تحميل عدد من الحكومات المتعاقبة الأوضاع المتردية، وكانت الديون الخارجية للصومال قد بلغت عام ١٩٨٨م قرابة ٢٠ مليار دولار. وبحلول شهر ديسمبر ١٩٩٠م بدأت الاضطرابات في العاصمة مقديشو، وزاد الضغط الشعبي على سياد بري للتخلي عن السلطة ومغادرة البلاد، وفي مساء ٢٧/١/١٩٩١م اضطر الرئيس بري -الذي حكم الصومال ٢١ عاماً- إلى الهروب من العاصمة مقديشو، التي لم يتسن له العودة إليها إلى حين وفاته في نيجيريا طريداً ولاجئاً منسياً.

لم يغادر سياد بري السلطة إلا بعد أن أشعل فتيل حرب دامية دامت قرابة عقد ونصف من الزمان وكلفت الصومال والصوماليين الكثير. ففي ١٨ و ٢٥ يناير على التوالي من عام ١٩٩٠م نشرت منظمة العفو الدولية Amnesty International ومنظمة أميركان واتش American Watch تقارير عن ذبح النظام من ٥٠,٠٠٠ إلى ٦٠,٠٠٠ من المدنيين منذ بداية الحرب الأهلية في مايو ١٩٨٨م^(٢).

(في نهاية ١٩٩١م قدر عدد ضحايا الحرب بحوالي ٢٠,٠٠٠ شخص ونحو ٦٠٠,٠٠٠ لاجئ إلى الخارج، وبضع مئات من الألوف نزحوا من مناطقهم إلى أماكن أخرى في الداخل بحثاً عن الأمان)^(٣)، و (من نوفمبر ١٩٩١م إلى فبراير ١٩٩٢م اندلعت المعارك الشرسة بين علي مهدي وعيديد في مقديشو؛ حيث نسف وسط المدينة والبنية التحتية والمرافق، ونتج عن القصف العشوائي المركز والمستمر ليلاً

الصومالية بتنفيذ ما وصف بأنه أكبر حملة ماركسية لينينية في أفريقيا.

وقد شهدت كتابات المرحلة بهذه الحملة: (ولم يكن النظام يتردد في إعلان إخلاصه للاشتراكية العلمية كما تفهمها موسكو، ولكنه في الوقت نفسه كان يستوحي التجربتين الصينية والكوبية، وكان للمثقفين اليساريين الإيطاليين تأثير خاص على الضباط الصوماليين الشباب الذين كانوا يتهافتون على الصحيفة الإيطالية الاشتراكية الماركسية «أفنتي»^(١).

وفي أواسط عام ١٩٧٦م أعلن النظام تبنيه مبدأ الحزب الواحد، ليكون «الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي» - الذي حلت قيادته وعلى رأسها رئيس الدولة محل المجلس الأعلى لقيادة الثورة - هو الحزب السياسي الوحيد في البلاد.

في عام ١٩٧٧م دخل نظام سياد بري في حرب أوجادين مع نظام «مانجيسو» الماركسي في إثيوبيا، معتمداً على الدعم السوفييتي الذي ما لبث أن خذله، واتجه وفقاً لمصالحه الإستراتيجية خلف النظام الإثيوبي - الذي وجد مساندة من دول المعسكر الشيوعي، فكان رد فعل سياد بري إلغاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفييتي، وطرد جميع الخبراء الروس من الصومال؛ حيث نقلوا مباشرة إلى إثيوبيا.

ومع بداية ١٩٧٨م حاولت أول مجموعة من الضباط الانقلاب على حكم سياد بري، لكنها أخفقت، وواجه معظمهم عقوبة الإعدام؛ فيما فر بعضهم، وكان ممن فر العقيد عبدالله يوسف أحمد الذي نظم فيما بعد أول معارضة مسلحة.

(١) موسوعة السياسة، ص ٦٧٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الصومال وعملية إعادة الأمل- جون هيرش وروبرت أوكل، ص ١٨.

المؤتمر الأول للمصالحة في جيبوتي؛ حيث جدد لعللي مهدي في الرئاسة، وهو الأمر الذي لم يرق للجنرال فارح عيديد .

في هذه الأثناء بدأت ميليشيات المؤتمر الصومالي الموحد في مواجهات مسلحة مع قبيلة الدارود (التي ينتمي إليها الرئيس السابق سياد بري)، سواء من كان في الحكومة أو من المدنيين، وحصلت مذابح عشوائية، وعمت العاصمة فوضى عارمة، ونهبت جميع مؤسسات الدولة، والهيئات الدبلوماسية، ولم يستطع المؤتمر الصومالي الموحد أن يضبط الأمن، ويلجم جماع الميليشيات؛ ، وتحولت حملة حزب المؤتمر من حملة للسيطرة على الحكم إلى حرب قبلية .

ثم تفجر الصراع سريعاً بين اللواء محمد فارح عيديد والرئيس علي مهدي محمد من أجل السلطة، وفي هذه الحرب التي استمرت أكثر من أربعة أشهر ودارت رحاها بين فرعي قبيلة الهوية الموالين للطرفين، تعرضت العاصمة مقديشو وبنيتها التحتية للتدمير، وشهدت هذه الفترة أعنف المعارك، وأكبر الخسائر المادية والبشرية، وتفتت الوحدة السياسية والاجتماعية للبلد لتدخل في حرب ضروس أتت على كل شيء أمامها .

نتائج عقد ونصف من الحرب الأهلية:

على الصعيد السياسي:

لقد كان من أعظم نتائج الحرب على المستوى السياسي زهاب الدولة المركزية ذات السيادة وغيابها عن الحضور إقليمياً وعالمياً، ومن ثم لم يعد للسفارات الخارجية للصومال وجود، أو دور يذكر في ترتيب أوضاع المغتربين في أنحاء العالم، بل

ونهاراً لمدة ثلاثة أشهر كارثة بالنسبة للسكان المدنيين، وكتب مراسل واشنطن بوست الأمريكية أن المدافع التي تتساقط كالطر على الأحياء المكتظة بالسكان تحصد نحو ١٠٠٠ ضحية أسبوعياً في مقديشو^(١) .

لقد أصبح مليون طفل و٤ ملايين ونصف من الكبار مهجرين بالموت من الجفاف والمجاعة، ونفقت نحو ٤٠٪ من المواشي، كما أصبح المزارعون لا يستطيعون العمل في مزارعهم. وفي منتصف ١٩٩٢م بلغ عدد اللاجئين المسجلين في كينيا وحدها ٣٥٠,٠٠٠، وفي إثيوبيا ٣٥٧,٠٠٠، وفي جيبوتي ٢٠,٠٠٠، وفي اليمن ١٠,٠٠٠، ونزح نحو ٣٠٠,٠٠٠ آخرين من مناطقهم في الداخل، وبمعدل ١٠٠٠ شخص يعبرون الحدود الكينية يومياً هرباً من الحرب^(٢) .

في نوفمبر ١٩٩١م أفاد الصليب الأحمر -في تقريره له - بأن الوضع في الصومال: «يشكل كارثة إنسانية، وألوف الجرحى والقتلى يسقطون يومياً» .

بداية الحرب الأهلية:

استولت قوات «المؤتمر الصومالي الموحد» بزعامة اللواء محمد فارح عيديد (وهو التنظيم السياسي العسكري لقبيلة الهوية بكل فروعها) على العاصمة مقديشو، في يناير ١٩٩١م، وأعلنت الإذاعة بياناً صادراً عن الاجتماع الطارئ لأركان حزب المؤتمر، تضمن تعيين علي مهدي محمد - أحد رموز المؤتمر وتاجر معروف - رئيساً مؤقتاً للبلاد، وتثبيت رئيس الوزراء (عمر عرته غالب) في منصبه، على أن يعقد مؤتمر وطني تحضره كافة الفصائل في غضون شهر للاتفاق على شكل الحكومة النهائي، لكن شيئاً من ذلك لم يقع، وبدأ النزاع على السلطة، فعقد

(١) المصدر السابق، ص ١٥ .

(٢) المصدر السابق نقلاً عن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة .

- كثرت العصابات المسلحة ذات الأهداف المختلفة .
 - غياب الأمن في القرى والمدن والطرق .
 - ارتفع معدلات الجريمة من قتل ونهب واغتصاب .
على الصعيد الاقتصادي:
 - دمرت جميع مقدرات الدولة والمؤسسات والأفراد .
 - غابت التجارات والصناعات والزراعة؛ نظراً لغياب الأمن، واشتغال الناس بالقتال .
 - تصحرت الأراضي الزراعية، وتم تخريب البيئة، ونفوق العديد من الحيوانات والماشية .
 - انخفض مستوى العملة إلى حد ٨,٠٠٠ شلن صومالي مقابل الدولار .
 - غابت فرص التعليم والتدريب والعمل .
على الصعيد الاجتماعي:
 - انقطع عشرات الألوف من الأطفال عن التعليم، وانخرطوا في الحروب والقتال والمليشيات .
 - تفشت البطالة في أوساط الرجال، واشتغل النساء بالعمل .
 - فرّ مئات الألوف من الصوماليين من الحرب إلى بلدان أخرى : وعاش الكثير منهم في مخيمات اللاجئين، أو انخرطوا في أعمال شاقة أو مهينة، أو تلقفتهم مؤسسات تنصيرية .
 - مات مئات الآلاف نتيجة الحروب، أو المجاعة، أو الأوبئة والأمراض، أو محاولات الهجرة عبر البحار في قوارب غير صالحة وأمنة للنقل .
 - نزح مئات الآلاف من الصوماليين بعيداً عن قراهم التي دمرتها الحرب إلى مناطق أخرى داخل الصومال، وعاشوا في ظل ظروف معيشية قاسية .

أصبح الصوماليون كشعب في العراق، ودون أي غطاء يستندون إليه، أو يلجأون له؛ مما دفع إلى انتهاك حقوقهم، وإهدار كرامتهم .
 وغاب الصومال عن جميع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية: كالأمن المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وغيرها، وهذا يعني غياب قضاياه وهمومه وممثليه الشرعيين في هذه المؤسسات .
 ووقعت قضية الصومال في أيدٍ خارجية تتداولها؛ بما يتلاءم مع مصالح هذا البلد أو ذاك، وأصبحت الصومال محل أطماع دول إقليمية وأجنبية .

على صعيد البنى التحتية للدولة:

بلا شك فإن مقدرات أي دولة مهما كانت ضعيفة تظل ملكاً للشعب، وحقاً عاماً لأفراده، وعند تدمير ممتلكات الدولة يفقد الشعب مقومات النهوض والسير، وهذا ما حدث في الصومال .
 لقد دمرت الحرب جميع البنى التحتية: الكهرباء، والبتترول، والمياه، والهاتف، والطرق والمصالح العامة، والمباني الحكومية، والمنافذ والمطارات والموانئ .
 لقد تعطلت جميع مؤسسات الدولة بدءاً من الحكومة والجيش والأمن الداخلي والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها؛ فلا مستشفيات أو مراكز صحية ولا مدارس، أو جامعات أو محاكم .
 كما أن المصانع ومصفاة البترول، ومحطات توليد الكهرباء إما دمرت أو نهبت .
على الصعيد الأمني:
 - انتشر السلاح بأيدي الناس عموماً .
 - كثر قطاع الطرق واللصوص .

- تفككت الأسر، وبلغ عدد الأرامل واليتامى ممن لا عائل لهم عشرات الآلاف .

- انتشرت حالات الاغتصاب من قِبَل رجال الميليشيات، أو في إطار مخيمات اللاجئين، وانتشرت تجارة الدعارة بالنساء .

- اشتعلت النعرات القبلية، والثارات والعدوات .
- تشتت الشعب الصومالي كلاجئين، أو مهاجرين في العديد من الدول العربية، والأفريقية، والآسيوية، والأوروبية وفي الولايات المتحدة .

على الصعيد الثقافي والهوية الحضارية:

لقد هاجر أكثر من مليون صومالي - أو أكثر بقليل كما ترجح بعض المصادر - إلى أوروبا، وأمريكا، ودول أخرى بعضها عربية وأخرى أفريقية، وتتنوع الجالية الصومالية على أكثر من مائة قُطر في أنحاء العالم، ومن المؤكد أن يكون لهذه الهجرة - كما يرى بعضهم - تأثير مباشر على هؤلاء اللاجئين والمهاجرين، بالنسبة للتقاليد والعادات والثقافة واللغة، وربما الدين، ومن ثمَّ فهناك خلل سيحدث في مستقبل ثقافة المجتمع الصومالي، وإذا عرفنا أن الغالبية العظمى للمهاجرين هم من الأطفال والنساء بشكل عام فإننا ندرك مدى ما سيتعرض له هؤلاء الضعفاء من التذويب والاستغلال مستقبلاً .

السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية^(١):

استحوذت اعتبارات الحرب الباردة على اهتمامات صانعي القرار الأمريكي حتى عام ١٩٨٩م، وكانت قائمة المصالح والأهداف القومية - التي تشكلت محددات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا - تشمل «أربع قضايا أساسية هي:

- احتواء الشيوعية (وهو تهديد لم يعد له أي

وجود اليوم) .

- حماية خطوط التجارة البحرية من التهديدات المحتملة .

- الوصول إلى مناطق الثروات الطبيعية .

- دعم ونشر قيم الليبرالية .

«وإذا كانت خبرة العلاقات الأمريكية الأفريقية منذ الستينيات تعكس رؤى أمريكية متباينة تجاه القارة الأفريقية»، و «تجسد غياب الرؤية الشاملة والمتكاملة بشأن موقع أفريقيا في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية» فإن نهاية الحرب الباردة أحدثت تغيرات جذرية؛ هذه التغيرات الجديدة التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية «أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد . وقد اتضحت ملامح هذه السياسة منذ بداية عام ١٩٩٨م؛ حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة» .

كما أن أحداث ١١ سبتمبر عززت من الاتجاهات والأفكار المطروحة - في أوساط النخبة الحاكمة في واشنطن - في سبيل دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة في شتى أنحاء العالم .

وقد خضعت السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في الآونة الأخيرة لتقويم وإعادة ترتيب للأهداف والأولويات؛ نتيجة مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل من أبرزها:

- الموقع الإستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية التي تمتلكها، مع غياب القوى المنافسة عليها، هذا مع إمكانية السيطرة عليها؛ نتيجة ضعف دولها وفقرها، وكثرة الصراعات الداخلية بين دولها وقواها

(١) انظر مقالاً بعنوان (جولة أولبرايت: السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة)، أ. د. حمدي عبد الرحمن، أستاذ العلوم السياسية المشارك بجامعة القاهرة، وآل البيت بالأردن؛ نقلاً عن موقع إسلام أون لاين .

وحركات التحرر الإسلامية في المنطقة بما في ذلك السودان ، أو في إريتريا ، ومن دلائل هذا التوجه العلاقات الدافئة بين الولايات المتحدة ونظام «زيناو» بـ«أديس أبابا» ، وبينها وحركات التمرد وأركان المعارضة السودانية ، وعلى رأسهم «جون قرانق» .

- حماية المصالح الأمريكية الحيوية من الاستهدافات الأمنية ، خاصة وأنها باتت معرضة لمزيد من الهجمات التي يمكن أن يخطط لها من تصفهم واشنطن بالجماعات الإرهابية ، ويعد المجال الأمني بعد أحداث ١١ سبتمبر من أبرز ملامح السياسة الأمريكية الجديدة؛ وحيث أن الوجود الأمريكي في أفريقيا قد تلقى ضربتين قويتين في نيروبي ، ودار السلام عام ١٩٩٨م ، كما أن العمليات الأخيرة لتنظيم القاعدة (بما فيها ١١ سبتمبر) أثبتت وجوداً حقيقياً له في أفريقيا^(١)؛ فإن على واشنطن أن تتحمل أعباء المحافظة على أمنها القومي ، الذي يشمل أماكن مصالحها الإستراتيجية في الخارج وعلى امتداد القارات المختلفة .

- إخضاع جميع دول القارة للإرادة الأمريكية ، والعمل على محاصرة النظم غير الموالية لها ، والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية ، مثلما هو الحال مع السودان ، وليبيا سابقاً .

- تعزيز الشراكة الأمريكية الأفريقية بما يحقق مصالحها ، ونفوذها وسيطرتها على السوق ، والموارد الطبيعية وفرص الاستثمار . فقد أوصى التقرير - الذي صدر في منتصف عام ١٩٩٧م بعنوان «تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا»؛ حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية - بأن تكون الولايات

الاجتماعية والسياسية .

- وصول عدد من القيادات الموالية لواشنطن إلى السلطة .

- تزايد اهتمام الشركات الأمريكية بغزو الأسواق الأفريقية التي تضم نحو سبعمائة مليون نسمة .

- المخاوف الأمريكية من تزايد الوجود الإسلامي ، وتنامي الحركات الأصولية في القارة ، وهو الأمر الذي يهدد مصالحها الحيوية في المنطقة .

وبفعل هذه العوامل أصبحت سياسات الإدارة الأمريكية في القارة الأفريقية تتوجه نحو تحقيق الأهداف التالية :

- دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقاً للتصور الأمريكي ، وبالأخص تلك الواقعة في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة . مع التركيز على مناطق إقليمية معينة ، واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة ، مثل : جنوب أفريقيا في الجنوب ، ونيجيريا ، والسنغال في الغرب ، وأثيوبيا في الشرق ، في حين تسعى - كذلك - إلى تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموماً ، وللولايات المتحدة بشكل خاص ، وإلى تسويق نمط الحياة الأمريكية .

- العمل على إيقاف الصراعات ، وإنهاء الحروب بما يحقق الأمن والاستقرار وفقاً لمنظور المصلحة القومية لواشنطن ، وليس للقارة؛ فتحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية في منطقتي البحيرات العظمى ، والقرن الأفريقي مع الاعتماد على قيادات أفريقية جديدة تتسم بولائها الواضح لواشنطن أصبح جزءاً من السياسة الأمريكية الساعية إلى محاصرة الدول ،

(١) استطاع تنظيم القاعدة توجيه ضربتين للمصالح الغربية عرض البحر ، ففي عام ٢٠٠٠م هوجمت المدمرة الأمريكية (يو إس إس كول) عرض البحر قبالة سواحل عدن ، كما هوجمت ناقلة النفط (لينبورج) الفرنسية عرض البحر أيضاً وقبالة ساحل المكلا عام ٢٠٠٢م .

المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى المستفيدة من الفرص الجديدة في أفريقيا. واستناداً إلى ذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى الانتقال بالعلاقة بين الطرفين من مستوى المساعدات من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي - حسب المتطلبات في المنطقة - إلى مستوى التبادل التجاري، دون أن يعني ذلك إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدمة للقارة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة؛ والاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا؛ مثل: جماعة تنمية الجنوب الإفريقي «السادك»، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا «الأكواس».

- تشكيل قوة تدخل أفريقية لمواجهة الأزمات بالوكالة^(١)؛ بحيث يقتصر الدور الأمريكي على التمويل والتدريب فقط والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات في الدول المختلفة، ما لم تضطر أمريكا - تحت غطاء دولي أو بدونه - إلى التدخل المباشر! وبحسب المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الأفريقية (ACRI) تتألف هذه القوة من وحدات قوامها ما بين عشرة آلاف إلى اثني عشر ألف جندي أفريقي بقيادة ضباط أفارقة مؤهلين، ومن الدول المشاركة في هذه القوة: السنغال، وأوغندا، ومالاوي، ومالي، وغانا، وأثيوبيا.

الاهتمام الأمريكي بالصومال:

في عهد الحرب الباردة، توجه النظام الصومالي بزعامة سياد بري شرقاً صوب الاتحاد السوفييتي، وتم توقيع معاهدة تعاون وصدقة بين الجانبين عام

١٩٧٤م. وهو العام الذي شهد قيام الثورة الاشتراكية في أثيوبيا ضد «هياسلاسي» بزعامة «منجستو». وفي حين توجه نظام «منجستو» إلى الشرق تغير اتجاه التحالفات الخارجية للنظام الصومالي بزعامة سياد بري إلى الغرب، خاصة بعد هزيمته أمام إثيوبيا في حربهما على إقليم «أوجادين» عام ١٩٧٨م، والتي فضل فيها المعسكر السوفييتي الوقوف إلى جانب نظام «أديس أبابا». وبالرغم من توجه سياد بري إلى الغرب إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع نظامه بتحفظ؛ وذلك لعدة أسباب، منها: خلفية النظام الاشتراكي وطبيعته الاستبدادية، وغياب المؤهلات التي تسمح للصومال القيام بدور شرطي المنطقة.

لذلك وعلى الرغم من توقيع الاتفاقات العسكرية والاقتصادية مع واشنطن عام ١٩٨٠م لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لنظام بري الدعم اللازم لبقائه؛ مما ساعد في إسقاط نظامه وأائل التسعينيات بعد اندلاع الحرب الأهلية. بل تذكر بعض المصادر أن واشنطن كانت هي الممول للمعارضة، وحين قررت الأمم المتحدة - بعد سنة من انهيار نظام بري - إرسال قوات إلى الصومال باسم (إعادة الأمل) أراد بطرس غالي^(٢) أن ينتهز هذه الفرصة، ويأمر القوات بنزع الأسلحة من الميليشيات، إلا أن هذا الطرح قوبل بالرفض من قبل الولايات المتحدة.

ولحاجة في نفس الإدارة الأمريكية لم تتدخل في الشأن الصومالي إبّان هذه الحرب، بل تركت الأمور تسير في سيناريو متوقع ومعدّ له من دول إقليمية،

(١) أوصت قمة دول الاتحاد الأفريقي التي عقدت في يوليو ٢٠٠٣م في موزمبيق بإرسال قوات عسكرية أفريقية إلى الصومال في إطار المساعي الأفريقية الرامية إلى إنهاء الأزمة الصومالية، وتعدّ هذه الخطوة بداية لتقليد أفريقي جديد يتمتع بألية تدخل عسكرية للمناطق المتوترة في القارة الأفريقية.

(٢) راجع كتاب «خمس سنوات في بيت من زجاج» لبطرس غالي.

إسرائيلية إلى عدة تهديدات، أو عمليات تم تنفيذها. وهذا ما أكده «فيليب ريكز» المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بقوله: إن التهديدات في منطقة القرن الأفريقي ما زالت ماثلة.

بل لقد اتهم تقرير الأمم المتحدة، بشأن الهجمات التي شنت على فندق وطائرة ركاب إسرائيلية في كينيا في (٢٨/١١/٢٠٠٢م) مقاتلين من تنظيم القاعدة، تم تسليحهم وتدريبهم في دولة الصومال. وربط التقرير بين اليمن والصومال؛ حيث أشار بأن الصاروخين اللذين استخدمتا في الهجوم على طائرة العال الإسرائيلية أرسلتا إلى الصومال من اليمن.

لقد رشحت هذه الأحداث الصومال؛ لأن يكون المحطة الثانية بعد أفغانستان في حرب الولايات المتحدة على ما تصفه بالإرهاب. وقد نشرت الولايات المتحدة عدداً كبيراً من سفنها البحرية في منطقة القرن الأفريقي تساندها تسع دول غربية أخرى، وأقيمت قاعدة عسكرية أمريكية ضمت قرابة ١,٨٠٠ جندي في جيبوتي المجاورة، ونفذت طائرات الولايات المتحدة، وقوات التحالف والبواخر الحربية دوريات استطلاعية على الصومال والمنطقة.

ومن ثم فإن واشنطن تتعامل مع قضية الصومال من زاوية تأثير الأوضاع فيها على الجانب الأمني في القرن الأفريقي وفي خليج عدن، وكان من أبرز أنشطة الولايات المتحدة خلال هذه الفترة ما يلي:

- إرسال الجواسيس والمخبرين لتتبع أي تجمعات أو تحركات ذات طابع إسلامي معادٍ لها؛ وذلك بالتعاون مع عدد من زعماء الميليشيات الصومالية الذين يمتلكون مطارات، خاصة في الصومال. ووفقاً لبعض المصادر: «إن عناصر من مكتب التحقيقات الاتحادي (الفيديريال) الأمريكي،

في حين أدارت هي حرب الخليج الثانية من مكان غير بعيد عن مقديشو.

وبعد عام ونصف من الحرب الأهلية في الصومال، قرر الرئيس الأسبق جورج بوش (الأب) التدخل ضمن قوات (إعادة الأمن) في الصومال؛ بهدف حفظ السلام، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين - كما قيل في حينها.

إلا أن هذه المهمة المعلنة أخفقت عقب اتحاد الفصائل المتحاربة من أجل إخراج القوات الأمريكية من البلاد، ومقتل ١٨ جندياً أمريكياً على يد رجال الميليشيات، والتمثيل بجثثهم على مرأى من وسائل الإعلام العالمية في أكتوبر ١٩٩٣م، ومن ثم انسحبت هذه القوات في ١٩٩٤م تجرّ وراءها أذيال الخيبة والهزيمة.

ومنذ ذلك الحين وواشنطن تعمل على مراقبة الصومال من بعيد، أو بالوكالة عن طريق إثيوبيا؛ حيث تزود الإدارة الأمريكية نظام أديس بالمعدات العسكرية لمطاردة القوى الإسلامية في المنطقة.

وعقب حادث تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨م عاد الاهتمام الأمريكي بالصومال؛ فقد اتهمت واشنطن حركة الاتحاد الإسلامي في الصومال بتنفيذ عملية تفجير السفارتين، بل اعتبرت الحركة قاعدة تمويل خلفية لحركة «طالبان»، و«تنظيم القاعدة» بعد هجومها على أفغانستان على خلفية أحداث ١١ سبتمبر.

وتعتبر كينيا ودول القرن الأفريقي في نظر الإدارة الأمريكية من مراكز أنشطة تنظيم القاعدة الذي تحمله مسؤولية الهجمات على سفارتيها في كل من نيروبي، ودار السلام بتنزانيا، في أغسطس عام ١٩٩٨م. وقد تعرضت مصالح وأهداف أمريكية أو

وجهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية (الموساد)، تقوم بزيارات منتظمة للعاصمة الصومالية (مقديشو) عبر هذه المطارات تحت غطاء أنهم رجال أعمال» .

وقد هاجم الرئيس الصومالي السابق عبد القاسم صلال حسن في مؤتمر صحفي بالعاصمة مقديشو ٢٣/١١/٢٠٠٣م واشنطن بقوله: إن «أمريكا تتعامل مع المجرمين في الصومال للوصول إلى مآربها»، وجاء تصريحه هذا تعليقاً على قيام عناصر من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الـ «سي آي إيه» باختطاف مواطن عربي يشتبه في تورطه بتفجيرات «مومباسا» في كينيا في نوفمبر ٢٠٠٢م من على سرير مستشفى بمقديشو بالتعاون مع أحد قادة الفصائل الصومالية، ونقله إلى كينيا .

وكان مما قاله: «كان من اللائق بدولة مثل أمريكا إذا كانت تحترم نفسها أن تتعامل مع السلطة الشرعية في البلاد، إذا كان لديها أدلة على مشتبه فيهم تريد محاكمتهم، وليس مقبولاً أن تتوجه إلى مجرمين محترفين للقبض على أشخاص بزعم أنهم متورطون في أعمال إرهابية»، ودعا الولايات المتحدة إلى الكف عن سياسة «الدخول من الشباك في البيت الصومالي»، والتوجه نحو البوابة الشرعية المتمثلة في الحكومة الانتقالية .

- توزيع الأدوار بين إثيوبيا وكينيا في لعب دور بارز في الشأن الصومالي، يقول مسؤول شؤون القارة الأفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية، بعد زيارة له إلى إثيوبيا، وكينيا، وجيبوتي، وجنوب أفريقيا؛ حيث أدلى بتصريح صحفي: «لولا مخافة إزعاج بعض أصدقائنا من العرب لكلفنا إثيوبيا ملف الصومال». ويؤكد قائد القوات الأمريكية في جيبوتي

أثناء زيارة له في أديس أبابا: «قررنا أن تكون إثيوبيا مندوبتنا لحماية الحدود الصومالية من تسلل الإرهابيين منها وإليها، والترصد لتحركاتهم» .

وقد نقلت صحيفة «ذا إيست أفريكان» الكينية الأسبوعية في عدد ٨/١٢/٢٠٠٣م: أن الساحل الكيني يخضع لمراقبة ثلاثية مشتركة من عناصر الاستخبارات الأمريكية، والكينية، والإسرائيلية .

ويُعد مؤتمر المصالحة الصومالية في العاصمة الكينية نيروبي المؤتمر الوحيد الذي تحضره واشنطن بصفتها من الدول المهتمة بالصومال، وعلى مستوى مسؤول مساعد شؤون الصومال التابع للسفارة الأمريكية في نيروبي؛ حيث جلس بجانب السفراء المعينين بصفته سفير بلاده للصومال .

- متابعة الشركات الاستثمارية والمصرفية العاملة في الصومال؛ حيث نظم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الصومال مؤتمراً في لندن (في ديسمبر ٢٠٠٣م)، بإيعاز من الولايات المتحدة وبريطانيا، شاركت فيه ١٤ شركة صومالية تعمل في مجال تحويل العملات من وإلى الصومال بمشاركة ممثلين عن الولايات المتحدة، ودول أوروبية من بينها بريطانيا، وألمانيا، والسويد، وهولندا، وناقش المؤتمر عمل شركات الحوالات الصومالية، وكيفية ضمان عدم اختراقها من قبل من تصفهم واشنطن بالإرهابيين .

وقد فرضت كل من الولايات المتحدة، وعدد من دول أوروبا جملة من الشروط الجديدة على شركات الحوالات المالية الصومالية، من بينها تصوير هويات ووثائق من يحوّلون النقود عن طريقها إلى الصومال . وأشار برنامج الأمم المتحد للتنمية في بيان صحفي أصدره بعد انتهاء المؤتمر إلى أن الاجتماع

هناك منذ استقلال جيبوتي . وتعتبر القوات الدولية على أرض جيبوتي الأكبر من نوعها التي شهدتها دولة أفريقية منذ الاستقلال .

وشهدت إريتريا في عام ٢٠٠٢م سلسلة من الزيارات العسكرية الأمريكية ، كان أبرزها زيارة «تومي فرانكس» قائد القيادة المركزية في مارس ، وزيارة وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» في ديسمبر ، والتي التقى خلالها بالرئيس الإريتري أسياس أفورقي ، وبحثا خلالها السماح للقوات الأمريكية باستخدام المنشآت العسكرية ، والموانئ والمطارات الإريترية ، وتبادل المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب ، وجاءت تلك الزيارة في إطار الجولات التي قامت بها الوفود الأمريكية لدول المنطقة المختلفة التي شملت أيضاً كينيا ، وأوغندا ، وإثيوبيا ؛ بهدف تنسيق الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار ، ومكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا .

وقد اجتمع الرئيس جورج بوش بكل من الرئيس الكيني «دانييل أراب موى» ورئيس الوزراء الإثيوبي «ميلييس زيناوى» أثناء زيارتهما لواشنطن في ديسمبر ٢٠٠٢م في لقاء ثلاثي تناول سبل تدعيم التعاون على الأصدقاء سالف الذكر؛ حيث أعلنت الإدارة الأمريكية أنها سوف تقوم بتغطية التكاليف المادية والمالية اللازمة لمكافحة الإرهاب لهاتين الدولتين؛ باعتبارهما لا تملكان الموارد اللازمة لهذا الغرض . وعقب عودة رئيس الوزراء الإثيوبي من زيارة الولايات المتحدة صرّح : بأن الجماعات الإرهابية لا تزال نشطة في الصومال ، وأن تفجيرات (مومباسا) تمّ التخطيط لها داخل الصومال على يد خلايا تابعة لتنظيم «القاعدة» في معسكرات تدريب على الحدود بين الصومال وكينيا .

كان فرصة للشركات الصومالية ، والمشرعين الماليين الدوليين لمناقشة القوانين ، والأطر الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية في مجال تحويل العملات ، ودور الشركات الصومالية إزاء ذلك باعتبار الصومال «منطقة تحوم حولها الشكوك في مصير العملات التي تحول إليها» . وبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن شركات الحوالات الصومالية تقوم بتحويل مبالغ مالية تتراوح بين ٧٠٠ مليون إلى مليار دولار سنوياً إلى الصومال .

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) قد أعلن في ٧/١١/٢٠٠١م تجميد أرصدة شركتي «البركات» و«التقوى» المتخصصةين في تحويل الأموال من وإلى الصومال ، بتهمة أنهما «تجمعان الأموال للقاعدة ، وتقومان بإدارة واستثمار وتوزيع هذه الأموال لصالحها» .

من جهة أخرى اضطرت بعض المؤسسات العاملة في الصومال ، والمتهمه بدعم الإرهاب إلى إغلاق مكاتبها ، والتخلي عن أعمال الإغاثة ، والدعم الإنساني ، كما حدث مع «مؤسسة الحرمين الخيرية» السعودية .

لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقياتها الثنائية مع كل من كينيا ، وإثيوبيا ، وأوغندا في مجال التعاون الأمني والعسكري ، كمدخل لتكثيف وجودها الأمني في تلك البلدان ، علاوة على اختيار جيبوتي ؛ لتكون مركز تغطية لجانب البحر الأحمر الأفريقي ، والآسيوي بالتنسيق مع حلفائها من الدول الأوروبية ؛ فأعطت ألمانيا القيادة العامة لقوات التحالف المسؤولة عن مراقبة الأوضاع في تلك المنطقة ؛ حيث أقامت الأخيرة قاعدة عسكرية لها في جيبوتي إلى جوار القاعدة الفرنسية القائمة

وتنطلق محاولات إثيوبيا لإقناع واشنطن بضرب الصومال من الاعتقاد بأن النكسات السياسية التي هددت مقومات الإنسان الصومالي منذ الحكم الماركسي، وما تلاها من حروب أهلية، ومجاعات مدمرة لم تؤد إلى تفرغ الإنسان الصومالي من مضمونه الإسلامي، ولا تقليص ثوابته التاريخية في وجدانه، وهو الأمر الذي بات يشكل مصدر إحباط وإزعاج للنظام الإثيوبي، حسب تصريحات رئيس وزراء إثيوبيا لوكالة الأنباء (رويترز) في نهاية فبراير ٢٠٠٢م.

الأرض المباحة:

سُنّت مفاوضات أمريكية عدة غارات على جزر صومالية في يوليو ٢٠٠٣م، بزعم وجود «إرهابيين» على تلك الجزر؛ ويعتقد أن المفاوضات أقلعت من قاعدة «ليمونييه» العسكرية في جيبوتي، أو من إحدى حاملات الطائرات الأمريكية الموجودة في البحر الأحمر.

وقد استنكرت الحكومة الانتقالية الصومالية الهجوم - الذي يُعد أول عملية عسكرية من نوعها تنفذها القوات الأمريكية في الصومال، منذ انتشار القوات الأمريكية في القرن الأفريقي بداية عام ٢٠٠٣م - في حينه، وكانت أغلب عمليات القوات الأمريكية مقتصرة على مراقبة السواحل والجزر الصومالية، وتفتيش السفن التجارية المتجهة من وإلى الصومال.

وفي معرض رد الجنرال «جون ساتلر» - قائد القوات الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي المتمركزة في جيبوتي - على استنكار الحكومة الانتقالية لخطوات كهذه صرّح (في فبراير ٢٠٠٣م) بـ «أن القيام بأي عمليات لمكافحة الإرهاب في الصومال

لا يستدعي الرجوع للمسؤولين بالصومال؛ حيث لا توجد سلطة مركزية هناك يمكن التعامل معها، وأنه يتم الاكتفاء في هذه الحالة بالأوامر الصادرة من القيادة العليا في الولايات المتحدة» مؤكداً بأن واشنطن لديها إمكانيات استخباراتية كافية في جميع دول منطقة القرن الأفريقي الأخرى، وأنها تأخذ موافقتها قبل قيامها بأي عملية موجهة ضد من أسماهم بالعناصر الإرهابية في المنطقة.

وأعرب «ساتلر» عن ارتياح بلاده لتعاون إثيوبيا معها في مكافحة الإرهاب، وقال: «إثيوبيا شريك مهم في الحرب الموجهة ضد الإرهاب العالمي في هذه المنطقة، وهذا يعني أننا ملتزمون بتقديم مساعدات متنوعة لإثيوبيا، ونلبي طلبات القيادات الإثيوبية فيما يتعلق بالتدريبات العسكرية المتقدمة لمكافحة الإرهاب والإرهاب المضاد»، وأضاف بأن هناك تعاون مع إثيوبيا في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وخاصة المعلومات التي تتعلق بما يحدث في الصومال، مشيراً إلى أنه «بإمكان القوات الإثيوبية تنفيذ عمليات ضد هذه الأهداف في الوقت المناسب». وقال «ساتلر»: «استقبلنا استقبالاً حاراً في كل دول المنطقة من واقع أنه في حالة تعاوننا الجمعي يمكن أن ننجز في هذه الحرب الموجهة ضد الإرهاب أفضل مما ينجزه كل بلد بمفرده».

هذه الأرض المباحة أعطت إسرائيل فرصة النفوذ والتوغل في القرن الأفريقي؛ فقد طلب وزير الخارجية الإسرائيلي «سيلفان شالوم» من وزير الخارجية الكيني «كالونزو ماسيوكا» - على هامش زيارة الأخير لتل أبيب - مشاركة إسرائيل في مؤتمر السلام الصومالي الذي عقد في العاصمة نيروبي عن طريق منحها صفة مراقب، وفقاً لما ورد في

«إسلام أون لاين» في ١٥/٨/٢٠٠٢م من «سعي إسرائيل للتوغل في المجتمع الصومالي»!

الصومال والإخفاق العربي؛

شكّلت الجامعة العربية عقب اندلاع الأزمة الصومالية لجنة سباعية عربية (مصر، والسودان، والسعودية، وقطر، وجيبوتي، واليمن، وتونس) لمتابعة الملف الصومالي، إلا أن هذه اللجنة لم يعرف عنها نشاط يذكر منذ ذلك التاريخ.

وظل التنافس فيما يتعلق بسبل تسوية المشكلة خفياً بين القوى الإقليمية المتمثلة في توجيهين: توجّه عربي، وآخر أفريقي متحالف مع الغرب.

وعلى الرغم من جهود جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في تحقيق المصالحة بين الفصائل المتناحرة، إلا أنهما أخفقتا في تحقيق نجاحات تذكر، واكتفت المنظمتان بدعم ومساندة الجهود الفردية التي بذلتها بعض الدول الأعضاء كمصر، وجيبوتي، واليمن، هذا إلى جانب إصدار عدد من القرارات والخطط لحل المشكلة، لكنها لم تجد طريقها للتطبيق.

ولم تنس قرارات وبيانات الجامعة العربية على مستوى القمة، أو الوزراء، أو المندوبين ذكر الصومال طيلة فترة الحرب الأهلية، مؤكدة على الوحدة والسلامة الإقليمية للصومال، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، ودعوة الفصائل المتقاتلة للجلوس إلى طاولة الحوار، لكنها جميعاً ظلت حبيسة الأدراج؛ وبقيت الجهود العملية جهوداً ذاتية، ومبادرات فردية من بعض الدول الأعضاء؛ مما أطل من أمد الحرب الأهلية، ووضع الملف الصومالي على طاولة «اللئام» إن جاز التعبير.

وعلى الرغم من عقد عدد من الاجتماعات لبحث

صحيفة «الحرية» اليومية الصومالية بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٣م. ونقلت الصحيفة عن مصادر كينية - لم تُسمّها - قولها: إن الحكومة الإسرائيلية بصدّ منح مبلغ مالي غير معلوم لصالح تمويل المؤتمر الصومالي، الذي تتعثر فيه المفاوضات بين الفصائل الصومالية المتناحرة.

بل حاولت الحكومة الإسرائيلية مراراً المشاركة في مؤتمرات المصالحة التي عقدت حول الصومال في الأعوام الماضية، لكنها لم تتمكن من المشاركة بفعالية سوى في مرة واحدة بمؤتمر المصالحة الذي عقد في أديس أبابا عام ١٩٩٣م، وقدمت في حينه تبرعاً بمقدار ٣ ملايين دولار كمساعدات إنسانية للاجئين الصوماليين الذين نزحوا إلى البلدان المجاورة، لكنها لم تحصل على إذن بالمشاركة في المؤتمرات الأخرى التي عقدت في القاهرة عام ١٩٩٧م، وطرابلس بليبيا عام ١٩٩٨م، وجيبوتي عام ٢٠٠٠م.

وتحاول إسرائيل التغلغل إلى الصومال عبر عدّة

منافذ منها:

- الدعم المالي للحكومة وللـفصائل، والمليشيات القائمة.

- دخول الشركات التجارية إلى الساحة الصومالية، وإيجاد موطن قدم لها هناك.

- التواصل مع قيادات الفصائل وزعماء القبائل، وكسب ولائهم لها.

يشار إلى أن الوجود الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي يقتصر على تمثيل دبلوماسي محدود في كل من إثيوبيا وإريتريا وكينيا، إلى جانب نشاط استخباراتي مشترك ومكثف مع أجهزة الأمن في هذه الدول. وقد حذر يوسف حسن إبراهيم - وزير الخارجية الصومالي السابق - في مقابلة مع موقع

العربية، والمؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة بعد فراغ دام قرابة عقد كامل.

ومن الملحوظ أن محادثات المصالحة الصومالية والسودانية كلاهما انعقدت في كينيا بدلاً من أي بلد عربي، وهو ما يعكس برأي المراقبين إخفاق وعجز الجامعة العربية والدول العربية في حل أزمات الدول الأعضاء، وتسليمها للإرادة الخارجية.

ويذكر أن مصر وليبيا هما البلدان العربيان الوحيدان اللذان احتفظا بسفارتيهما مفتوحتين في مقديشو؛ حيث تعمل فيهما بعثات دبلوماسية مقيمة؛ وذلك منذ انهيار الحكومة المركزية، كما تعتبر مصر وليبيا من أكبر الداعمين للحكومة الانتقالية (السابقة) بقيادة عبدي قاسم صلا، رغم قلة ما قدماه.

وتأتي اليمن في مقدمة الدول التي حرصت على إنجاح جهود المصالحة بين الأطراف الصومالية، معتبرة أن أمن واستقرار الصومال ينعكس بالضرورة على الأمن في المنطقة عموماً، خاصة وأن اليمن هي من أوائل الدول التي تأثرت بمضاعفات الصراع بحكم جوارها للصومال؛ فقد تدفق إليها آلاف النازحين، ومثلوا عبئاً إضافياً على أوضاع الدولة المأساوية.

وقد قدمت حكومة اليمن للحكومة الصومالية المؤقتة برئاسة صلا معونات مادية وأسلحة، لكنها وبحسب تصريح يوسف حسن إبراهيم وزير الخارجية في الحكومة الصومالية المؤقتة لصحيفة «البيان» الإماراتية في ٢٣/١/٢٠٠٤م لم تدم.

الصومال وعلاقاته الإقليمية^(١):

١ - جيبوتي - الصومال:

اتخذت العلاقات الجيبوتية الصومالية منحى

مبادرات السلام الصومالية في عدد من العواصم العربية (القاهرة، وصنعاء، وطرابلس، وجيبوتي) فإن هذه التحركات كانت مبادرات فردية من قبل هذه الدول، ولم تكن مبادرة عربية جماعية، حتى الالتزامات التي خرجت بها القمة العربية في ٢٠٠١م بإنشاء «صندوق دعم الصومال» ذهبت أدراج الرياح. كما أن الجهود العربية لتحقيق المصالحة تعثرت، ولم تحقق شيئاً يُذكر على أرض الواقع؛ نظراً لانعدام الدعم، وتأثير الدول الإقليمية في إحباط الجهود السائرة بعيداً عن مصالحها ومطامعها في الصومال، وبعد أحداث ١١ سبتمبر بدت الدول العربية منشغلة بنتائجها على الصعيد السياسي والأمني والعسكري؛ وهو ما أتاح لدول الجوار التفرد بملف القضية بعيداً عن الجامعة (الدول) العربية.

وقد وجهت أطراف صومالية عدة انتقادات واسعة إلى الجامعة العربية لعدم اتخاذها مبادرات فعالة تجاه القضية الصومالية؛ حيث اقتصر دورها فقط على مباركة المبادرات الخارجية الهادفة إلى إحلال السلام في الصومال.

لقد بذلت دولة جيبوتي بالتنسيق مع الفصائل المتصارعة والمتحاربة جهداً في انعقاد المؤتمر الثالث عشر للمصالحة الصومالية، والذي عقد بمنتجع (عرتة) بجيبوتي عام ٢٠٠٠م، وخرج بإعلان «الميثاق الوطني» واختيار قاسم صلا رئيساً لما سُمي بالحكومة الوطنية الانتقالية، بالإضافة إلى تشكيل مجلس برلماني مؤقت لمدة ٣ سنوات غير قابلة للتمديد.

وقد حظيت هذه الخطوة في حينها بدعم قوي من مصر واليمن وأطراف عربية أخرى، وكان أن شغل مقعد دولة الصومال في مجلس جامعة الدول

ومن ناحية أخرى، وعلى أثر هزيمته أمام عبد الله يوسف، واستيلاء الأخير على إقليم «بونت لاند» فرّ (جامع علي جامع) أحد قادة الفصائل المتنازعة على السلطة في ذلك الإقليم إلى جيبوتي قبل أن يبدأ من جديد حشد قواته لاستعادة نفوذه في الإقليم.

٢ - إريتريا - الصومال :

ارتبط الموقف الإريتري من الأزمة الصومالية، ومسعاهي تسويتها بطبيعة العلاقات الإريتريّة الإثيوبية؛ حيث أن الدولة الإريتريّة قد نشأت في ظل انهيار دولة الصومال، ومن ثمّ لم تكن هناك علاقات بين الطرفين. وقد عبّرت القيادة الإريتريّة عن رؤيتها لأسباب الأزمة الصومالية، فأكدت على أن التدخلات الإثيوبية لها دور كبير في المشاكل الداخلية في الصومال؛ لحرصها على أن يظل الصومال مهمشاً، ولا يمثل خطراً على إثيوبيا، ومن أجل فرض الهيمنة الإثيوبية في المنطقة ككل، وفي ضوء تلك الرؤية الإريتريّة لحقيقة الأزمة الصومالية، وفي ظل استمرار تردي العلاقات الإثيوبية الإريتريّة، وقفت الدولتان على طرفي نقيض فيما يتصل بالحل الواجب اتباعه في التعامل مع هذه المشكلة؛ حيث وقفت إريتريا إلى جانب الحكومة الانتقالية في الصومال؛ وحرصت وسائل الإعلام الإريتريّة على إبراز التعاون الإثيوبي مع القوى الصومالية المناوئة للحكومة المؤقتة في الصومال، ودعم إثيوبيا لقوى الانفصال، وأمراء الحرب هناك.

وشهد عام ٢٠٠٢م قيام علاقات دبلوماسية بين إريتريا والحكومة الانتقالية الصومالية؛ حيث قدّم السفير الإريتري أوراق اعتماده إلى رئيس وزراء الصومال في شهر فبراير ٢٠٠٢م مع كونه يتخذ نيروبي مقراً له. كما قام الجنرال إسماعيل قاسم

عكسياً للعلاقات الإثيوبية الصومالية؛ حيث وقفت جيبوتي بقوة إلى جانب الحكومة الصومالية الانتقالية في مواجهة محاولات إثيوبيا اعتبارها مجرد فصيل من الفصائل المتناحرة في الصومال، وكذا في مواجهة تجاوز مقررات مؤتمر (عرتة) في أي جهود مصالحة تالية، وقد أدى ذلك التعارض في المواقف بين الجانبين الجيبوتي والإثيوبي، وتمسك جيبوتي بموقفها إلى انسحاب جيبوتي من اللجنة الفنية الثلاثية التي شكلتها منظمة (الإيجاد) بعضوية إثيوبيا، وكينيا، وجيبوتي لتنظيم مؤتمر للمصالحة، وإعداد الترتيبات اللازمة له. وهو ما أدى إلى تبادل إثيوبيا وجيبوتي الاتهامات بالسعي إلى إحباط مؤتمر المصالحة الصومالية؛ حيث أكد إسماعيل عمر جيلي رئيس جمهورية جيبوتي مرات عديدة: أن إثيوبيا تعرقل جهود المصالحة الصومالية، وفي المقابل ادعت إثيوبيا أن جيبوتي تتمسك بحكومة غير معترف بها، وتريد أن تفرضها على منظمة (الإيجاد).

وقد شهد عام ٢٠٠٢م العديد من المباحثات الثنائية الجيبوتية الصومالية على مختلف المستويات، وجرت لقاءات بين عبيد قاسم صلال رئيس الحكومة الصومالية الانتقالية، وإسماعيل عمر جيلي رئيس جمهورية جيبوتي؛ لتنسيق المواقف فيما يتعلق بمجريات الأحداث الداخلية والإقليمية، وبخاصة على صعيد مؤتمر المصالحة.

وكانت جيبوتي أول دولة يقوم بزيارتها الحاكم الجديد لجمهورية «أرض الصومال» طاهر ريالي كاهن، الذي تولى الحكم بعد وفاة محمد إبراهيم عقبال في مايو ٢٠٠٢م؛ وذلك على خلاف كافة التوقعات بأن تكون أول زيارة خارجية له صوب إثيوبيا الحليف الرئيس للإقليم.

(١) يراجع التقرير الإستراتيجي العربي، نقلاً عن موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام.

الحدود في مناسبات متعددة عندما كانت مصالح البلاد الأساسية في خطر.

مواصلة نظام إثيوبيا اتهامه للحكومة الانتقالية الصومالية بدعم الإرهاب، وأنها ضمّت إلى قوات شرطتها عناصر كثيرة من المحاكم الإسلامية المنتمية إلى تنظيم (الاتحاد الإسلامي) المدرج في قائمة الإرهاب الأمريكية، كما طالبت إثيوبيا دول (الإيجاد) بمعاملة الحكومة الانتقالية كفصيل من الفصائل الصومالية، وهو الأمر الذي أدى إلى مواجهة ساخنة بين الوفد الصومالي والوفد الإثيوبي، في إطار اجتماعات منظمة (الإيجاد).

وتجدر الإشارة أن الحكومة الإثيوبية تحتفظ بصلات قوية ووثيقة مع القوى الصومالية المناوئة للحكومة الانتقالية، وكذا مع كل من إقليم بونت لاند وأرض الصومال التي وقعت اتفاقات تعاون تجارية وأمنية معها في فبراير ٢٠٠٢م.

٤ - كينيا - الصومال:

طرحت كينيا خلال عام ٢٠٠٢م استضافة مؤتمر مصالحة يضم مختلف الفصائل الصومالية المتناحرة والأطراف الإقليمية والدولية المهتمة بالمشكلة.

ويمثل ذلك الطرح استكمالاً وامتداداً لجهود كينيا السابقة على هذا الصعيد، والتي كان آخرها استضافتها مؤتمراً للمصالحة بين الحكومة الانتقالية والفصائل المعارضة في نوفمبر نهاية عام ٢٠٠١م، والذي أعقبه مؤتمراً موسعاً في ديسمبر من العام نفسه أسفر عن توقيع اتفاقيات منفصلة بين الحكومة وثلاثة من الفصائل المعارضة.

وإعمالاً لمقررات (قمة الإيجاد) بعقد مؤتمر موسع للمصالحة الصومالية، عاودت كينيا من جديد عرض استضافة ذلك المؤتمر الذي سعت السودان من جانبها

قائد القوات المسلحة الصومالية بزيارة لإريتريا في شهر مارس أجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين الإريتريين.

٣ - إثيوبيا - الصومال:

واصلت حكومة إثيوبيا استغلال شعار مكافحة الإرهاب لتسويغ ممارساتها تجاه الصومال، والتي وصلت إلى حد التدخل العسكري المباشر في بعض المناطق الحدودية، بزعم مطاردة عناصر إرهابية، والدفاع عن مصالح إثيوبيا الحيوية؛ مما أدى إلى مزيد من تردي العلاقات بين الحكومة الانتقالية الصومالية والنظام الإثيوبي؛ حيث تقدمت الحكومة الصومالية بشكوى إلى المنظمات الدولية والإقليمية ضد التدخلات الإثيوبية في شؤونها الداخلية، ودعمها قوى المعارضة المناوئة للحكومة الصومالية الانتقالية، وعرقلتها مساعي المصالحة في البلاد، والسعي لتدمير الصومال.

وعلى الرغم من نفي الحكومة الإثيوبية الاتهامات الصومالية، إلا أن الشواهد تشير إلى تدخل إثيوبي فاعل ومؤثر في الساحة الصومالية، اتخذ عدة صور وأشكال منها:

مواصلة دعم زعماء الفصائل الصومالية المناوئة للحكومة الانتقالية، وكذا الأقاليم الانفصالية في كل من الشمال الشرقي والغربي للبلاد، أو ما يعرف بجمهورية أرض الصومال وبونت لاند.

التوغل العسكري والأمني لنظام إثيوبيا تحت ما اعتبره رئيس الوزراء الإثيوبي غياب حكومة قوية تبسط قوتها، وهيمنتها على جميع أجزاء الصومال، معتبراً أن من حق إثيوبيا الحفاظ على أمنها والدفاع عن نفسها، حتى ولو تطلب الأمر التفاوض مع الفصائل الأخرى، مؤكداً أن القوات الإثيوبية عبرت

العلاقات بينها وبين السودان، في الوقت الذي نفت فيه حكومة السودان أي علاقة لها بالتنظيمات الإرهابية.

وقد بذلت السودان جهوداً حثيثة من خلال المنظمات المختلفة للمساهمة في حل القضية الصومالية؛ فقد قررت قمة دول المنظمة الحكومية لتنمية شرق أفريقيا التي عقدت في يناير ٢٠٠٢م في الخرطوم عقد مؤتمر للمصالحة الصومالية في العاصمة الكينية نيروبي في غضون شهرين، يضم جميع الأطراف المتحاربة في الصومال. كما أعربت القمة الرابعة لدول تجمع الساحل والصحراء - ومنها السودان التي عقدت في مارس ٢٠٠٢م بمدينة سرت بالجمهورية الليبية عن تأييدها الحكومة الصومالية الانتقالية، ومناشدة المجتمع الدولي للأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية توحيد الجهود؛ لتحقيق المصالحة الوطنية في ذلك البلد. كما أنها تبذل بالشراكة مع مجلس اتفاق صنعاء الثلاثي، سبل تحقيق الاستقرار، والأمن في المنطقة، ومنها قضية الصومال.

إثيوبيا.. والوكيل المعتمد؛

تضم (الإيجاد) في عضويتها كلاً من السودان، والصومال، وجيبوتي، وإثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وأوغندا. وهي تحظى بدعم أمريكي واضح في جهودها تجاه الصومال، رغم انحيازها الواضح لكل من كينيا وإثيوبيا اللتين تسعيان لتحقيق مصالحهما الإقليمية، ومصالح الغرب الصليبي في المنطقة. والعداء بين إثيوبيا والصومال عداً قديماً، وهو يقوم على أساس اختلاف الدين والهوية، وقد عمل الاستعمار على تعزيز هذا العداء، وتوفير المبررات لاستمراره على الأرض. كما أن إثيوبيا لا تخفي

إلى عقده على أرضها، باعتبارها رئيس دورة (الإيجاد)، كما شاركت كينيا في اللجنة الفنية الثلاثية المسؤولة عن الإعداد لمؤتمر المصالحة الذي تقرر - وتم عقده - في نيروبي في أكتوبر ٢٠٠٢م. وفي هذا الإطار قامت حكومة كينيا بالسعي إلى إزالة الخلافات التي نشبت بين جيبوتي وإثيوبيا بشأن طبيعة تمثيل الفصائل الصومالية، والأطراف المشاركة في المؤتمر، وكذا وضع مقررات وقرارات مؤتمر (عرتة) في إطار الترتيبات الخاصة بالأعداد للمؤتمر.

وتعتبر قضية اللاجئين الصوماليين في كينيا إحدى القضايا الحرجة في العلاقات بين الدولتين في ظل ما تسفر عنه المواجهات المسلحة بين الميليشيات الصومالية من تدفق للاجئين على الحدود الكينية، وما يصاحب ذلك من ضغوط على الحكومة الكينية اضطرتها في عام ٢٠٠٢م إلى استخدام القوة لإعادة آلاف اللاجئين الصوماليين إلى بلداتهم تخلصاً من أعبائهم.

٥ - السودان - الصومال:

استمر موقف السودان من القضية الصومالية مؤيداً للحكومة المؤقتة، ومؤكداً على ضرورة التوصل إلى حل سلمي، يحقق الاستقرار والوحدة للبلاد، وعلى الرغم من أن السودان ليس له دور فاعل في عملية التسوية الصومالية؛ فإن الدعايات الدولية في المنطقة قد دفعت بالجانبين الصومالي والسوداني إلى ركن واحد في ظل الاتهامات الموجهة للجانبين بدعم وإيواء عناصر إرهابية، فضلاً عن اتهام السودان بدعم تنظيم (الاتحاد الإسلامي) الصومالي، وتسهيل انتقال أفغان عرب إلى الساحة الصومالية، وهي الاتهامات التي ترجع بجذورها إلى ما قبل أحداث ١١ سبتمبر، وأعدت إريتريا إحياءها، والتأكيد عليها في إطار إدارتها للأزمة التي اعترت

أطاعها في الصومال، وقد حاولت احتلال الصومال عسكرياً أواخر عام ١٩٩٦م؛ حيث سيطرت على ثلاث مناطق في الجنوب، لكنها تراجعت عسكرياً، نتيجة ضغوط دولية بعد أن قدم رئيس الوزراء الصومالي السابق في الحكومة الانتقالية الدكتور (علي خليف جليل) شكوى إلى الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

وعلى عكس ما كان متوقعاً، ومنذ بداية المشكلة الصومالية، كلفت منظمة الوحدة الأفريقية إثيوبيا أن تكون المسؤولة عن المصالحة الصومالية، وقد عقدت دورها مؤتمرات عدة في أديس أبابا لهذا الغرض، لكنها جميعاً لم تثمر؛ لأن القصد منها لم يكن حل القضية؛ فإثيوبيا لديها أهداف محددة من وراء المصالحة الصومالية تريد تحقيقها من بين هذه الأهداف:

١- صياغة دستور الصومال وفق رؤية علمانية،

تستبعد هوية هذا البلد الإسلامية والعربية:

وقد كشف السفير الصومالي بالقاهرة (عبد الله حسن محمود) عن تعرض الفصائل الصومالية لضغوط من قبل منظمة «الإيجاد» المشرفة على مفاوضات السلام الصومالية؛ من أجل علمنة الدستور الانتقالي الجديد للبلاد، لكنه أكد على أن الفصائل أصرت على جعل الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع، مشيراً إلى إمكانية تعديل مسودة المشروع مرة أخرى لجعل الشريعة المصدر الرئيس للتشريع.

وقال السفير في ندوة عقدها معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة في ١٥/٣/٢٠٠٤م: إن (الإيجاد) طرحت مسودة دستور جديد للصومال خلال الجولة الثالثة من مباحثات السلام الجارية حالياً بين الفصائل الصومالية في العاصمة الكينية (نيروبي)، مضيفاً بأن كينيا، وإثيوبيا مارستا ضغوطاً على الفصائل

الصومالية؛ من أجل أن يصبح دستور البلاد علمانياً تماماً، لكن الفصائل رفضت هذا الطرح، وأصرت على أن يكون الإسلام هو المصدر الرئيس للتشريع كما كان الحال من قبل، وقال محمود: «هذا الدستور قابل للتعديل من الصوماليين أنفسهم بعد العودة لمقديشو، خاصة أن الدول التي صاغته ترغب في سلخ الصومال عن هويته العربية والإسلامية». كما أضاف السفير بأن: «كينيا وإثيوبيا حاولتا إقناع قادة الفصائل بجعل الإنجليزية اللغة الرسمية في الدستور الجديد، وأن تأتي العربية في المرتبة الثالثة بعد الصومالية، إلا أنهم اعترضوا بشدة؛ على اعتبار أن العربية هي لغة القرآن الكريم، وبالفعل تمت الاستجابة لطلبهم».

لقد صرح الكولونيل «تسفاي» عام ٢٠٠١م عن نوايا إثيوبيا الدفينة، حين شدّد على أن النظام الإثيوبي لن يسمح بقيام دولة عربية إسلامية في الصومال.

٢- تقسيم الصومال إلى عدة أقاليم، كل إقليم له سيادته وإدارته الخاصة؛ وذلك باسم - الجمهورية الفيدرالية الصومالية، وسيكون ذلك على حساب حكومة مركزية قوية، مع تنازل الفصائل الصومالية عن طموحها في استعادة إقليم «أوجادين» التابع حالياً لإثيوبيا.

وقد اتهم رئيس الوزراء السابق حسن أبشر (في مقابلة أجرتها معه الإذاعة البريطانية - القسم الصومالي) النظام الإثيوبي بمحاولة القضاء على الدولة الصومالية كلياً!

٣ - اختيار قيادة موالية أو قريبة لها:

يقول (يوسف حسن إبراهيم) وزير الخارجية في الحكومة الصومالية المؤقتة لصحيفة «البيان»

جهود المصالحة الصومالية:

عقد لغرض المصالحة الصومالية ١٤ مؤتمراً منذ ١٩٩١م، باستضافة إثيوبيا وكينيا ما عدا مؤتمر القاهرة وجيبوتي وطرابلس، وجميع هذه المؤتمرات لم تكلل بالنجاح غير مؤتمر (عدتة) في جيبوتي الذي تمخضت عنه حكومة انتقالية، ولم تكن المشكلة كما يرى المراقبون من الصوماليين، بل من بعض دول الجوار والقوى الدولية.

وهذه أبرز محطات المصالحة الصومالية:

في ديسمبر عام ١٩٩٧م رعت القاهرة مبادرة للمصالحة الصومالية، وفي عام ١٩٩٨م رعت ليبيا مبادرة مماثلة، وكان بينهما نوع من التنسيق في تحقيق السلام في الصومال، غير أن المبادرتين لم تثمرا وقتها.

في عام ١٩٩٩م، قدم الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلي في الأمم المتحدة مبادرة للمصالحة الصومالية، عرفت بـ (مبادرة جيلي) للمصالحة، وبالفعل استطاعت جيبوتي جمع أكثر من ٢٠٠٠ شخص من جميع مناطق الصومال، ليشكّلوا - بعد مشاورات استغرقت شهوراً - أول حكومة حظيت باعتراف العالم، وترأسها عبيدي قاسم صلاح حسن، إلا أن بعض الفصائل الصومالية رفضت الاعتراف بهذه الحكومة، وشكّلت «مجلس المصالحة الصومالي» المعارض الذي اتخذ من إثيوبيا مقراً له.

في عام ٢٠٠١م جرت عدة محاولات للمصالحة: ففي مارس اعتمدت جامعة الدول العربية قراراً حثت فيه الفصائل الصومالية على دعم الحكومة الوطنية المؤقتة. في حين اجتمع عدد من قادة الفصائل المناهضة للحكومة الوطنية الانتقالية في إثيوبيا، وشكّلوا «مجلس المصالحة»، وإعادة البناء

الإماراتية في ٢٣/١/٢٠٠٤م: إن هذا المؤتمر في (نيروبي) لا يدار من خلال الصوماليين؛ فمنذ البداية حرصت الدول المجاورة للصومال على أن تدير شؤونها بشكل مباشر؛ مما خلق حالة تخبط في الإدارة، ومن ضمن هذه التخبطات أن هذه الدول لم تكن حيادية فيما يتصل بالفصائل والأطراف؛ فكانوا يفضلون بعض القيادات، ولا يتقبلون الآخرين.

لقد صرح الرجل الأول في الصومال اليوم - الذي تباركه إثيوبيا - (عبد الله يوسف) بأن الصومال لا تمت بأية صلة إلى المنطقة العربية، وزاد في تصريح آخر له بأنه قد يلجأ إلى إسرائيل بدلاً من العرب، مؤكداً على أن انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية جاء بفعل انتهازية سياد بري، وأطماعه على حساب انتماء الصومال الأفريقي.

٤ - الحد من جميع الأنشطة الإسلامية في الوطن، حتى قال مليس زيناوي: «لا بد من تغيير مناهج التعليم في الصومال، وإلا ستصبح يوماً ما (طالبان) جديدة في القرن الأفريقي»، وفي حديث صحفي أدلى به لوكالة رويترز (في ١٩/٢/٢٠٠٢م) أشار إلى وجود أدلة عنده تثبت «علاقة الحكومة الصومالية بالاتحاد الإسلامي»، في محاولة للتحريض بالحكومة الصومالية في حينه.

وقد حرصت إثيوبيا رغم إخفاق جهودها على حضور مؤتمرات المصالحة التي كانت تعقد في العاصمة الكينية (نيروبي)، وبشكل مكثف. ويأتي ذلك حرصاً منها على أن تكون الوكيل المعتمد لواشنطن في المنطقة والشريك الرئيس لها في حملتها على «الإرهاب» لتصفي في ظلها الخصوم التقليديين لها في الصومال أو «الأوجادين» أو «شعب الأرومو المسلم».

الصومالي»، وكان هدفهم المعلن هو عقد مؤتمر في عام ٢٠٠٢م يفضي إلى تشكيل «حكومة انتقالية تمثيلية للوحدة الوطنية». وفي مايو أعلنت الحكومة الوطنية الانتقالية أنها عينت لجنة وطنية للمصالحة. وفي ديسمبر استضافت الحكومة الكينية مؤتمراً شارك فيه رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية، وعدد من قادة الفصائل؛ بهدف تحقيق المصالحة بين الطرفين، إلا أن قادة الفصائل الرئيسية المنضوية تحت مجلس المصالحة وإعادة البناء الصومالي قاطعت المحادثات، ورفضت النتائج.

في ١٥/١٢/٢٠٠٢م، عقدت منظمة (الإيجاد) مؤتمراً للمصالحة في مدينة الدوريت الكينية، وهو المؤتمر الخامس عشر الذي يعقد في الخارج بشأن الصومال، كما أنه أوسع المؤتمرات الصومالية التي عقدت لحل المشكلة الصومالية، منذ اندلاع الأزمة الصومالية عام ١٩٩١م. وقد شارك فيه للمرة الأولى جميع الأطراف الصومالية بما فيها الحكومة الانتقالية، وعشرات من قادة الفصائل المسلحة المعارضة؛ ولم يتغيب عن المؤتمر سوى طرف واحد هو ما يعرف بجمهورية «أرض الصومال».

في يناير ٢٠٠٣م دخلت المفاوضات الصومالية بكينيا مأزقاً حاداً بعد أن أصدرت اللجنة الفنية المنظمة للمؤتمر قائمة جديدة بأسماء المشاركين في المرحلة الثالثة من المفاوضات التي تختلف عن القائمة السابقة التي اعتمدها اللجنة، وأعلن اثنان من قادة الفصائل الصومالية المشاركة في المؤتمر الانسحاب من المفاوضات؛ بسبب عدم تحقيقها لأي نتائج ملموسة منذ افتتاحها في منتصف أكتوبر ٢٠٠٢م - حسب زعمهم، وهما «موسى سودي يلحو» رئيس جناح المؤتمر الصومالي الموحد الذي يسيطر على

أجزاء من العاصمة، و«بري هيرالي» زعيم تحالف وادي جوبا الذي يسيطر على محافظتي: جوبا السفلى، وجوبا الوسطى في جنوب الصومال، واعتبر الرجلان في تصريح لهما في ١٣/١/٢٠٠٣م بأن المفاوضات الجارية - في حينه - عبارة عن مضيعة للوقت، وانتقدا ما وصفاه بتدخلات جهات خارجية للتأثير على سير المفاوضات.

كما انسحب من المفاوضات الرئيس الصومالي السابق علي مهدي محمد بعد أيام قليلة من بدايتها في مدينة الدوريت الكينية؛ وقال (مهدي) الذي كان يتحدث لوسائل الإعلام آنذاك: إن المشاركين في المؤتمر غير مطلقي الأيدي في التوصل إلى ما يريدونه، واتهم (مهدي) الحكومة الإثيوبية بأنها تتدخل بشكل مباشر في تسيير المؤتمر، وتوجيهه إلى أن يسفر عن نتيجة توافق مصالحها في الصومال من خلال حلفائها داخل الفصائل الصومالية.

وفي أبريل ٢٠٠٣م رفض الرئيس الصومالي السابق عبيد قاسم صلاص دعوة وجهتها إليه الحكومة الكينية للمشاركة شخصياً في مفاوضات مؤتمر المصالحة الذي كان منعقداً في (نيروبي) تمهيداً لجولة ثالثة من المفاوضات. وقد نشب خلاف حاد بين الأطراف المشاركة في المؤتمر حول التقسيم النهائي للسلطة المركزية في البلاد؛ فمعظم قادة الفصائل يطالبون باقتسام السلطة على أساس فصائلي تخضع له حكومة صلاص، مثل: باقي الفصائل، ووفقاً للحجم العسكري والقبلي لكل طرف من هذه الأطراف، ويطلب آخرون باقتسام السلطة على أساس قبائلي بحت، مثلما حدث في مؤتمر جيبوتي للمصالحة الصومالية قبل ثلاث سنوات. ونتيجة الانشقاقات والتحالفات التي حصلت

خبراء أجنبى . وطالبت الحكومة بالمقابل بتشكيل لجنة صومالية خالصة لوضع دستور يترجم هوية وإرادة الصوماليين .

وإضافة إلى ما سبق ظهر على الساحة السياسية صراع بين شيوخ القبائل وزعماء الميليشيات حول الأحقية في تعيين أعضاء البرلمان . ففىما طالب بها شيوخ القبائل باعتبارهم القيادة الشرعية والتاريخية فى الصومال ، رفض زعماء الميليشيات - الذين وجدوا دعماً خارجياً من مصادر ودول متعددة ، وارتبطت مصالحهم بها - هذا المطلب نظراً لتراجع وتقلص دور المشائخ - حسب زعمهم .

فى ١٥/٩/٢٠٠٣م عرضت لجنة الوساطة الميثاق الانتقالي للصومال (الدستور المؤقت) الذى تمت صياغته للتصويت على الفصائل الصومالية المشاركة بالمؤتمر ، دون حضور ممثلى الحكومة و ٩ من الفصائل المتحالفة . وهو الأمر الذى دفع صلاذ إلى اعتبار مؤتمر المصالحة الصومالية منهاراً بالكامل .

وفى ١٦/٩/٢٠٠٣م أصدرت الحكومة الصومالية والفصائل المتحالفة معها بياناً مشتركاً ، دعت فيه إلى عقد مؤتمر بديل عن مؤتمر (نيروبي) فى داخل البلاد لانتخاب برلمان وحكومة يحلان محل الحكومة التى انتهت فترة ولايتها فى منتصف أغسطس ٢٠٠٣م .

فى ٢٨/٩/٢٠٠٣م أعلنت جيبوتي انسحابها من لجنة الوساطة - التى تسعى لإبرام اتفاق سلام بين الفصائل الصومالية - احتجاجاً على عدم مشاركة كل الأطراف الصومالية فى المحادثات ، وقال سفير جيبوتي لدى كينيا : إن محادثات السلام فى كينيا لم تتمخض عن تحقيق مصالحة حقيقية بين مختلف الفصائل الصومالية ، وإنما قد توقع البلاد فى حرب

داخل أروقة مؤتمر المصالحة ، على صعيد المعارضة أو الحكومة الانتقالية : بدا بأن المؤتمر يسير باتجاه الإخفاق ، وبعد مساع مكثفة من حكومة (نيروبي) المضيفة ، ورئيس اللجنة الفنية المنظمة للمؤتمر ؛ عاد ممثلو المعارضة والحكومة إلى المؤتمر مرة أخرى .

فى ٥/٧/٢٠٠٣م اتفق عدد من قيادات الفصائل الصومالية فى (نيروبي) على تشكيل حكومة فيدرالية تتولى إدارة شؤون البلاد لمدة أربع سنوات ، وتشكيل حكومة فيدرالية انتقالية ، و برلمان من ٣٥١ عضواً للفترة ذاتها ؛ وقد اعترض الرئيس الصومالى عبد القاسم صلاذ فى مؤتمر صحفى عقده فى (نيروبي) فى ٢٩/٧/٢٠٠٣م على الاتفاق ، وقال : إن «الاتفاق الذى وقعته الأطراف الصومالية - من جانب واحد - والدستور الانتقالي الذى عُرض على المفاوضين يمسان هوية الصومال العربية ، ويؤدىان إلى بلقنة الصومال وتفتيتها إلى دويلات صغيرة تحت اسم الفيدرالية» ، واتهم الرئيس الصومالى إثيوبيا - وهى إحدى الدول الثلاث المنظمة للمؤتمر - بأنها السبب فى انهيار المفاوضات ؛ حيث أصرت على صياغة أجندة المؤتمر بما يتفق وسياساتها الرامية إلى الهيمنة على مستقبل الصومال ، من خلال «عملاء» موالين لها .

وعلى إثر انسحابات متتالية من عدد من الأطراف الرئيسية قامت حكومة كينيا بتعليق المفاوضات فى ١٣/٨/٢٠٠٣م ، تفادياً لانهيار المفاوضات .

وقد أخذت الحكومة الانتقالية على الاتفاق جملة من القضايا : من بينها نظام الفيدرالية الذى ترفضه الحكومة ، باعتباره تجزئة للبلاد ، وإقصاء للغة العربية من كونها اللغة الرسمية للبلاد كما كانت سابقاً ، وإسناد صياغة الدستور الصومالى إلى

جديدة؛ بسبب الخطوات الانفرادية التي اتخذتها كينيا، واعتبرت جيبوتي أن المؤتمر لن يكون في مصلحة الشعب الصومالي في ضوء ما يشهده من « انحياز واضح لتحقيق مصالح دول بعينها ».

وعلى إثر ذلك : أعلن « باثويل كيبجيات » - المنسق الكيني لمؤتمر السلام الصومالي - تعليق المفاوضات بين الأطراف الصومالية حتى ٢١/١٠/٢٠٠٣م. فيما رفض عبد العزيز أحمد - مندوب إثيوبيا في المؤتمر الصومالي - ما قاله المنسق الكيني، وأفاد في حديث صحفي له (١/١٠/٢٠٠٣م) بأن المؤتمر مستمر وعملية تقاسم السلطة جارية، وليس مقبولاً ما نقل عن المنسق الكيني؛ معتبراً أن انسحاب جيبوتي من المؤتمر « غير مبرر »، وأن المؤتمر لن يتأثر بهذا الانسحاب.

لقد كشفت هذه المواقف في حينها عن عمق الخلافات القائمة بين الدول الثلاث المشرفة على أعمال المؤتمر بتفويض من منظمة « الإيجاد » التي ترعى مباحثات السلام الصومالية.

في ٢٥/١٠/٢٠٠٣م دعت قمة (الإيجاد) الدورية - التي عقدت في كمبالا - لعقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء خارجية دول (الإيجاد) في نيروبي، لتقييم مفاوضات السلام الصومالية القائمة منذ ١٥/١٠/٢٠٠٢م، وإعطاء دفعة جديدة لهذه المفاوضات التي لا تزال معلقة منذ مطلع الشهر. وتمّ الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول (الإيجاد) في نيروبي بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٣م.

في ٢٨/١٠/٢٠٠٣م اجتمع وفد الحكومة الصومالية برئاسة صلاّد ووفد المجلس الوطني لإنقاذ الصومال بقيادة (موسي سودي)، وبحضور الزعيم الليبي معمر القذافي في (طرابلس) بليبيا، فيما بدا

أنه مبادرة ليبية جديدة بشأن الصومال. في ٢٣/١١/٢٠٠٣م وصف (صلاّد) مؤتمراً « يديره قس كيني يدعى (باثويل كيبجيات) يضم الشر للإسلام وأهله، ويفعل فيه ما يشاء ».

في يناير ٢٠٠٤م قال « كالونزو ماسيوكا » وزير الخارجية الكيني في تصريحات صحفية: « إن صبر المجتمع الدولي قد نفذ تجاه تعنت الأطراف الصومالية إزاء المصالحة »؛ وهدد في حديثه بأن أي زعيم يتغيب عن المشاركة في اجتماع المراجعة « سيواجه عقوبات، وسيتم اعتباره عقبة في وجه السلام في الصومال ».

لقد كانت كينيا غير جادة من أجل المصالحة الصومالية؛ ففي زيارة للرئيس الكيني السابق « دانيال أرب موي » لكلية عسكرية في واشنطن، في أكتوبر ٢٠٠٣م، سأله خبير عسكري: لماذا لا يوجد في الصومال دولة؟ فأجاب الرئيس: « كينيا، وإثيوبيا لن تكونا صادقتين في المصالحة الصومالية؛ لأنهما تخافان إذا وجدت دولة صومالية أن تعيد نزاعها معها، وأن يكون هدفها أن تضم الصومال بعض المناطق التابعة حالياً كلاً من كينيا وإثيوبيا ».

كما انقسم الصوماليون - أنفسهم - إزاء مؤتمرات السلام في نيروبي إلى معسكرين:

الأول: « مجلس المصالحة والإحياء الصومالي »: وهو يضم ١٣ فصيلاً معارضاً لحكومة صلاّد، وأعلن عنه في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام ٢٠٠١م.

والثاني: الحكومة الانتقالية وإلى جانبها « المجلس الوطني الصومالي » الذي أعلن عنه في ٣٠/٩/٢٠٠٣م؛ حيث يضم ٩ فصائل، إضافة إلى

حالة فقر شديدة، وقد أعلنت الأمم المتحدة في ١٥/١/٢٠٠٤م عن نتائج أول مسح اجتماعي واقتصادي يُجرى في الصومال منذ اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٩١م، والذي تمّ بمبادرة مشتركة بين البنك الدولي، وعدد من وكالات المنظمة الدولية، منها البرنامج الإنمائي؛ حيث أظهر المسح أن نحو ٤٣٪ من الصوماليين يعيشون في فقر شديد بمعدل دخل يومي يعادل دولاراً أمريكياً واحداً أو أقل.

ولا تمثّل الإمدادات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية شيئاً يذكر إلى جانب ما تعاني منه البلاد من أزمات، خاصة إذا أُضيف لها غياب المنظمات الإسلامية الفاعلة، وتعطيل الحوالات المالية التي يرسل بها من الجاليات الصومالية في الخارج إلى أهلهم في الداخل؛ تحت ذريعة مكافحة تمويل العناصر الإرهابية.

ورغم تعهد المجتمع الدولي بالعمل لإعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال، وتقديم الدعم اللازم لإعادة الإعمار، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل، فدول الجوار عاجزة عن تقديم أي دعم، وكذلك الحال للدول الأفريقية. أما الدول العربية فقد عبّر الرئيس الصومالي (عبد الله يوسف) عن خيبة أمله؛ نتيجة لما وصفه بـ «المبلغ الهزيل» الذي قررت تقديمه لمساعدة الحكومة الصومالية الحالية على نزع أسلحة الميليشيات؛ وقال في تصريح له في «الشرق الأوسط» اللندنية - من مقر إقامته في نيروبي في يناير ٢٠٠٥م -: «إنه كان يتوقع حصول بلاده على أكثر من مائة مليون دولار أمريكي، وليس ما تمّ الإعلان عنه في ختام اجتماعات اللجنة الوزارية العربية التي عقدت في القاهرة على هامش اجتماعات المجلس الاستثنائي لوزراء الخارجية العرب».

مجموعة من القادة القبليين، وهذا المعسكر رفض ما جرى في مؤتمرات نيروبي، على اعتبار أنه يسيء إلى الثوابت الوطنية للصومال.

ولقي هذا الاتفاق ترحيباً من قبل الولايات المتحدة والجامعة العربية؛ حيث استقبلته واشنطن بارتياح حذر. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول الجمعة ٦/٢/٢٠٠٤م قوله: «إن الصومال يستعصي على الحكم منذ زمن طويل، ونود أن نلعب دوراً لإعطاء قوة دفع لهذه العملية».

ومن الملاحظ غياب العلماء والدعاة والحركة الإسلامية في الصومال عن المصالحة الصومالية، والمؤتمرات التي عقدت من أجل السلام، وتشكيل هيكل الدولة المستقبلية في نيروبي، وغيرها من المدن والعواصم التي تنقلت بينها المؤتمرات، وترك المجال السياسي في يد زعماء الحرب أنفسهم - من قادة ميليشيات وزعماء قبائل - الذين خربوا البلاد، وكانوا سبباً في الأزمة والفتنة التي استمرت لعقد ونصف من الزمان.

التحديات المستقبلية للحكومة الحالية:

انعدام الموارد:

لا تمتلك الحكومة الجديدة موارد مالية لتسيير شؤونها، كما أنها لا تمتلك البنى التحتية، والإمكانات التي تساعد على القيام بمهامها كدولة تقييم الأمن، وتحمي الحدود، وترعى مصالح المجتمع، وتنهض بالتنمية. في حين أن المساعدات الدولية المقدمة لا تفي بمتطلباتها لإدارة شؤونها، وتوظيف كوادرها في مختلف المؤسسات الرسمية للدولة.

وفي الوقت ذاته يعاني الشعب الصومالي من

هذا في حين أوضح شيخ إسماعيل وزير خارجية الصومال - في تصريح لصحيفة « الشرق الأوسط » بشأن عرض الملف الصومالي على القمة العربية السابعة عشرة التي عقدت في الجزائر خلال شهر مارس ٢٠٠٥م - أن التقديرات الأولية لمشروع إعادة إعمار الصومال تصل مبدئياً إلى نحو ثلاثة مليارات دولار، مشيراً إلى أنه يتعين إعادة بناء كافة مؤسسات الدولة الصومالية من تحت الصفر.

وفي حين يقدر الخبراء الدوليون في الأمم المتحدة تكاليف إعمار الصومال بخمسة مليارات دولار، لم يقدم الاتحاد الأوروبي أكثر من عشرين مليون دولار، وعليه خسر (عبد الله يوسف) أول طلب تقدم به إلى المجتمع الدولي كرئيس للصومال ألا وهو تقديم المساعدات الخارجية لحكومته من أجل تحسين أوضاع أبناء الشعب الصومالي، وكسب ثقتهم.

كميات السلاح:

يشكل انتشار السلاح في يد الفصائل والمليشيات الصومالية أحد أهم مشاكل الدولة، وهي تهرب عبر الحدود البرية والبحرية، وبمساندة دول مجاورة كإثيوبيا، في ٢٩/١٢/٢٠٠٢م اتهم الرئيس الصومالي السابق عبيدي قاسم صلاب حسن - في مؤتمر صحفي له إثيوبيا - بتقويض الاستقرار في الصومال؛ وذلك عن طريق مساندة قادة الحرب الصوماليين، وتزويدهم بالأسلحة والذخيرة لتحقيق أهدافها الرامية إلى تقسيم الصومال إلى كانتونات قبلية متناحرة؛ وأكد بأن إثيوبيا «تنتهك باستمرار الحظر الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على توريد السلاح إلى الصومال».

وقد أفاد «ستيفن تافروف» - رئيس لجنة خبراء

الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة الحظر الدولي المفروض على الصومال - في مؤتمر صحفي في نيروبي في ١٨/١١/٢٠٠٣م بأن السلاح لا يزال يدخل إلى الصومال بصورة ملحوظة على الرغم من الحظر الذي فرضه مجلس الأمن الدولي عام ١٩٩٢م، كما أن التجارة فيه نشطة جداً، سواء في الأسلحة التي في داخل البلاد أو تلك التي تأتي من خارج الصومال. وربط المسؤول الدولي بين التطبيق الصارم لهذا الحظر وبين إيجاد حل سياسي للمشكلة الصومالية، وقال: «إن الإخفاق في تطبيق الحظر المفروض على توريد السلاح إلى الصومال من شأنه أن يعرقل أية محاولة لإيجاد حل يمهّد الطريق لإنشاء حكومة مركزية قوية في الصومال والتي تفتقدها البلاد منذ ١٣ عاماً».

وكانت لجنة متابعة الحظر الدولي المفروض على توريد السلاح إلى الصومال قد أصدرت في ٧/١١/٢٠٠٢م تقريراً مطولاً عن حركة توريد السلاح إلى الصومال ومصادرها، بالإضافة إلى الموانئ التي يتم إفراغ شحنات السلاح والذخيرة فيها في طريقها إلى أيدي المليشيات التابعة لأمرأ الحرب في الصومال. وأكد التقرير أن السلاح يتدفق إلى الصومال من جهات كثيرة؛ داعياً الخبراء إلى إصدار «قائمة سوداء» للدول والجهات التي تنتهك الحظر تمهيداً لمعاقبتها مستقبلاً. وأكد تقرير خبراء الأمم المتحدة بأنه على الرغم من انخفاض استخدام السفن الكبيرة وطائرات النقل العملاقة في إيصال السلاح إلى الصومال، فإن مئات من الأطنان منه تنقل بواسطة سفن الصيد والطائرات الصغيرة التي وجدت طريقها إلى الصومال بطرق مختلفة، منطلقاً من عدد من الدول في المنطقة، مثل: اليمن،

والعسكري - خلفه .

وفي ضوء ذلك كان الارتكاز على القاعدة القبلية والعشائرية هو الأساس في الصراع وفي المصالحة، وفي تشكيل الدولة وسلطاتها، بما يعني ضمناً أن يبقى قادة القبائل، وزعماء الفصائل المسلحة هم أصحاب الكلمة الأخيرة في صياغة الأوضاع الحالية والرؤى المستقبلية .

والقاسم المشترك للحروب الطاحنة التي شهدتها الصومال يكمن في محاولة كل طرف تقوية موقفه في المفاوضات السياسية الدائرة، وهو ما لا يتأتى إلا بالمزيد من المواجهات؛ بغية السيطرة على مساحة أكبر من الأرض .

وفي حين لم تنجح حكومة صلالد حسن خلال أربع سنوات في السيطرة على العاصمة مقديشو، وأخفقت تماماً في نزع أسلحة القبائل والمليشيات، وفي تشكيل جيش أو قوى أمن داخلي ذات تأثير في البلد؛ فإن حكومة البروفيسور (علي محمد جيدي) التي شكلها (عبد الله يوسف) لن تكون بأوفر حظاً من سابقتها؛ فقد أعادت مؤتمرات المصالحة القبائل والمليشيات إلى مركزها القديم في كونها معياراً لتقاسم السلطة السياسية في الصومال .

مشكلة الدويلات المنفصلة :

إن من التحديات العاجلة للحكومة أمراء، وزعماء الحرب الذين أثبتت التجارب عدم استعدادهم للتنازل عن نفوذهم، أو التخلّي عن مصالحهم الخاصة، ومصالح قبائلهم ومليشياتهم التي يتزعمونها .

فقد عمقت الحروب من الانقسامات في المجتمع الصومالي تحت تأثير عوامل محلية وإقليمية، أدت فعلياً إلى تقسيم البلاد إلى مجموعة من الدويلات، والولايات على أسس إقليمية، وقبلية، وعرقية،

وإثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، والإمارات العربية المتحدة .

وتأتي المسائل الأمنية - بما فيها السلاح - في أولويات حكومة (عبدالله يوسف)؛ ففي إشارة منه إلى مشكلة السلاح المنتشر في أيدي زعماء الحرب الذين أصبحوا أعضاء في البرلمان والحكومة أيضاً قال الرئيس الصومالي عبد الله يوسف : « يجب أن يتم وضع جميع الأسلحة في يد الحكومة » وقد خصصت الحكومة الجديدة ميزانية قدرها ٩٥ مليون يورو، سيستخدم جزء من هذه الأموال في الشؤون الأمنية غالباً، وتجميع الميليشيات التي سيتم استيعابها، ودمجها في الشرطة أو الجيش .

وفي خطوة أخرى في الاتجاه ذاته أطلق الرئيس الصومالي (عبدالله يوسف) مشروعاً يطلب فيه من الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية إرسال نحو ٧,٥٠٠ جندي إلى الصومال للقيام بمهام نزع السلاح، ومساعدة الحكومة في تثبيت الأمن؛ جاء ذلك عقب إصدار مجلس الأمن الدولي قراراً بالإجماع (رقم ١٥٨٧ في ١٦/٣/٢٠٠٥م) الذي شجب استمرار وصول الأسلحة والذخائر إلى الصومال، وأبدى عزم المجلس على محاسبة المسؤولين عن ذلك .

يذكر أن بعض التقديرات تشير إلى وجود نحو (٢٠) مليون قطعة سلاح في الصومال!

النزاعات القبلية :

تعد التركيبة القبلية في الصومال أقوى من جهاز الجيش والأمن، كما أن الرأي العام في الصومال تحكمه الانتماءات القبلية، وقدرة زعيم القبيلة على حشد أكبر عدد ممكن من ميليشيات قبيلته - التي تشكل الدعامة الأساسية لنفوذ السياسي

وثقافية. إذ اجتاحت إثيوبيا منطقة جنوب غرب الصومال، وأقامت منطقة أمنية هناك بحجة مكافحة العناصر الإسلامية، بينما دعمت كينيا وإريتريا جهات صومالية بحثاً عن الدور والنفوذ الإقليميين.

في مايو ١٩٩١م تمّ الإعلان عن أول حكومة إقليمية في الشمال الغربي للصومال، وهي حكومة «جمهورية أرض الصومال» وعاصمتها «هرجيسا»، وكانت برئاسة عبد الرحمن تور، ثم تلاه (إبراهيم عقال) الذي توفي في يونيو ٢٠٠٢م، ثم تلاه «طاهر ريالي كاهن» الذي فاز في أول انتخابات رئاسية تجرى في جمهورية «أرض الصومال» في ١٤/٤/٢٠٠٣م. وفي حين لم يعترف المجتمع الدولي بالجمهورية الانفصالية حاول «كاهن» العزف على وتر الولايات المتحدة، متهماً شبكات إرهابية دولية بالمسؤولية عن مقتل ثلاثة أوروبيين في بلاده، ومطالباً المجتمع الدولي الذي لا يعترف باستقلال جمهوريته عن الصومال بالمساعدة. جاء ذلك في تصريح أدلى به (كاهن) لإذاعة الـ (بي بي سي) عقب قراره طرد كل المهاجرين غير الشرعيين.

وقد حققت جمهورية «أرض الصومال» استقراراً سياسياً وأمناً، بالمقارنة مع بقية المناطق الصومالية التي تجتاحها الحرب الأهلية، وخلافات قادة الفصائل المسلحة.

وفي أغسطس ١٩٩٨م تمّ الإعلان عن قيام حكومة إقليمية في الشمال الشرقي للصومال، وهي حكومة «بونت لاند» وعاصمتها «جروي»، برئاسة عبد الله يوسف الذي طالب بإقامة نظام فيدرالي في الصومال، وعقبه في الحكم (يوسف حجي تور)، ثم (جمعة علي جمعة).

وعقب انهيار محادثات السلام بالقاهرة جرت

محاولات لإقامة حكومة إقليمية أخرى بالجنوب الصومالي بعنوان «جوبا لاند»، وتصاعدت ظاهرة إعلان قيام دويلات جديدة في الصومال، كان أبرزها في إقليم شبيلي الوسطى، وفي أقاليم جنوب غرب البلاد، كما تصاعدت ظاهرة الاقتتال بين الفصائل لتوسيع النفوذ والوصول إلى السلطة في تلك الدويلات، وخطورة هذا الأمر لا تكمن فقط في بروز أقاليم لها هوية مميزة بقدر ما تكمن في زيادة تأثير البعد الإقليمي في المعادلة الوطنية الصومالية انطلاقاً من الإقليم المعني!

لقد ظلت الحكومة الانتقالية السابقة برئاسة (صلاد) تحظى باعتراف جزء من جنوب البلاد فقط، بينما تواجه معارضة من حكومتي أرض الصومال، وأرض البنانت المعلنتين من طرف واحد، ومن الفصائل المسلحة التي كانت تسيطر على جزء من مقديشو والجنوب. واستمر القتال من أجل السيطرة على الأراضي بين الفصائل والحكومة الوطنية الانتقالية، وفيما بين الفصائل نفسها.

يذكر أن حسين عيديد الذي تشكّل منظّمته (الاتحاد الوطني الصومالي) إحدى المنظمات التي يتكون منها مجلس المصالحة يناصر الحكومة الانتقالية العداء، ويتخذ من إثيوبيا مقراً له، ولم تفلح حكومة مقديشو حتى الآن في ضمّه إلى جهود المصالحة الوطنية التي شرعت فيها منذ تشكيلها عقب توقيع اتفاق (عرتة) في جيبوتي عام ٢٠٠٠م.

انتشار الإيدز:

تقول إحصاءات الأمم المتحدة: إن معدلات انتشار الإيدز تتزايد بسرعة في دول القرن الأفريقي: إثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، والصومال. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائية رسمية أو غير رسمية عن معدل الإصابة بمرض الإيدز في

لل قضية الصومالية ومراحلها، ومحطاتها، وعوامل التشابك والتداخل فيها نخلص إلى نتيجة مفادها: أن الصومال مثال واضح - ضمن كثير من الأمثلة - على تفكك الروابط الإسلامية والعربية بين دول العالم الإسلامي والعربي، وعلى أن الإرادة الاستعمارية القديمة والحديثة تسعى إلى تجزئة الجسد لتنفرد بكل جزء على حدة، تصيغه وفق أهدافها ومصالحها وتحالفاتها في المنطقة. وقد دفع الشعب الصومالي ضريبة التخائل العربي والإسلامي، وتُرك فريسة سائغة للقوى المعادية للإسلام والعروبة، يشككون حاضره، ويرهنون مستقبله. ولم يعد خافياً على أحد أن جميع الضغوط مورست، وبذلت كافة الجهود لإقصاء أي إرادة صادقة، أو سعي جاد لحل الأزمة من قبل الدول العربية، وجاء الحل مرسوماً ومعداً من دوائر صنع القرار الغربية بالاتفاق مع حلفاء المنطقة: إثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وإسرائيل.

إن الصورة بهذه الملامح تؤكد خطورة النتائج المستقبلية لهذا التدخل السافر والسياسات الاختراقية لبلد عربي مسلم. وما لم تبذل الدول والشعوب العربية جهوداً حقيقية في تأكيد هوية الشعب الصومالي العربية والإسلامية، وتقديم له الدعم الإنساني، والمساندة بالمال، والإمكانيات المادية، والخبرات المختلفة لهضة البلاد، وعمران الأرض، وتنمية المجتمع، وإلا فإن الاختراق الثقافي والفكري والسياسي سيتمكن من هذا البلد الذي يعد البوابة الجنوبية للبحر الأحمر شريان الأمة ووريدها.

أسماء في عالم السياسة الصومالية المعاصرة:

العقيد عبد الله يوسف:

من مواليد عام ١٩٣٤م بمدينة «غالكيو» شمال شرقي الصومال، وينتمي إلى واحدة من القبائل الصومالية الرئيسة الأربع، وهي: الدارود، وينحدر

الصومال: فإن الأمم المتحدة أصدرت في ديسمبر ٢٠٠٣م تقريراً يفيد بأن ١٪ من سكان الصومال البالغ عددهم ١٠ ملايين نسمة يحملون الفيروس الحامل للمرض، أو مصابون بالمرض فعلاً. ومما يزيد من مخاوف انتشار المرض في الصومال أن الدول المحيطة به مثل: كينيا، وإثيوبيا، وجيبوتي من أكثر الدول الأفريقية إصابة بالعدوى حسب تقارير الأمم المتحدة.

زراعة الحشيش:

تعرض بيان المنظمات المدنية في ١٢/٢/٢٠٠٤م إلى استخدام بعض الميليشيات الصومالية الأراضي الزراعية في زراعة الحشيش والمخدرات الأخرى التي تدر عليهم أرباحاً طائلة لتمويل عملياتهم العسكرية. وأكد البيان أن «عدداً من المزارع وكلها في المناطق الزراعية الخصبة بجنوب الصومال تم تحويلها إلى مزارع للحشيش بالكامل، تحرسها الميليشيات، وأجبر السكان المحليون على العمل فيها بالقوة».

النفائيات النووية:

في ٩/٣/٢٠٠٥م دعا مسؤولو الحكومة الصومالية الأمم المتحدة إلى إزالة أطنان من النفائيات الخطرة التي نقلتها موجات المد الآسيوي «تسونامي» من أعماق السواحل الصومالية إلى الشاطئ؛ حيث تسببت في حدوث أمراض فتاكة و «زيادة الوفيات بين البشر والحيوانات، تبعها انقراض على نطاق واسع للحياة البحرية والبرية».

وأكد تقرير للأمم المتحدة صدر في شهر فبراير: أن موجات المد أخرجت مواد خطيرة في الصومال، الذي استخدم على مدى سنوات كمقلب للنفائيات النووية للدول الأخرى. وأوضح التقرير أن دفن النفائيات أصبح أكثر سهولة بعد الإطاحة بنظام سياد بري.

الخلاصة:

من خلال هذا التتبع، والاستقراء، والعرض

من أحد فروعها «حارتي» وأحد فخوذها «ماجيرتين»، وهي ذات نفوذ سياسي ومالي كبير في الصومال. متزوج ولديه أربعة أبناء. وهو يجيد اللغات الإيطالية والروسية والإنجليزية، إضافة إلى الصومالية، ويفهم العربية، لكنه لا يجيدها.

درس يوسف القانون في الصومال قبل أن يبدأ دراساته العسكرية في الاتحاد السوفيتي وإيطاليا، وانخرط في سلك الجيش في عهد الاستعمار، وهو في ريعان الشباب، وكانت تربطه زمالة عسكرية بكل من اللواتين محمد سياد بري، ومحمد فارح عيديد.

وعند قيام دولة الصومال المستقلة عام ١٩٦٠م باتحاد إقليم «أرض الصومال البريطاني» (شمال غربي البلاد) مع إقليم «الصومال الإيطالي» (جنوب ووسط الصومال، حتى الشمال الشرقي) كان عبدالله يوسف من كبار ضباط الجيش الصومالي.

رفض المشاركة في تنفيذ انقلاب عسكري بزعامة (سياد بري) في أكتوبر ١٩٦٩م، بعد اغتيال الرئيس الصومالي (عبد الرشيد علي شاماركي) على يد أحد مرافقيه، وعقب قيام (سياد بري) بالانقلاب العسكري في ١٢ أكتوبر زج بـ (عبد الله يوسف)، و (فارح عيديد) إلى السجن، وبعد شهرين من سجنهما عرض (سياد بري) على (عيديد) منصباً دبلوماسياً في تنزانيا فخرج من السجن، كما عرض على (يوسف) تولي منصب سفير في ألمانيا، لكنه رفض فأبقاه في السجن حتى عام ١٩٧٦م، ومن ثم أطلقه ليعينه مديراً عاماً في إحدى المؤسسات الحكومية.

عاد إلى الجيش مطلع عام ١٩٧٧م مع بداية التوتر العسكري بين الصومال وإثيوبيا في النزاع على إقليم الصومال الغربي المعروف بأوجادين - الذي تحتله إثيوبيا، وقاد القوات الصومالية في منطقة دولو جنوب غربي البلاد إثر اندلاع الحرب،

واستطاع استرجاع أجزاء واسعة من أوجادين، لكن الاتحاد السوفيتي حينها قرر التخلي عن حليفه سياد بري، ودعم الحليف الآخر «مانجيسو»؛ مما اضطره للانسحاب من أوجادين في ١٩٧٨م.

في التاسع من أبريل ١٩٧٨م حاول تنفيذ انقلاب ضد سياد بري مع بعض الضباط، لكنه لم ينجح، وهرب إلى كينيا مع الضباط الناجين، ومن ثم توجه إلى إثيوبيا؛ حيث طلب من «مانجيسو» المساعدة لإطاحة نظام سياد بري؛ فسمح له حرية عبور الأراضي الإثيوبية لتنفيذ عمليات عسكرية في المناطق الصومالية، وأسس آنذاك أول تنظيم سياسي عسكري داخل الأراضي الصومالية.

وعمل (عبد الله يوسف) مع نظام «مانجيسو» على الإطاحة بسياد بري، وأسس جبهة «الخلاص الوطني الصومالي» وبدأت الجبهة معارضة سياسية مسلحة لنظام سياد بري مكونة من جميع القبائل، ولقيت جبهة الخلاص دعماً عسكرياً ولوجستياً كبيراً من إثيوبيا ومن بعض الدول الأخرى، ونشطت في عمليات الكرّ والفرّ بينها وبين الجيش الصومالي عبر الحدود الطويلة، وأدى ذلك إلى احتلال إثيوبيا لأجزاء وسط الصومال لعدة سنين.

لكن الوفاق لم يدم بين الطرفين كثيراً، فاختلفا واعتقل «مانجيسو» عبد الله يوسف في ١٢/١٠/١٩٨٥م وزجّ به في أحد سجون أديس أبابا، وعقب الإطاحة بنظام «مانجيسو» على يد «الجبهة الثورية» بقيادة مليس زيناوي (رئيس الوزراء الحالي) في مايو ١٩٩١م فرّ عبد الله يوسف من السجن في يوليو من العام نفسه مع سجناء آخرين مستغلين تغير النظام، وعاد إلى بلده ليشارك في الحرب الأهلية التي اندلعت في العام ذاته بعدما أطاح زميله فارح عيديد بالرئيس سياد بري، كما

وحضر من الجانب العربي: (عمرو موسى) الأمين العام لجامعة الدول العربية، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح، والرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلي، وعلي عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني. أما أفريقيا فقد حضر الرئيس الكيني «مواي كيباكي» الذي استضافت عاصمة بلاده حفل التنصيب، والرئيس النيجيري «ألوسيجون أوباسانجو»، والرئيس الأوغندي «يوري موسيفيني»، والرئيس الرواندي «باول كاجامي»، والرئيس البوروندي «دوميتين أندازيا»، ورئيس الوزراء التنزاني «فريدريك سومايا».

وشارك في الاحتفال السفير محمد سحنون مستشار الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الأفريقية، وممثلون عن الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا (الإيجاد).

ونظراً لقربه من أديس أبابا فقد أعربت الحكومة الإثيوبية عن تأييدها الكامل لعبد الله يوسف على لسان وزير الإعلام «بيركيت سيمون»، الذي قال في تصريح صحفي (١٢/١٠/٢٠٠٤م): إن حكومته مستعدة للتعاون ودعم الحكومة الصومالية الجديدة، نافياً الاتهامات القائلة: إن إثيوبيا تتدخل في الشؤون الصومالية.

أدى العقيد (عبد الله يوسف أحمد) اليمين الدستورية رئيساً للصومال في الأول من ديسمبر ٢٠٠٤م، في حين يرى الكثيرون في مقديشو بأن صلته أوثق مما ينبغي مع إثيوبيا العدو التاريخي للصومال، وأن ترشيحه للرئاسة حظي بدعم قوي منها.

يعد عبدالله يوسف سياسياً مخضرمًا، وذا شخصية قوية وخبرة عسكرية فائقة، وفي حين كانت الحكومة السابقة على خلاف قائم مع إثيوبيا، باعتبارها احتضنت معارضيه، ودعمتهم عسكرياً

شارك في العمليات السياسية المتمثلة في مؤتمرات المصالحة الكثيرة والتي لم تؤت ثمارها.

قرر في أغسطس ١٩٩٨م إعلان منطقتيه في شمال شرقي الصومال منطقة حكم ذاتي باسم «بونت لاند» أو «بلاد بونت»، وترأسها حتى عام ٢٠٠٢م، ثم خاض صراعاً مبرراً على السلطة في تلك السنة مع خصمه (جامع علي جامع) الذي أقصاه عن رئاسة «بونت لاند» لفترة وجيزة. ولاحقاً استرجع العقيد رئاسة الحكم الذاتي في السنة ذاتها، وشارك في مؤتمر المصالحة الصومالية الأخير في نيروبي؛ حيث وضع المؤتمرون من زعماء القبائل وأعيان البلاد دستوراً جديداً للصومال، واختاروا أعضاء البرلمان، الذين انتخبوا بدورهم (عبد الله يوسف) رئيساً في العاشر من أكتوبر ٢٠٠٤م، ومن إجمالي عدد أعضاء البرلمان الصومالي البالغ ٢٧٥ عضواً، صوت ١٨٩ عضواً لصالحه مقابل ٧٩ عضواً لخصمه وزير المالية السابق (عبد الله أدو) في الجولة الثالثة والأخيرة من الاقتراع الذي تنافس فيها ٢٨ مرشحاً.

وحظي تنصيب عبد الله يوسف أحمد رئيساً للصومال في ١٤/١٠/٢٠٠٤م في نيروبي بحضور عربي وأفريقي كبير، فيما بدا أنه مؤشر على الدعم الذي ستمتع به الحكومة الصومالية الجديدة، وقد تعهد الرؤساء وممثلو الحكومات المشاركون في مراسم التنصيب بدعم الحكومة الجديدة؛ لتتمكن من إعادة الأمن والاستقرار السياسي إلى الصومال. كما حظي التنصيب بحضور صومالي كثيف تمثل في مشاركة نواب البرلمان، وزعماء الفصائل وسلطين العشائر، والشخصيات العامة، وأعضاء الحكومة السابقة، بمن فيهم الرئيس السابق عبيد قاسم صلااد حسن.

فإن الرئيس الجديد تربطه علاقات وثيقة مع إثيوبيا ، بل يعتبر رجل إثيوبيا الأول في الصومال ، وقد كان عضواً بالجلس الصومالي لإعادة البناء - وهو تحالف هش بين زعماء حرب معارضين - دعمته إثيوبيا ليشكل تحدياً لرئيس الحكومة الانتقالية صلاّد . وهو في الوقت ذاته مناوئاً للجماعات الإسلامية التي تصفها الولايات المتحدة بالمتشددة ، وحليف واضح لواشنطن في حريها ضد « الإرهاب » - كما يقول . ولعل تحالفه مع نظام إثيوبيا وواشنطن يساعده في القيام بالمهمة المناطة به في الفترة القادمة . ولعل الزخم الدعائي حول عبدالله يوسف يخفي وراءه أبعاد شخصية الرجل ، وماضيه السابق ، وصلاته الخارجية .

عبدى قاسم صلاّد حسن :

من مواليد ١٩٤٢م ، متزوج وله أبناء ، وهو ينتمي لقبيلة الهوية ، وهي إحدى قبائل الصومال الرئيسية الست ، كما أنه خطيب مفوه وسياسي بارز .

درس صلاّد علم الأحياء بموسكو ، وحصل على درجة الدكتوراه ، وهو يتحدث الصومالية والعربية والإيطالية والإنجليزية والروسية .

تولى منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة سياد بري ، ثم وزارة الداخلية ، وشغل - أيضاً - منصب وزير العمل ، ووزير التجارة والصناعة قبل سقوط نظام بري .

ذهب إلى القاهرة عقب سقوط النظام ، وعاش هناك لفترة ، ثم عاد إلى البلاد ، وياشر العمل مع مجموعات إقرار السلام في الصومال ، وأصبح أول رئيس مدني للصومال بالانتخاب في ٢٧/٨/٢٠٠٠م .

وكان عبدى قاسم صلاّد حسن ، رئيس الحكومة الانتقالية الصومالية قد سحب ترشيحه من الدورة

الثانية للانتخابات .

انسحب صلاّد من محادثات كينيا بشأن تكوين حكومة جديدة (قبل أسابيع من انتهاء ولاية حكومته الانتقالية في أغسطس ٢٠٠٣م) ، لكنه عاد بعد ذلك إلى مائدة المفاوضات رافضاً التنحي عن منصبه إلى حين تكوين الحكومة الجديدة ، وتفادياً لدخول البلاد في مرحلة من الفراغ السياسي .

صدرت خلال فترة رئاسته عدد من القوانين ، التي نالت موافقة أغلبية البرلمان ، لكنها لم تجد طريقها على أرض الواقع ؛ بسبب الفصائل المعارضة للحكومة ، وغياب الإمكانيات المتاحة . وكان أكبر إنجاز حققته رئاسة (صلاّد) أنها أعادت الصومال كعضو معترف به في الأسرة الدولية ؛ حيث شغل الصومال مقاعده الإقليمية والدولية التي كانت شاغرة لفترة امتدت لأكثر من ١٠ أعوام .

المراجع :

تم الرجوع لإعداد هذا الموضوع إلى أكثر من ١٠٠ مادة ، ما بين أخبار وتقارير ومقالات ، منشورة على الإنترنت .

بالإضافة إلى :

- التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية ٢٠٠٢م .
- الحصاد المرّ : تجربة الصومال بين الحكومة الجائرة والحرب الأهلية ، بقلم / محمد إدريس أحمد . (متوفر على الإنترنت) .

- تحضير عملية تغيير الهوية بعد التفكيك السياسي في الصومال ، بقلم / إبراهيم عبد الله محمد .

- حوار مع (حسين عيديد) في مجلة (المجلة) بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٣م .

أزمة ساحل العاج ومحنة المسلمين

بدر حسن شافعي (*)

badr19702000@yahoo.com

برزت أحداث ساحل العاج^(١). ذلك البلد المسلم في غرب أفريقيا - على السطح في الأونة الأخيرة؛ لكي تكشف عن فصل من فصول المأساة التي تتعرض لها الأغلبية المسلمة في البلاد على يد النظام الكاثوليكية المتعاقبة.

على مأساة المسلمين؛ حيث قامت الطائرات الفرنسية بتدمير خمس طائرات حكومية كانت مرابضة في أحد المطارات، كما تم تنفيذ عملية إعادة انتشار القوات الفرنسية حول المطارات العسكرية في البلاد، وقامت باريس بإرسال تعزيزات عسكرية في البلاد، وتدهورت العلاقة بين الرئيس الكاثوليكي (لوران جبابو) والحكومة الفرنسية^(٢).

وبدأ الاهتمام العالمي بالأزمة؛ ليكتشف الجميع أن عملية إبادة جماعية كانت تتم للمسلمين - دون ضجيج - من قبل، وأن ما حدث مؤخراً أشبه بسقوط ورقة التوت عن محنة المسلمين في ساحل العاج^(٣).

وفي هذا الإطار فإننا سنحاول في هذه الدراسة تناول عدة نقاط هي:

١ - إلقاء الضوء أولاً على محنة المسلمين - ليس فقط في عهد جبابو - ولكن منذ عهد بوانيبه - أول رئيس وطني للبلاد - لندرك حجم المأساة التي يعاني

ويلاحظ أن وسائل الإعلام - خاصة الغربية - ما كانت لتهتم بمأساة مسلمي ساحل العاج، لولا الأقدار الربانية، ثم الأيدي الصهيونية التي دفعت الطائرات الحكومية لضرب أحد مواقع الإسلاميين في الشمال في السادس من نوفمبر الماضي، لكن سقطت فذائف الطائرات على أحد معسكرات القوات الفرنسية المتواجدة في مدينة بواكيه وسط البلاد؛ مما أدى إلى مصرع تسعة عسكريين فرنسيين وأمريكي واحد، وإصابة اثنين وعشرين آخرين، وتردد في حينها أن طائرة استطلاع إسرائيلية - بدون طيار - هي التي حددت ذلك الموقع. وهنا قامت الدنيا ولم تقعد، على اعتبار أن الضحايا من الأجانب، وكان رد الفعل الفرنسي عنيفاً جداً - بالرغم من أن فرنسا منذ استقلال البلاد عنها عام ١٩٦٠م كانت شاهدة عيان - من خلال قواتها المتمركزة في أحد القواعد العسكرية - في البلاد -

(*) باحث ماجستير في الشؤون الأفريقية، مقدم برامج بإذاعة صوت العرب.

(١) صارت تعرف الآن باسم (كوت ديفوار)، وهي الترجمة الفرنسية لساحل العاج، والتي اعتبرها الرئيس الراحل بوانيبه الاسم الرسمي للبلاد، ومن ثم فإن استخدام أي من المصطلحين في هذه الدراسة صواب، وإن كنا سنفضل استخدام (الاسم العربي) اعتزازاً باللغة العربية.

(٢) حول أبعاد الأزمة الأخيرة انظر دكتور عبد الملك عودة: حالة الحرب في كوت ديفوار، صحيفة الأهرام القاهرية، ٢٤/١١/٢٠٠٤م.

(٣) حول أبعاد الدور الصهيوني في الأزمة: انظر: طارق عادل الشيخ: أزمة (كوت ديفوار) واليد الإسرائيلية الغامضة، الأهرام، ٢٧/١١/٢٠٠٤م.

منها المسلمون على مر النظم المتعاقبة - بغض النظر عن طبيعة تلك النظم (ديمقراطية أو عسكرية أو معارضة).

٢ - ثم نحاول بيان الموقف الدولي منها، خاصة الموقف الفرنسي، باعتبار أن فرنسا شريك فيما يحدث في البلاد الآن، ثم موقف المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة.

٣ - ثم أخيراً نحاول استشراف المستقبل، أو بمعنى آخر محاولة بيان مدى انعكاس الأزمة على أوضاع المسلمين.

ولكن قبل تناول هذه النقاط يتعين علينا أولاً إعطاء لمحة سريعة عن أوضاع المسلمين في ساحل العاج، وأثر السياسة الاستعمارية الفرنسية على الأوضاع الراهنة.

أوضاع المسلمين في ساحل العاج:

يبلغ عدد سكان ساحل العاج وفق إحصائيات عام ٢٠٠٣م قرابة ١٦ مليون نسمة، وكشأن كل الإحصائيات تختلف الأرقام حول نسب السكان؛ إذ تتراوح تقديرات عدد المسلمين بها بين ٦٠٪ - ٦٥٪؛ (أي قرابة ١٠ ملايين نسمة)، يدين معظمهم بالذهب الملكي كشأن معظم دول غرب إفريقيا، في حين تتراوح نسبة النصارى بين ٢٠٪ - ٢٥٪ معظمهم كاثوليك (٨٠٪)، في حين يشكل الوثنيون النسبة الباقية^(١). ويوجد بالبلاد ٧٠ طائفة عرقية، لعل من أبرزها: الماندينجو، والجيو لا أو الديولا (التي ينتمي إليها (الحسن واترا) زعيم حزب تجمع الجمهوريين

المعارض) المسلمتين في الشمال، في حين من أشهر القبائل المسيحية قبائل البيتي pete التي ينتمي إليها الرئيس (لوران جبابو)، والبولي poli التي ينتمي إليها كل من الرئيس الراحل (هوافيه بوانييه) والرئيس (كونان بيديه) في الجنوب، فضلاً عن قبيلة ياكوبا في الغرب التي ينتمي إليها الرئيس العسكري الراحل (روبرت جيه). وهناك أكثر من ستين لهجة محلية أبرزها لهجة الماندي الخاصة بقبائل الماندينجو، إلا أن الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد. وهنا يلاحظ أن التقسيم الديني الذي يتقاطع مع كل من التقسيم الجغرافي، والتقسيم الاقتصادي - أغلبية المسلمين يعملون في الزراعة في الشمال، خاصة في محصول الكاكو في حين أن الجنوبيين يعملون في مجال التجارة والصناعة - كان سبباً في زيادة حدة الانقسامات في البلاد، خاصة في ظل سياسة التمييز ضد المسلمين؛ حيث انقسمت البلاد إلى قسمين تقريباً هما: شمال مسلم زراعي فقير يشكل الأغلبية، وجنوب مسيحي صناعي تجاري غني يشكل الأقلية^(٢).

الاستعمار الفرنسي وسياسة التهميش:

ولقد لعب الاستعمار الفرنسي منذ قدومه للبلاد أواخر القرن التاسع عشر، وحتى حصول البلاد على استقلالها عام ١٩٦٠م دوراً هاماً في تكريس هذه الفوارق؛ فقام بإخضاع البلاد لنظام الحكم المباشر، وعمل على التمييز بين المواطنين على أساس

(١) حول هذه التقسيمات انظر: نجاح شوشة: ساحل العاج إلى ساحل الأمان الإسلامي أم إلى الغرق، في ٢٨/١١/٢٠٠٤م

www.islammemo.ee/taqrer/onenews.asp?dnw=27

(٢) حول هذه التقسيمات وانعكاساتها على الأزمة الحالية انظر: رانيا حسين: الصراع في كوت ديفوار، التقرير الاستراتيجي الأفريقي الثاني ٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م (القاهرة: معهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤م) ص ١٨٢.

رجلاً أوفى من هوفييه بوانييه رئيس الحزب الديمقراطي ذي الغالبية الكاثوليكية، وعضو البرلمان الوطني الفرنسي؛ حيث إنه متمتع بالجنسية المزدوجة - فصار بوانييه رئيساً للبلاد، وصار حزبه هو الحزب الوحيد، بالرغم من أنه أخذ بالمبادئ الليبرالية في المجال الاقتصادي، وتم وضع أول دستور - علماني - في البلاد - مع احتفاظ فرنسا بقاعدة عسكرية كبيرة، هي قاعدة ميناء بويه بالقرب من أبيدجان، ويوجد بها قرابة ألف جندي من الكتيبة ٤٣ مشاة بحرية، ولم يمض سوى عامين فقط حتى قام بوانييه بتوقيع معاهدة للدفاع المشترك مع باريس عام ١٩٦٢م، يحق لفرنسا بمقتضاها التدخل لإنقاذ البلاد من أي عدوان خارجي، أو تمرد داخلي، كما تم تغيير اسم البلاد إلى الفرنسية، فأصبحت كوت ديفوار.

ولقد كانت لنشأة بوانييه في المدارس التبشيرية بصماتها الواضحة على سياسته؛ فلقد أقسم أمام بابا الفاتيكان على جعل بلاده قاطبة تحت راية الصليب، وعمد إلى إشاعة فكرة تفوق الكاثوليكية على الديانة الإسلامية، وذلك أثناء بناء كنيسته الشهيرة في العاصمة ياماساكرو، وقام بتسخير المال العام لخدمة الكنيسة والمدارس الكاثوليكية، كما فتح وسائل الإعلام الرسمية لتغطية الاحتفالات الكاثوليكية، خاصة يوم الأحد الذي كان يوم العطلة الأسبوعية الرسمية في البلاد، كما أعلن أيام الأعياد الكاثوليكية أيام عطلات رسمية، في حين رفض الاعتراف بأعياد المسلمين، وهو أمر غير مسموح به حتى اليوم^(٢).

الدين؛ فسمح لأبناء القبائل الوثنية والمسيحية باستكمال تعليمهم في فرنسا، وفي المقابل حُرم المسلمون من شغل الوظائف الهامة في البلاد، ثم أصدر قانوناً عام ١٩٣٩م تم بموجبه وضع أنصار كل ديانة تحت إشراف وزارة الداخلية، حتى يسهل تتبع تحركات أتباع كل ديانة، ومن ثم احتواء أي حركة اضطراب أو تدمير، (ولعل ذلك كان سبباً في بروز الخلاف بين النظام الكاثوليكي، والمعارضة الإسلامية بعد ذلك؛ حيث كانت المعارضة تطالب دائماً بحقوقية الداخلية، من أجل تحاشي عملية التتبع والاعتقال، فضلاً عن إسقاط الهوية عن المسلمين، كما سنرى بعد ذلك). ولم تكتفِ باريس بهذا، بل كانت تكافئ كل من يرتد عن دينه من المسلمين بمنحه الجنسية الفرنسية، وبذلك ساهمت فرنسا في تمكين الأقلية الكاثوليكية من السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد. كما سعت لطمس الهوية الثقافية للأغلبية المسلمة، من خلال جعل الفرنسية هي اللغة الرسمية، كما حظرت لغة الماندي التي كانت لغة الإسلام في غرب أفريقيا، فضلاً عن منعها تدريس الإسلام في المدارس^(١).

أوضاع المسلمين في ظل نظم الحكم المتعاقبة:

أولاً: نظام هوفييه بوانييه (١٩٦٠ - ١٩٩٣م) وسياسة التهميش المتوازن.

لم يرغب الاستعمار الفرنسي في الرحيل دون تسليم البلاد لأحد الأتباع الأوفياء الذي يسمح لهم بالبقاء - بصور مختلفة - في البلاد، ولم تجد فرنسا

(١) حول هذه الممارسات انظر: مسلمو ساحل العاج: جهاد حتى الفجر في ٢٦/٩/٢٠٠٤م www.shohood.net.asp?newsid=1287&pageid=78.

(٢) حول هذه الممارسات، انظر: نجاح شوشة، مرجع سابق.

المال، وهـ ٥٥٪ من تجارة البلاد، في حين بلغ عدد الأجانب الأفارقة من دول الجوار قرابة ٥ ملايين نسمة - معظمهم مسلمون -^(٢)، وهو ما أحدث مشكلة بعد ذلك، خاصة بعدما تزواج هؤلاء بالعاجيين، لذا تمت إثارة قضية المواطنة فيما يتعلق بالترشيح في الانتخابات، وكان أول من أثار هذه القضية الرئيس (كونان بيديه) عندما أراد الحيلولة دون منافسة (الحسن واترا) له في الانتخابات التي شهدتها البلاد عام ١٩٩٥م.

وفي هذا الإطار العام الذي عاشته البلاد طيلة ثلاثة عقود - هي فترة حكم يوانيه - تمكنت البلاد من تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة، وبلغ معدل النمو الاقتصادي بها ٥٪؛ بحيث صارت واحة للاستقرار والأمن في غرب أفريقيا (وإن كان الوضع بدأ يتدهور منذ أوائل التسعينيات)^(٣). وفي هذا الجوّ العام تمكّن المسلمون من إنشاء العديد من المدارس الإسلامية، واستعانوا بعلماء من غينيا المجاورة لتدريس العلوم الإسلامية، وارتفعت نسبة المدرسين المسلمين في المدارس بصورة كبيرة (٥٥٪ في المدارس الابتدائية - ٥٠٪ في المدارس الثانوية - ٣٠٪ من أساتذة الجامعة)، وقرأ المسلمون معاني القرآن على لغة الماندي، وتم تأسيس المجلس الإسلامي الأعلى لساحل العاج، ودخل المسلمون كذلك عالم التجارة^(٤).

ولقد تحسّن الوضع السياسي للمسلمين مع بداية عصر الانفتاح السياسي أوائل التسعينيات،

وبالرغم من انحياز يوانيه لديانته الكاثوليكية، وكذلك لقبيلته (بولي)، إلا أنه لم يضطهد المسلمين - بمعنى أنه لم يرتكب ضدهم أعمال عنف - كما حدث من بعده، بل سمح لهم بالعمل، خاصة في مجال زراعة الكاكاو في الشمال - صحيح أن نصارى الجنوب كانوا يشترطونه ويبيعونه بأضعاف مضاعفة للخارج - إلا أن هذا الأمر كان مقبولاً - إلى حد كبير - ولقد كان تواجد القوات الفرنسية في وسط البلاد بمثابة زمام الأمان للبلاد^(١)، ولا شك أن لهذا الأمر خطورته - في ظل ضآلة عدد أفراد الجيش والشرطة في البلاد - خاصة إذا ما نشب خلاف بين النظام والقوات الفرنسية التي يمكن أن تتطوّر به في أي لحظة، أو تقف موقف المتفرج في حالة وقوع أي محاولة انقلابية داخلية (كما حدث من بعد في عهد بيديه وجباجبو، ولقد كان ذلك سبباً في اشتعال الأزمة الأخيرة بين الجانبين).

ولقد ساهمت سياسة يوانيه الليبرالية في تشجيع المستثمرين على دخول البلاد والاستثمار بها، كذلك شجعت على هجرة العمالة - خاصة في مجال زراعة الكاكاو الذي تعد ساحل العاج أكبر منتج له على مستوى العالم؛ حيث تنتج قرابة ثلث الناتج العالمي - من دول الجوار الإسلامي، خاصة مالي - بوركينا فاسو - غينيا، وسمح لهؤلاء المستثمرين الأجانب بالحصول على الجنسية العاجية، حتى بلغ تعداد هؤلاء قرابة ٦٠ ألفاً - منهم ٤٠ ألف فرنسي - يسيطرون على ٤١٪ من رأس

(١) مسلمو ساحل العاج: جرح جديد في جسد الأمة في 748. www.newsarchive.info/common/viewitem?typeid=5&itemid=748.

(٢) مسلمو ساحل العاج: جهاد حتى الفجر، مرجع سابق.

(٣) حول السياسة الاقتصادية ليوانيه، وانعكاسها على أوضاع المسلمين، انظر: خالد حنفي علي: ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار إلى فوضى التعددية، دورية أفراق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، عدد ٤، شتاء ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م) ص ٨٦.

(٤) حول هذه المكاسب انظر: مسلمو ساحل العاج: جهاد تحت الفجر، مرجع سابق.

مثل بيديه، أو عسكري مثل : روبرت جيه والذي كان أقلهم في الاضطهاد إلى حد ما، أو معارض وصل للحكم عن طريق الانتخابات مثل : جبابجو). وكان من نتيجة ذلك أن عرفت البلاد الانقلابات العسكرية بعدما كانت واحة للاستقرار في الإقليم.

ويلاحظ أن سياسة هذه النظم المتتالية كانت متشابهة إلى حد كبير، خاصة فيما يتعلق بإثارة قضية المواطنة والهوية، واشتراط أن يكون المرشح لأي منصب سياسي ينتمي لأبوين عاجيين، بالرغم من أن التقاليد والأعراف الأفريقية تكفي بأن يكون الأم أو الأب من جنسية البلد نفسه لإثبات الهوية^(١).

ولقد كان هذا الأمر متعمداً لعدم مشاركة زعيم المعارضة الإسلامية (الحسن واترا) في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٥م على اعتبار أن أمه من أصول بوركينية (نسبة إلى بوركينا فاسو المجاورة). لذا صارت قضية الهوية مثار جدل كبير في البلاد، وسببت في اندلاع أعمال العنف بعد ذلك، إلى أن جاء اتفاق السلام في ليناس ماركوسي بفرنسا (يناير ٢٠٠٣م) ليحسم القضية بالاكْتفاء بأن يكون أحد الأبوين فقط من أصول عاجية.

ولقد بدأ كونان بيديه حكمه باستكمال فترة بوانييه وفقاً للمادة ١١ من الدستور، والتي تقضي بأن يستكمل رئيس البرلمان فترة حكم الرئيس في حالة وفاته، كما خلفه في رئاسة الحزب الحاكم، ومنذ ذلك الحين عمل على تصفية، واضطهاد مسلمي الشمال من خلال عدة إجراءات أهمها :

١ - إثارة قضية المواطنة؛ حيث قام بإدخال تعديل في الدستور يقضي باشتراط أن يكون مرشح

خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من ناحية، ومظاهرات الطلبة المنادية بالأخذ بمبدأ التعددية من ناحية ثانية. وبالفعل تم إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية في البلاد، وكانت المفاجأة أن المرشح الرئيس لبوانييه كان كاثوليكياً أيضاً وهو لوران جبابجو رئيس الجبهة الشعبية الأيفوراية ذات التوجهات الاشتراكية، ورئيس البلاد الحالي، كما بدأ بوانييه يشعر بمزاحمة من رئيس البرلمان كونان بيديه - وهو كاثوليكي أيضاً من قبيلته نفسها - ومن ثمّ قام باستحداث منصب رئيس الحكومة، وعهد به إلى شخصية مسلمة من الشمال هي الحسن واترا - رئيس حزب التجمع الجمهوري الذي ينتمي إلى قبيلة الجيولا -.

ولقد ساهمت هذه الخطوة في إيجاد حالة من التوازن النسبي بين المسيحيين والمسلمين، وإن كانت تسببت - بطريقة غير مباشرة - في الأزمات الطاحنة التي شهدتها البلاد بعد رحيل بوانييه؛ حيث طالب المسلمون في الاحتفاظ بهذه المكاسب، في الوقت الذي أنكر عليهم رؤساء البلاد - بدءاً من بيديه - ذلك، وبدأت - منذ ذلك الحين - عملية الاضطهاد المتعمد للمسلمين.

ثانياً: نظام كونان بيديه (١٩٩٣ - ١٩٩٩م) وسياسة الاضطهاد المتعمد:

يمكن القول: إنه بانتهاء عصر بوانييه انتهى العصر الذهبي - إن صح التعبير - بالنسبة للمسلمين، وبدء عصر الاضطهاد المتعمد لهم، والذي تمثّل في عملية تصفيتهم جسدياً وسياسياً من الأنظمة المختلفة أيّاً كان شكلها (ديمقراطي حكومي

(١) د . حمدي عبد الرحمن حسن : أزمة حرف واو في (كوت ديفوار) في

الرئاسة ينتمي لأبوين عاجيين ، وبذلك يحرم (الحسن واترا) من منافسته في انتخابات عام ١٩٩٥م ، وهذا ما تم بالفعل ، كما هرب (واترا) من البلاد خوفاً من اعتقاله .

٢ - استبعاد الضباط المسلمين من الجيش ، وكذلك من الحزب الحاكم ، لكي لا يشكّلوا جبهة معارضة بالنسبة لحكمه^(١) .

ولقد شهدت البلاد في عهده تدهوراً شديداً في الأوضاع الاقتصادية ، مع بداية تطبيق برامج التكيف الهيكلي ، وانتشار الفساد بصورة كبيرة ، مما أدى إلى وقوع عدد من المظاهرات أعوام ١٩٩٦م ، ١٩٩٧م ، ١٩٩٨م ، كانت تنذر بقرب انتهاء حكمه . وبالفعل شهدت البلاد الانقلاب الأول في تاريخها في الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٩٩م ، قامت به مجموعة من ضباط الجيش بقيادة كاثوليكي هو (روبرت جيه) الذي تولى الحكم من خلال رئاسته للمجلس العسكري الحاكم^(٢) .

ثالثاً: حكم روبرت جيه (١٩٩٩ - ٢٠٠٠م) ، واستمرار سياسة استبعاد المسلمين .

لقد حاول (جيه) منذ البداية إبراز - شأنه شأن أي حاكم عسكري - أنه لا يرغب في الاستمرار في الحكم ، وإنما سيتولى إدارة البلاد لفترة مؤقتة لحين استتباب الأوضاع بها ، ويبدو أن هدفه من ذلك امتصاص ردود الأفعال الدولية التي أدانت الانقلاب . ولقد تحرك (جيه) على عدة محاور أغلبها سياسية من ناحية ، كما حاول التصالح مع المسلمين من ناحية ثانية ، ومن أبرز هذه التحركات ما يلي^(٣) :

١ - تشكيل حكومة انتقالية في البلاد تضم ٢٢ وزيراً معظمهم من أتباع (الحسن واترا) الذي عاد إلى البلاد بعد الانقلاب وأيد (جيه) ؛ حيث اعتبر الانقلاب ثورة شعبية ، وليس انقلاباً ، وإن كان قد حرص على نفي التنسيق مع (جيه) بخصوصه .

٢ - تشكيل مجلس استشاري ؛ بهدف صياغة الدستور الجديد للبلاد ، ولقد غلب على تشكيل المجلس سيطرة رموز المجتمع المدني عليه .

٣ - الإفراج عن جميع الساسة المعتقلين في عهد (بيديه) - بما في ذلك أعضاء حزب (واترا) - .

إلا أن كل هذه المصالحات كانت شكلية ، وبرز وجه (جيه) الحقيقي عندما قام المجلس الاستشاري بتقديم مسودة الدستور الجديد له لإقرارها ، والتي كان من أهم ما جاء بها : هو الاكتفاء بنسب الشخص إلى الأم أو الأب العاجي من أجل المشاركة في الانتخابات ؛ إذ بعدما وافق عليها ، قام بتعديلها وإعادةها إلى صياغتها الأولى . ومعنى ذلك استبعاد (واترا) من الترشيح في انتخابات سبتمبر ٢٠٠٠م . ومن هنا بدأت المواجهات بين الجانبين ، وبرزت مرة أخرى أزمة مسلمي الشمال ، خاصة بعد رفض لجنة الانتخابات قبول أوراق ترشيح (واترا) ، كما زعم (جيه) بوجود تحركات عسكرية للانقلاب عليه ، قام على أثرها باعتقال العديد من كبار الضباط في المؤسسة العسكرية ، والأمر نفسه طال العديد من السياسيين كان من أبرزهم (أميل بواكييه) وزير الداخلية السابق ، ومرشح الحزب الديمقراطي (حزب بوانييه وبيديه) في الانتخابات ، كما تم تحديد إقامة

(١) المرجع السابق نفسه .

(٢) خالد حنفي ، مرجع سابق .

(٣) طارق عادل الشيخ : انقلاب كوت ديفوار .. شرح جديد في غرب أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الأهرام للصحافة ، عدد

١٤٠ ، أبريل ٢٠٠٠) ص ١٢٨ - ١٢٩ .

الحقائب الوزارية السيادية، خاصة أن (واترا) لم يعترف بنتيجة الانتخابات؛ بسبب استبعاده منها. إلا أن (جياجيو) أصرَّ على تطبيق مبدأ الاستبعاد، وقرر كذلك عدم مشاركة (واترا) في الانتخابات البرلمانية التي ستشهدها البلاد في شهر ديسمبر، كما تمَّ استبعاد حزب (واترا) من تشكيلة الحكومة الجديدة، والتي استأثرت فيها حزبه بأغلبية مقاعدها (١٨ مقعداً من إجمالي ٢٣ مقعداً)^(٢).

ولم يكتف (جياجيو) باستبعاد المسلمين سياسياً، بل سعى إلى تصفيتهم جسدياً من خلال تشكيل ميليشيات عسكرية موالية له عرفت باسم (كتائب الموت)، وتضمُّ بالأساس أفراد قبيلته (البيتي)، فضلاً عن الحرس الخاص به. ولقد كان الهدف الأساس لهذه الكتائب: هو تصفية خصومه الشماليين (المسلمين)، وفي مقدمتهم (واترا) الذي دعا أنصاره إلى ضرورة العمل على إسقاط النظام. وهنا شهدت البلاد حرباً دينية بين أقلية حاكمة ظالمة، وأغلبية مضطهدة؛ فقامت (كتائب الموت) بذبح المسلمين، وحرقت مساجدهم، وكادت تطرف بـ (واترا) لولا هروبه خارج البلاد، كما قام (جياجيو) بفرض حظر تجول في الشمال خوفاً من حدوث تمرد ضده، لكن ما كان يخشاه حدث بالفعل، ولكن من بعض الضباط المسلمين في الجيش الذين قاموا في الأسبوع الأول من يناير ٢٠٠١م بالسيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون، وأذاعوا بياناً يؤكد إسقاط النظام، لكن جياجيو تمكن من سحق الانقلابيين^(٣). ولم يكن الانقلاب هو المفاجأة الوحيدة له؛ حيث جاء

(واترا)، ومنعه من مغادرة البلاد^(١).

ولقد ظن (جيه) أن الطريق ممهد أمامه في الانتخابات، إلا أنه فوجئ بوجود منافس قوي هو (جياجيو)، وكانت المفاجأة الأكبر في نتيجة الانتخابات؛ إذ أعلن كل منهما فوزه بها، إلا أن (جياجيو) نجح في استغلال حالة السخط الشعبي ضد (جيه)، وكذلك التذمر الذي بدأ يحدث ضده في الجيش، ودعا إلى انتفاضة شعبية أدت في النهاية إلى فرار (جيه) خارج البلاد، وإعلان (جياجيو) نفسه رئيساً للبلاد ليبدأ فصلاً جديداً من معاناة المسلمين لا يزال مستمراً حتى الآن.

رابعاً: حكم جياجيو (٢٠٠٠م - حتى الآن)

والبعد الديني في الصراع.

لقد كان يفترض أن يستفيد (جياجيو) من سياسة أسلافه، خاصة (بوانيه)، ويتعلم من أخطاء كل من (بيديه وجيه) في التعامل مع مسلمي الشمال، إلا أنه وقع - عن عمد - في هذه الأخطاء نفسها؛ مما جعل الشمال المسلم ينتفض هذه المرة، وشهدت البلاد انقلابين دمويين في فترة وجيزة (يناير ٢٠٠١م، سبتمبر ٢٠٠٢م) اضطرت للجلوس على مائدة التفاوض، وتوقيع اتفاق سلام في فرنسا (يناير ٢٠٠٣م).

فجياجيو لم ينجح في احتواء الشمال وزعيمه (واترا) بعد الانتخابات الرئاسية، صحيح أنه التقى به، إلا أنه لم ينجح في التوصل لاتفاق ودي معه، يتضمن نوعان من الترضية له، مثل: منحه منصب رئيس الحكومة، كما فعل بوانيه، أو حتى أحد

(١) خالد حنفي، مرجع سابق.

(٢) خالد حنفي: محنة الديمقراطية في ساحل العاج، السياسة الدولية، عدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٣) مسلمو ساحل العاج، جهاد حتى الفجر، مرجع سابق.

المفاجأة الثانية في نتائج الانتخابات البلدية، والتي فاز فيها حزب جبابجو - بالرغم من فراره خارج البلاد - بالمركز الأول - في حين جاء حزبه في المركز الثالث، وهو الأمر الذي يحمل في طياته عدة دلالات لعل أبرزها^(١):

١ - افتقاد نظامه للشرعية السياسية.

٢ - فقد تأييد جانب كبير من المؤسسة العسكرية له.

٣ - المخاوف من انقسام البلاد على أسس دينية. ولقد حاول جبابجو الاستفادة بعض الشيء من الانقلاب الأول؛ فبدأ في اتخاذ بعض الخطوات في اتجاه تحقيق المصالحة الوطنية، وبالفعل قام بعقد مؤتمر للمصالحة في يناير ٢٠٠٢م، وكان من أهم مخرجاته تشكيل حكومة جديدة، لكنها كانت شكلية بسبب استبعاد الشماليين منها^(٢)؛ لذا صارت الأوضاع مهيأة لحدوث انقلاب ثانٍ، وبالفعل وقع هذه الانقلاب في ١٩/٩/٢٠٠٢م، وذلك بعد قرار (جبابجو) تسريح أكثر من ٨٠٠ جندي، وصف ضابط من الجيش (معظمهم من مسلمي الشمال)؛ مما دفع هؤلاء إلى الانقلاب عليه، ونجحوا في زمن قياسي من السيطرة على نصف مساحة البلاد، وأهم مدينتين وهما بواكيه، وكورجوهو ذات الأغلبية المسلمة، وكانوا على وشك السيطرة على العاصمة ياماساكو، إلا أن القوات الفرنسية حالت دون ذلك، وقد أعلن قادة الانقلاب تشكيل جبهة سياسية أطلق عليها اسم الجبهة الوطنية لساحل العاج بزعامة غيولاولوم سورو (مسيحي)، وتم إعلان اسم الضابط

(شريف عثمان) قائداً للجناح العسكري للجبهة، ولقد ساعد على نجاح الانقلاب عدة أمور أبرزها^(٣):

١ - ميراث العداء والكراهية بين الشمال والجنوب، واستغلال الانقلابيين ذلك.

٢ - نجاح قادة الانقلاب في السيطرة على الأسلحة الثقيلة؛ بما في ذلك الطائرات المروحية والمدرعات، ولعل ذلك كان أحد أسباب رفض فرنسا طلب جبابجو بالتدخل لقمع الانقلاب وفق اتفاقية الدفاع المشترك.

٣ - حسن تعامل قادة الانقلاب مع المدنيين، فلم يقدموا على ارتكاب مذابح أو قتل المدنيين، كما قاموا بالافراج عن وزير الرياضة الذي كان موجوداً في المناطق التي سيطروا عليها. وهنا يبرز التسامح الإسلامي مع غيرهم.

ولقد حدد قادة الانقلاب مطالبهم في عدة نقاط هي^(٤):

١ - استقالة جبابجو.

٢ - تعديل الدستور خاصة المادة ٣٥ بشأن هوية المرشحين.

٣ - إجراء انتخابات وطنية، يشارك فيها الجميع دون تمييز.

٤ - وضع حد لنهاية سيطرة الجنوبيين على شؤون البلاد.

وإزاء هذا الوضع المتأزم تحرك (جبابجو) على عدة محاور هي:

١ - طلب الدعم العسكري من فرنسا التي رفضت التورط في قمع الانقلاب.

(١) خالد حنفي: ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار، مرجع سابق، ص ٩١ - ٩٢.

(٢) رانيا حسين، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٣) خالد حنفي: محنة الديمقراطية، مرجع سابق، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٤) رانيا حسين، مرجع سابق، ص ١٨٢.

لكن بالرغم من ذلك أخفق جباببو في احتواء الموقف، وتدخلت أطرافاً إقليمياً للتوسط بين الطرفين، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)؛ باعتبار أن ساحل العاج عضو بها، وبالفعل توصل الطرفان لاتفاق لوقف إطلاق النار في توجو ٢٠٠٣م، مع النص على قيام القوات الفرنسية الموجودة في البلاد بالإشراف عليه، لحين وصول قوات (الإيكواس)، لكن جباببو لم يحترم وقف إطلاق النار؛ فاندلع الصراع مجدداً؛ مما دفع فرنسا إلى ضرورة التدخل للتوسط بين الطرفين، وانتهى الأمر بتوقيع (اتفاق ليناس ماركوسي) (٢٤/١/٢٠٠٣م)، والذي كان من أهم بنوده^(٤):

- ١ - تشكيل حكومة وحدة وطنية، يرأسها رئيس وزراء، يعينه الرئيس بالتشاور مع الأحزاب الأخرى، على أن تضم الحكومة كافة أطراف النزاع بما فيها حركتي التمرد في الغرب؛ بحيث يتم تخصيص تسعة حقائب وزارية لفصائل المتمردين الثلاثة - بما فيها حقيبتى الداخلية والدفاع - على أن يكون نصيب الحركة الوطنية التي قادت الانقلاب سبع حقائب، كما يتم تخصيص سبع حقائب مماثلة لحزب واترا.
- ٢ - بقاء الرئيس الحالي (جباببو) في منصبه، حتى موعد الانتخابات القادمة عام ٢٠٠٥م، مع تقليص صلاحياته لحساب رئيس الوزراء.
- ٣ - إجراء تعديل للمادة ٣٥ من الدستور بخصوص الترشيح لمنصب رئيس البلاد؛ بحيث يتيح لأي شخص من أم عاجية أو أب عاجي الترشيح في

٢ - الاعتماد على دعم خارجي، خاصة من أنجولا التي تمتلك سلاحاً جويماً كبيراً، ولها خبرة طويلة في مواجهة الانقلابات العسكرية؛ وذلك وفق اتفاق عسكري بين الجانبين، كما استعان بمرتزقة من جنوب أفريقيا للمشاركة في قمع الانقلاب، وهو الأمر الذي قوبل باستنكار دولي وأفريقي واسع النطاق^(١).

٣ - الحسم العسكري للصراع؛ حيث ارتكبت قواته جرائم ضد الإنسانية في مواجهة الانقلابيين، وكذلك مواطني دول الجوار؛ بزعم إيوائهم لهم، وقامت بحرق بيوت هؤلاء، وهو الأمر الذي انتقدته باريس بشدة، واتهمت جباببو بتطبيق سياسة التطهير العرقي، وكان من بين الضحايا الجنرال العسكري السابق (روبرت جيه) الذي ينتمي لقبائل ياكوبا المسيحية في الغرب^(٢)، وهو ما أفرز بعد ذلك قيام حركتي تمرد - مسيحيتين - في الغرب هما: حركة العدالة والسلام، والحركة الشعبية لغرب ساحل العاج - بهدف التآمر لمقتله. ولقد كشفت الصحف، والتقارير الدولية أعمال الإبادة التي تعرض لها المسلمون على أيدي جباببو، ومن ذلك ما ذكرته صحيفة (سياتل بوست انتليجينسز) الأمريكية، والتي قالت: إن ميليشيات جباببو تسرق أموال المسلمين، وتعتدي عليهم، وهو الأمر نفسه الذي ذهبت إليه بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، حيث قالت: إن قوات جباببو تقوم بخطف المسلمين، والاعتداء عليهم^(٣).

(١) عبد الحميد شتا، الصراع في ساحل العاج بين الأزمة الداخلية والضغط الخارجية، آفاق أفريقية، عدد ١٣، ربيع ٢٠٠٣م، ص ٥٦ - ٥٧.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) عاصم السيد، مسلمو ساحل العاج أكثرية مضطهدة ١٢/٩/٢٠٠٤م، في www.islamtoday.net/articles/show/article/content

(٤) حول هذه البنود انظر كلاً من رانيا حسين، مرجع سابق ص ١٨٣، وعبد الحميد شتا، مرجع سابق، ص ٦٢ - ٦٣.

الانتخابات، بشرط أن يكون مقيماً في البلاد لمدة خمس سنوات متتالية قبل الانتخابات.

٤ - التحديد الدقيق لمواصفات الهوية والمواطنة في صياغة لا تسمح بأي تمييز بين المواطنين، وأن تصدر التعديلات القانونية طبقاً لهذه الصياغة.

٥ - نزع أسلحة الفصائل المسلحة الثلاثة في الشمال والغرب، وإعادة تنظيم الجيش، على أن تتولى فرنسا إعادة بنائه، مع دمج قادة الانقلاب في الجيش وفقاً لمواصفات عسكرية تحددها فرنسا، مع طرد المرتزقة من البلاد.

٦ - إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق تتألف من ممثلين عن الأمم المتحدة - الاتحاد الأفريقي - (الإيكواس) - المنظمة الفرانكفونية، وغيرها، على أن يكون مقر اللجنة في أبيدجان.

٧ - استمرار العمل بقانون الملكية العقارية الصادر عام ١٩٩٨م، والذي يمنع الأجانب من تملك الأراضي الزراعية، مع إصدار تعديلات قانونية، تسمح للورثة بالحق في وراثته عقود الإيجار طويلة الأمد التي نص عليها الدستور.

ويلاحظ على هذا الاتفاق - من وجهة نظرنا - عدة أمور:

١ - مشاركة كافة القوى فيه بشقيها العسكري والسياسي، وعدم استبعاد أيٍّ منها خشية تجدد النزاع من جديد، لذا كان من بين المشاركين (حزب واترا) الذي حصل على سبع حقائب وزارية.

٢ - التوزيع العادل - نسبياً - للحقائب الوزارية بين القوى المختلفة (سبع حقائب لكل من واترا) الحركة الوطنية التي قادت التمرد الأخير، وحقبة واحدة لكل جبهة من جبهتي التمرد الغربي).

٣ - إعطاء الاتفاق حقيبة الداخلية للمسلمين يعد أمراً ذا دلالة بالغة؛ إذ يساهم في حل قضية المواطنة التي كانت لب الصراع من قبل؛ على اعتبار أن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن شؤون الهوية والجنسية.

٤ - أن الاتفاق تضمن بنوداً عملية واضحة، ومحددة على عكس مسودة الاتفاق التي توصل إليها الطرفان في توجو في نوفمبر ٢٠٠٣م، وباءت بالإخفاق.

٥ - الاتفاق على تعديل المادة ٣٥ من الدستور بشكل لا يستبعد المسلمين - وقائدهم (واترا) تحديداً - من خوض الانتخابات القادمة.

٦ - يعد الاتفاق على طرد المرتزقة نقطة إيجابية للغاية؛ لأن وجودهم كان يشكل استفزازاً للمعارضة.

ونظراً لإيجابيات هذا الاتفاق، تعرضت فرنسا لهجوم واسع من قبل (جباجو) وأنصاره، ومن قبل مسيحي الجنوب على اعتبار أن باريس ترغب في الإطاحة بالرئيس، وتعرضت المصالح الفرنسية لأعمال عنف، إلا أن ذلك لم يثنها عن القيام بمهام حفظ السلام، خاصة بعدما أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٤٦٤ في ٤/٢/٢٠٠٣م، والخاص بمنح القوات الفرنسية، بالإضافة لقوات (الإيكواس) صلاحيات استخدام القوة لفرض السلام إذا تطلب الموقف ذلك^(١). ولعل ذلك كان بداية الاحتكاك والأزمة بين فرنسا وجباجو، والتي ساهمت في تفجير الأوضاع في البلاد مؤخراً على النحو الذي أشرنا إليه في بداية الدراسة.

وكعادته لجأ جباجو إلى المناورة، وعدم تنفيذ البنود الحيوية من الاتفاق، خاصة ما يتعلق بتشكيل حكومة، يشارك فيها المتمردون، فضلاً عن رفضه

(١) رانيا حسين، مرجع سابق، ص ١٨٤.

قوات إضافية يقدر عددهم بثلاثمائة جندي لحماية رعاياها، والتنديد بالانقلاب من ناحية ثانية، ولعل ما دفعها، لذلك عدة اعتبارات أهمها:

- ١ - الخوف على مصالح رعاياها، وإمكانية تعرضها للخطر، خاصة بعدما وجه (جيه) تحذيراً لها بعد التدخل.
- ٢ - الرغبة في عدم الإضرار بمصالحها الاقتصادية في البلاد؛ إذ تهيمن الشركات الفرنسية على إدارة قطاعات المياه والكهرباء والاتصالات، فضلاً عن الاستثمارات الضخمة بالبلاد.
- ٣ - عدم وجود ميول عدوانية لدى قادة الانقلاب تجاهها^(٣).

ويلاحظ أن مثل هذا الموقف تكرر تقريباً أثناء الانقلاب الثاني الذي تعرض له (جياجيو) في سبتمبر ٢٠٠٢م؛ إذ اكتفت القوات الفرنسية بالحيولة دون تقدم قادة الانقلاب صوب العاصمة، لكنها رفضت الاستجابة لنداء جياجيو بالتدخل، ولعل ذلك ساهم في زيادة الفجوة بين الجانبين، خاصة بعدما ضغطت عليه فرنسا بعد ذلك لتوقيع اتفاق (ليناس ماركوسي).

وفي المقابل تركزت جهود فرنسا على محورين هما: بحث سبل التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار، والسعي للتوصل لاتفاق سياسي بين الجانبين، وبالفعل تكلفت جهودها أولاً بتوصل الطرفين لوقف إطلاق النار في ١٧/١٠/٢٠٠٢م، ثم التوصل لمسودة اتفاق بين الجانبين في (توجو) ٢٣ نوفمبر، من بين بنودها قيام القوات الفرنسية بمراقبة تنفيذ

تعديل المادة ٣٥ من الاتفاق، ثم قام في إبريل ٢٠٠٣م بتشكيل حكومة شكلية تضم بعض قوى المعارضة، إلا أنه تلكاً في إسناد حقيقتي الدفاع والداخلية للمعارضة؛ مما دفع وزراء المعارضة للانسحاب من الحكومة في سبتمبر ٢٠٠٣م^(١).

كما واصل جياجيو سياسته في قمع المسلمين، ولقد كشفت تطورات الأحداث خلال عام ٢٠٠٤م عن وجود مقابر جماعية للمسلمين في البلاد - معظمها لمزارعي الكاكو في الشمال^(٢).

وهكذا استمرت حالة الاحتقان في البلاد إلى أن وقعت الحكومة في شر أعمالها بضرب مواقع القوات الفرنسية في السادس من نوفمبر الماضي - بطريق الخطأ - بدلاً من مواقع المسلمين، لتقوم فرنسا بعد ذلك بمقاومة النظام ليس حباً في المسلمين، ولكن انتقاماً لمقتل جنودها الذين لم يتجاوز عددهم عشرة أشخاص!

خامساً: الموقف الفرنسي من الأزمة:

يلاحظ أن فرنسا كانت حريصة منذ بداية تدهور الأوضاع في البلاد بعد رحيل الرئيس (بونابيه) على عدم التورط العسكري، وهذه هي سياستها بصفة عامة مع كل مستعمراتها السابقة؛ فهي حريصة على عدم التورط في أي صراع داخلي خوفاً على رعاياها الذي يتراوح عددهم بين ٢٠ - ٤٠ ألفاً في البلاد. ومن ثم فقد رفضت في البداية التدخل لحماية الرئيس (كونان بيديه) عقب انقلاب (جيه) عليه، بالرغم من فرار الأول وأسرته إليها، كما رفضت تفعيل معاهدة الدفاع المشترك، واكتفت فقط بإرسال

(١) حول هذه المناورات انظر ملخص تقرير منظمة العفو الدولية عن ساحل العاج لعام ٢٠٠٢ (عربي) في:

www.amnesty.org/report3004/civ-summary-9

(2) www.alasr.ws/index-efm?fuseaction=content&contentid.

(٣) طارق عادل الشيخ، انقلاب كوت ديفوار، مرجع سابق، ص ١٢٩.

اتفاق وقف إطلاق النار، وأخيراً بتوقيع اتفاق (ليناس ماركوسي) في ٢٤/١/٢٠٠٣م. ولقد ساعد فرنسا في ذلك عدة أمور: لعل من أهمها وجود دعم دولي، وأمريكي لها؛ إذ إن واشنطن كانت ترفض التورط في الصراع، خاصة بعدما طلب منها (جبابجو) ذلك بعد الانقلاب الثاني، كما رفضت واشنطن كذلك الطلب الذي تقدمت به (الإيكواس) لمجلس الأمن بشأن وضع جميع قوات حفظ السلام تحت إشرافه، وكان من نتيجة ذلك صدور قرار مجلس الأمن في فبراير بشأن تفويض القوات الفرنسية وقوات (الإيكواس) في حفظ السلام، بل وفرضه^(١). ولعل هذا الموقف هو الذي دفع فرنسا إلى الرد العنيف على تعرض معسكرها في مدينة (بواكيه) لهجوم القوات الحكومية.

لكن يلاحظ على الموقف الدولي - ممثلاً في الأمم المتحدة - أنه لم يكن حيادياً في الأزمة الأخيرة والتي ثبت فيها استمرار الحكومة في رفضها تنفيذ اتفاقات السلام؛ حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٥٧٣ في ١٥ نوفمبر الماضي - بناءً على توصية من الاتحاد الأفريقي - بشأن حظر سفر المسؤولين في كل من الحكومة والمتمردين، وكل من يهدد المصلحة الوطنية، وينتهك حقوق الإنسان، وكذلك تجميد الأرصدة المالية لقيادات الجانبين، فضلاً عن حظر توريد السلاح لهما.

ولعل هذا الموقف - غير المنصف - يدفعنا للحديث عن مستقبل الأزمة.

سادساً: ملاحظات ختامية ومستقبل الأزمة:

من العرض السابق يمكن استخلاص عدة ملاحظات أبرزها:

١ - أن معاناة المسلمين مستمرة في ساحل العاج

دون ضجيج، ولولا الأحداث الأخيرة ما ظهرت القضية على السطح.

٢ - أن المجتمع الدولي لم يكن متحمساً للتدخل؛ بسبب عدم وجود مصالح للقوى الكبرى في التدخل - خاصة الولايات المتحدة - ولما حدث التدخل كانت العقوبة من نصيب الظالم والمظلوم.

٣ - أثبتت الأزمة صلابة المسلمين في التمسك بحقوقهم، والدفاع عنها، كما أثبتت تسامحهم مع غيرهم عند التمكين، كما أنهم قبلوا بوجود نصارى معهم (الأمين العام لـ (حزب واترا) امرأة نصرانية - والقائد السياسي للحركة الانقلابية الأخيرة نصراني أيضاً).

٤ - أن قوة المعارضة تزداد يوماً بعد يوم، خاصة بعد توحيد المعارضة الشمالية (المسلمة) والغربية (النصرانية) في جبهة واحدة أطلقت على نفسها اسم (حزب القوى الجديدة).

أما فيما يتعلق بمستقبل الأزمة يلاحظ أن فرنسا سوف تضغط على النظام للقبول بتنفيذ اتفاق (ليناس ماركوسي) لحين إجراء الانتخابات القادمة (أكتوبر ٢٠٠٥م)، خاصة ما يتعلق بتشكيل حكومة وطنية، يشارك فيها المسلمون بحقائب وزارية كبيرة، وقد يضطر النظام إلى قبول ذلك في ظل صعوبة موقفه داخلياً وخارجياً، لكن يبقى القول في النهاية: هل ستضمن فرنسا متابعة تنفيذ الاتفاق أم ستصمت، خاصة إذا ما تصالح جبابجو معها؟ ثم يثور تساؤل آخر: هل ستكون الانتخابات القادمة نزيهة، أم سيتم استبعاد المسلمين، هذه المرة عن طريق التزوير؟ لكن يبقى في النهاية القول: إن مسلمي ساحل العاج يضرّبون مثلاً رائعاً في الدفاع عن الحق، حتى وإن كلفهم ذلك الغالي والنفيس.

(١) حول الموقف الأمريكي، والتنسيق مع فرنسا بخصوص الأزمة انظر عبد الحميد شتا، مرجع سابق، ص ٦٠ - ٦١.

الافتقار في أفريقيا

خصوصيته واستراتيجية اختزاله

هالة جمال ثابت (*)

مقدمة:

ما زالت أفريقيا جنوب الصحراء تعاني من ظروف معيشية متدنية؛ حيث يعاني ثلث تعداد سكانها من الجوع، ويموت نحو سُدس عدد أطفالها قبل سن الخامسة، برغم استمرار الزيادة السكانية في الكثير من دولها. وما زال الركود الاقتصادي، وانخفاض مستويات المعيشة سائداً في أغلب مناطقها. وهو الوضع نفسه الذي كان سائداً منذ عقد سابق من الزمان؛ مما يعني إخفاق كل المحاولات التي بذلتها دول القارة، والمؤسسات المالية الدولية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وإنجاح تجارب التنمية، وتحسين مستويات معيشة أبناء القارة.

(ويبلغ عددها ١٤ دولة)^(١)، وتتراوح فيها حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي ما بين ٧٤٦ إلى ٩٢٠٥ دولارات في عام ٢٠٠١م^(٢). وتبدو خطورة هذا الوضع إذا عرفنا أن التقديرات المعتدلة تطلب أن تحقق الاقتصاديات الأفريقية معدلات نمو لا تقل عن ٧٪ للحد من الفقر بصورة كبيرة. وفي ظل ظروف أفريقيا الاقتصادية الحالية يعتبر هذا تحدياً كبيراً في ضوء أهداف الألفية الجديدة، وتتلخص في: اختزال الفقر

وعلى مدى عقدين كاملين بذلت العديد من المحاولات لاختزال الفقر في أفريقيا، إلا أنها أخفقت جميعاً في تحقيق أهدافها. واستمرت هوة الفقر التي تفصل بين القارة الأفريقية وباقي دول العالم في الاتساع. حيث تنقسم الدول الأفريقية ما بين دول منخفضة الدخل: (وهي الأغلبية؛ حيث يبلغ عددها ٤٠ دولة أفريقية)، وتبلغ حصة الفرد فيها ٧٤٥ دولاراً أو أقل سنوياً من إجمالي الدخل القومي، وفقاً لإحصاء عام ٢٠٠١م، ودول متوسطة الدخل

(*) باحثة سياسية ببرنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(١) وهي: بوتسوانا، وتونس، والجزائر، وليبيا، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والرأس الأخضر، وناميبيا، وموريشيوس، والمغرب، ومصر، وغانا، والجابون، وسيشل.

(٢) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣م، «أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية»، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣م، ص ٣٧٨.

القارة الأفريقية، ويتناول الجزء الثاني: المعوقات التي تعترض طريق التنمية في القارة الأفريقية. بينما يتناول الجزء الثالث: استراتيجية اختزال الفقر.

أولاً: ظاهرة الفقر في السياق الأفريقي:

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققته القارة الأفريقية في رفع مستوى معيشة الأفراد، إلا أن حصة أفريقيا ممن يعيشون تحت خط الفقر؛ (أي من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يومياً) ما زالت هي الأكبر؛ حيث يقدر عدد هؤلاء بحوالي ٥٢٢ مليوناً في جنوب آسيا في عام ١٩٩٨م، بالمقارنة بما يقرب من ٢٩١ مليوناً في أفريقيا جنوب الصحراء، و٢٧٨ مليوناً في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها دول القارة لخفض نسبة هؤلاء، إلا أن النجاح كان نسبي؛ حيث تمكنت القارة من خفض نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بواقع ١,٤٪ فقط في الفترة من ١٩٩٠م، وحتى ١٩٩٨م، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالنجاح الذي حققته القارة الآسيوية؛ حيث انخفضت النسبة بواقع ٤٪ في منطقة جنوب آسيا، و٣,١٢٪ في منطقة شرق آسيا (انظر الجدول ١). وهو ما يعني أن نسبة من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يومياً قد زادت من ١٩٪ في عام ١٩٩٠م إلى ٢٤٪ في عام ١٩٩٨م^(٢).

والجوع، وتحقيق تعليم ابتدائي عالمي، وتطوير المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال، وتحسين الصحة الإنجابية، ومحاربة الإيدز، والملاريا، وغيرها من الأمراض، ودعم البيئة المستدامة، وتطوير شراكة عالمية للتنمية^(١).

في إطار كل هذه الظروف ظهرت استراتيجية اختزال الفقر Poverty Reduction Strategic Papers والتي تعد الإطار الأساس الذي تمنح المؤسسات المالية الدولية على أساسها القروض للدول الفقيرة. وفي الوقت نفسه تمثل هذه الاستراتيجية فرصة لزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتمنح الدول المقترضة الفرصة لصياغة استراتيجية ذاتية لاختزال الفقر، تتناسب مع ظروفها وأوضاعها الداخلية.

وبناءً على ما سبق تحاول الورقة تحليل استراتيجية اختزال الفقر، وما إذا كان من الممكن اعتبارها حلاً مناسباً لاختزال ظاهرة الفقر في الدول النامية بما يتناسب مع الأوضاع الداخلية لهذه الدول، أما إن هذا الحل يعد تكراراً لحلول سابقة، مثل: برامج التكيف الهيكلي، والتي حاولت المؤسسات المالية الدولية فرضها، بما لا يتناسب مع الأوضاع الداخلية في الدول المطبقة لها.

وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء؛ حيث يتناول الجزء الأول: تعريفاً لمفهوم الفقر، ولظاهرة الفقر في

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الأهداف انظر:

The UNDP, "The Eight Millennium Development Goals", in: http://www.africa2015.org/poverty_hiv_aids.html

(2) Shaohua Chen & Martin Ravallion, "How Did the World's Poorest Fare in the 1990's", World Bank Policy Research Working Paper, No. 2409, Washington D.C., World Bank, 2000.

جدول (١)

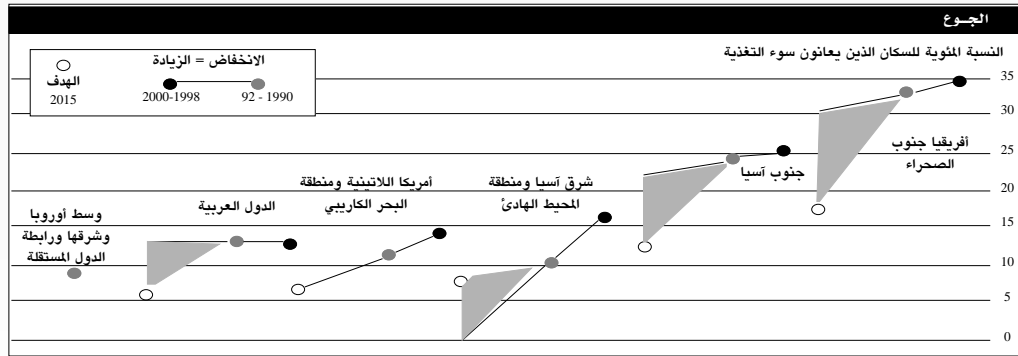
نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (٣)

نمو الدخل القومي الحقيقي معدل الدخل القومي للفرد	نسبة من يعيشون تحت خط الفقر		
	التغير ١٩٩٨ - ١٩٩٠	١٩٩٨ ١٩٩٠	
١٩٩٩ - ١٩٩٠ (معدل سنوي)			
٥,٩	١٢,٣-	١٥,٣	٢٧,٦
٣,٣-	٣,٦	٥,١	١,٦
٠,٩	١,٢-	١٥,٦	١٦,٨
٠,١-	٠,٤-	٢,٠	٢,٤
٣,٢	٤,٠-	٤٠,٠	٤٤,٠
٠,٢-	١,٤-	٤٦,٣	٤٧,٧

وعلى الرغم من ارتفاع إنتاج الغذاء في الفترة من عام ١٩٨٠م إلى عام ١٩٩٥م في مناطق الدول النامية بنسبة ٢٧٪ في آسيا، و١٢٪ في أمريكا اللاتينية؛ فقد انخفض في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٨٪. ورغم انخفاض انتشار الجوع في آسيا إلا أن ثلث سكان أفريقيا ما زالوا يعيشون في ظل الجوع الشديد، والنسبة في ازدياد مستمر. وما زالت القارة الأفريقية تعاني من ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية؛ حيث انخفضت النسبة انخفاضاً طفيفاً من ٣٥٪ إلى ٣٢٪، في حين تأمل أهداف التنمية إلى خفض النسبة إلى ١٧٪ في عام ٢٠١٥م، وهو هدف بعيد المنال استناداً إلى مسار الإنجازات الحالية. (انظر الشكل ١).

شكل (١)

نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية (٢)



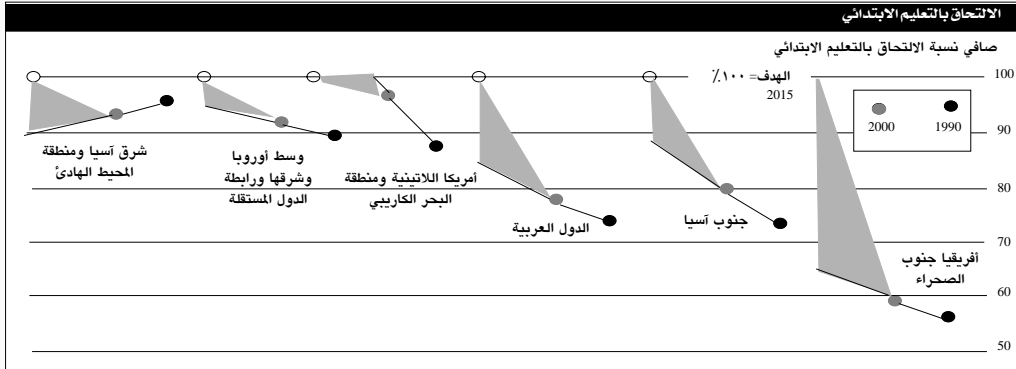
(1) World Development Report, New York, United Nations Development Program, 2000.

(٢) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

ونلاحظ ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية خلال التسعينيات في أمريكا اللاتينية لتصل إلى ٩٠٪ من الأطفال، وتبلغ النسبة ٧٩٪ في جنوب آسيا، بينما زادت النسبة ٣٪ فقط في أفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث تصل نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية إلى ٦٠٪ من الأطفال (انظر الشكل ٢)، ونتيجة لهذا ترتفع نسبة الأمية في أفريقيا. حيث قدرت نسبة الأمية في القارة الأفريقية لدى البالغين من العمر ١٥ عاماً وما فوق ٦٢,٤٪ في عام ٢٠٠١م بعد أن كانت تقدر بما يربو على ٥٠٪ في عام ١٩٩٠م، بينما ارتفعت هذه النسبة في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ عاماً من ٧٦,٤٪ في عام ١٩٩٠م إلى ٧٧,٩٪ في عام ٢٠٠١م، كما وصل مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي في الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٢م ما يقرب من ٤٥٪؛ وذلك رغم اختلاف نسبة الأمية فيما بين الدول الأفريقية؛ حيث تصل إلى أدنى معدل لها في دول مثل: زيمبابوي (١٢٪) وموريشيوس (١٦٪)، بينما تبلغ أعلى معدلاتها في دول مثل: النيجر (٨٥٪)، وبوركينا فاسو (٧٧٪)، وجامبيا (٥٦٪)^(١). يتضح عدم امتلاك الأفراد في القارة للقدرة العلمية التي تمكنهم من الارتقاء بوضعهم الاقتصادي، أو مكابتهم الاجتماعية؛ فتظل أوضاعهم الاقتصادية بلا تغيير يُذكر، مهما كانت المحاولات المبذولة في سبيل ذلك.

شكل (٢)

نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي^(٢)



وفيات الأطفال بنسبة الثلثين مع حلول عام ٢٠١٥م، بينما تبلغ نسبة الوفيات من الأطفال دون الخامسة في أفريقيا ١٧٪، ومن هنا لن تتمكن القارة من تحقيق هدف خفض الوفيات سوى بعد نحو ١٥٠ عاماً (انظر الشكل ٣).

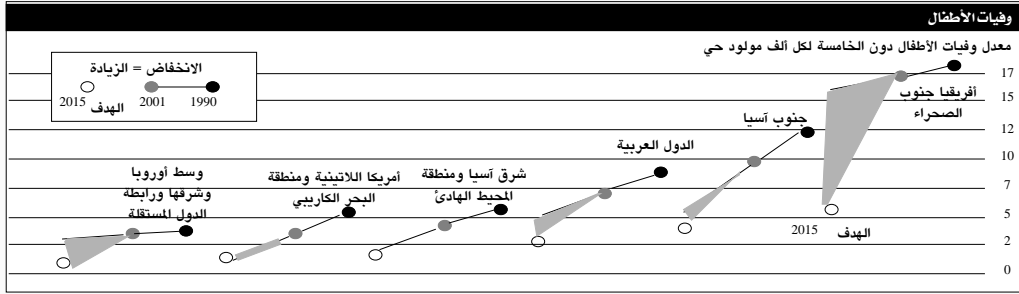
كما ترتفع نسبة الوفيات أثناء الحمل والولادة بشكل مخيف في أفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث تصل النسبة إلى نصف وفيات الأمهات في العالم النامي؛ حيث تتوفى أم من بين كل مائة أثناء الولادة. وفي هذا الإطار تبدو الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة أهدافاً بعيدة المنال؛ حيث تنص على تخفيض

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٤.

شكل (٣)

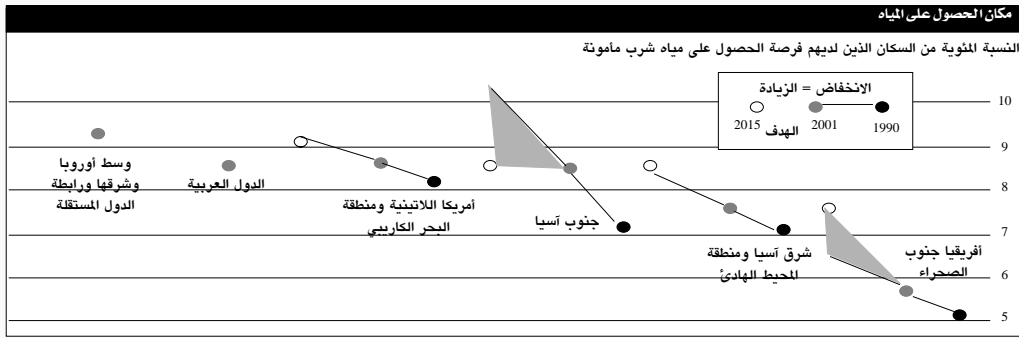
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة^(١)



وفي حين يعتبر الحصول على مياه الشرب النقية أمراً ضرورياً للبقاء على قيد الحياة، ولتحقيق أهداف التنمية، تبلغ نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة ٦٥٪ في آسيا، بينما تصل إلى ٢٨٪ في أفريقيا. (انظر الشكل ٤).

شكل (٤)

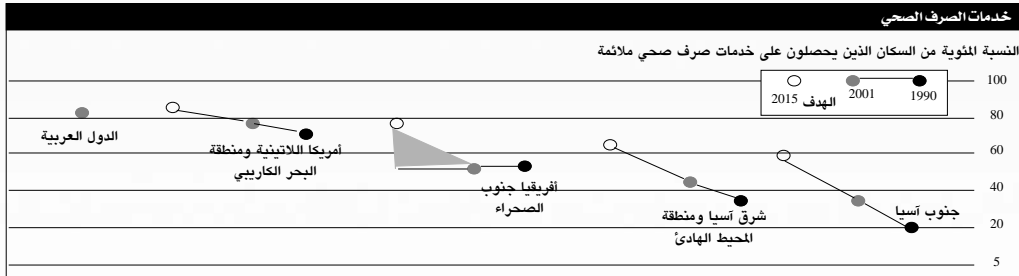
نسب السكان الذين لديهم فرصة الحصول على مياه شرب نظيفة^(٢)



أما بالنسبة للصرف الصحي؛ فيقدر عدد المحرومين من سكان آسيا ٨٠٪، بينما تصل نسبة المحرومين من خدمات الصرف الصحي إلى ١٣٪ في أفريقيا (انظر الشكل ٥).

شكل (٥)

نسب السكان الذين يحصلون على خدمات صرف صحي ملائمة^(٣)



(١، ٢، ٣) المرجع السابق، ص ٥٤.

سيرد تحليله في جزء لاحق في الورقة .
وقبل الانطلاق لتحليل استراتيجية اختزال
الفقر، يجدر الانتقال إلى أهم المعوقات التي تعترض
طريق التنمية في القارة الأفريقية، والتي يجب التغلب
عليها قبل الحديث عن أي محاولات للقضاء على
ظاهرة الفقر، ورفع معدل النمو وتحقيق التنمية
الاقتصادية في القارة.

ثانياً: معوقات التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية:

تمتلك القارة الأفريقية العديد من المقومات التي
تسمح لها بالخروج من دائرة الفقر؛ فهي أكثر قارات
العالم ثراءً، وقد حباها الله بالطبيعة الرائعة،
وبالموارد المعدنية، والثروات الطبيعية، والأرض
الخصبة والتي تمكنها من أن تلحق بركب التنمية،
وتتولى مكاناً رائداً على المستوى الدولي.

إلا أنها في الوقت نفسه تشهد العديد من
المعوقات التي تعترض طريقها للتنمية، وتحول دون
إنجاح محاولاتها لرفع مستوى معيشة مواطنيها.
وتتعدد هذه المعوقات ما بين معوقات اقتصادية من
تخلف في الأوضاع الاقتصادية، واعتماد أغلب
الاقتصاديات الأفريقية على تصدير السلع الأساسية،
وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية.
ومعوقات اجتماعية من ارتفاع معدلات الأمية،
وانتشار الفساد الذي يلتهم جزءاً كبيراً من عوائد
التنمية، وضعف المعارضة والمجتمع المدني، ومعوقات
سياسية من وجود نظم سياسية دكتاتورية تقمع
المشاركة الشعبية، وتحظر التعددية الحزبية؛ فلا
تسمح برأي غير رأي الحكومة. ومن هنا يشعر

الإ أن (الفقر) وفقاً لتعريف البنك الدولي
لا يقتصر على المعنى المادي فقط، بمعنى الحرمان
من المال والثروة (وهو ما يقاس بمفهوم الدخل
والاستهلاك)، ولكنه يتسع ليشمل انخفاض نصيب
الفرد من عوائد التنمية الاقتصادية .. من الخدمات
الأساسية، والتعليم والرعاية الصحية... إلخ^(١).
فالفقير ليس من تنقصه الأموال والثروة المادية
فقط، ولكن هو من يعاني من ضعف مستوى الدخل
ومن ثم الاستهلاك، وضعف نصيبه من الخدمات
التعليمية، والصحية، والأمن؛ نتيجة تعرضه للتقلبات
الاقتصادية، وكذلك يعاني من ضعف فرصته في
المشاركة السياسية، ومن ثم فرصته في الوصول إلى
السلطة^(٢).

وبهذا المعنى لا يصبح الفقير فقيراً بالوراثة،
ولكنه يصبح كذلك عند افتقاده للوسائل والأدوات
التي تمكنه من الخروج من دائرة الفقر والتهميش،
وتعيينه على تحسين مستواه الاقتصادي والاجتماعي.
ومن هنا يكون اختزال الفقر من خلال تمكين
الفقراء Empowerment، بمعنى منحهم الأدوات
والقدرات التي تمكنهم من تحسين أوضاعهم
الاقتصادية والاجتماعية وظروفهم المعيشية^(٣).

ومن هذا المنطلق ركزت الحلول العديدة التي
طرحتها الأمم المتحدة لاختزال ظاهرة الفقر في العالم
النامي على بعدين أساسيين: فمن ناحية ركزت على
تنمية القطاعات التي يتركز فيها الفقراء، ومن ناحية
أخرى عملت على تمكين هؤلاء الفقراء، وتنمية
قدراتهم ليتمكنوا من الخروج من دائرة الفقر. وعلى
هذا الأساس كانت استراتيجية اختزال الفقر كما

(1) Gary Moser and Toshihiro Ichida, "Economic Growth and Poverty Reduction in Sub-Saharan Africa", Washington D.C., International Monetary Fund, IMF Working Paper, August 2001, p. 5.

(2) The World Bank, Sourcebook for Poverty Reductio Washington DC., June 2000, Overview Section.

(٣) لمزيد من التفصيل عن مفهوم التمكين وعلاقته باختزال الفقر انظر: أماني مسعود الحديني، «التمكين والحكم الشراكي: رؤية نقدية لاقترابي محاربة الفقر في مصر»، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

الحروب الأهلية الدموية، وتشريد أعداد هائلة من الأفراد، ومن المأسوي أن ٩٠٪ من ضحايا هذه الصراعات من المدنيين لا العسكريين، ونصف هؤلاء من الأطفال؛ مما يمثل تهديداً مستمراً لاستقرار الدول الأفريقية مع ما يمثله من خطورة عبور الصراع للحدود الدولية للدولة للتأثير على أمن واستقرار الدول الإقليمية المجاورة.

وتظهر خطورة ظاهرة الصراعات والنزاعات الداخلية من آثارها السلبية على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

فالدول التي تعاني حالة مستمرة من هذا النوع من الصراع غالباً ما تعجز عن تنفيذ السياسات الاقتصادية، والاجتماعية طويلة الأجل، فتصبح الدولة فريسة لحالة تدهور، وعجز اقتصادي مستمرة تهدد أي أمل لتحسين حالة المعيشة لمواطنيها. فقد أخفقت أغلب خطط التنمية الاقتصادية بالرغم من تدفق المنح، والقروض، وغيرها من المساعدات المالية أو المعونات الفنية، والتي وصلت إلى ملايين الدولارات، وفقدت العديد من الأنظمة الحاكمة في أفريقيا مشروعيتها؛ نتيجة لعجزها عن حماية مجتمعاتها من كوارث المجاعة، والقحط، والصراعات الأهلية، والتصحّر وما إلى ذلك من الكوارث القومية.

كما تخلف الأوضاع الأمنية المتردية مشكلات أمنية خطيرة، أهمها: مشكلة إعادة توطين اللاجئين، ويصل عددهم إلى ١٠ ملايين لاجئ، بواقع نصف اللاجئين في العالم، والمشردين والنازحين، ويقدر عددهم بحوالي ١٥ مليون أفريقي من بين ٢٥ مليوناً على مستوى العالم.

المواطن الأفريقي إلى جانب فقره بالإحساس بالظلم والاعترا ب فيضعف انتماءه للدولة، ويختفي أمله في إمكانية تغيير أوضاعه، وتحسين مستواه^(١).

كما أصبح الفقراء في القارة الأفريقية ضحايا لظروف وقوى جديدة التهمت ثمار النجاح المتواضع الذي حققته في طريق التنمية. وكان من أهم هذه القوى: الصراعات والنزاعات الداخلية، والإصابة بمرض نقص المناعة البشرية (AIDS)، وظاهرة التهميش التي تعاني منها القارة في ظل النظام العالمي الجديد، وأخيراً: ظاهرة العولة وعلاقتها بالنمو واختزال الفقر. ونفصل أهم هذه القوى الجديدة كما يلي:

الصراعات والنزاعات الداخلية:

أثقلت ظاهرة الصراعات الداخلية، والصراعات فيما بين الدول الأفريقية تاريخ القارة منذ الاستقلال. وتبدو خطورة الأوضاع المتردية التي تعاني منها أفريقيا في هذا الإطار من متابعة حجم الصراعات الدموية التي عانت منها القارة في الفترة الأخيرة.

حيث شهدت القارة ١٦ صراعاً داخلياً من ضمن ٣٥ صراعاً من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف التسعينيات، وظلت أفريقيا تستأثر بأكثر عدد من الصراعات الداخلية عامي ١٩٩٨م و ١٩٩٩م على مستوى العالم، وعددها ٢٥ صراعاً داخلياً. وفي عقد التسعينيات توفي ما بين اثنين إلى أربعة ملايين قتيل في تلك الصراعات، وفي عام ١٩٩٣م وحده نزح نحو ٥,٢ مليون لاجئ و ١٣ مليون مشرد في القارة الأفريقية^(٢).

وهكذا أدت الصراعات الداخلية إلى تكثيف

(١) لمزيد من التفصيل عن العلاقة بين تجاهل مطالب الفقراء، وحالة الاعترا ب التي يشعرون بها، والتي تدفعهم إلى اللجوء إلى العنف في مواجهة الدولة انظر:

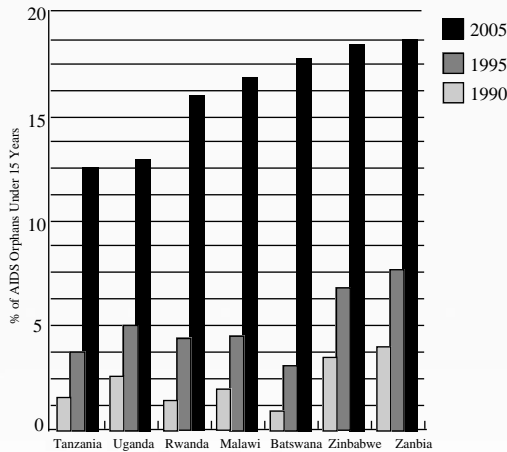
George Werner, "Conversations About Poverty in Africa", The Perspective, Atlanta, Georgia, July 25, 2002 in: www.theperspective.org

(2) Braathen, Einar, and Morten Boas, and Gjermund Saether (eds.), Ethnicity Kills? The Politics of War, Peace and Ethnicity in Sub-Saharan Africa, New York, Macmillan Press Ltd., 2000.

ويعرض الشكل التالي نسبة الإصابة بالمرض بين الأطفال تحت ١٥ عاماً في بعض الدول الأفريقية؛ حيث يتضح تنامي الإصابة بالفيروس فجأة وبسرعة، بالمقارنة بما كان عليه الحال منذ أوائل التسعينيات. ومن المقرر أن يصل عدد المصابين إلى عدة أضعاف في عام ٢٠٠٥م بالمقارنة بعددهم في عام ١٩٩٠م، وعام ١٩٩٥م بشكل خطير يهدد أي مساعٍ تبذلها الدولة من أجل التنمية؛ حيث يتراوح تقدير عدد المصابين في عام ٢٠٠٥م في دول مثل: تنزانيا، وأوغندا، ورواندا، وزامبيا من ١٠ إلى ٢٠ مليون مصاب، بينما لم يكن هذا العدد يتعدى الخمسة ملايين في معظم هذه الدول. وهو ما يدل على خطورة تفشي المرض، وضرورة التكاتف من أجل مواجهته قبل أن يقضي على كل آمال القارة في تحقيق التنمية (انظر الشكل ٦).

شكل (٦)

نسبة المصابين بمرض الإيدز من الأطفال تحت ١٥ عاماً في بعض الدول الأفريقية^(٢)



وكان لظاهرة الصراع داخل القارة العديد من الأسباب، أهمها: التنافس على الموارد النادرة، والفقر، وحرمان المواطنين الأفارقة من ممارسة حقوقهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وفوق كل ذلك كانت الحرب الباردة من أهم أسباب استعمار الصراع داخل القارة. وكانت النتيجة أن أصبح ٤٪ من سكان القارة - ما يقرب من ٢٣ مليون نسمة - من اللاجئين، والنازحين. وقد تسببت هذه الصراعات في تآكل جهود سنوات من التنمية الاقتصادية والبشرية في العديد من الدول الأفريقية، مثل: رواندا، والصومال، وليبيريا، وأنجولا^(١).

وأدت ظاهرة الصراع في القارة الأفريقية إلى زيادة الفقر، سواء على مستوى الدخل أو على مستوى القدرات البشرية في أكثر من ١٢ دولة أفريقية جنوب الصحراء. وكانت النساء والأطفال من أكثر الفئات تأثراً بهذه الظاهرة؛ حيث قدرت منظمة اليونيسيف نسبة القتلى بما يفوق ٦٠٪ من ضحايا هذه الصراعات. وهو ما يهدد جهود التنمية في القارة على المستوى القريب والبعيد على حد سواء.

مرض نقص المناعة البشرية:

ومع تزايد الإصابة بفيروس ضعف المناعة البشرية (الإيدز) الذي يعاني منه أكثر من ٣٦ مليون شخص في العالم، تلتهم من أفريقيا، ومن بين أشد السكان فقراً، يمكن إدراك أن وباء فيروس الإيدز لم يعد مسألة صحية فقط، بل أصبح يهدد جهود التنمية.

فخطورة انتشار مرض الإيدز هو في تركزه في أكثر الفئات (نشاطاً) على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهي الفئة العمرية التي تتراوح ما بين ١٥ و٤٥ عاماً، وهي الفئة التي تعول عليها الدول تولى مهمة إدارة عملية التنمية، والخروج بها من دائرة الفقر.

(1) Thelma Awori, "Progress Against Poverty in Africa", United Nations Development Program, New York, 1998, p. 27.

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٩.

لفقره وعجزه عن دفع تكاليف التعليم، أو لتفضيل العمل صغيراً؛ بهدف توفير دخلاً إضافياً، لإعالة أسرته عن التفرغ لإتمام مراحل التعليم، ومن ناحية ثانية فالإصابة بالمرض تسبب الفقر؛ وذلك لأن المرض يضرب بالأساس أكثر الفئات مساهمة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم يؤدي إلى عجز هذه الفئات عن العمل والإنتاج. وينخفض الدخل نتيجة لانخفاض الإنتاج. كما أن ما يتم إنفاقه على تكاليف العلاج يأكل البقية الباقية من هذا الدخل المحدود؛ مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر^(١).

ولا تستطيع الدول الأفريقية مواجهة هذا الخطر في ظل عجز الشعوب الأفريقية عن دفع تكاليف العلاج، وانعدام الوعي الصحي، وقلة عدد المستشفيات. وفي ظل كل هذا يصبح الحديث عن التنمية، واختزال الفقر أمر حتمي لا بد من تحقيقه والوصول إليه.

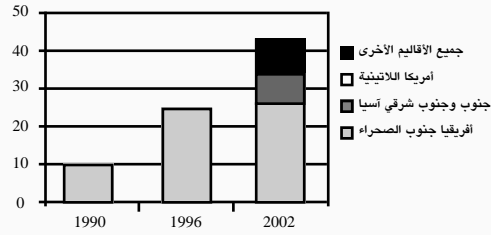
أزمة الديون:

تفاقت أزمة الديون الأفريقية في العقدين السابقين بشكل أثار المخاوف في إمكانية سداد الدول الأفريقية لها، حيث زادت الديون الخارجية للدول الأفريقية من حوالي ١١٠ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٠م إلى ٣٥٠ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٨م، بما يمثل ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة. وعجزت الدول المدينة عن تسديد فوائد الدين على الرغم من مختلف الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة؛ حيث تقدر خدمة الدين بحوالي ٣١٪ من صادراتها للسلع والخدمات. وتزداد خطورة القضية مع انهيار أسعار السلع الأساسية، والتي تعتمد عليها أغلب الدول الأفريقية بشكل أساس؛ حيث تمثل سلعة واحدة أو سلعتان في بعض الأحيان أكثر من ٥٠٪ من عائد التصدير لأربعين دولة أفريقية^(٢).

وعند مقارنة نسبة الإصابة بالمرض في القارة الأفريقية بالمقارنة بغيرها من مناطق العالم النامي الأخرى: يتضح أن نسبة الإصابة ترتفع فجأة وبسرعة، بالمقارنة بهذه المناطق. كما يقع الغالبية العظمى من المصابين بالمرض في القارة؛ حيث وصل عددهم في عام ٢٠٠٢م إلى ما يربو على ٢٥ مليون فرد من بين ٤٢ مليون مصاب على مستوى العالم، ويمثلوا بذلك أكثر من ٧٠٪ من عدد المصابين في العالم. (انظر الشكل ٧).

شكل (٧)

عدد المصابين بفيروس الإيدز في أفريقيا
بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم



وهكذا يتضح أن المرض أصبح يمثل السبب الأول في الوفيات في القارة؛ حيث يصل إلى ٩١٪ من الوفيات في ٢٩ دولة أفريقية، ويهدد ٤٣ مليون طفل أفريقي بوفاة العائل بحلول عام ٢٠١٠م. كما يتوقع ارتفاع عدد المصابين به من الأطفال تحت سن الخامسة ليصل إلى ١,٥ مليون خلال ٢٠ عاماً.

والقضية هي في العلاقة بين الإيدز والفقر المادي في صورة انخفاض الدخل، وهي علاقة مزدوجة؛ فمن ناحية نجد الفقر من أهم أسباب الإصابة بالمرض؛ فالفقير نتيجة لفقره عاجز عن دفع تكاليف العلاج، وجاهل بأعراض المرض، وأسبابه، وطرق الوقاية منه؛ نتيجة لأميته والتي كانت بدورها نتيجة

(1) Awori, op. cit., p. 27.

(٢) عمرو موسى، تصريح حول أزمة الديون الأفريقية، الجزائر، ٩/٧/١٩٩٩م، وزارة الخارجية المصرية، www.mfa.gov.eg

٤٠٠ مليار دولار. وبهذا لا يتعدى نصيب القارة من تدفق الاستثمار الأجنبي ١,٥٪، بينما بلغت نسبة رؤوس الأموال التي هربت من أفريقيا ٢٠,٥٪ من رؤوس الأموال العاملة فيها خلال السنوات الثلاث من ١٩٩٨-٢٠٠٠م، بينما ورد إلى قارة آسيا ٢٤٪ من رؤوس الأموال العاملة فيها، وهرب منها ٢٪ فقط خلال الفترة نفسها^(٣).

أفريقيا والعولمة:

حاولت العديد من الدراسات بحث العلاقة بين ظاهرة العولمة من ناحية، والنمو الاقتصادي والفقير من ناحية أخرى؛ حيث ركز بعضها على وجود علاقة إيجابية بين العولمة واختزال الفقر؛ فالأولى تؤدي إلى رفع القيود عن الاقتصاد القومي، وتحرير التجارة الدولية؛ مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي. والنمو الاقتصادي بدوره يؤدي إلى القضاء على ظاهرة الفقر. إلا أن هذه النتيجة ليست صحيحة في كل الأحوال. ففي أحيان عديدة تستفيد بعض القطاعات من النمو الاقتصادي على حساب قطاعات أخرى من المجتمع. ومن ثم يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة ثراء بعضهم، وازدياد فقر بعضهم الآخر.

ومن هنا لم يعد المقياس هو اعتبار العولمة بمثابة الوصفة السحرية لتحقيق النمو، ومن ثم اختزال الفقر. ولكن أصبح المقياس هو نوع سياسات النمو الاقتصادي الواجب اتباعها؛ فهناك سياسات تعزز النمو الاقتصادي، وتدعم الفقراء في الوقت ذاته، وتقضي على فقرهم، بينما هناك سياسات أخرى تعزز النمو في حين تزيد من فقر الفقراء؛ فتحرير سوق رأس المال؛ بمعنى فتح الأسواق أمام التدفق

ومن هنا كانت المناذاة بضرورة معالجة مشكلة الديون الخارجية للدول الأفريقية بإسقاط، أو تخفيف عبء المديونية، التي تأكل معظم عوائد الدخل القومي، ومخصصات التنمية الواجب توجيهها لخدمة التعليم والرعاية الصحية، والبنية التحتية تتجه لخدمة سداد الدين، وتزيد من ظاهرة الفقر، ومن ثم تعطل خطط التنمية، وتزيد من توسيع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية^(١)؛ فإجمالي خدمة الدين التي تدفعها القارة الأفريقية تعادل ضعف الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية فيها. بينما إلغاء الديون من على كاهل الدول الأفريقية سيكلف المواطن في الدول المتقدمة ما يقارب من سنت واحد يومياً. ومن هنا يقع العبء الأكبر من مهمة اختزال الفقر، وإلغاء الدين الأفريقي على كاهل الدول المانحة، والمؤسسات المالية، والتنمية الدولية^(٢).

تهميش القارة الأفريقية:

لا يمكن إغفال ظاهرة التهميش التي تعاني منها القارة الأفريقية، باعتبارها أحد الأسباب المعوقة لعملية اختزال الفقر في القارة.

ففي إطار التهميش الذي تتعرض له البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي استمر هبوط حصة القارة الأفريقية من التجارة العالمية؛ حيث انخفض نصيب القارة إلى ٢٪ من الصادرات العالمية وفقاً لتقارير منظمة التجارة العالمية، مقارنة بنصيب القارة الآسيوية، الذي يقدر بما يربو على ١٧٪، ونصيب دول أمريكا اللاتينية البالغ ٥٪، كما انخفضت نسبة تدفق الاستثمار الخارجي إليها إلى ٦,٤ مليار دولار فقط من إجمالي تدفق الاستثمار العالمي البالغ

(١) أحمد ماهر، بيان مصر أمام جلسة الحوار رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن النيباد، نيويورك، ١٦/٩/٢٠٠٢م، في موقع وزارة الخارجية المصرية: <http://www.mfa.gov.eg>

(2) "Mubarak at NEPAD conference: developed countries should help ease debt burdens of African nations", Egypt-Regional, Politics, 2 September 2002 in: www.arabicnews.com

(3) Boutros Boutros-Ghali, "The Marginalization of Africa", The Mediterranean Quarterly, <http://users.erols.com/mqmq/Ghali.htm>

والسياسية والاجتماعية. كما كان السبب الرئيس في إخفاق العديد من محاولات اختزال الفقر هو فرض سياسات لمحاربة الفقر تبتعد عن الفقراء. ومن هنا كانت أهمية وضع استراتيجية لاختزال الفقر تستند بالأساس على المشاركة الشعبية في توصيف ظاهرة الفقر، وأسبابها، وكيفية محاربتها، والقضاء عليها. كما دفعت خطورة الظاهرة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي إلى زيادة الاهتمام باختزال الفقر في العالم بصفة عامة، وفي أفريقيا بصفة خاصة. واتخذ في سبتمبر ١٩٩٩م قراراً بالتركيز على اختزال الفقر كإطار رئيس تركز عليه المؤسسات المالية الدولية، والدول المانحة عند تقديم مساعداتها المالية للدول الفقيرة، ومنحها امتيازات القروض وخدمة الدين.

ومن هنا كان ظهور استراتيجيات اختزال الفقر (PRSP's) Poverty Reduction Strategy Papers، ويتناول الجزء التالي من الورقة تحليلاً لأهم مراحل سياسة اختزال الفقر، ودور البرلمان في صياغتها، والمراقبة على تنفيذها.

ثالثاً: استراتيجية اختزال الفقر:

Poverty Reduction Strategy Paper:

طرح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذه الاستراتيجية في ٧٠ دولة متوسطة الدخل في عام ٢٠٠٢م، وبموجبها تتولى الدول المقترضة مسؤولية تطوير استراتيجيات محلية، خاصة بها لاختزال الفقر في أقاليمها. ومن هنا تتوفر - من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية - المشاركة الوطنية الكاملة في صياغة الإستراتيجية، وتنفيذها والرقابة الفعالة عليها؛ حيث تعدها الدولة بنفسها، بعد التشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، سواء بشكل مباشر من خلال اللجان الشعبية، أو بشكل غير مباشر من

الرأسمالي الخارجي؛ قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي؛ لأنه يزيد من فقر الطبقات المعدمة. وهو الشيء نفسه بالنسبة لسياسات إزالة التعريفية الجمركية، والتي نجد العديد من دول العالم النامي، خاصة الدول الأفريقية غير مهيأة للتعامل معها. وبالفعل أثبتت دراسات البنك الدولي في جولة أوروغواي أن الأوضاع الأفريقية في ظل العولة قد أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبلها^(١).

من كل ما سبق يتضح أهمية ظاهرة الفقر، وخطورة تأثيرها على التنمية في القارة الأفريقية. وظهرت العديد من المبادرات لاختزال معدلات الفقر في أفريقيا، وكان للدول المانحة الدور الأكبر في طرح هذه المبادرات؛ فقد أعلنت الدول المانحة في عام ١٩٩٦م مبادرة تعزيز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي بموجبها، تم اعتماد مليار من عملة اليورو من صندوق التنمية الأوروبي لتخفيف الديون، وكانت القارة الأفريقية هي المستفيد الرئيس منها. واتخذت دول الاتحاد الأوروبي العديد من التدابير للمساعدة في تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة التي تبنت برامج إصلاح اقتصادي. كما قررت قمة الدول السبع الصناعية في كولونيا تخفيف عبء الديون بطريقة أسرع وأعمق، وأوسع لمجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وبما أن الفقر ليس مادياً فقط، ولا يمكن قياسه بمستوى الدخل الفردي فقط، كانت محاولات زيادة الدخل الفردي غير كافية لاختزال الفقر. فاستبعاد الفقراء وتهميشهم على المستوى الاقتصادي وحرمانهم من المشاركة السياسية في صنع القرار تعد في الواقع استمرار لفقرهم^(٢).

ومن هنا كان على محاولات اختزال الفقر التعامل معه، باعتباره ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد الاقتصادية

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣م، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

(2) Awori, op. cit., p. 26.

خلال نواب الشعب في البرلمان^(١). وفي هذا الإطار تبدو أهمية مشاركة الفقراء أنفسهم، فهم الأقدر على تعريف أبعاد الفقر من وجهة نظرهم، وأهم أسبابه. لكن نظراً لضعف وعي هذه الفئة، تتولى اللجان الشعبية هذا الدور؛ حيث تتولى مع أعضاء البرلمان مهمة الرقابة على أداء الحكومة، وضمان اختيار الاستراتيجية المثلى لاختزال الفقر والتي تتناسب مع ظروف الدولة ووضعها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي الداخلي.

وتتولى البرلمانات الوطنية الدور الرئيس في صياغة الاستراتيجية، والرقابة على تنفيذ الحكومة. وترجع أهمية تضمين البرلمان الوطني لعدة أسباب. فمن ناحية تفضل المؤسسات المالية الدولية التعامل مع لجان البرلمان عن التعامل مع الوزارات المختصة؛ حيث تضمن بذلك تضمين الحكومات المستقبلية إذا ما تولت المعارضة الحكم، ومن ثم يتوفر للاستراتيجية قدر من الاستقرار والاستمرارية. ومن ناحية أخرى يمثل البرلمان قطاعات كبيرة من الشعب من الفقراء؛ مما يضمن مشاركتهم في وضع برامج اختزال الفقر، ومتابعة تنفيذ كل مراحلها، ومن ثم يشاركون في صنع السياسات التي تؤثر على حياتهم اليومية. وفيما يتعلق بالدول المقترضة نفسها، فتتولى أعضاء البرلمان مسؤولية اختزال الفقر أفضل من تركها للمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة لتملي عليها وصفات جاهزة لا تتفق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية^(٢). إلا أنه نظراً لاختلاف الأدوار التي تلعبها المجالس

التشريعية في مختلف الدول، واختلاف وعي هذه المجالس بطبيعة الدور المتوقع منها، فيما يتعلق بالاستراتيجية، قدم البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١م، برنامج مشترك لتفسير الاستراتيجية، لأعضاء البرلمان في العديد من الدول، ولمساعدتهم في تحديد الدور المنوط بهم في صياغة الاستراتيجية والرقابة على تنفيذها. وبالفعل بدأ تطبيق برنامج (البرلمانات والحكم واستراتيجية اختزال الفقر) بالتعاون مع البرلمان الفنلندي في ستة دول إفريقية، وهي: إثيوبيا، وغانا، وكينيا، وملاوي، ومالي، ونيجيريا^(٣). وبالفعل طبقت الإستراتيجية ٢٩ دولة إفريقية، ما بين مرحلة الإعداد والتطبيق، كانت أولها تنزانيا والتي بدأت مرحلة الإعداد في إبريل ٢٠٠٠م، وكانت آخرها موزمبيق، وبوركينا فاسو في مارس ٢٠٠٤م^(٤).

وتنقسم مراحل استراتيجية اختزال الفقر إلى ثلاثة مراحل أساسية:

تبدأ بعملية صياغة الاستراتيجية، وتشمل هذه المرحلة تحليلاً لظاهرة الفقر لفهم خصائصها، والعوامل التي تؤثر على زيادة معدلات الفقر، أو على اختزاله، يعقبها صياغة الاستراتيجية، وتشمل اختيار سياسات اختزال الفقر على المدى القصير والبعيد. ثم مرحلة تنفيذ الاستراتيجية، وأخيراً مرحلة تقييم الاستراتيجية.

وتشمل تحديد مؤشرات قياس التقدم في عملية التنفيذ، والمراقبة الدورية للنتائج، ثم التغذية

(1)L'eautier, Frannie A., Parliaments and Poverty: Building the capacity to tackle the problems, Washington D. C., The Parliamentarian, issue Two, 2002, p. 179.

(2)Hubli, K.S. & A.P. Mandaville, Parliaments and the PRSP Process, pp. 3-4 in: **

(3)L'eautier, op. cit., p. 182.

(4)Jan Boj, Kenneth Green and others, "Environment in Poverty Reduction Strategies and Poverty Reduction Support Credits", Washington, D.C., The World Bank, The World Bank Environment Department, Paper No. 102, November 2004, p. 36.

الأسواق؛ فالنمو الاقتصادي يولد وظائف للعاطلين عن العمل، ويرفع من مستويات الدخل، وهي ما يحقق بدوره المزيد من التنمية في قطاع الصحة والتعليم، وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثمّ القضاء على أسباب الفقر، وهي كلها شروط مسبقة للتنمية المستدامة^(٢).

أما على المستوى السياسي فتضمن الوثيقة تطبيق مبادئ الحكم الجيد، وفقاً لما وضعه البنك الدولي من شروط، وهي: تطبيق القواعد القانونية، والإدارة الجيدة لموارد الدولة، والمساواة في التوزيع، والمحاسبية، والشفافية. وقد أوصى البنك الدولي ووكالات التعاون الدولي، وفي مقدمتها برامج الأمم المتحدة للتنمية بضرورة تقييد دور الدولة، وتدعيم المجتمع المدني، وحماية القطاع الخاص واستثماراته. ولتحقيق هذا الهدف تولت المؤسسات الدولية مشروعات دعم المجتمع المدني؛ من أجل ترسيخ فكرة الديمقراطية، وتمويل مشروعات مكافحة الفقر. وبذلك اكتسب المفهوم بُعداً جديداً من حيث تدعيم المشاركة، وتفعيل المجتمع المدني من خلال المساءلة والرقابة والشفافية^(٣).

وتبدو أهمية دور البرلمان في هذه المرحلة من عدة جوانب: فمن ناحية يتمكن النائب البرلماني من خلال علاقته المباشرة التي تربطه بأفراد دائرته الانتخابية من جمع البيانات الكمية عن أعداد الفقراء، ومفهومهم عن الفقر، وأبعاده وأسبابه المختلفة، وأهم استراتيجيات اختزاله. خاصة وأن نجاح العضو البرلماني في أداء دوره مرهون بنجاحه في مساعدة أبناء دائرته وقدرته على تلبية مطالبهم واحتياجاتهم،

الاسترجاعية لمتابعة تنفيذ سياسات الاستراتيجية، أو إجراء تعديلات عليها^(١). وفيما يلي تحليل هذه المراحل الثلاث:

المرحلة الأولى: صياغة استراتيجية اختزال الفقر:

تبدأ هذه المرحلة بوضع تعريف محدد للفقر، وفقاً لأوضاع الدولة الاقتصادية والاجتماعية. ويتضمن هذا تحديد أبعاد الفقر، ومن يدخل في دائرته من المواطنين، وأهم أسباب فقرهم. وبناء عليه يتم تحديد الاستراتيجية المناسبة لمواجهة ظاهرة الفقر واختزالها؛ حيث تختلف أبعاد وأسباب الفقر من دولة إلى أخرى وفقاً لطبيعة الدولة، وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهناك دولة تعتمد بالأساس على القطاع الزراعي، ومن ثمّ يكون اختزال الفقر، ورفع مستوى معيشة مواطنيها، وأغلبهم من الفلاحين، بتطوير هذا القطاع من خلال تحسين الظروف الزراعية، وتطوير شبكات الري، وتطوير البذور والأسمدة، وتوفير الائتمانات الريفية. ومع انخفاض نسبة التعليم تعتمد الاستراتيجية على تطوير التعليم وتوفيره، بالدعم المناسب، لكل قطاعات المواطنين.

وعلى الصعيد الاقتصادي تعمل الوثيقة على رفع مستوى الأداء الاقتصادي من خلال السيطرة على معدلات التضخم، وتجنب عجز الموازنة، وتفادي مخاطر التقلبات الاقتصادية الخارجية، ودعم الاستقرار الاقتصادي الداخلي. ومع تدهور شبكات البنية التحتية يكون التركيز على تطوير شبكة الطرق وربط الأقاليم ببعضها، لضمان توصيل السلع إلى

(1) A work guide on poverty deduction and parliament for Ghana committees, Workshop Retreats of the Finance & Public Accounts Committees, The Ghana-Canada Parliamentary Support Project, Ghana, Accra, February, 2002, p. 12.

(٢) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢م، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

(٣) انظر: أماني مسعود، مرجع سابق.

وتجدر الإشارة في هذه المرحلة إلى الاختلاف بين أقاليم الدولة فيما يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية، ومدى ما تمتع به من بنية تحتية، وما توفره لسكانها من خدمات أساسية، وعلى البرلمان أن يضع هذا الاختلاف في الحسبان عند مناقشة بنود الاستراتيجية؛ حيث يكون الهدف الرئيس في هذه الحالة: هو تقليل الفجوة بين أقاليم الدولة على المستوى الاقتصادي.

وتشترك في صياغة الوثيقة كل من اللجان الشعبية، والتي تساهم من خلال مشورتها في تحديد أبعاد وأسباب الفقر، واللجان البرلمانية المتخصصة؛ حيث تشترك كل لجنة في صياغة ما يتصل بمجال عملها. وتقدم هذه اللجان تقريرها إلى البرلمان ليتخذ من التشريعات ما يكفل إنجاح تطبيق الاستراتيجية، ثم يقوم البرلمان بدوره بتقديم الاستراتيجية التي تمت صياغتها إلى المؤسسات المالية الدولية لتقييمها من حيث مشاركة المواطنين فيها (المشاركة)، وتأييدهم لها (شرعيتها)، وبرايتهم بكل جوانبها السلبية قبل الإيجابية (شفافيتها)، باختصار تقييم مدى ما تتحلى به من قيم الديمقراطية⁽¹⁾.

المرحلة الثانية: تنفيذ استراتيجية اختزال الفقر:

تشمل هذه المرحلة وضع ميزانية تنفيذ الاستراتيجية، وتخصيص الموارد اللازمة لتطبيقها بما يتناسب مع الأهداف الواجب تحقيقها. بمعنى أن يتم إنفاق الموارد على البنية التحتية والخدمات التي يحتاجها الفقراء. وليس على الخدمات التي تعتقد الحكومة احتياج الفقراء لها؛ مما يعني أهمية جمع البرلمان لبيانات توضح احتياجات الفقراء، ومطالبهم لاختزال فقرهم، ولتحديد أفضل تخصيص للموارد العامة ليلبي هذه الاحتياجات⁽²⁾.

وأهمها محاربة الفقر. ومن ناحية ثانية يلعب البرلمان دوراً هاماً في تقييم مدى رضا المواطنين عن الاستراتيجية، سواء بتفهم سياساتها، وتحمل آثارها السلبية، أو بانتقادها والاعتراض عليها، ورفض المشاركة فيها، ومن ثم يتمكن من تقييم نجاح، أو إخفاق تطبيق الاستراتيجية. ومن ناحية ثالثة تبدو أهمية دور البرلمان في صياغة الاستراتيجية، من أنه الجهاز التشريعي المنوط به تمرير القوانين والتشريعات، وهو ما يضمن إصدار ما يلزم من قوانين لضمان تطبيق الاستراتيجية، والتنسيق بين ما هو صادر بالفعل منها. ومن ناحية رابعة فإن إشراك البرلمان في عملية الصياغة، والرقابة على تنفيذ، وتقييم الاستراتيجية يضمن مشاركة الأغلبية، والمعارضة على حد السواء، وهو ما يكفل الاستقرار والاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية حتى بعد تغيير الحكومة، وتولي المعارضة لها.

ونظراً لما يتطلبه تطبيق الاستراتيجية في بعض الأحيان من اتباع بعض السياسات التي قد تؤثر على قطاع من قطاعات المجتمع؛ نتيجة ما قد يترتب على هذه السياسات من رفع للأسعار، وزيادة معدلات البطالة، وغيرها من الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، تبدو الحاجة لرفع وعي المواطن، من خلال دور وسائل الإعلام، وعقد الندوات والاجتماعات مع القيادات الشعبية، لتعريف المواطنين بالاستراتيجية وبآثارها الإيجابية، ولضمان مشاركتهم في تطبيقها، وتفهم آثارها السلبية. وتفهم المواطن لبنود الاستراتيجية يشجعه على توفير البيانات الدقيقة التي تساعد اللجان البرلمانية المختصة بصياغة الاستراتيجية على حسن اختيار الاستراتيجية المناسبة اللازمة لاختزال الفقر؛ وذلك وفقاً لما يحدده المواطنون من أبعاد وأسباب.

(1) Hubli, op. cit., p. 11.

(2) Awori, op. cit., p. 51-52.

إدخاله على هذه السياسات، سواء بتعديل السياسات التي تم تطبيقها، أو بإدخال سياسات جديدة. وتتحدد فعالية دور البرلمان في الرقابة على تنفيذ استراتيجية اختزال الفقر من خلال العديد من العوامل، يتعلق بعضها بأوضاعه الداخلية، ويتعلق بعضها الآخر بالظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية المحيطة به.

فمن ناحية أولى يتوقف دوره على قدراته وموارده الذاتية، وعلى تكوينه (من الأغلبية، أو حكومة تحالف)، وتماسكه الداخلي (العلاقة بين الأغلبية والأقلية)، ومدى الثقة المتوافرة بين المواطن، والنائب البرلماني. ومن ناحية ثانية يرتبط هذا الدور بالوضع الاقتصادي الداخلي، من حيث نمط التنمية المتبع، والنجاح في عملية التنمية، ومدى ما يتوفر للبرلمان من موارد تسمح له بالقيام بهذا الدور. وفي هذا الإطار تبدو أهمية العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد، والتساوي في توزيع مخرجات التنمية على قطاعات المجتمع المختلفة دون استبعاد أي منها. وكذلك مدى توافر البنية التحتية التي تسمح بتنفيذ الاستراتيجية. ومن ناحية ثالثة يتوقف على نوع النظام السياسي، بمعنى طبيعة دور البرلمان والحكومات المحلية بالمقارنة بدور السلطة التنفيذية، وما يتمتع به البرلمان من سلطة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ويشمل ذلك طبيعة النظام الحزبي، ومدى تمثيل مختلف أحزاب المعارضة داخل البرلمان، وتمثيل مختلف التيارات السياسية فيه. كما يختلف دور البرلمان وفقاً لمدى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الدولة. وأخيراً مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار السياسي والتنموي، وارتفاع

كما يتولى البرلمان مراجعة الميزانية بصفة دورية، من خلال لجان خاصة، تساعد في عملها لجان مختصة من وزارة المالية، ومن المجالس المحلية. ويشمل ذلك مراجعة بنودها ومدى اتفاق تخصيص الموارد، وفقاً لهذه البنود، مع تحقيق أهداف الاستراتيجية، وإعادة تخصيصها إذا لزم الأمر. ومن المفيد هنا وضع خطط ثلاثية أو خمسية؛ حيث يسمح ذلك بإعادة رسم الاستراتيجية، وتصحيح السياسات وفقاً للمتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الجديدة بما يضمن النجاح في تحقيق أهداف الاستراتيجية⁽¹⁾.

ومن المفيد كذلك أن يستفيد أعضاء البرلمان من خبرات وتجارب الدول التي طبقت الاستراتيجية لاختيار أفضل السياسات منها، وتجنب الأخطاء التي وقع فيها الآخرون؛ وذلك من خلال عقد المؤتمرات البرلمانية الإقليمية بين الدول المطبقة للاستراتيجية⁽²⁾.

ومن هنا تنجح الاستراتيجية في تقوية هيكل الحكم الديمقراطي في الدول التي يتم تطبيق الوثيقة فيها بتقوية دور البرلمان الوطني الذي يتولى صياغة الاستراتيجية، وتمرير التشريعات والميزانيات اللازمة لتنفيذها، والرقابة على تنفيذ الحكومة لها، وبزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي والاقتصادي الذي يؤثر على الحياة اليومية للأفراد.

المرحلة الثالثة: مراقبة تنفيذ الاستراتيجية:

ويشمل دور البرلمان في هذه المرحلة تقييم تنفيذ السلطة التنفيذية لبنود الاستراتيجية. وبناء على التغذية الاسترجاعية التي يحصل عليها النائب البرلماني من أبناء دائرته، ومدى استجاباتهم لسياسات الاستراتيجية، يحدد البرلمان مدى التعديل الواجب

(1) A work guide..., op. cit., p. 8- 10, 17.

(2) Hubli, op. cit., p. 19.

يكفي الاستهلاك الغذائي فيها، بعكس غيرها من مناطق الدول النامية. كما يعمل أكثر من ثلثي شعبها في الزراعة، ومن ثم تعد الأخيرة مصدر هام من مصادر التوظيف والعمالة. وهي تساهم في نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى. إلا أن القضية هي في توفر الغذاء، وفي توزيعه، والوصول إليه وقدرة الأفراد الشرائية.

كما تتعلق قضية الفقر في أفريقيا بالمؤسسات السياسية والسلطة. فالأزمة في أفريقيا هي أزمة مؤسسية بالأساس؛ حيث جاء تحرير السوق والخصخصة؛ نتيجة لضعف الدولة، وعجزها عن تولي قضية التنمية والتحول إلى الاعتقاد (بكفاءة السوق في تخصيص الموارد). إلا أن التجربة أثبتت أن الخصخصة جاءت بدافع خاص من القطاع الخاص، سعياً وراء الربح الشخصي، وليس بهدف مساعدة الفقر وانتشالهم من فقرهم. ومعنى ذلك أن النظام أصبح مفتوحاً على السوق العالمية؛ نتيجة لضعف الدولة، إلا أنه لم يؤدي إلى أي تحسن في أوضاع الفقراء، بل على العكس أدى إلى زيادة الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء داخل الدولة^(٤).

ومن هنا كان التفكير في فرض الإصلاح الاقتصادي والسياسي من خلال تبني برامج التكيف الهيكلي التي قامت المؤسسات المالية الدولية بصياغتها، وفرضها على الدول المقترضة بغض النظر عن ملامتها لظروف هذه الدولة. وبرغم تطبيق العديد من الدول النامية لهذه

معدلات الأمية؛ مما يعوق المواطنين عن إدراك أبعاد الاستراتيجية، والمساهمة في صياغتها وفي تقييم نجاحها أو إخفاقها. كذلك فإن التدرج في الإصلاح وفي تطبيق الاستراتيجية، ورفع وعي الشعب بآثارها يضمن نجاحها^(١).

ولا تغفل في هذه المرحلة أهمية الحفاظ على وجود قناة اتصال تربط بين أعضاء البرلمان القومي، والمؤسسات المالية الدولية دون أن يتبع ذلك الاعتماد على المشورة الأجنبية، وهو ما يستوجب دعم اللجان البرلمانية بالتخصصين، وبالدعم المالي خاصة في هذه المرحلة^(٢).

الخاتمة:

برغم الأهداف المتفائلة التي وضعتها الألفية الجديدة لتحسين أوضاع الفقراء، ولتقليل الهوة بين العالم المتقدم والعالم النامي. ما زالت أفريقيا بعيدة كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف. خاصة هدف تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر الشديد بأقل من النصف، وهدف توفير التعليم الابتدائي لأكثر من ١٢٠ مليون طفل أفريقي، وهو الشيء نفسه بالنسبة لهدف خفض نسبة الوفيات بين الأطفال بمعدل الثلثين. فمن المنتظر بالمعدل الحالي أن تحقق هذا الأهداف بحلول عام ٢٠١٥م على الأقل وليس ٢٠١٥م^(٣).

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن القضية لا تتعلق بإنتاج الغذاء؛ لأن الإنتاج الأفريقي كافٍ لإشباع شعب الكرة الأرضية كلها. فأفريقيا تنتج ما

(1) Ibid., p. 6.

(2) Staphurston, Rick, Main Report, Plenary Session II: Issue- Based Approaches as Capacity Building Strategies, Breakout Session A: Strengthening Parliaments Capacity through the Poverty Reduction Strategy Process, Conference Report: A Policy Dialogue on Legislative Development, Palais d'Egmont, Brussels, 20-22 Nov., 2002.

(3) Gordon Brown, "We Need Irreversible Progress in Tackling World Poverty", The Independent, June 1, 2004 in: www.globalpolicy.com

(4) Dominique Hounkonnou, "New partnerships for poverty alleviation in Africa: Learning from local dynamics", the International Workshop on Assessing the Impact of Agricultural Research on Poverty Alleviation, Costa Rica, 14-16 September 1999, p. 4-5.

الشعب في عملية صنع القرار التنموي، وفي الوقت نفسه هي فرصة جيدة لتقوية دور البرلمان في دعم الحكم الجيد، والتحول الديمقراطي في الدولة. إلا أنه نظراً لضعف وعي أعضاء البرلمان في الكثير من الدول النامية باستراتيجية اختزال الفقر؛ فقد تأخر انخراطهم في مرحلة تصميم الاستراتيجية؛ فجاءت مشاركتهم متأخرة بعد أن تمت صياغة الاستراتيجية بالفعل، ومن هنا اقتصر دورهم على مجرد الرقابة على تنفيذ الاستراتيجية، لذا برزت أهمية زيادة وعي البرلمانين بالاستراتيجية، وبأهمية دورهم فيها، كما وتبرز خطورة تأخر إشراك البرلمان في وضع الاستراتيجية من اضطراره لتخصيص المزيد من الجهد والوقت والموارد، والتي غالباً ما يفتقر إليها في الدول النامية، لدراسة بنود الاستراتيجية، ومناقشة بنودها؛ مما يضع على كاهله عبئاً مضاعفاً، بينما اشتراكه في صياغتها منذ البداية كان يوفر عليه هذه المشقة⁽¹⁾.

وقد واجهت استراتيجيات اختزال الفقر العديد من الانتقادات؛ فمن ناحية أولى ورغم التأكيد على أن الاستراتيجية تعد ذاتية الصياغة، تضعها كل دولة وفقاً لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ووفقاً لرؤية فقرائها لأسباب فقرهم، والطرق المثلى لمواجهة، والقضاء عليه. إلا أن اشتراط موافقة المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) على الاستراتيجية قبل تنفيذها يثير الشكوك حول دور هذه المؤسسات، ومدى تدخلها في عملية صياغة، وتنفيذ الاستراتيجية، ومن ناحية ثانية أثبتت العديد من الدراسات إغفال أغلب الاستراتيجيات التي تقدمت بها الدول للعديد من القضايا التي تعد هامة لتحقيق التنمية المستدامة؛

البرامج، فإن معدلات الفقر ما زالت في تزايد مستمر، وفي الوقت نفسه استمر اعتراض الشعوب على تبنيها وتطبيقها؛ نظراً لأنها مفروضة من الخارج - وهو ما يشكك في استقلالية الدول المتبينة لها؛ مما دفع البنك الدولي للتفكير في برامج جديدة، تتولى الدول المقترضة صياغتها بنفسها؛ بحيث تضمن توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، ومن ثم تأييد الشعب لها⁽¹⁾.

وفي محاولة من المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتخفيف عبء الدين عن كاهلها، أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩٦م «مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون»، وصدقت عليها ١٨٠ دولة. وكان للمبادرة هدفان رئيسان:

الأول: هو تخليص هذه البلدان من عبء الدين. والثاني: هو حضاها على الإصلاح الاقتصادي، والتنمية البشرية، وتخفيض الفقر.

ويحدث تخفيف الديون على مرحلتين، فعند اتخاذ القرار بتطبيق استراتيجية اختزال الفقر يحصل البلد على تخفيف من عبء خدمة الدين، وعند الانتهاء من صياغتها، وموافقة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي عليها يحصل البلد على تخفيض للدين بنسبة تصل إلى ٩٠٪. وقد انضمت ٢٢ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء إلى المبادرة. منها ٢٦ دولة ما زالت عند مرحلة اتخاذ القرار، بينما وصلت ثماني دول إلى مرحلة الانتهاء من الصياغة، وبدء التنفيذ منها: بنين، وبوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، وموزمبيق، وتنزانيا.

وقد تكون هذه الاستراتيجية فرصة جيدة لإشراك البرلمان القومي في عملية التنمية، ولإشراك

(1) Staphenurst, op. cit.

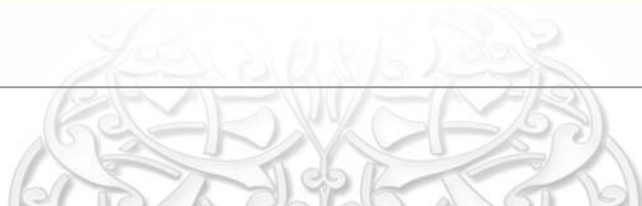
(2) Executive Summary, Conference Report: A Policy Dialogue on Legislative Development, Palais d'Egmont, Brussels, 20-22 Nov., 2002.

على أية حال، يعد نجاح الاستراتيجية في تحقيق أهدافها مرهون بالقيام بالعديد من الإصلاحات السياسية المتزامنة معها؛ فقد تكون الاستراتيجية جيدة الصياغة، تتناول بنودها كافة أوجه وأبعاد الفقر الذي يعاني منه المواطنون، لكن قد لا يتم تنفيذ هذه البنود؛ فالمراجعة الدورية لتنفيذ السلطة التنفيذية لبنود الاستراتيجية تتطلب وجود قدر من الشفافية والمحاسبية، قد لا تتوافر في الدول النامية، كما تتطلب تفعيل دور المجتمع المدني، وتقوية دور السلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذية، وهو ما قد لا يتوافر أيضاً في كثير من الدول الأفريقية.

والجدية والنجاح في إدخال هذه الإصلاحات هي وحدها الكفيلة بتحديد ما إذ كان تطبيق الاستراتيجية سيأتي بالجديد الذي يكفل للدول الأفريقية الخروج من مأزقها، وتحقيق الأهداف المرجو تحقيقها في الألفية الجديدة، أما أنها تصبح تكراراً للتجارب السابقة نفسها المفروضة من الخارج، ولكن هذه المرة تحت مسمى جديد لا يثير رفض الشعوب ومعارضتها.

فقد أغفلت دور المرأة، وإدارة البيئة، وتحليل الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي. وتبدو أهمية التركيز على دور البيئة وحسن إدارة البيئة Environment Management لعلاقتها القوية باختزال الفقر؛ حيث رأى العديد أن حالة الفقر التي تشهدها أفريقيا تتطلب الانشغال بمحاربة الفقر أولاً، ثم الانشغال في مرحلة لاحقة بقضية مثل: قضية (البيئة)، إلا أن الحديث مردود عليه؛ فالنمو الاقتصادي يعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، كما تؤثر العوامل البيئية على صحة الأفراد، وتهدد الكوارث الطبيعية طريق التنمية التي تنتهجها الدول. ومن هنا لا تصبح قضية إدارة البيئة قضية (رفاهية) تشغل بال الأغنياء فقط في الدول الصناعية، بل والفقراء في الدول النامية. إلا أن هذا لا يعني الاهتمام بهدف حماية البيئة على حساب هدف اختزال الفقر؛ فتحويل منطقة ما إلى منطقة محمية طبيعية يجب ألا يكون على حساب أهمية هذه المنطقة للفقراء، ولدورها المحتمل في اختزال فقرهم، بل يخضع الأمر إلى تحليل للمريح والخسارة، وللمنافع والأضرار⁽¹⁾.

(1)Boj, op. cit, p. 1-2.



دحر الملاريا في أفريقيا

الواقع والتشخيص والعلاج

د. المبشر أبو بكر عبده فرج (*)

في أفريقيا تعتبر الملاريا هي القاتل الأول للأطفال، وتتسبب في حدوث وفاة واحدة من بين كل خمس وفيات بين الأطفال. وعلى الرغم من أن الأطفال هم الضحايا الأساسيون للملاريا، وخاصة من هم دون الخامسة من العمر؛ فإن الفرصة المتاحة أمام الأطفال ضئيلة لدفاعهم الشخصي عن حقوقهم، والمطالبة بها من أجل التمتع بالحماية الصحية والصحة الجيدة، وكذلك تكون الفرصة أمامهم ضئيلة في التعبير عن حاجاتهم من لديهم السلطة، والقدرة على التغيير، مثل: البالغين والآباء، ومن يقدمون الرعاية، وصناع القرار، ووسائل الإعلام، ولكن مع ازدياد الوعي بخطورة الملاريا سيعتاض العمل لمكافحة الملاريا، مما يمهد الطريق لمستقبل خالٍ من الملاريا. وانطلاقاً من هذا الأساس المنطقي كان موضوع، وشعار يوم دحر الملاريا بأفريقيا الجديد لعام ٢٠٠٤م هو:

وعلى الرغم من ظهور الملاريا في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى - بصفة أساسية - فإن انتشار المتصورة المنجلية المقاومة لأدوية متعددة، الذي حدث في المناطق الحدودية في جنوب شرق آسيا، وأمريكا الجنوبية - خلال الثمانينيات - هدد أنشطة مكافحة الملاريا في أجزاء أخرى من العالم. وإزاء هذا الوضع الخطير، اقترح المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية - في عام ١٩٩٠م - عقد مؤتمر وزاري معني بالملاريا؛ لتشجيع البلدان المتأثرة والمجتمع الدولي على تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة هذا المرض. وبعد الاجتماعات التحضيرية التي شملت ممثلي الوكالات المانحة، ومؤسسات البحث، والأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والمديرين، والاختصاصيين العلميين، والإداريين، تمّ التوصل إلى اتفاق جماعي على المعايير الحالية

«مستقبل خالٍ من الملاريا: الأطفال يتعاونون لدحر الملاريا»؛ حيث ظلت معظم البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى تواجه بسبب هذا المرض أزمة صحية عمومية متزايدة الخطورة. ومما ساهم في حدوث هذه المشكلة: الحروب الأهلية العديدة، والاضطرابات الاجتماعية في كثير من البلدان الأفريقية، إضافة إلى التغيرات المناخية والبيئية التي تساعد على انتقال عدوى الملاريا في المناطق التي كانت خالية منها. ومما زاد الطين بلة: قلة الموارد المالية الوطنية، وانعدام الدعم الخارجي، وقصور التوجيه التقني، وقلة الخبرة في مجال مكافحة الملاريا في المناطق التي يشتد توطن المرض فيها، وذلك فضلاً عن ظهور وانتشار المتصورة المنجلية Plasmodium falciparum المقاومة للكوروكين، والذي زاد الوضع سوءاً.

(*) رئيس تحرير مجلة صحتك.

لمكافحة الملاريا، كما تمت صياغة استراتيجية عالمية لمكافحة الملاريا، وقد عرضت هذه الاستراتيجية على المؤتمر الوزاري المعني بالملاريا الذي عقد في العاصمة الهولندية، (أمستردام)، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢م؛ حيث تمت مصادقته عليها. وفي عام ١٩٩٣م بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، استعراض الوضع العالمي للملاريا، وذلك استجابةً للمخاوف التي أعرب عنها أعضاء المجلس، لا سيما القادمون من بلدان أفريقية لا تحظى فيها الملاريا بالاهتمام العاجل المطلوب من البلدان، ومن منظومة الأمم المتحدة. وقد أدت المراجعة التي قام بها المجلس إلى المصادقة على الاستراتيجية العالمية في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤م، وقد طلبت الجمعية العامة إلى المنظمة مواصلة القيام بدور المنظمة الرئيسة لمكافحة الملاريا، ووضع خطة للعمل للفترة من ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٠م، بالتشاور مع سائر وكالات الأمم المتحدة، وسائر الشركاء في مجال مكافحة الملاريا، والبلدان المتأثرة. وقد صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على هذه الخطة في عام ١٩٩٥م، ودعا إلى زيادة الموارد المخصصة للوقاية من الملاريا ومكافحتها.

وحدث تطور هام آخر في آذار/مارس ١٩٩٦م عندما تم تحديد الملاريا كمقوم ذي أولوية من مقومات المبادرة الخاصة المعنية بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٧م، اتخذ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية (إعلان هراري) المعني بالوقاية من الملاريا ومكافحتها، في إطار

إنعاش وتنمية الاقتصاد الأفريقي، الذي تعهد باعتبار مكافحة الملاريا إحدى الأولويات. وأعاد المؤتمر تأكيد مصادقته على الاستراتيجية العالمية لمكافحة الملاريا، والإجراءات التي اتخذتها منظمة الصحة العالمية تنفيذاً لها، ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي الكامل لمكافحة الملاريا، ووضع وتنفيذ خطط للعمل من أجل الوقاية من الملاريا ومكافحتها، وضمن اتخاذ إجراءات متعددة القطاعات، جيدة التنسيق.

وتم مؤخراً إنشاء مبادرة متعددة الأطراف لمكافحة الملاريا في أفريقيا، تُعنى بصفة خاصة بتقوية قدرات البحث في أفريقيا. وقد جاءت هذه المبادرة عقب الاجتماعات التي عقدت في السنغال، وهولندا في عام ١٩٩٧م، وشارك فيها كل من منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، واللجنة الأوروبية، والمعاهد الوطنية للصحة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسة ولكوم ترست Wellcome Trust في المملكة المتحدة، وغيرها من الجهات المانحة، إضافة إلى باحثين من أفريقيا والبلدان المتقدمة.

وكان من بين أهم الاستثمارات المالية الأخيرة في مجال مكافحة الملاريا، لا سيما في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى، قيام المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بتخصيص مبالغ كبيرة للبلدان ذات الأولوية، لعامي ١٩٩٧م و ١٩٩٨م، وفي عام ١٩٩٨م قامت المديرية العامة للمنظمة التي انتُخبت حديثاً بتدشين مشروع دحر الملاريا، وبذا جعل الملاريا إحدى الأولويات الأولى.

كما تم الاعتراف بأهمية الملاريا، من قبل أعضاء قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في عام ١٩٩٨م في



خارج البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى في الأشخاص عديمي المناعة الذين يصابون بالعدوى بالتصورة المنجلية في المناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات التشخيصية .

ومن بين أكبر التحديات التي تواجه أنشطة مكافحة الملاريا على الصعيد العالمي انتشار واشتداد مقاومة الطفيلي للأدوية المضادة للملاريا . وقد أدت قلة عدد مثل هذه الأدوية إلى صعوبات متزايدة في تطوير السياسات المتعلقة بالأدوية المضادة للملاريا ، والتدبير العلاجي الكافي للمرض .

وتنتشر - حالياً - مقاومة المتصورة المنجلية للكلوروكين في جميع البلدان الأفريقية التي تتوطن فيها الملاريا ، لا سيما في شرق أفريقيا؛ مما يثير مشكلات متزايدة بالنسبة لتوفير العلاج المناسب . ونتيجة لذلك قامت مالاي في عام ١٩٩٣م ، وكينيا في عام ١٩٩٦م بتغيير توصياتهما بشأن معالجة الخط الأول للملاريا غير ذات المضاعفات من الكلوروكين إلى مركب السلفادوكسين والبريميثامين ، كما قامت بوتسوانا وجنوب أفريقيا في عام ١٩٩٧م ، بتنقيح الدلائل الإرشادية للمعالجة التي تتبعانها . وتشير التقارير الأخيرة الواردة من كينيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة إلى حدوث تغيرات في حساسية الطفيلي للسلفادوكسين والبريميثامين؛ مما قد ينذر بحدوث مقاومة سريرية .

الوضع العالمي للملاريا:

تنقسم مناطق العالم إلى:

- مناطق زالت الملاريا عنها ، أو تم استئصالها منها ، أو لم يسبق وجودها فيها .
- مناطق معرضة لخطر محدود .
- مناطق يحدث فيها انتقال الملاريا .

برمنغهام (بانكلترا) ، والذي تعهدت فيه الحكومة البريطانية بدفع مبلغ ٦٠ مليون جنيه استرليني من أجل المعركة ضد الملاريا . وسوف يتم تخصيص نسبة كبيرة من هذا المبلغ لبرنامج دحر الملاريا .

الوضع الأفريقي والعالمي الراهن للملاريا:

يعتبر حوالي ١٠٠ من البلدان أو المناطق في العالم مصابة بالملاريا في الوقت الحاضر ، نصفها تقريباً في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى . وعلى الرغم من أن هذا العدد أقل كثيراً مما كان عليه الحال في أواسط الخمسينيات (١٤٠ بلداً أو منطقة) ، فإن أكثر من ٢٤٠٠ مليون من سكان العالم لا يزالون عرضة للخطر .

ويقدر معدل حدوث الملاريا على النطاق العالمي بما يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليون حالة سريرية سنوياً ، يحدث حوالي ٩٠٪ منها في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى ، وينجم معظمها عن المتصورة المنجلية . ويعتقد أن الملاريا تؤدي إلى وفاة ما يتراوح بين ١،١ و ٢،٧ مليون شخص في العالم سنوياً ، منهم حوالي مليون من الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الأفريقية ، جنوبي الصحراء الكبرى . وتُشكل هذه الوفيات بين الأطفال ، الناجمة بصفة أساسية عن الملاريا المخية ، وفقر الدم قرابة ٢٥٪ من وفيات الأطفال في أفريقيا ، وقد أُبلغ عن معدلات إماتة تتراوح بين ١٠٪ و ٣٠٪ بين الأطفال المحالين إلى المستشفى؛ بسبب الملاريا الوخيمة ، وإن كانت معدلات الإماتة أعلى من ذلك أيضاً في المناطق الريفية والنائية التي لا يتيسر للمرضى فيها العلاج الكافي إلا بقدر محدود . وبصفة أساسية تحدث الوفيات الناجمة عن الملاريا

المباشرة وغير المباشرة للملاريا في أفريقيا وحدها بأكثر من ٢٠٠٠ مليون دولار أمريكي.

الوضع الراهن لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الملاريا:

استعرضت اللجنة التقدم الذي تم إحرازه منذ عام ١٩٩٢م في مجال تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة لمكافحة الملاريا التي تتمثل عناصرها التقنية الأساسية الأربعة في ما يلي:

- تقديم خدمات التشخيص المبكر، والمعالجة الفورية للملاريا.
- تخطيط وتنفيذ تدابير وقائية انتقائية مضمونة الاستمرار، بما في ذلك مكافحة النواقل.
- الاكتشاف المبكر للأوبئة، واحتوائها، أو الوقاية منها.

- تقوية القدرات المحلية في مجال البحوث الأساسية والتطبيقية؛ للسماح بالتقييم المنتظم لوضع الملاريا في القطر، وتعزيز هذا التقييم، لا سيما المحددات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية للمرض.

أضف إلى ذلك أن من الاعتبارات الهامة - حالياً - الوقاية من معاودة ظهور الملاريا في البلدان التي إما أن تكون قد نجحت في خفض معدل حدوث هذا المرض إلى مجرد حالات متناثرة، أو أن تكون قد قطعت سلسلة انتقال المرض تماماً.

١ - تقديم خدمات التشخيص المبكر والمعالجة الفورية:

ففي الإقليم الأفريقي كان من التطورات الهامة، خلال الأعوام قيام البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى بإعداد خطط وطنية للعمل، تتماشى مع توصيات الاستراتيجية العالمية. وجرى إعادة تدريب

وقد تم مؤخراً، توثيق عدد من أوبئة الملاريا في جميع أنحاء العالم، لا سيما أفريقيا. وتصبح المناطق وبائية عندما تتغير الأحوال التي عادةً ما تحد من انتقال المرض تغيراً جذرياً؛ نتيجة لأمطار غزيرة بشكل غير عادي، أو فترات طويلة من الرطوبة الزائدة، أو تغيرات مناخية جزئية أكثر دواماً بسبب تطوير نظم الري، أو المشاريع الزراعية أو غرس الأشجار.

وتتزايد الإصابة بالملاريا الحضرية وحوالي الحضرية في جنوب آسيا، وفي كثير من مناطق أفريقيا. وقد أسهمت الصراعات المسلحة، والاضطرابات الداخلية، إضافةً إلى التغيرات البيئية المعاكسة إسهاماً كبيراً في حدوث أوبئة الملاريا، نظراً لتحرك أعداد كبيرة من اللاجئين الذين يفتقرون إلى الحماية والمناعة، والقوة البدنية داخل المناطق الموبوءة. وتساهم مثل هذه التحركات السكانية في حدوث تفشي جديد للملاريا، كما تجعل الأوضاع القابلة لحدوث الأوبئة أكثر ميلاً للانفجار.

ومما يؤدي إلى حدوث أوبئة الملاريا تركيز أنشطة التنقيب عن الذهب أو الأحجار الكريمة، والحراثة في مناطق الغابات؛ حيث يتعرض السيل المستمر من العمال لشدة انتقال عدوى الملاريا. فضلاً عن أن هذه الأنشطة هي البؤر الأصلية لمقاومة الطفيلي لأدوية متعددة في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى. ويمكن ملاحظة الآثار الاقتصادية للملاريا في المناطق الريفية، بصفة خاصة؛ حيث يتكرر حدوث الملاريا في وقت من السنة تمس الحاجة فيه إلى الأعمال الزراعية. فضلاً عن أن هذا المرض سبب شائع للغياب عن المدرسة الذي تصل نسبته إلى ٢٨٪ في بعض المناطق. وتقدر التكلفة السنوية

والبريميائين، في شرق أفريقيا وغربها؛ وذلك بسبب التكلفة الباهظة للعلاجات البديلة، ومن حيث المقارنة بالإقليم الأمريكي لمنظمة الصحة العالمية، فتم إحراز تقدم رئيس في مجال إدماج البرامج التقليدية لمكافحة الملاريا، داخل الخدمات الصحية العامة. وعلى الرغم من أن كفاءة الخدمات الصحية المحلية في اكتشاف حالات الملاريا أعلى بكثير من كفاءة الخدمات التخصصية فإنها لا تزال تحتاج إلى تقوية في كثير من البلدان. وقد أدت إعادة تحديد المناطق المعرضة لخطر الملاريا إلى ترتيب المناطق من حيث الأولوية، وتحسين استهداف المرافق التشخيصية والعلاجية لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وقد جاء منه في مقررات منظمة الصحة العالمية واللجنة الخاصة بالملاريا؛ حيث أولت اهتماماً خاصاً لاستعراض بعض القضايا التقنية المتعلقة بوضعية المرض وانتشاره، وطرق المعالجة.

التدبير العلاجي للملاريا الوخيمة:

على الرغم من تحسن التدبير العلاجي للملاريا الوخيمة في المرافق الصحية إلى حد ما في بعض المناطق؛ فإنه لا تزال هناك بعض المشكلات، لا سيما في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى؛ حيث يعيش كثير من مرضى الملاريا الوخيمة في مناطق لا توجد فيها شبكة للمواصلات تنقلهم إلى المستشفى. وفي مثل هذه الظروف يمكن لتوفير المعالجة الإسعافية قبل الإحالة إلى المستشفى (مثل إعطاء الأرتيميزينين عن طريق المستقيم) أن يقلل من الوفيات.

مقاومة الطفيليات للأدوية:

لا يزال اتساع نطاق مشكلة مقاومة الطفيليات للأدوية يمثل تحدياً للجهود المبذولة لمكافحة الملاريا،

أكثر من ١٦٠٠٠ من مقدمي الخدمات الصحية على التشخيص المبكر، والمعالجة المناسبة للملاريا، في كثير من البلدان، مما وضع أساس المكافحة الفعالة للملاريا.

وفي بعض البلدان الأفريقية يمثل عدم الإقبال على مرافق القطاع العام القاعدة؛ نظراً لسوء جودة هذه المرافق. وعليه يتم التدبير العلاجي للملاريا، وغالباً في قطاع الرعاية الصحية الخاص الذي كثيراً ما لا يلتزم فيه بالدلائل الإرشادية العلاجية. وفي بعض البلدان تستمر المعالجة على أساس التشخيص الظني، ويظل الانتشار المستمر لمقاومة الطفيلي لأدوية متعددة مسألة مثيرة للقلق. وصحيح أنه كان هناك الكثير من برامج التدريب على التدبير العلاجي السريري للملاريا، ولكن هناك حاجة إلى المزيد، لا سيما داخل القطاع الخاص.

وفي الإقليم الأفريقي لمنظمة الصحة العالمية، وعلى الرغم من تحسن معدل التغطية بالمرافق العلاجية - بوجه عام - لا تزال هناك مشكلات في كثير من البلدان، لا سيما البلدان المتأثرة بالاضطرابات الداخلية. ولقد أدى الأخذ بنظام تحقيق مردود (استرداد تكاليف) المعالجة في كثير من البلدان إلى عواقب متباينة؛ ففي بعض المناطق أثر إدخال التكاليف تأثيراً سلبياً على التدبير العلاجي للملاريا، لا سيما إذا لم يقتصر بأي تحسنات في جودة الرعاية المقدمة؛ إذ ينتشر استعمال أدوية الخطين الأول والثاني في القطاعين العام والخاص، بينما تتوافر لعدد قليل من بلدان الإقليم الموارد اللازمة لترصد جودة الأدوية.

ومما يدعو إلى القلق ظهور المتصورة المنجلية المقاومة للكولوروكين ومركب السلفادوكسين

القائمة على التبكير بالتشخيص والمعالجة . ومن الضروري وجود أدوية جديدة مضادة للملاريا ، وأساليب جديدة للتغلب على مقاومة الطفيليات؛ من أجل النجاح في مواجهة هذا التحدي .

٢ - تنفيذ التدابير الوقائية الانتقائية المضمونة

الاستمرار:

أولاً: مكافحة النواقل:

يتفاوت مدى تنفيذ تدابير مكافحة النواقل تفاوتاً كبيراً بين أقاليم المنظمة .

استخدام المواد المعالجة بالمبيدات:

استخدمت المواد المعالجة بالمبيدات بصورة ناجحة ومأمونة؛ للسيطرة على الأمراض والوفيات الناجمة عن الملاريا في سلسلة من البيئات في جميع أنحاء أفريقيا . وحيث يتزايد تدريجياً في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى استخدام الناموسيات المعالجة بالمبيدات وغيرها من المواد ، مع التحول من التنفيذ المرتكز على المشاريع إلى التنفيذ التشغيلي . وقد تم بنجاح تنفيذ برامج تركز على استخدام المواد المعالجة بالمبيدات؛ ففي مناطق إقليم غرب المحيط الهادي ، مثال : فيتنام؛ حيث تستخدم الناموسيات بنجاح على نطاق واسع ، باعتبارها أحد مقومات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الملاريا ، ويشمل ذلك المناطق ذات الطبيعة الوبائية أيضاً . وفي الصين ظلت الملايين من هذه الناموسيات تستخدم بصورة روتينية نمطية على مدى أعوام كثيرة . وفي (جزر سليمان) زاد استخدام الناموسيات زيادة بالغة على مدى الأعوام القلائل الماضية؛ مما أدى إلى انخفاض هائل في الإصابة بالملاريا . ويتضح من التجربة العامة الإقبال الشديد على هذا النوع من المداخلات ، إضافة إلى التثقيف الصحي ، حتى في

المجتمعات التي دأبت على عدم استخدام الناموسيات ، وهو الأمر الذي يمكن أن ينعكس بصورة إيجابية على خفض مستوى المرض بأفريقيا عند تطبيقه؛ من خلال تلافي مشكلات صعوبة ضمان توفير الناموسيات لجميع المحتاجين إليها ، لا سيما السكان الأفارقة المحرومون من الخدمات .

ويرجح خبراء الملاريا أن يؤدي التحسن في المعارف المحلية المتعلقة بوبائيات الملاريا (لا سيما انتقال المرض) ، بالإضافة إلى تحسين آليات التردد ، والاستخدام السليم للمعطيات المجمععة إلى مكافحة النواقل مكافحة أكثر انتقائية ، وإلى التقليل من الاعتماد على الرش الثمالي داخل المباني .

ثانياً: إدارة البيئة:

لا تزال الملاريا التي هي من صنع الإنسان ، والتي أطلق عليها «لعنة المنطقة المدارية» نتيجة كثرة الحدوث لمشاريع التنمية الاقتصادية في المناطق الموبوءة في جميع أنحاء العالم . ولا يحدث هذا المرض نتيجة للاضطراب البيئي الذي تسببه المشاريع فحسب - لا سيما المشاريع التي تتعامل مع الموارد المائية والزراعة - وإنما يحدث أيضاً نتيجة للخلط السكاني الناجم عنها ، والذي يتفاوت أفراده من حيث حالتهم المناعية ضد الملاريا .

ثالثاً: المكافحة البيولوجية: (استخدام السمك أكل

اليرقات):

ثبتت قدرة السمك أكل اليرقات على مكافحة في بعض الأوضاع ، ولكن لم يثبت ذلك بعد على نطاق تشغيلي .

رابعاً: الوقاية الكيميائية:

أثناء الحمل:

يتلقى - حالياً - القليل من النساء المقيمات في

البلدان الأفريقية، لا يتم التعاون بصورة كافية مع القطاعات الأخرى، لا سيما خدمات الأرصاد والزراعة؛ مما يؤخر إنشاء نظام كفاء للتكهن بالأوبئة.

٤ - بناء وتعزيز القدرات:

يعتبر بناء وتعزيز القدرات اللازمة للبحوث التطبيقية الأساسية، وتقييم برامج مكافحة الملاريا جزءاً أساسياً من الاستراتيجية العالمية لمكافحة الملاريا، لا سيما الإقليم الأفريقي، وهناك عجز خطير في الموظفين المهرة، وخاصة كبار الموظفين. ونتيجة لتحرك الاستراتيجية العالمية بدرجة أكبر نحو مكافحة الانتقائية للملاريا - بناءً على المعرفة المحلية المتينة لوبائيات المرض - أصبحت الحاجة إلى الخبرة في مجال الملاريا أكثر إلحاحاً. وعلى الرغم من أن هذا النقص في الموظفين المدربين يبلغ أقصاه في البلدان الموبوءة بالملاريا فإنه يشاهد في خارج هذه البلدان، وفي بلدان قام أبنائها في الماضي بدور هام في مكافحة الملاريا، ولا تزال المشورة تُطلب من متخصصيها. وهناك بعض المناطق التي لا تعاني من عجز شامل في الموظفين المدربين.

العلاقة بين برامج مكافحة الملاريا وإصلاح القطاع الصحي:

استجابةً للمتطلبات السياسية، والاقتصادية يجري إدخال بعض الإصلاحات على القطاع الصحي التي تستهدف بشكل شامل رفع كفاءة إدارة واستخدام الموارد الصحية. ولا ينتظر من مثل هذه الإصلاحات المساس بجودة إيتاء الخدمات، ومعدل التغطية بها، بل ينتظر منها أن تؤدي في النهاية عن طريق الدخول في علاقات شراكة مع القطاعات الأخرى، (مثل: الإدارات الحكومية للتعليم والبيئة،

المناطق الموبوءة بالملاريا الوقاية الكيميائية. وفي بعض البلدان توصي الدلائل الإرشادية الوطنية بتوفير الوقاية الكيميائية أثناء الحمل، ولكن الجهود التي تبذل لتنفيذ هذا التدبير قليلة. وفي بلدان أخرى تتوافر الوقاية الكيميائية بالكوروكين، ولكنها قليلة الفعالية بسبب عدم التزام المرضى، ومقاومة المتصورة المنجلية للدواء. ولا توجد في الوقت الحاضر أساليب كاملة الفعالية، والجدوى للوقاية من الملاريا في الحوامل عديمات المناعة في المناطق المستوطنة بالملاريا، أو المناطق ذات الطبيعة الوبائية. وقد اتضح أن العدوى بالمتصورة النشيطة لها أيضاً آثار سلبية على حصيلة الحمل، وأنه يلزم أيضاً دراسة دور الوقاية الكيميائية، أو المعالجة المتقطعة، أو كليهما في التدبير العلاجي لهذه العدوى.

في الأطفال:

لا يوصى عموماً بالوقاية الكيميائية للأطفال؛ نظراً لاحتمال تعرضهم للإصابة بالملاريا طيلة حياتهم.

٣ - التبكير باكتشاف أوبئة الملاريا، أو

احتوائها، أو الوقاية منها:

يتزايد إدراك الحاجة إلى تنفيذ برامج للتكهن بأوبئة الملاريا والوقاية منها. وقد بدأت بضعة بلدان بالفعل في إعداد أنشطة لرصد أخطار الوباء. ومع ذلك لم يتم في غالبية البلدان تحديد المناطق، والأوضاع ذات الطبيعة الوبائية تحديداً كاملاً؛ مما أدى إلى تأخر اكتشاف الأوبئة - عادةً - على نحو غير مقبول. وقد أوضحت التجربة أنه لم يتم بعد استخدام مؤشرات متاحة وبسيطة (مثل: معطيات الأرصاد، وتحركات السكان) استخداماً روتينياً (نمطياً) للتكهن بالأوبئة والوقاية منها. وفي معظم

موظفي برامج مكافحة الملاريا - إلى فقدان البرامج التي كانت شديدة الفعالية في توجيهها، ومجالات اهتمامها. كما أدت إلى اعتزال الموظفين المحنكين المخلصين ذوي الخبرات التقنية الخاصة، أو انتقالهم إلى وظائف أخرى. وهكذا فقدت البرامج قدرتها على الاستجابة السريعة والفعالة للظروف المتغيرة، (مثل الأوبئة)، والتزامها وقدرتها على توجيه العمليات على صعيد المجتمع.

وعموماً، لم يقابل هذه الخسائر إنشاءً وتنمية الكفاءة التقنية والموارد على صعيد المنطقة، والمنطقة الفرعية؛ مما خلق فراغاً في الخبرة في مجال مكافحة الملاريا، وفراغاً في تنفيذ هذه المكافحة. ونتيجة لذلك: اختفى الكثير مما يمكن أن يكون إيجابياً من حصائل اللامركزية، مثل: الملكية المحلية للبرنامج، والمسؤولية عنه، والمشاركة المجتمعية الأكثر إيجابية، وزيادة القدرة على تصميم تدابير المكافحة وفقاً للأوضاع الوبائية المحلية، وزيادة التعاون بين القطاعات. كما لوحظ وجود مشكلات مماثلة في البلدان الأفريقية التي كانت تفتقر إلى برنامج وطني فعال للمكافحة عندما بدأت عملية تحقيق اللامركزية، وقد تركت هذه البلدان مضللة، وعاجزة عن التعامل بصورة فعالة مع التحدي المتمثل في بناء وتعزيز الموارد البشرية، والكفاءة التقنية على الصعيدين المركزي والمحلي.

وتتطلب الإدارة الفعالة لأنشطة مكافحة الملاريا الإبقاء على بعض الوظائف المتعلقة بالكفاءة والتنسيق على الصعيد الوطني، أو تطويرها على الصعيد المركزي للبرنامج (وليس بالضرورة رأسمال القطر) خلال عملية تحقيق اللامركزية. وتشمل هذه الوظائف تزويد البرنامج بتوجه استراتيجي، وتطوير

ومجالس التنظيم الغذائي والدوائي، وقطاع الزراعة)، ومقدمي الرعاية الصحية في القطاع الخاص، والمجتمعات، إلى تحسينات هامة في جودة الرعاية.

وقد شملت الإصلاحات التي طرأت على القطاع الصحي في معظم البلدان ما يلي:

- الإصلاحات التنظيمية: أي إعادة تنظيم وزارة الصحة، وتحقيق لا مركزية التخطيط، وسلطة إعداد الميزانية، ومراقبة الموارد المالية، والمسؤولية عن تنفيذ أنشطة البرامج.

- إصلاحات التمويل الصحي: أي المشاركة في التكاليف، وفرض رسوم على المنتفعين، وآليات التأمين الصحي في القطاعين العام والخاص.

- زيادة علاقات الشراكة مع المجتمعات، ومقدمي الرعاية الصحية في القطاع الخاص.

تحقيق لا مركزية النظام الصحي:

يشتمل تحقيق اللامركزية باعتباره استراتيجية أساسية في إصلاح القطاع الصحي على نقل الموارد والسلطة إلى مستوى المنطقة، والمنطقة الفرعية. كما ينبغي أن يشتمل على تخويل السلطات والمجتمعات المحلية سلطة تحديد الأولويات والاحتياجات، وينبغي معالجة القضايا الصحية بطريقة مباشرة من خلال زيادة وعي المجتمع ومعارفه في ما يتعلق بالوقاية من المرض، وتشخيصه ومعالجته، ومن خلال أنشطة البحث التنفيذية المحلية.

وقد قوضت اللامركزية السيئة الإدارة لبرامج مكافحة الملاريا فعالية هذه البرامج، وعاقبت قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها. وقد أدى هذا النوع من اللامركزية - الذي يحدث دائماً دون مساهمة



المستمرة للمستوى المحيطي الذي ينبغي أن يبدأ فيه تحليل المعلومات الوبائية المجمعة في هذا المستوى نفسه، على أن يتم تقديم المعلومات الارتجاعية، والمعلومات التقنية للموظفين الميدانيين لاتخاذ إجراء سريع بشأنها؛ بينما يتم تزويد الفريق المركزي بموجز للمعطيات، بصفة منتظمة؛ للحصول على تحصيل أكثر تفصيلاً. ومن الضروري تقوية القدرة المحلية على الت رصد والاستجابة السريعة، لا سيما في المناطق الأكثر تعرضاً للخطر، والمناطق ذات الطبيعة الوبائية.

ومن الأمور الحاسمة أن تقتزن المسؤولية عن تنفيذ أنشطة مكافحة الملاريا على صعيدي المنطقة والمنطقة الفرعية بتمويل كافٍ. كما يجب تقديم دعم إمدادي كافٍ؛ لتمكين السلطات المحلية، والموظفين المحليين من الاضطلاع بمسؤولياتهم، والاستجابة بسرعة وفعالية للتغيرات التي تطرأ على الوضع الوبائي.

الإصلاحات المدخلة على تمويل الرعاية الصحية:

كان تصاعد تكاليف الرعاية الصحية، وعجز الحكومات عن مواكبتها: هو الدافع وراء الجهود المبذولة لاسترداد التكاليف، عن طريق المشاركة في التكاليف، وفرض رسوم على المتفاعلين، وتطبيق نظام التأمين الصحي. وبينما أسهمت هذه الإصلاحات في رفع كفاءة استخدام الموارد، وزيادة توفير الأدوية في المستوى المحيطي، واستدرار الأرباح التي يمكن استثمارها في المشاريع المحلية الأخرى ذات الأولوية، فقد أدت أيضاً إلى زيادة نسبة ما يتحمله الفقراء من تكاليف الرعاية الصحية.

ونظراً لكون التوصل المضمون للتشخيص المبكر، والمعالجة المناسبة للحميات: هو مفتاح خفض معدل

سياسة مكافحة الملاريا على الصعيد الوطني، ووضع معايير، وأمائل (نماذج)، ومؤشرات لرصد تقدم الأنشطة التنفيذية، بالإضافة إلى حشد وتنسيق التمويل الخارجي، والتحليل الوبائي، وضمان الجودة، وتزويد أعضاء فريق مكافحة الملاريا على الصعيد المحلي بالتدريب، والدعم التقنيين، وتنسيق مواجهة الأوبئة، وتقييم وتوثيق مصدوقية أنشطة البرنامج، بما في ذلك البحوث الميدانية التي تُجرى في مستوى المنطقة.

وعليه: فإن الإدارة الفعالة لبرامج مكافحة الملاريا لا تتطلب الخبرة في مجال التدبير العلاجي للأمراض، والوبائيات، والترصد، ومكافحة النواقل، فحسب وإنما تتطلب أيضاً دراسات اجتماعية، واقتصادية، وسلوكية، ودعم إدارياً وإحصائياً وإمدادياً كافياً. وفي البلدان التي تولي وزارة الصحة فيها الملاريا أولوية كبيرة، لا يستطيع الموظفون غير المتفرغين الذين لا يقتصر عملهم على برامج مكافحة وحدها أن يقدموا هذا المستوى من الكفاءة في العادة.

ومن الفوائد الهامة لسياسة تحقيق لا مركزية مكافحة الملاريا وجود القدرة على اتخاذ القرارات والتخطيط في المستوى الذي تحدث فيه المشكلة. أما على صعيدي المنطقة والمنطقة الفرعية؛ حيث تتركز المسؤولية عن التنفيذ الناجح لأنشطة مكافحة: فإن من شأن الوظائف المطلوبة أن تتضمن التخطيط، وتخصيص الموارد، وترصد المرض، ورصد أنشطة البرنامج، والتثقيف الصحي، والتدريب، ومكافحة النواقل. ولا بد من أن يكون موظفو المنطقة نقطة اتصال فعال بين الموظفين الميدانيين والموظفين في المستوى الوطني، وأن يقدموا الإرشادات التنفيذية

معالجة الملاريا، مثل: المعالجات دون الشافية، وتعدد الأدوية (وصف أدوية متعددة)، واستعمال المضادات الحيوية أو الستيرويدات، أو كليهما في وقت واحد، واستعمال الحقن بلا داع.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإدخال إصلاحات على التمويل الصحي للخدمات العلاجية فإن معظم الناس ميالون إلى الموافقة على أن الخدمات الوقائية ينبغي أن تدار بطريقة مختلفة. وقد اعتبرت أنشطة مثل: البرنامج الموسع للتمنيع، وتقديم خدمات وقائية أثناء الحمل وبعد الوضع من أولويات التمويل العام. وقد كان من المقبول - دائماً - أنه ينبغي تمويل (الرش الثمالي) داخل المباني من المال العام، كما اقترح تقديم الوقاية الكيميائية، أو المعالجة المتقطعة للملاريا أثناء الحمل مجاناً. ومع ذلك فإن الوضع أقل وضوحاً فيما يتعلق بالناموسيات، وغيرها من المواد المعالجة بالمبيدات. وقد احتج بأنه في ظل التأثير غير المتكافئ للملاريا المتصورة المنجلية على الحوامل، وصغار الأطفال (الذين لم يبلغوا الخامسة) في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى: فإنه ينبغي تزويد هذه المجموعات بالناموسيات المعالجة بالمبيدات مجاناً، كجزء من مجموعة خدمات الرعاية أثناء الحمل أو بعد الوضع. وبينما يبدو هذا الأمر جذاباً، فقد اتضح من التجربة أن هذا الإجراء قد لا يكون هو الطريقة المثلى لاستهداف هؤلاء السكان؛ وذلك لأن الأمر غالباً ما ينتهي إلى ذهاب هذه الناموسيات إلى غير من صرفت من أجلهم من أفراد الأسرة، أو بيعها لأشخاص آخرين. وعليه فقد يكون تقديم المواد المعالجة بالمبيدات للجميع بسعر مخفض أكثر فعالية. ومن الضروري زيادة فاعلية البرامج الوطنية

المرض والوفيات بسبب الملاريا؛ فإن أي تغيير قد يؤثر على توفير المعالجة الفورية والفعالة يكون ذا أهمية حاسمة بالنسبة للجهود المبذولة لمكافحة الملاريا. وقد اتضح من التجربة أن ارتفاع تكلفة المعالجة، عن طريق أحد أشكال فرض الرسوم على المنتفعين، دون أن يقابل هذا الارتفاع حدوث تغيير في جودة الرعاية الصحية، يؤدي إلى انخفاض عدد المترددين على المرافق الصحية؛ مما يؤدي من ثم إلى تأثر الفقراء بشكل غير متكافئ. أما إذا أدى ارتفاع التكاليف إلى تحسين جودة الرعاية؛ فإن عدد المترددين على المرافق الصحية لا ينخفض بالضرورة. وقد اتضح من تحليل لتأثير ارتفاع التكاليف على توفير الرعاية وجودتها في «مبادرة باماكو»، وهو مشروع واسع النطاق للرعاية الصحية الأولية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، يساهم المجتمع في إطاره في التمويل الصحي، عن طريق اعتماد دوار للادوية: حدوث خليط من النتائج. ففي حين زاد توافر الدواء والطلب عليه في بعض الحالات؛ فإن من الممكن أن يكون ذلك في غير صالح الفقراء في حالات أخرى.

وعليه، لا توجد حالياً بينات على أن استرداد التكاليف في حد ذاته قد أدى إلى تحسين جودة الرعاية. والحق أن زيادة التكاليف يزيد من أعداد المرضى الذين يميلون إلى السعي للحصول على المعالجة المضادة للملاريا من مصادر خاصة، أو غير رسمية، يعالجون فيها عادةً بأدوية غير مناسبة، أو بجرعات خاطئة. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات المرضى والوفيات. وهناك بينات من بعض البلدان على أن رسوم الانتفاع قد زادت هي أيضاً من الممارسات غير الرشيدة لوصف الأدوية في مجال

وجود بينات على أن التبكير بمعالجة الملاريا في الأطفال يخفض من معدلات الإماتة بين الحالات؛ فقد كان من الصعب إعداد آليات مجتمعية المرتكز للتوزيع، تدل على تأثر معدل الوفيات. وفي حين أن من الواضح أن توفير المواد المعالجة بالمبيدات للجميع، والوقاية الكيميائية للحوامل يمكن أن تنقذ الأرواح، إضافةً إلى مردودها العالي في أماكن البحث، فإنه لا يعرف بعد ما إذا كان يمكن إيتاؤها بتكلفة منخفضة في برنامج عملي. ويبشر استخدام اثنتين أو أكثر من هذه المداخلات في وقت واحد، والذي يمكن أن يتيسر إذا زادت مشاركة المجتمع، بحدوث تأثير تآزري على معدلات المراضة الشديدة (المصابين بالملاريا) والوفيات.

التدبير العلاجي للمرض:

لا يزال التدبير العلاجي للمرض عنصراً أساسياً لا غنى عنه من عناصر مكافحة الملاريا. ويهدف التدبير العلاجي إلى ما يلي:

- تجنب ترقى الملاريا البسيطة إلى ملاريا وخيمة أو ذات مضاعفات.
- الوقاية من الوفاة أو العقابيل الناجمتين عن الملاريا الوخيمة، والملاريا ذات المضاعفات.
- الحد من مدة المرض.
- الوقاية من انتقال الملاريا في أوضاع معينة، لا سيما الأوضاع التي يكون الانتقال فيها منخفضاً.
- التقليل إلى أدنى حد ممكن من خطر انتقاء ونشر الطفيليات المقاومة للأدوية.

١ - التدبير العلاجي للملاريا غير ذات

المضاعفات:

يشمل التدبير العلاجي للملاريا غير ذات المضاعفات المرضى والقائمين بالرعاية، وموظفي

لمكافحة الملاريا في تحديد ما يتعلق من أغراضها بالرعاية العلاجية، والوقائية، مع حدوث الإصلاحات المتعلقة بتمويل الرعاية الصحية. وسوف يضمن ذلك عدم وضع أكثر المجموعات السكانية تضرراً بالملاريا في وضع غير مناسب؛ نظراً لأنه يتعين عليهم تحمل نصيب كبير بشكل غير متكافئ من تكلفة تقديم الخدمات الصحية الجيدة. ويمثل التوصل المضمون للتشخيص، والمعالجة المبكرين للحميات مقوماً أساسياً لجهود مكافحة الملاريا. ويمكن تحقيق ذلك إذا أقدمت برامج مكافحة على تقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية مجاناً للجميع.

زيادة علاقات الشراكة مع المجتمعات والقطاع

الخاص:

عجلت تكاليف مدّ الخدمات الصحية العمومية إلى مستوى المجتمع المحلي عملية مشاركة المجتمعات، والقطاع الخاص كشركاء في مكافحة الملاريا. ويمكن أن نتوقع أن تكون هذه العملية بطيئة ومستمرة. وحتى الآن تتوافر معلومات من البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى إلى حد كبير عن مردود ثلاثة أنماط من المداخلات التي يتم تنفيذها على صعيد المجتمع، ألا وهي: تقديم معالجة علاجية متاحة على نطاق واسع، عن طريق متطوعي القرى عادةً؛ والوقاية الكيميائية للحوامل؛ واستخدام الأدوات المعالجة بالمبيدات. وهناك حاجة إلى استقاء معلومات من مختلف الأوضاع الوبائية، حول استخدام هذه المداخلات الثلاث في وقت واحد.

وبينما تلوح المداخلات المجتمعية المرتكز بالأمل في المستقبل، فإن من الصعب حالياً الوصول إلى نتائج حول أنماط المداخلات التي يمكن إيتاؤها بنجاح بالاستعانة بمشاركة المجتمع. وعلى الرغم من

توافر المعالجة وجودتها:

يتلقى حالياً نسبة كبيرة من مرضى الملاريا في جميع المناطق المستوطنة نوعاً من أنواع المعالجة المضادة للملاريا، دون مجرد الاتصال بالخدمات الصحية الرسمية، التي غالباً ما تكون غير موجودة، أو موجودة، ولكنها لا تعمل على مسافة قريبة من المنزل بالقدر الكافي. ومن غير الممكن أن يتوقع توفير التدبير العلاجي المناسب للمرض، على النحو المبين - آنفاً - في ظل عدم وجود الخدمات الصحية الرسمية. وينبغي أن يكون من أولويات الحكومة دائماً تيسير توصل مرضى الملاريا إلى الرعاية الجيدة. وقد حاولت بلدان كثيرة تقديم التدبير العلاجي للملاريا، أو لسلسلة من الأمراض ذات الأهمية المحلية، عن طريق متطوعي المجتمع. ومع أن هذه النظم لم تكن فعالة في خفض معدل الوفيات، فإن الاهتمام بها يتجدد في مجال مكافحة الملاريا؛ نظراً لأنها يمكن أن توفر نقطة اتصال في القرى، تربط بين السكان والخدمات الصحية في المجالات

التالية:

- تقديم معالجة مبكرة مضادة للملاريا لحالات الحمى.
- مشاركة الأسرة والمجتمع في برامج تعزيز استخدام الناموسيات المشبعة بالمبيدات.
- جمع المعطيات المتعلقة بمؤشرات معدلات المرضى والوفيات.
- وبتزايد حالياً عدد العاملين الممارسين للطب، والصيادلة المؤهلين العاملين في القطاع الخاص في بعض المناطق المستوطنة بالملاريا، على نحو يمكن أن تكون معه خدماتهم ذات أهمية في مكافحة الملاريا.

الرعاية الصحية، وبإعني الأدوية، بما في ذلك الصيادلة وموردو الأدوية. ويشمل التدبير العلاجي لهذا المرض في أحسن الأحوال ما يلي:

- إدراك العلامات والأعراض التي يمكن أن تسببها الملاريا.
- التماس الرعاية.
- تشخيص المرض الملاري، أو غيره من الحميات، أو كليهما.
- الإحالة إلى مستوى أعلى للرعاية عند الضرورة.
- وصف المعالجة الصحيحة.

تثقيف المريض أو القائم بالرعاية حول:

(كيفية أخذ الأدوية، أو إعطائها، النتيجة المنتظرة للمعالجة، الموعد الذي ينبغي فيه العودة إلى المرفق الصحي، علامات الخطر، الآثار الجانبية، الوقاية من الملاريا، وصف أو بيع الأدوية الصحيحة المضمونة الجودة، مع أخذ الجرعة الأولى - دائماً - تحت الإشراف، التزام المريض بتعليمات وصف الدواء، المتابعة؛ من أجل التأكد من تحقيق الأثر العلاجي المنتظر، أو عدم تحقيقه).

وتقع على عاتق برامج مكافحة الملاريا، والبرامج الدوائية داخل الخدمات الصحية العامة المسؤولية عن ضمان توفير تدبير علاجي يتمتع بأفضل جودة ممكنة للمرضى. ويولى الاعتبار الأول لتقديم المعالجة المناسبة في الوقت المناسب، وبالجرعة المناسبة. ونظراً لإمكانية ترقى الملاريا المنجلية إلى مرض وخيم في خلال بضع ساعات، لا سيما في الأطفال، فإنه يجب توفير معالجة فعالة وكاملة للمرض بالقرب من منزل المريض.

المعالجات الجديدة إلى التخوف من عدم جودة الأدوية المتوافرة في المستوى المحلي. ونظراً لتأثير الأدوية دون المعيارية على فعالية المعالجة وأمنيتها، وعلى مقاومة الطفيليات للأدوية؛ فإن من الأمور الأساسية لاسيما في ظل إدخال مشتقات الأرتيميزينين تقوية القدرات الوطنية المتعلقة بمراقبة الجودة، وكذلك المتعلقة بضمان الجودة بمرور الوقت.

٢ - معالجة الملاريا الوخيمة في المستوى

المحيطي:

هناك أسباب وجيهة من وجهة النظر السريرية للإقدام على إدماج تعاريف الملاريا الوخيمة، والملاريا ذات المضاعفات، وإن كان من المفيد في بعض الأوضاع التبليغ عن الملاريا ذات المضاعفات على حدة، نظراً لإمكانية تعريفها بصورة أدق. وتتناول التدبير العلاجي للملاريا الوخيمة في المستشفيات بالتفصيل. أما هذا القسم فيركز على التدبير العلاجي للملاريا الوخيمة في مستوى المحيط.

ويجيء على رأس المتطلبات: الإدراك المبكر لعلامات وأعراض الملاريا الوخيمة، التي ينبغي أن تؤدي إلى تقديم رعاية إسعافية داخل المستشفيات.

وتتمثل علامات وأعراض الحمى الوخيمة في الأطفال في سبق الإصابة بالحمى، إضافة إلى واحدة على الأقل من العلامات والأعراض التالية:

- الإعياء (عدم القدرة على القعود)، أو تغير الوعي، أو النوم، أو السبات (الغيبوبة).
- صعوبة التنفس.
- فقر الدم الشديد.
- الاختلاج.
- عدم القدرة على الشرب.
- القيء المستمر.

وعلى الرغم من أنه قد يكون من الصعب حملهم على الالتزام الصارم بالدلائل الإرشادية العلاجية الرسمية؛ فإن من المهم توعيتهم وتزويدهم بالمعلومات، وتطبيق لوائح تهدف إلى تحسين جودة الرعاية. كما أن من الممكن أن تكون هذه الفئة مصدرًا للمعلومات الوبائية القيمة.

وعلى مدى عدة سنوات، ظل يُولى مزيداً من الاهتمام - وبحق - للمعالجة التي تقدم في المنزل، والمعالجة التي تقدمها خدمات غير رسمية: ما بين صيادلة مُجازين، وبائعين، ومحال تجارية، وتم إعداد مواد لتعليم الأمهات كيفية التعرف على أعراض الملاريا. ومع ذلك فإنه نظراً لوجود بيانات على أن الأمهات يكتسبن معارفهن المتعلقة باستخدام الأدوية المضادة للملاريا في الأماكن التي يشتريها منها، فإن هناك - حالياً - اهتماماً كبيراً بتطوير أنشطة التدريب، لا سيما من أجل من يقومون ببيع الأدوية للمرضى والقائمين برعايتهم. وقد تثبت كفاءة هذه الطريقة في تحسين أنماط استعمال الأدوية، وخاصةً إذا اقترن ذلك بالثقف الصحي للأمهات، وغيرهم من القائمين بالرعاية، والمرضى. ومع ذلك فإنه لا تزال هناك حاجة إلى بحوث ميدانية لدراسة ما إذا كانت الأنشطة الموجهة إلى بائعي الأدوية، يمكن أن تؤدي على المدى الطويل إلى زيادة ترشيد استعمال هذه الأدوية.

ولا بد في جميع الظروف من تقديم التدريب المناسب، أو المعلومات المناسبة، أو كليهما في المستوى الذي يتم فيه بيع الأدوية واستخدامها. وينبغي في أحسن الأحوال توفير أدوية الخط الأول، والمعلومات المتعلقة بها عن طريق القطاع الخاص. وقد أدى تغير السياسات الدوائية وتوافر

وقد أصبحت مركبات الأرتيسونات المستقيمية أكثر توافراً الآن، ومن المحتمل اختيارها من أجل معالجة الملاريا الوخيمة قبل الإحالة إلى المستشفى. إلا أنه ينبغي الاهتمام بالحاجة إلى معالجة شافية كاملة.

وقد يكون من الضروري - لا سيما في حالة استعمال الكينين - إعطاء المريض الغلوكوز داخل الوريد، أو عن طريق أنبوب أنفي معدي. إلا أن هناك شكوكاً حول مأمونية إعطاء السوائل عبر أي من هذين الطريقتين خارج المستشفى. وينبغي دراسة هذه القضية عن طريق إجراء بحوث ميدانية في الظروف المحلية.

ويتعين استخدام مضاد للاختلاج يُعطى عن طريق المستقيم، مثل الديازيبام في حالة الاختلاج. وتدل البحوث الأخيرة على أن الاستعمال الروتيني (النمطي) للفينوباربيتال قد يزيد من الوفيات بين الأطفال المصابين بالملاريا الوخيمة (ك. مارش، الاتصال الشخصي، ١٩٩٨م).

مقاومة طفيليات الملاريا للأدوية:

١ - رصد مقاومة الطفيليات للأدوية:

يتمثل الغرض الرئيس لرصد مقاومة الطفيليات للأدوية في تقييم نجاعة الخيارات العلاجية الموصى بها لمعالجة الملاريا على الصعيد المحلي، مع التركيز بوجه خاص على الملاريا المنجلية. وأنسب طريقة لبلوغ هذا الغرض: هي نظام رصد النجاعة العلاجية للأدوية المضادة للملاريا.

رصد النجاعة العلاجية:

في عام ١٩٩٤م قامت المنظمة بإنشاء نظام جديد لرصد النجاعة العلاجية للأدوية المضادة للملاريا، المستخدمة في معالجة الملاريا المنجلية غير ذات

وتنطبق هذه العلامات والأعراض نفسها على البالغين، مضافاً إليها: قتامة البول أو قلته، أو كلاتهما.

وينبغي - لو أمكن - معالجة المرضى الذين يعانون من الإعياء أو من صعوبة التنفس بمضادات الملاريا، والمضادات الحيوية التي تؤخذ حقناً، ويمكن إذا سمحت الأحوال السريرية معالجة المرضى الآخرين بمضادات الملاريا التي تؤخذ عن طريق الفم، والتي يجب أن تكون فعالة.

وفي الأماكن التي يتردد عليها مرضى الملاريا الوخيمة بانتظام، والتي يتعذر فيها إحالتهم بسرعة إلى المرافق القادرة على معالجة هذا النوع من الملاريا يمكن توفير مجموعة أساسية من الأدوية للمعالجة الأولية، يدعمها التدريب والإشراف. وهناك نتائج أولية مشجعة من مالوي، تتعلق بتوفير مثل هذه المجموعة. وينبغي أن يؤكد التدريب - لو أمكن - على ضرورة إحالة المرضى الذين تحسنت حالتهم بعد المعالجة الأولية دون أن يتحقق لهم الشفاء.

وقد تختلف محتويات المجموعة باختلاف المنطقة، ولكن ينبغي أن تشتمل هذه المحتويات على الأقل، على ما يلي:

- دواء مضاد للملاريا يُعطى حقناً.
 - مضاد حيوي يُعطى حقناً.
 - مضاد فعال للملاريا يُعطى بطريق الفم.
 - مضاد للاختلاج يُعطى عن طريق المستقيم.
- وينبغي أن يكون الدواء المضاد للملاريا الذي يُعطى عن طريق الحقن هو الكينين، أو أحد مشتقات الأرتيميزينين، أو مركب السلفادوكسين والبريميثامين، إذا كان الطفيلي معروفاً بحساسيته له.

الخاصة ببرامج مكافحة الملاريا جميعها. ونظراً لتغير أنماط المقاومة الدوائية، فإنه ينبغي أن يُجرى على فترات منتظمة (كل عامين مثلاً) تقييم نجاعة الخيارات العلاجية المتاحة، أو كلما تزايدت أعداد البلاغات السريرية عن عدم جدوى الأدوية في العلاج. ويتنظر أن تساعد نسبة حالات الفشل العلاجي المبكر والمتأخر بعد المعالجة الخاضعة للإشراف، واضعي السياسات على البت في ما إذا كان يتعين تحديث الدلائل الإرشادية لمعالجة الملاريا أم لا.

ونظراً لما يتسم به رصد النجاعة العلاجية من تعقد فإنه يحتاج إلى خبرة تقنية خاصة (نوعية). وإزاء ما يتطلبه الاختبار حالياً فإن موظفي الخدمات الصحية العامة الذين لا يخضعون لقدرة كبير من الإشراف لا يستطيعون القيام به. ومع ذلك يمكن استخدام البروتوكول لتدريب موظفي البرامج الوطنية لمكافحة الملاريا على طرائق البحوث الميدانية. ويمكن استخدام البروتوكول النواة في التجارب الميدانية على الأدوية المضادة للملاريا، أو توليفات هذه الأدوية، وينبغي كلما أمكن إدراج الملاحظات الأساسية داخل التجارب السريرية الجديدة، حتى يتسنى استخدام النتائج لرصد النجاعة العلاجية.

وتتمثل أهم متطلبات الرصد الفعال للنجاعة العلاجية في انتقاء أقل عدد ممكن من المواقع النموذجية (المتلة)، والحفاظ على الجودة في مجال إجراء الدراسة. ولا تسمح البيانات المتاحة بتبسيط الطريقة، مما يلزم معه مواصلة البحث في مجال النذر المبكرة لإخفاق المعالجة، بغية إعداد اختبار يستغرق مدة أقصر. ومع ذلك فإن الاختبار الحالي يمكن أن يهيئ الأساس لمواصلة البحوث، كما يمكن أن يضيف الباحثون (القائمون بالاستقصاء)

المضاعفات، وذلك بناءً على التقييم السريري لمجموعة منتقاة من مرضى الملاريا، باستخدام عدد محدود من فحوص المتابعة. وفي عام ١٩٩٦م تمّ إعداد بروتوكول تفصيلي للمناطق التي يتسم فيها معدل انتقال الطفيليات بالكثافة، وبوجه خاص للأطفال دون سن الخامسة. ويتألف الاختبار الأساس من تسجيل المعلومات الأساسية المتعلقة بالمرض، وهي: التقييم السريري، ودرجة حرارة الجسم، ووزنه، ومستوى الطفيليات في الدم، ومستوى الهيموغلوبين في اليوم السابق للمعالجة مباشرة، وتقديم المعالجة تحت الإشراف. ويعاد إجراء الفحوص السريرية والطفيلية في اليوم الثالث والسابع والرابع عشر، ولا يعاد تقييم مستويات الهيموغلوبين لدى الأطفال المصابين بفقر الدم إلا في اليوم الرابع عشر. وتستخدم المعايير السريرية والطفيلية لتصنيف الاستجابة للمعالجة على أنها إما استجابة سريرية كافية، أو إخفاق علاجي مبكر (من اليوم الأول إلى اليوم الثالث) أو إخفاق علاجي متأخر (من اليوم الرابع إلى اليوم الرابع عشر). وعن طريق سلسلة من الحلقات العملية الأقاليمية والبلدانية التي تنظمها المنظمة تمّ تكييف البروتوكول الأساس، خاصة وفقاً لظروف المناطق التي يتسم فيها معدل الانتقال إما بالانخفاض أو الاعتدال. وتشمل التعديلات التي أجريت تسجيل المرضى من جميع الفئات العمرية، والمعالجة القائمة على معاودة ظهور الطفيليات في الدم، ومتابعة المرضى حتى اليوم الثامن والعشرين.

ونظراً لما يستلزمه التقييم الروتيني (النمطي) لنجاعة الأدوية من رصد للنجاعة العلاجية، فإنه يجب إدراج هذا الرصد في كل لحظة من خطط العمل

ملاحظات أخرى (مثلاً: فحوص المتابعة في اليوم الخامس، أو الحادي عشر، أو الثامن والعشرين) إلى الاختبار الأساس لمعالجة قضايا خاصة. على أنه لا يزال يتعين بلوغ المرمى الطويل الأمد المتمثل في إعداد إجراءات يمكن إدراجها داخل التدريب العلاجي الروتيني (النمطي) للمرضى، بما يسمح بالرصد المتواصل للاستجابة للأدوية.

وسوف يتم تحديد تفسير الاستجابة السريرية، على أساس الغرض من معالجة الملاريا بصفة رئيسة (أي الشفاء السريري أو الجذري)، بدلاً من مستويات التوطن. وفي أفريقيا - حيث يمثل الشفاء السريري الغرض من المعالجة - تم اعتماد متابعة مدتها ١٤ يوماً لجميع الفئات العمرية في المناطق التي يتسم فيها معدل انتقال الطفيليات بالانخفاض أو الاعتدال، وللأطفال الذين لم يبلغوا الخامسة، لا غيرهم، في المناطق التي يتسم فيها هذا المعدل بالكثافة، وفي البلدان التي تستهدف فيها المعالجة تحقيق الشفاء الجذري، يوصى بأن يستمر الاختبار مدة ١٤ يوماً على الأقل، إذا لم تكن المتابعة في اليوم الحادي والعشرين واليوم الثامن والعشرين متيسرة. وعلى الرغم من أنه تم الإبلاغ عن مقاومة المتصورة النشيطة للكلوروكين في بضعة بلدان، فقد كان لذلك، حتى الآن، تأثير محدود على التدبير العلاجي السريري لمرضى الملاريا النشيطة. وقد أمكن رصد النجاح العلاجي للكلوروكين ضد المتصورة النشيطة، باستخدام بروتوكول مُعدّ من أجل المتصورة المنجلية.

ومع مزيد من الخبرة والبحث، ينبغي المواظبة على تحسين منهجيات رصد مقاومة الطفيليات للأدوية. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة إجراء

بحوث ترمي إلى تحديد مغزى عدم نجاح المعالجة المبكر والمتأخر، من حيث خطر احتمال الترقى السريع للمرض إلى ملاريا وخيمة، وانتهائه بالوفاة، والمرضى المستمرة؛ وتحميل المرافق الصحية عبئاً ثقيلاً نتيجة لتكرار إخفاق المعالجة.

اختبار حساسية الطفيليات في الزجاج:

ليست كل برامج مكافحة الملاريا في حاجة روتينية إلى اختبار حساسية الطفيليات للأدوية المضادة للملاريا في الزجاج. ومع ذلك فإن هذا الاختبار أداة مفيدة جداً لبحث قضايا معينة مثل:

- الاتجاهات الزمانية والمكانية (الجغرافية) في حساسية الطفيليات التي قد تكون دليلاً على حدوث تغيرات مستقبلية في نجاعة الأدوية في الحي.
- أنماط المقاومة المتصالبة لدى المتصورة المنجلية للأدوية المختلفة.

- تقييم الحساسية الأساسية للطفيليات للأدوية الجديدة، قبل استعمالها في منطقة معينة.

ولفهم ما يرتبط بذلك من دينميات المقاومة ينبغي تشجيع اختبار حساسية مشتقات الأرتيميزينين في الزجاج، في المناطق التي يجري فيها إدخال هذه الأدوية. ويمكن أن يكون اختبار المفلوكين والكينين في الزجاج بمثابة نظام للإنذار المبكر في المناطق التي تكون فيها المقاومة ضعيفة أو في بدايتها (أولية)؛ نظراً لأن اكتشاف حالات قليلة من إخفاق المعالجة بهذه الأدوية، يمكن أن يحتاج إلى إجراء متابعة تستغرق مدداً طويلة.

الوصمات الجزيئية المرتكزة على الرصد لمقاومة

الطفيليات للأدوية:

إن البحوث في هذا المجال شديدة الفعالية؛ نظراً لاقتران مقاومة المتصورة المنجلية للبريميثامين

أماكن أخرى : كمستودعات لمستفردات الطفيلي (من عينات الدم ، ووخزات الأصابع ، المأخوذة أثناء الفشل السريري ، ولطاخات الدم) من أجل إجراء دراسات على مقاومة الطفيليات للأدوية ، ووراثيات الملاريا ، والمناعيات والدوائيات .

وينبغي تقوية القدرة على إجراء دراسات على حرائك الأدوية على الصعيد الإقليمي . كما ينبغي الاستعانة بنخبة من المراكز المتعاونة مع المنظمة لإجراء مثل هذه الدراسات ولأغراض التدريب .

٣ - السياسة المتعلقة بالمعالجة المضادة

للملاريا :

تتفاوت مستويات الفشل العلاجي التي تمثل أساس استبدال معالجة الخط الأول ، وتعتمد على الخيارات الدوائية المتاحة ، والموارد المالية والتنظيمية والوظيفية (الموارد من الموظفين) الموجودة في البلد . وقد اقترح تحديث الدلائل الإرشادية لمعالجة الملاريا في حالة إخفاق المعالجة في ٢٥٪ من الحالات (شاملة حالات الفشل المبكر والمتأخر) ، إلا أنه من المعروف ، على نطاق واسع ، أنه لا يمكن وضع حد أدنى موحد للنجاحة .

وقد تمّ خفض تكلفة مركب السلفادوكسين والبريميثامين إلى حد كبير خلال الأعوام الأخيرة إلى ما يوازي تكلفة الكلوروكين ، ويمكن أن يتم التحول من الكلوروكين إلى هذا المركب في وقت أسبق مما كان يعتقد أصلاً . فضلاً عن الكلوروكين ومركب السلفادوكسين والبريميثامين ، فإن من المحتمل ألا يتوقف البت في ما إذا كان يتعين تغيير الأدوية المضادة للملاريا أم لا ، على مستوى فشل المعالجات فحسب ، بل أيضاً على التكلفة والعوامل التشغيلية الأخرى .

والبروغوانيل بطفرات نقطية في الجين المعروف باسم (dhfr) ، وارتباط مقاومتها للسلفادوكسين بطفرات نقطية في الجين المعروف باسم (dhfs) ، ومع ذلك فإن الترصد الجزيئي لمقاومة الطفيليات لمركب السلفادوكسين والبريميثامين لا يزال يتطلب تحديد بضع وصمات جينية (توليفات نوعية من طفرات الجين dhfr) ، والجين (dhps) تنذر بشدة فشل المعالجة . ويلاحظ أن الآلية الجزيئية لمقاومة الطفيليات للكلوروكين وغيره من الأدوية المضادة للملاريا ، مثل : المفلوكين ، والهالوفنترين ، والكينين ، غير واضحة على وجه الدقة .

ويتطلب توثيق صحة الوصمات الجينية ملاحظات نسبية قبل المعالجة وبعدها ، على تنوع مستفردات الطفيلي (استبعاداً لمعاودة العدوى) ، واختبار حساسيته في الزجاج ، وتقييم الاستجابة السريرية ، وقياس مستويات الدواء في الدم . وسوف تتوافر نتائج الدراسات المنسقة من قبل المنظمة في عام ٢٠٠٠م ، وينتظر أن تساعد على توحيد وتحسين الطرق الحالية لرصد مقاومة الطفيليات للأدوية .

٢ - الرصد الدولي لاستجابة المتصورة المنجلية

للأدوية :

تتمثل الأغراض الرئيسة للرصد الدولي لمقاومة الأدوية في تحليل دينميات المقاومة ، وتبادل البلدان للمعلومات . ويمكن في إطار التحليل أن يقوم الرصد الدولي بمراجعة وتقييم استراتيجيات استخدام الأدوية ، أو غيرها من أنشطة مكافحة الملاريا التي تستهدف الحد من اكتساب الطفيليات المقاومة للأدوية ، أو الوقاية من اكتسابه لها .

ومن الضروري إنشاء عدد محدود من المراكز في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى ، وفي

النوعية، (مثل: إدخال الناموسيات المعالجة بالمبيدات) على احتواء هذه المقاومة في المناطق التي يتسم فيها الانتقال بالكثافة في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى.

وتمثل مقاومة المتصورة المنجلية لأدوية متعددة الخطر الرئيس على أنشطة مكافحة الملاريا في كثير من بلدان جنوب شرق آسيا، وفي المناطق المتأثرة لا يمكن استخدام الطرق التقليدية لمكافحة النواقل عن طريق الرش داخل المباني؛ حيث توجد حاجة ماسة إلى استخدام طرق بديلة (بما في ذلك الحماية الشخصية، أو استخدام المنفرات أو ارتداء مسببات العدوى) للحد من احتمالات التعرض لخطر انتقال مقاومة الأدوية.

وقد أوضحت بعض المعطيات وجود ارتباط بين أوبئة الملاريا، ومقاومة الطفيليات للأدوية. ونظراً لإمكانية مساهمة الاستعمال الجماعي للأدوية - وهو إحدى المداخلات الرئيسية في مكافحة الأوبئة، في زيادة مقاومة الطفيليات للأدوية: فإنه ينبغي في جميع الأحوال أن يتلو ذلك عملية متابعة مكثفة تشتمل - علاوة على مكافحة النواقل - على اكتشاف فعّال للحالات، ومعالجة جذرية للتخلص من جيوب مقاومة الأدوية.

ويمكن أن تساعد المعالجة الملائمة بتوليفة من الأدوية على منع أو احتواء مقاومة الطفيليات للأدوية، شريطة استقلال آليات مقاومة الطفيليات للأدوية فرادى، وتحقيق المقومات لأفعال حرائكية دوائية مكملة.

ومن الضروري في المناطق التي تحدث فيها تحركات سكانية مكثفة - والتي تنتشر فيها مقاومة المتصورة المنجلية لأدوية متعددة - حماية الأشخاص

وتعاني حالياً كثير من البرامج الوطنية للمكافحة من العجز عن تنفيذ عدد من الدلائل الإرشادية المختلفة لمعالجة الملاريا. وفي ظل التحسن المطرد في ترصد مقاومة الطفيليات للأدوية من ناحية، وإدخال أدوية أعلى ثمناً وأكثر سمية من الناحية الأخرى، يكون من الضروري إعداد وتنفيذ دلائل إرشادية للمعالجة.

ويجب بذل جهود أكبر من قبَل الحكومات الوطنية والبرامج الصحية؛ لضمان سهولة توصيل السكان المعرضين للخطر لأدوية الخط الأول المناسبة والرخيصة، المضادة للملاريا، في أقرب مكان ممكن من المجتمع. كما يجب أن تتوافر دائماً معالجة فعّالة من معالجات الخط الثاني، في المناطق أو الأوضاع التي تقاوم فيها الطفيليات معالجة الخط الأول.

ولا يخفى ما لإعداد التشريعات المناسبة من أهمية بالنسبة لتحسين أنشطة تسجيل الأدوية، واستعمالها (لا سيما في القطاع غير الرسمي)، فضلاً عن مساهمتها في إنشاء آليات فعّالة لمراقبة جودة الأدوية. وينبغي أن تقوم المنظمة بزيادة قدرتها على مراقبة جودة الأدوية المضادة للملاريا على أساس إقليمي.

٤ - احتواء مقاومة الطفيليات للأدوية:

لم يثبت وجود علاقة مباشرة واضحة بين انتقال الملاريا، ومقاومة الطفيليات للأدوية. ومع ذلك تشير وثيقة مراجعة صدرت أخيراً إلى أن المداخلات التي تؤدي إلى الحد من الانتقال قد تؤدي أيضاً إلى التقليل من مقاومة المتصورة المنجلية للأدوية على نحو ما ثبت في شمال شرق الهند. والحق أنه لا يعرف بعد أثر قصور مكافحة النواقل على حرائك انتشار مقاومة الطفيليات للأدوية، ولا أثر المداخلات

ويمكن أن تحدث أوبئة الملاريا نتيجة لما يلي:
التغيرات الرئيسية (البيئية مثلاً) في النظم
البيئي الوبائي؛ مما يدفع المنطقة نحو توازن جديد
لارتفاع مستوى التوطن. وفي غياب المداخلات
يترسخ التوطن ويبقى.

الإنهاء المبكر أو القمع غير المخطط لتدابير
مكافحة الملاريا التي حققت في ما سبق السيطرة
على المناطق التي تتسم بجميع الخصائص الوبائية
للتوطن العالي. وهذه الأوبئة انبعاثات حقيقية ناشئة
عن فشل المكافحة. فإذا تركت هذه الانبعاثات وشأنها
فسوف يعاود الوضع التوطني الأصلي ترسخه في
بضعة مواسم وبائية.

١ - خطر حدوث الأوبئة، والمناطق ذات الطبيعة

الوبائية:

تحدث الأوبئة في المناطق أو الأوصاع التي
تشتمل على معظم الظروف المواتية للانتقال المكثف
للملاريا، ولكن عادةً ما يكون واحد، أو أكثر من
العوامل الأساسية غير موجود أو غير كافٍ. وعليه
فإن معدل حدوث الملاريا في الأعوام العادية يكون
منخفضاً، كما يكون موسم الانتقال قصيراً، ومن ثمَّ
يكون غالبية السكان عديمي المناعة. أما في الأعوام
التي تكون فيها العوامل الضعيفة عادةً، بارزةً أو
طويلة الأمد على غير العادة، أو بارزة، وطويلة الأمد
معاً، فإن الانتقال المكثف الناتج عن ذلك يؤدي إلى
حدوث وباء. وتحدث الأوبئة في الغالب في المناطق
ذات الطبيعة الوبائية التي يمكن تحديدها؛ حيث تمتد
مدة معينة (دورة مدتها ٢-٧ أعوام غالباً)، أو تكون
مرتبطة باضطرابات بيئية واجتماعية. وغالباً ما يكون
للمناطق الممتدة بمحاذاة مناطق توطن الملاريا هذه
المدة المعينة؛ كما يمكن اعتبارها ذات طبيعة وبائية،

المهاجرين إلى هذه المناطق، باستخدام استراتيجيات
مناسبة، (مثل: الحماية الشخصية، والمعالجة
الاحتياطية)، وتقصي ومعالجة العائدين من المناطق
الموبوءة. ويمكن النظر في اللجوء إلى اتقاء مسببات
العدوى باستخدام البريماكين يومياً من أجل الفئات
الأكثر تعرضاً للخطر، والذين يقيمون بصفة مؤقتة
في المناطق التي تنتشر فيها مقاومة المتصورة
المنجلية لأدوية متعددة، عقب التنظير التمهيدي
للتأكد من الإصابة بعوز نازعة هدروجين الغلوكوز -
٦ - فسفات (٢٥).

التكهن بأوبئة الملاريا، والاستعداد لها،
ومكافحتها:

لا تزال أوبئة الملاريا تهدد مساحات شاسعة من
العالم. وعموماً فقد كانت هذه المساحات في المناطق
المدارية وتحت المدارية، مواقع لأوبئة إقليمية رئيسية
في الماضي. وينشأ كل وباء من تعرض الأشخاص
عديمي المناعة بشكل مفاجئ، للانتقال المكثف
للمرض. ويتأثر مدى انتقال الملاريا - إلى حد بعيد -
بالظروف البيئية والاجتماعية، لا سيما الظروف
المائية والمناخية غير العادية، وتحركات السكان،
وغير ذلك من العوامل.

ويتجاوز تأثير أوبئة الملاريا زيادة المرضى
النوعية إلى الحالة الصحية العامة للسكان المتأثرين،
والتي غالباً ما تكون متأثرة أصلاً بقلّة الحاصلين،
والأزمات الاقتصادية والحروب، أو الاضطرابات
الداخلية. ولذا فإن الأشخاص المقيمين في المناطق
ذات الطبيعة الوبائية - فضلاً عن ضعفهم البدني
بصفة عامة - يكونون عرضة للإصابة بأمراض
أخرى، وعاجزين عن الحصول على الرعاية
المناسبة.

المناطق التي كانت تتوطنها الملاريا، وأخفقت فيها جهود الإبقاء على أنشطة المكافحة الفعالة؛ بسبب:

- انبعاث انتقال الملاريا (مما يؤدي إلى حدوث أوبئة عقب الاستئصال).

- تصاعد انتشار مقاومة الطفيليات للكولوروكين، لا سيما في البلدان الأفريقية، جنوبي الصحراء، خلال العقدين الماضيين. وفي حين أخذت مقاومة الطفيليات للأدوية شكلاً وبائياً في بعض الأوضاع، فإن الأوبئة غالباً ما تكون وسيلة رئيسة لانتشار الذراري المقاومة للأدوية.

٢ - الاستعداد للأوبئة، والتكهن بها، والوقاية منها:

عندما يحدث الوباء، نادراً ما تسمح الحاجة الماسة إلى اتخاذ الإجراء اللازم بوجود وقت كافٍ لتخطيط تدابير المكافحة اللازمة وتنفيذها، ما لم يكن هناك استعداد كافٍ. وفي المناطق ذات الطبيعة الوبائية ينبغي أن يكون مصدر هذا الاستعداد نظاماً ملائماً للتكهن يرتكز على رصد عوامل خطر حدوث الأوبئة.

ويجري تعزيز الاستعداد للأوبئة والطوارئ باعتباره نشاطاً أساسياً من أنشطة الخدمات الصحية، وقد قامت المنظمة في هذا الإطار بدعم تنظيم وعمل الفرق البلدانية للاستعداد للطوارئ في أفريقيا، التي ستعاون مع البلدان المتأثرة. ومن الأمور الأساسية في المناطق ذات الطبيعة الوبائية ترسيخ التعاون بين الخدمات المتخصصة لمكافحة الملاريا، وفرق الاستعداد للطوارئ. وعندها تستطيع هذه الخدمات المساعدة في ما يلي:

- تحديد المناطق ذات الطبيعة الوبائية، وعوامل الخطر الرئيسية، وإشارات الإنذار.

سواء أكانت أطراف الصحراء أم مشارف الهضاب. ويمكن تصنيف المناطق ذات الطبيعة الوبائية وفقاً للعوامل الرئيسية المسؤولة عن إطلاق شرارة الوباء على النحو التالي:

- مناطق مستوطنة بالملاريا عرضة لزيادة مفاجئة في عدد المتعرضين من الأشخاص عديمي المناعة؛ بسبب:

- الوفود الجماعي للسكان عديمي المناعة (مثل: اللاجئين، أو المشردين) إلى المناطق الموبوءة.

- اختلاط أعداد كبيرة من السكان المنيعين بالسكان عديمي المناعة في ظروف بدائية (كما في معسكرات العمل المؤقتة، ومواقع المشاريع الإنمائية مثلاً).

المناطق القليلة أو المتوسطة التوطن المعرضة لزيادة مفاجئة في قدرة النواقل على الإعداء بسبب:

- ارتفاع مفاجئ في كثافة البعوض الأنوفيلي، بسبب غزارة الأمطار بشكل غير عادي، أو بسبب تطاول أجل البعوض، نتيجة لامتداد فترة الطقس الدافئ والرطب، أو بسببهما معاً.

- التعجيل بدورة التكاثر البوغية للطفيلي، بسبب طول مدة الصيف ودفئه على غير العادة.

- دخول نواقل أكفأً لمناطق عجزت فيها النواقل المحلية عن الإبقاء على كثافة الانتقال، أو لمناطق لم تكن توجد فيها نواقل.

المناطق القليلة أو المتوسطة التوطن المعرضة لتعديلات بيئية يمكن أن تؤدي إلى زيادة كثافة النواقل، وتحرك السكان مثل:

- التنمية الزراعية.
- النمو العشوائي السريع للمدن في المناطق المدارية.



- رصد عوامل الخطر .

تخطيط وتنفيذ وتقييم تدابير الوقاية أو المكافحة ، مع مراعاة الخصائص الوبائية الأساسية (مثل : حساسية الطفيليات للأدوية ، وحساسية النواقل للمبيدات) .

وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار مفهوم اكتشاف احتمالات التعرض للخطر ، في ما يتعلق بالوقت المتاح لتنفيذ الاستجابة المناسبة . وبعد التعرف على خطر وبائي وشيك فإن من المهم - بصفة خاصة - التمكن من تقدير الجسامة المحتملة لموجة الوباء القادمة ، والمنطقة التي يمكن انتشاره فيها .

٣ - نظم المعلومات الوبائية :

غالباً ما يتم إعداد نظم المعلومات من أجل توفير معطيات إدارية ووبائية يُعتقد أنها ضرورية لرصد أثر المداخلات ، ورصد تنفيذ أنشطة برامج المكافحة . وقد علّم تجدد الاهتمام بأوبئة الملاريا اختصاصي الملاريا ، والاختصاصين الوبائيين أن معظم الأوبئة تحدث نتيجة لمحددات مناخية ، أو اجتماعية اقتصادية ، أو تتأثر بها تأثيراً كبيراً . ومع ذلك فإن معظم خدمات مكافحة الملاريا لم تضع بعد آليات لرصد هذه المتغيرات . ومن الأمور الأساسية أن تتوافر للخدمات الصحية الكفاءة البيولوجية لاختيار المؤشرات المناسبة ، والقدرة على تنسيق التعاون بين القطاعات من أجل رصد هذه المؤشرات في الوقت المناسب . ويمثل المقوم الأساس لأي نظام من نظم المعلومات الوبائية نظاماً مناسباً للمعلومات الجغرافية . ونظراً لكون الأوبئة من الكوارث فإن دراستها تتطلب تحديداً دقيقاً للزمان والمكان . وفي ما يتعلق بتنفيذ مداخلات المكافحة ، وتفهم دينميات الخطر فإن من الضروري تحديد الحدود الجغرافية

لكل وباء إلى أقصى حد ممكن .

ونظراً لكون معظم أوبئة الملاريا نتيجة لأحوال مناخية غير عادية فإن رصد المناخ يوفر أجدى مؤشرات خطر حدوث الأوبئة . ويتيح تحليل السجلات الماضية تحديد إشارات الإنذار (مثل : حدوث الأمطار ، والسيول ، وعدم هبوب الرياح الموسمية بصورة مبكرة ، ولوقت طويل) ؛ مما يمكن أن ينبه نظام الاستعداد للأوبئة للاستعداد والاستجابة المناسبة .

ويمكن أن تكون المعلومات المأخوذة من الأقمار الصناعية الإرسادية ، لا سيما المنسب النباتي للفروق المطبّعة ذات فائدة كبيرة في تحديد المناطق ذات الطبيعة الوبائية ، والتأكد منها ورسم حدودها . ومع أن فائدة معطيات الأقمار الصناعية كمؤشرات للخطر محدودة ؛ نظراً لأن رصد الأمطار يوفر إنذاراً مبكراً فإنه ينبغي مراعاة الفائدة المحتملة للمؤشرات الأخرى التي يتم الحصول عليها باستخدام الأقمار الصناعية ، مثل أمد السحب الباردة ، إذا أمكن الحصول عليها قبل الموعد الذي يمكن فيه ذلك حالياً . ولا يزال رصد المتغيرات المناخية ذات العلاقة أجدى مؤشر في المناطق التي يكون فيها خطر حدوث الأوبئة مرتبطاً بما يلي :

- الجفاف ، مثل عدم هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية في المناطق الوسطى الموبوءة من سري لانكا .
- ارتفاع درجة الحرارة بصورة غير طبيعية ، كما في مرتفعات شرق أفريقيا (حوالي ٢٠٠٠ متر) .
- وتتطلب الأوبئة الناتجة عن التعديلات البيئية ، أو الاضطرابات الاجتماعية استمرار تنبه خبراء الملاريا الوبائيين لأحوال الاجتماعية والاقتصادية في المناطق

إثبات التشخيص (مع تحديد نوع الطفيلي إن أمكن)؛ وتسجيل درجة الوخامة، ومدة المرض، وحدوث وفيات، واتساق تعاريف الحالات. وينبغي إذا ثبتت الإصابة بالمalaria، توثيق نوع الطفيلي المسؤول وديناميات انتقاله.

رسم حدود المنطقة المتأثرة:

تقييم القدرة المحلية (الخدمات الصحية، والمشاركة المجتمعية، والتعاون بين القطاعات) لمعالجة الوضع، والحاجة إلى المساعدة من داخل القطر، وربما من المتعاونين الدوليين.

تقوية المرافق التشخيصية والعلاجية داخل الخدمات الصحية وفي أي من النظم غير الرسمية التي يمكن استنفارها (مثل: السلطات، والمنظمات المحلية، والمدرسين، وموردي الأدوية المنزليين).

تخطيط وتنظيم تدابير مكافحة الطوارئ، وربما تنفيذ نخبة من المداخلات في الوقت المناسب؛ للتأثير في مسار الوباء.

ولا يفوتنا أن نؤكد أنه ينبغي في أحسن الأحوال القيام بالأعمال الموصوفة في النقاط 3-5 قبل تفشي الوباء بوقت كافٍ.

وينبغي أن تكون الأغراض الرئيسية لمكافحة الأوبئة هي:

- تقديم الغوث الكافي للسكان المتأثرين.
- احتواء انتقال العدوى إن أمكن في المناطق المتأثرة.
- الحيلولة دون استمرار انتشار الوباء.
- تحسين أنشطة الاستعداد للطوارئ، بغية منع حدوث أوبئة في المستقبل.
- ويمكن أن تتضمن أنشطة مكافحة الطوارئ الإغطاء الجماعي للأدوية، أو بالأحرى المعالجة

المتبلة بالمalaria، أو التي يحتمل أن تبثها. ويتطلب الاكتشاف المبكر للأوضاع الوبائية تحديد الوضع الطبيعي. وتتمثل الطريقة العملية بدرجة أكبر في هذا المجال في تحديد المناسب الوبائية عن طريق تعيين متوسط معدل الإصابة بالمalaria، أو الربع الثالث من هذا المعدل (أو أعداد الحالات لا غير) في كل شهر ميلادي من الأعوام السابقة. وبذا يمكن تحديد مدى طبيعي يتم على أساسه تعيين المعطيات الراهنة؛ من أجل اكتشاف زيادة غير طبيعية. وينبغي أن تقدم برامج مكافحة malaria الدعم للمسؤولين الطبيين بالمناطق؛ لضمان استخدام بضعة مرافق صحية (مستشفيات، ومراكز صحية) على الأقل في المناطق ذات الطبيعة الوبائية، لهذه الطريقة من طرق التحليل الوبائي.

٤ - الاستجابة للأوبئة (مواجهة الأوبئة):

في حالة تعذر الاستعداد مسبقاً للوباء ينبغي أن يتلو التعرف على إشارة الإنذار بوشك وقوع الوباء تنفيذ تدابير يمكن أن تتألف مما يلي:

- تدابير الوقاية من الانتقال (مثل الرش الثمالي داخل المباني) قبل بدء الوباء إذا توافرت الموارد.

في حالة تعذر تنفيذ هذه التدابير في الوقت المناسب فإن من الضروري ضمان وجود أرصدة كافية من الأدوية المضادة للمalaria، وعدة مستويات فوق العادية من الاستهلاك، وتقوية نظم الاكتشاف المبكر للأوبئة المستجدة، في أكبر عدد ممكن من مرافق الرعاية الصحية في منطقة الخطر.

وينبغي أن تشتمل الاستجابة للوباء المبلغ عنه من أي مصدر كائناً من كان (الخدمات الصحية، أو مقدمو الرعاية الصحية بالقطاع الخاص، أو السلطات السياسية أو الصحافة) على ما يلي:

- المؤشرات التي ينبغي رصدها من أجل تحسين أنشطة اكتشاف خطر حدوث الوباء .

كما أن من الأمور ذات الأهمية الحيوية تقوية القدرات المتعلقة بالتدبير العلاجي للحالات ومكافحة انتقال العدوى؛ من أجل تحسين أنشطة اكتشاف الخطر، ومنع حدوث مزيد من الأوبئة في مواسم الانتقال التالية في المناطق نفسها والمناطق المشابهة لها.

الوقاية من الملاريا:

تؤكد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الملاريا على الاستعمال الانتقائي للتدابير الوقائية حيثما يمكن أن تؤدي هذه التدابير إلى نتائج مضمونة الاستمرار. وينبغي أن تستهدف هذه التدابير وقف تدهور وضع الملاريا، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الإسراف في استعمال الموارد، والمساهمة بصورة ملائمة في تطوير الخدمات الصحية، والتعاون بين القطاعات، والمشاركة المجتمعية.

١ - مكافحة الانتقائية للنواقل:

تشتمل مكافحة الانتقائية للنواقل على الاستخدام المحدد الهدف لإحدى الطرق المختلفة لمكافحة النواقل، أو استخدامها مجتمعة، من أجل الوقاية من احتكاك بين الإنسان والنواقل، أو الحد منه على نحو يحقق مردوداً عالياً، مع تناول القضايا المتعلقة بضمان الاستمرارية. ويعتمد تنفيذ تدابير مكافحة على عدد من العوامل، مثل: وبائية الملاريا، وتوافر المعلومات، وإمكانيات كل طريقة وأوجه قصورها، والبنية الأساسية والقدرات المؤسسية. وتختلف هذه العوامل داخل البلدان والأقاليم، وفي ما بينها.

الرش الثمالي داخل المباني:

لم تعد التغطية غير الانتقائية على النحو الذي كان متبعاً بالنسبة للـ DDT، وغيره من

الجماعية للحمى، التي تشتمل عادةً على معالجة كل مريض يشكو من حمى حالية، أو حمى حدثت مؤخراً، وكذلك كل فرد من أفراد أسرة المريض. وتوصف هذه التدابير غالباً في حالة اللاجئين أو السكان المشردين (المهجرين) قبل التمكن من تنظيم نظام للرعاية الصحية في المخيمات. وينبغي أن يكون الدواء الذي اختير من أجل المعالجة الجماعية معروفاً بفعاليتها، على ألا يمس استعماله الإمدادات اللازمة لمعالجة الحالات الفعلية. ويستهدف الإغناء الجماعي للأدوية الحد بسرعة من مستودع الطفيليات خلال فترة الانتقال المكثف. وينبغي أن يضاف البريماكين إذا كان متوافراً إلى النظام الدوائي؛ نظراً لمفعوله المبيد للعرسيات. كما ينبغي بذل جميع الجهود الممكنة لمكافحة الانتقال (مثلاً: باستخدام الرش من الجو، والرش الشمالي داخل المباني) كلما تم تنفيذ الإغناء الجماعي للأدوية؛ نظراً لأن المعالجة الجماعية للسكان عديمي المناعة أثناء فترة الانتقال الشديد الكثافة تتسبب بشدة في حدوث مقاومة الطفيليات للأدوية.

٥ - الإجراءات اللاحقة للوباء:

ينبغي اعتبار أي وباء فرصة سانحة لتحسين الخدمات الوبائية والصحية في مجال الاستعداد للطوارئ، والتعاون بين هذه الخدمات، وبرنامج مكافحة الملاريا.

ومن الضروري تحديد ما يلي:

- أوجه القصور التي حالت دون التكهن بالوباء، أو عاقت تنفيذ التدابير الوقائية .
- ما يمكن أن يوجد من مشكلات أثرت على الاكتشاف المبكر للوباء، والتأكد منه، أو مواجهته في الوقت المناسب .

المبيدات في الماضي استراتيجية مجنّدة. ولا تزال هناك حاجة إلى الحد من التغطية الواسعة النطاق في الأمريكتين، وآسيا، وبعض مناطق أفريقيا (حيث يكون انتقال الملاريا بؤرياً وغير مستقر، وقاصراً على المناطق ذات الطبيعة الوبائية). ونظراً إلى ما يستلزمه ذلك من موارد مالية وبشرية، بالإضافة إلى إمكانية مقاومة النواقل للمبيدات، ومصادر القلق البيئية، ينبغي ألا يستخدم الرش الشمالي داخل المباني إلا في الأوضاع المعرضة لخطر محدد جيداً، أو لخطر مرتفع أو خاص. ويجري إلغاء استخدام الـ د. د. ت على مراحل؛ نظراً لسابق استخدامه على نطاق واسع في البيئـة، ونظراً للضغط السياسي والاقتصادي الناجم عن ذلك.

وينبغي تفقيح المؤشرات الوبائية المستخدمة للبت في أمر تنفيذ الرش الشمالي داخل المباني؛ بحيث تأخذ في اعتبارها طرز انتقال العدوى، والتي يمكن أن تتباين تبعاً للزمان والمكان. ويمكن مواصلة تقسيم المواقع الرئيسية التي يقع عليها الاختيار لتنفيذ عمليات الرش إلى أصغر الوحدات التنفيذية الممكنة، مع تحديد المواقع المستهدفة بالرش تحديداً جيداً. كما يلزم وضع معايير لتقرير بدء عمليات الرش أو وقفها.

ويتيح إجراء تحليل أدق للمعلومات الوبائية استهداف الرش للمنازل التي توجد في الأماكن التي يبلغ فيها خطر انتقال العدوى أقصاه، مثل: المنازل القريبة من مواقع استيلاذ (توالد) البعوض الرئيسية. بل إن من الممكن - بحسب ما يفضل مما يتبقى من مواقع النواقل - قصر الرش على بعض مسطحات المنازل دون بعضها الآخر.

استخدام الـ د. د. ت في مكافحة الملاريا:

جرى تناول موضوع استخدام الـ د. د. ت في اجتماع المجموعة التي شكلتها المنظمة لدراسة مكافحة نواقل الملاريا، وسائر الأمراض المنقولة بالبعوض، والذي عقد في عام ١٩٩٥م. وقد قررت هذه المجموعة جواز استخدام الـ د. د. ت لمكافحة النواقل، شريطة أن يقتصر استخدامه على الرش داخل المباني، وأن يكون فعالاً، ومستوفياً لمواصفات الإنتاج التي حددتها المنظمة، مع تطبيق احتياطات الأمان اللازمة لاستعماله والتخلص منه. ويورد الملحق [١] صورة من النتائج التي توصلت إليها المجموعة بعد إدخال بعض التغييرات التحريرية البسيطة عليها. وقد قامت لجنة الخبراء بإعادة النظر في هذه النتائج، وصادقت عليها باعتبارها لا تزال صالحة حتى الآن.

ويتم استخدام الـ د. د. ت في الرش الشمالي داخل المباني في بعض البلدان التي لا تزال فيها النواقل المحلية للملاريا حساسة لهذه المادة. ومع ذلك فإن استخدام الـ د. د. ت في الأغراض الزراعية محظور في كل البلدان تقريباً. وقد قام عدد من البلدان بمد هذا الخطر إلى الاستخدامات الصحية العمومية. وتعكف عدة بلدان أخرى (مثل: جنوب أفريقيا، والمكسيك، والهند) على بحث الإلغاء التدريجي لاستخدام الـ د. د. ت في خدماتها الصحية العمومية، ما لم تكن قد قررت ذلك بالفعل، على مدى فترات تتراوح بين ٣ و٨ أعوام.

وقد انصب تركيز الاجتماعات السابقة للجان الخبراء، ومجموعات الدراسة التي شكلتها المنظمة في إطار صلاحياتها على الجوانب السامة للإنسان لـ د. د. ت وسائر المبيدات. ويؤدي الاستخدام المحدد الأهداف للمبيدات في الجدران داخل المباني من أجل

شرق آسيا. وقد تكون هناك معلومات عن مأمونية استخدام القماش المعالج، مثل: بعض السترات الرسمية العسكرية.

وفي المناطق المستوطنة بالملايا ينتظر في المدى الطويل أن تصبح المواد المعالجة بالمبيدات سلعاً منزلية عادية، يمكن شراؤها من منافذ مناسبة، مثل: الصيدليات، والحوانيت المحلية. ومع ذلك فإنه لا بد من التعجيل باستكشاف آليات لتلبية احتياجات الفقراء.

ويتمثل أحد التحديات التي تواجه برنامج مكافحة فيما يتعلق بالمواد المشبعة بالمبيدات في تقديم منح قصيرة الأمد من الأطراف المعنية في القطاع التجاري، والذي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على المدى الطويل. ولذا ينبغي تشجيع «المانحين» على المساهمة في إنشاء برامج مضمونة الاستمرار بدرجة أكبر.

وينبغي لزيادة القدرة على شراء الناموسيات والمبيدات، التفكير في تدابير ملائمة (مثل: الإعفاءات الضريبية، ومراقبة الأسعار، وإدراج الناموسيات والمبيدات بصورة استثنائية في قائمة الأدوية الأساسية). ويعتبر التسويق الاجتماعي مبادرة هامة لخلق طلب يتم تلبيته تدريجياً من قبل القطاع التجاري، على أن يضمن القطاع العام ضمان جودة الناموسيات، والمبيدات. ومن الضروري التعجيل بوضع اختبارات بسيطة لرصد وجود المبيدات في الناموسيات.

وتتمثل إعادة المعالجة مقوماً حاسماً للبرامج المضمونة الاستمرار لتشجيع استخدام المواد المعالجة بالمبيدات؛ ولذا ينبغي تكثيف الأنشطة الترويجية لزيادة وعي الناس بالحاجة إلى إعادة

قطع سلسلة انتقال المرض إلى التقليل إلى حد بعيد من تناثر الكيماويات في البيئة. ولذا فقد اعتبرت الأخطار البيئية الناجمة عن مثل هذه التدابير المحددة الأهداف ضئيلة، ولا شك بالمقارنة بالأخطار البيئية المرتبطة بالاستخدامات الزراعية؛ حيث تفوق كميات المبيدات المطلقة منها كميات المبيدات المطلقة في الاستخدامات الصحية العمومية. إلا أن (وكالات مكافحة البيئة) تحتج بأن كميات لا بأس بها من الـ د. د. ت، المخصصة للاستخدامات الصحية العمومية لا تزال تنتهي إلى القطاع الزراعي من خلال الممارسات التجارية غير المشروعة، ومن ثم إلى البيئة. وعلى الرغم من وجود معطيات غير كافية للتقدير الكمي الدقيق فإن من المعتقد أن هذا الأمر ذو أهمية ضئيلة. ومع ذلك فإن من الواضح أن قلق المنظمة في الوقت الحاضر، وفي الإطار الأوسع للتنمية المضمونة الاستمرار، ووفقاً للمبادئ المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة (المعني بالبيئة والتنمية) يتجاوز مسألة قدرة هذا المبيد على تسميم الإنسان إلى أثر استخدامه على موارد الأرض، وعلى التنوع البيولوجي.

استخدام المواد المعالجة بالمبيدات:

تستخدم المواد المعالجة بالمبيدات، مثل أشرطة الأفاريز، والستائر، والأراجيح (الأسرة) الشبكية، والدروع اللييفية القابلة للطي، والستائر الطائرة، بديلاً عن الناموسيات في بعض الأماكن. ويكفل هذا الأسلوب زيادة مقبولية المواد المشبعة بالمبيدات ومرونتها.

ومن الضروري بحث مدى مأمونية الأراجيح الشبكية المعالجة بالبيريثرويد في مناطق الأحراج، لا سيما في منطقة الأمازون، وجنوب آسيا، وجنوب

معالجة المواد . وهناك عدة خيارات لإعادة المعالجة ، منها تقديم جرعات فرادى (في شكل أكياس صغيرة أو أقراص) ، يعتقد أنها تزيد من القدرة على شراء المبيدات في المستوى المحيطي . إلا أن من المهم الاعتناء برصد إعادة معالجة المواد ؛ من أجل اكتشاف الجرعات الناقصة والزائدة (المفرطة) من المبيدات . كما يلزم مواصلة تقصي طرق تحسين مقاومة رواسب المبيدات للغسل ، كالتشبيح (النقع) الدائم مثلاً .

وقد ثبت بشكل واضح أثر الناموسيات المعالجة بالمبيدات على إجمالي الوفيات . إلا أن من الضروري رصد أثرها الطويل الأمد على مناعة السكان ومقاومة البعوض وسلوكه . ويمكن أن يكون إدخال المرضى المستشفى بسبب الإصابة بفقر الدم ، أو الملاريا الوخيمة بمثابة مؤشر تقريبي لاتجاهات معدلات المرضى والوفيات ، المتعلقة بأنشطة مكافحة الملاريا ، بما في ذلك استخدام المواد المشبعة بالمبيدات . وينبغي إدماج رصد وتقييم استخدام المواد المعالجة بالمبيدات في جميع برامج مكافحة الملاريا .

التدبير العلاجي للملاريا في مشاريع التنمية :

كثيراً ما تساهم مشاريع التنمية - عن غير قصد - في التعرض لخطر الإصابة بالملاريا . ولذا فإن من الضروري وضع وتطبيق سياسات ، وتشريعات للوقاية من هذا الخطر الإضافي ، ومواجهة ما يترتب على المشاريع من آثار تؤدي إلى تفاقم مشكلة الملاريا .

ويجري تعزيز عمليات تقييم آثار المشاريع على الصحة كمقوم أساس من مقومات تقييم آثار المشاريع الإنمائية الهامة على البيئة . وينبغي أن

تتضمن عمليات تقييم آثار هذه المشاريع على الصحة تقييماً شاملاً لآثار المشروع على وبائيات الملاريا ، لا في المنطقة الملائمة للمشروع ، أو المشتغلين فيه فحسب بل أيضاً في كامل المنطقة المتأثرة بهذا المشروع .

فإذا أُجري هذا التقييم بصورة سليمة في مراحل التخطيط فإن الاستثمار الصغير نسبياً ، والموجه توجيهاً سليماً سوف يؤدي لا إلى منع الإصابة بالملاريا التي من صنع الإنسان فحسب وإنما سيساهم كذلك في مكافحة الملاريا بشكل أفضل في جميع المناطق المتأثرة بالمشروع . أما الإخفاق في إجراء هذا التقييم في مرحلة التخطيط فسوف يؤدي - في كثير من الأحيان - إلى حدوث أوبئة للملاريا ، أو انبعاث هذا المرض مع ارتفاع معدلات المرضى والوفيات ، كما سيحتاج إلى استثمارات كبيرة للسيطرة على هذا الوضع .

وتحظى هذه المبادئ حالياً بقبول واسع النطاق ، ولكنها لا تطبق دائماً أثناء مرحلة التخطيط ؛ لأسباب مالية ، أو لأسباب أخرى . ويتطلب التدبير العلاجي للملاريا أثناء المشاريع الإنمائية تعاوناً بين القطاعات ، كما يهيئ الفرصة لإقامة روابط بين العاملين في مختلف المجالات ، يمكن أن تكون ذات قيمة في سائر برامج مكافحة الملاريا ، والتي لا تتعلق بالمشروع الإنمائي . كما أن من الضروري توثيق النماذج الحالية للتدبير العلاجي البيئي للملاريا من خلال مكافحة النواقل .

التطورات الجديدة في أفريقيا :

هناك مزيد من المعارف عن لا تجانس طرز انتقال الملاريا في البلدان الأفريقية (جنوبي الصحراء)؛

بالعدوى، وما يحتمل أن تؤدي إليه أيضاً من الحد من انتقال العدوى، إلى أن معالجة مرضى الملاريا بهذه المشتقات، في ظل انخفاض معدل الانتقال، قد يكون لها دور ملموس في الوقاية من الملاريا.

٢ - الوقاية الكيميائية:

تقتصر الأدوية المتاحة للوقاية الكيميائية على الكلوروكين، والبروغوانيل، ومركب البريميثامين والدايسون، والمفلوكين، والدوكسي سيكلين. ويؤدي تزايد مقاومة الطفيليات للأدوية والآثار الجانبية لأدوية معينة إلى تزايد صعوبة وضع دلائل إرشادية رشيدة للوقاية الكيميائية. وليس هناك دواء مثالي للوقاية. وتقتصر الوقاية الكيميائية على المسافرين، والفئات الخاصة (مثل رجال الجيش)، وعلى الحوامل في أوضاع معينة.

الوقاية الكيميائية بين الأشخاص عديمي المناعة الذين يقومون بزيارة المناطق الموبوءة:

حدثت في الأعوام الأخيرة تحسنات في أنشطة تقديم المشورة حول الوقاية الكيميائية في المناطق التي يُحتاج إليها فيها، وفي أخذ نوع المسافر والأخطار النوعية التي يواجهها في الحسبان. وفي بعض المناطق قد ترجح الآثار الجانبية الممكنة للدواء المضاد للملاريا الموصى به كفة احتمالات التعرض لخطر الإصابة بعدوى الملاريا. وفي المناطق التي تنتشر فيها الملاريا النشيطة قد يكون من الضروري إعادة تقييم استخدام الكلوروكين كإجراء وقائي. ويلزم أن يتخذ جميع المسافرين احتياطات كافية للوقاية من لدغات البعوض.

وينبغي أن يقوم المسافرون دائماً بمشاوره أطبائهم لمناقشة الموانع النوعية لاستعمال الأدوية المضادة للملاريا قبل السفر بوقت كافٍ. ومن

حيث تعكس هذه الطرز التغييرات الطارئة على العوامل المتصلة بالإنسان (مثل: تحضر السكان الذي تبلغ نسبته حالياً ٤٠٪، والبنية الأساسية، والتطور الاجتماعي). وقد زاد التحضر من الوعي بالحاجة إلى مكافحة الملاريا، كما زاد - في الوقت نفسه - الالتزام السياسي بدعم هذه المكافحة. وقد أتاحت البيئة الحضرية فرصاً أفضل للمكافحة الانتقائية للملاريا.

أما في المناطق الريفية فقد تم إحداث التطورات التالية:

حيثما يتسم انتقال الملاريا بالاستقرار، يكون استخدام المواد المعالجة بالمبيدات الطريقة المفضلة للوقاية إذا استخدمت بشكل سليم.

حيثما يتسم انتقال الملاريا بعدم الاستقرار، يمكن أن يكون الرش الشمالي داخل المباني مناسباً، شريطة توافر البنية الأساسية للحفاظ على البرنامج. وقد أصبحت حملات الرش الشمالي داخل المباني انتقائية بصورة متزايدة، وهو أمر راجع جزئياً إلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الملاريا.

يجري في بضعة مناطق يمكن فيها استخدام المواد المشبعة بالمبيدات والرش داخل المباني استكشاف مدى الرغبة في كلتا الطريقتين ومردودهما، ومدى إمكانية تآزرهما.

وفي المناطق ذات الطبيعة الوبائية، والمناطق التي يتسم فيها موسم انتقال الملاريا بالقصر الشديد، يكون الرش داخل المباني أصح من استخدام المواد المشبعة بالمبيدات بغرض احتواء الأوبئة.

استخدام الأدوية المبيدة للعرسيات:

يُشير ما تؤدي إليه مشتقات الأرتيميزينين من تقليل أعداد العرسيات في المرضى المصابين

المستحب التوحيد بين الدلائل الإرشادية الوطنية والدولية والدلائل الإرشادية الواردة بتوصيات المنظمة؛ نظراً لما قد يؤدي الاختلاف بينهما من ارتباك قد يتسبب في عدم أخذ المسافرين لأي دواء اتقائي على الإطلاق.

ومن الضروري زيادة الاهتمام بمدى التزام المريض بالمعالجة، ومأمونية الأدوية، وإجراء مزيد من البحوث عليهما، في جملة العوامل التي تزيد من صعوبة تحقيق الوقاية الطويلة الأمد.

الوقاية من الملاريا أثناء الحمل:

غالباً ما تُحرم الحوامل في المناطق المستوطنة بالملاريا من الرعاية الوقائية والعلاجية المطلوبة؛ مما يساهم في الارتفاع غير المستساغ الذي يمكن تجنبه في الوفيات الأمومية ووفيات الرضع. ويجب أن تأخذ الرعاية الصحية المقدمة لهذه الفئة شكل «برنامج» شامل يركز على حجم المشكلة وفرص المداخلة. وفي المناطق التي يتسم فيها معدل انتقال الملاريا بالانخفاض ينبغي أن يتضمن هذا البرنامج الوقاية من الإصابة بعدوى الملاريا من خلال تعزيز الصحة والمداخلة إلى جانب طرق الحد من عواقب العدوى. ويشمل ذلك استعمال مضادات الملاريا كإجراء وقائي أو كمعالجة متقطعة، وربما باستخدام الناموسيات المعالجة بالببيدات، وإتاحة التوصل إلى التشخيص المبكر والمعالجة الفعالة لفقر الدم والملاريا السريرية. وفي المناطق المستوطنة تحد الوقاية الفعالة من الملاريا أثناء الحمل من معدل وقوع انخفاض الوزن عند الولادة، وفقر الدم الأمومي الوخيم. وقد كانت الوقاية الكيميائية الأسبوعية هي الطريقة المفضلة، ولكن تتزايد إعاقة الوقاية الكيميائية بسبب مقاومة الطفيليات للأدوية، وموانع

استعمال أدوية معينة، وقلة التزام المريضات بالمعالجة. وفي معرض البحث عن استراتيجية بديلة اقترحت المعالجة المتقطعة، باعتبارها طريقة سهلة، وعالية المردود في المناطق الموبوءة بالملاريا بدرجة أكبر. وتشتمل المعالجة المتقطعة على إعطاء المريضة جرعات علاجية شاملة من دواء فعال مضاد للملاريا على فترات محددة مسبقاً أثناء الحمل.

وفي مناطق شرق أفريقيا التي تتزايد فيها مقاومة الطفيليات للكوروكين اتضح من التجارب الواسعة النطاق أن المعالجة المتقطعة بجرعة علاجية وحيدة من مركب السلفادوكسين والبريميثامين في بداية الأشهر الثلاثة الثانية والثالثة تخفض بصورة ملموسة من معدل انتشار فقر الدم، وانخفاض الوزن عند الولادة الذي يمثل أكبر عامل مفرد لخطر وفيات الرضع. وتدل الدراسات التي أجريت في كينيا ومالاي على أن من الممكن خفض معدلات الملاريا المشيمية، وفقر الدم والوخيم، وانخفاض الوزن عند الولادة خفضاً ملموساً، إذا تمت معالجة المرأة أثناء الحمل الأول والثاني معالجة متقطعة بمركب السلفادوكسين والبريميثامين، كجزء من الرعاية أثناء الحمل. أضف إلى ذلك أن الحوامل تحملن الدواء جيداً، دون حدوث تفاعلات ضارة بصورة شائعة. (٣٠- ٣٣ ماكيزا، الاتصال الشخصي، ١٩٩٧م).

وفي مالاي، تم إدخال المعالجة المتقطعة بمركب السلفادوكسين والبريميثامين بنجاح في عام ١٩٩٣م، كسياسة وطنية للوقاية من الملاريا أثناء الحمل؛ مما نجم عنه انخفاض معدل قلة الوزن عند الولادة في مواليد الحمل الأول. ويمكن أن نستخلص من ذلك أن المعالجة المتقطعة بمركب السلفادوكسين والبريميثامين تكون مأمونة، وفعالة في الحد من

عواقب الملاريا أثناء الحمل في المناطق التي يزيد فيها خطر الإصابة بعدوى المتصورة المنجلية أثناء الحمل، والتي تكون فيها المتصورة المنجلية حساسة للمركب الأنف الذكر، والتي يمكن فيها اتباع هذا النظام العلاجي بصورة صحيحة. وفي المناطق المستوطنة بالملاريا، يمكن أن تكون المقارنة بين أوزان مواليد الحمل الأول عند الولادة وبين أوزان مواليد الأمهات اللاتي تكررت مرات حملهن مؤشراً مناسباً لنجاعة مكافحة الملاريا أثناء الحمل. ويمكن أن تستخدم هذه النسبة بين أوزان مواليد الفئتين لتحديد المناطق المستوطنة التي تكون فيها أنشطة مكافحة الملاريا غير كافية، وتكون فيها المعالجة المتقطعة مفيدة للحوامل.

ويدل مزيد من الدراسات التي أجريت في كينيا ومالاي على انخفاض نجاعة المعالجة المتقطعة بمركب السلفادوكسين والبريميثامين في الحوامل المصابات بعدوى فيروس الإيدز، مما يشير إلى أن هذه الفئة قد تكون في حاجة إلى مزيد من العلاجات المتقطعة المتكررة، وهناك دلائل على أن عدوى فيروس الإيدز يمكن أن تعرقل الحفاظ على المناعة الخاصة بالحمل المكتسبة أثناء مرتي الحمل الأولى والثانية؛ مما يعرض النساء المصابات بعدوى فيروس الإيدز، واللاتي تكرر حملهن لخطر التعرض للعواقب الوخيمة للملاريا أثناء الحمل.

٣ - لقاحات الملاريا والبحوث الأساسية:

ترحب لجنة الخبراء باستثمار البحوث الأساسية في تشجيع تجدد الاهتمام باستنباط أدوات جديدة للوقاية من الملاريا ومكافحتها. وتتيح اللقاحات وكذلك البعوض الطافر مثلاً إمكانات مثيرة في إطار برنامج متكامل لمكافحة الملاريا، متى وإذا توافرت

هذه اللقاحات من الناحية التشغيلية.

٤ - اتجاهات مقاومة الطفيليات للمبيدات:

نتجت مقاومة نواقل الملاريا للمبيدات عن استعمال المبيدات للأغراض الزراعية أكثر بكثير مما نتجت عن عمليات مكافحة النواقل لأغراض الصحة العمومية.

وقد حدثت المقاومة الواسعة الانتشار لثنائي الإيلدرين في الستينيات، ولاتزال تحدث في كثير من الجمهرات الأنوفيلية. وعلى الرغم من الانصراف عن استعمال ثنائي الإيلدرين منذ فترة طويلة: فإن آلية مقاومة البعوض له يعطي قدراً من المقاومة المتصالبة لمشتقات الفينيل بيرازول، وهو صنف من المبيدات تم استنباطه حديثاً.

وقد استغرق حدوث مقاومة نواقل الملاريا لـ د. د. ت. بعكس ما حدث بالنسبة لثنائي الإيلدرين - وقت أطول، كما لم تكن هذه المقاومة واسعة الانتشار إلى هذه الدرجة. وقد حدثت هذه المقاومة - بصورة عامة - نتيجة لآلية للمقاومة الخاصة لـ د. د. ت. (ناقلة-S الغلوتاتيون). ومع ذلك فقد تم في غرب أفريقيا مؤخراً اكتشاف آلية للمقاومة تعرف باسم المقاومة القاضية، تعطي مقاومة متصالبة لـ د. د. ت. ولطائفة كبيرة من البيريثرويدات، وتنتج عن طفرة نقطية في قنوات الصوديوم الذي يمثل الموقع المستهدف لـ د. د. ت. والبيريثرويدات. ويمكن استخدام الاختبارات التشخيصية لتفاعل سلسلة البوليمراز؛ لاكتشاف المقاومة القاضية في أفراد مجمع الأنوفيلة الغامبية. وقد تم الحفاظ على جين المقاومة القاضية، أو مواصلة اكتسابها في جمهرات البعوض، باستخدام البيريثرويدات في الزراعة، ومكافحة الهوام المنزلية. ويمكن الحفاظ على وجود

وحتى الآن لم يعثر على المقاومة القاضية إلا في النمط البطحائي (السفني) للأنوفيلة الغامبية S.S.، وفي غرب أفريقيا، مع الاشتباه بقوة في وجود هذه المقاومة في الأنوفيلة الإصطفانية، والأنوفيلة البيضاء الأرجل، والأنوفيلة الزخروفية.

وفي المناطق التي تنعدم فيها المقاومة القاضية - حالياً - يكون من غير المحتمل اكتساب هذه المقاومة، بالاقتران على استخدام المواد المعالجة بالمبيدات. ومع ذلك فإن من الممكن أيضاً ضلوع آليات أخرى في مقاومة البيرثرويد التي يوجد قدر منها بالفعل في نواقل الملاريا. ونظراً إلى تزايد استعمال البيرثرويدات في الزراعة، وفي المناطق الحضرية؛ فإنه يجب اعتبار حدوث مقاومة لها في نواقل الملاريا قضية هامة جداً.

وقد تم في أفريقيا مؤخراً البدء في إنشاء شبكات لرصد مقاومة نواقل الملاريا للمبيدات. وسوف يتم إضافة إلى المقاييسات البيولوجية التقليدية (المعهودة) تحديد آليات المقاومة الضالعة، وتقييم أثرها على نجاعة المواد المشبعة بالمبيدات. كما ينبغي إنشاء شبكات مماثلة في المناطق الأخرى التي يزمع مكافحة النواقل فيها.

وعلى الرغم من تركيز أمل كبير - حالياً - على استخدام المواد المعالجة بالمبيدات فإن نجاحها يكاد يتوقف كلياً على مشتقات البيرثرويد (البيرثرويدات) التي تمثل المبيدات الوحيدة المتوافرة حالياً لهذا الغرض. ومن ثم ينبغي منح أولوية متقدمة للبحث عن مبيدات لا تدخل فيها هذه المشتقات لمعالجة المواد بها. وينبغي تشجيع البحث عن استراتيجيات فعالة وعملية لمعالجة مقاومة البعوض للمبيدات. وينبغي بذل جميع الجهود الممكنة من أجل إطالة العمر الافتراضي

الجين بمعدل تكرار منخفض في جمهرات البعوض على مدى عشرات السنين. وقد اكتشف وجود مقاومة للبيرثرويد في بعض النواقل الهامة للملاريا مثل An. Gambiae s.s. في غرب أفريقيا، والأنوفيلة البيضاء الأرجل في أمريكا الوسطى، والأنوفيلة الزخروفية في تركيا، والأنوفيلة الإصطفانية في باكستان والهند، وبعض مناطق شبه الجزيرة العربية.

وقد تم مؤخراً تقصي أثر المقاومة القاضية على سلوك الأنوفيلة الغامبية S.S.، وعلى نجاعة الناموسيات المعالجة بالبيرثرويد، باستخدام أكواخ تجريبية في اثنين من بلدان غرب أفريقيا، هما: بينين، وساحل العاج. وقد عقدت - في كل من البلدين - مقارنة بين المناطق التي كان فيها البعوض مقاوماً لهذا الدواء والمناطق التي كان فيها حساساً له. وعلى الرغم من أن معدل التكرار الأليلي للمقاومة القاضية كان شديد الارتفاع (أكثر من 80٪) في المناطق التي تنتشر فيها المقاومة في كل من البلدين، فإن الناموسيات المعالجة بالبرمثرين والدلتامثرين لا تزال توفر الحماية من البعوض؛ حيث تم الإبقاء على التأثيرات المنفرة والقاتلة، والانخفاض في معدل التغذية على الدم، وعند مستويات متشابهة في كل من المناطق التي تنتشر فيها المقاومة التي يكون البعوض حساساً فيها.

ويتعين مواصلة تقييم أثر المقاومة القاضية على الصعيد التنفيذي في حالة استخدام الناموسيات لحماية المجتمع؛ حيث ينتظر حدوث قتل جماعي لجمهرة البعوض. كما أن من المهم تقييم أثر آليات مقاومة البعوض للبيرثرويد التي لا تدخل فيها آلية المقاومة القاضية، مثل عائلة الإستراز أو الأكسيداز.

الأوضاع لرصد أنشطة مكافحة الملاريا، يمكن أن يكون خطوة هامة إلى الأمام. كما أن استخدام مثل هذه النواة من المؤشرات من شأنه ألا يمنع البلدان من جمع المعلومات الأخرى التي تعتبرها ضرورية لرصد تقدم الخطط التي وضعتها للعمل من أجل مكافحة الملاريا.

التعاريف الموحدة (المعيارية) للحالات معدلات

المرضى والوفيات:

تختلف تعاريف معدلات المرضى والوفيات الناجمة عن الملاريا، باختلاف القدرات التشخيصية في مختلف مستويات نظام الرعاية الصحية. وينبغي كلما أمكن التبليغ عن المعطيات المتعلقة بحالات الملاريا، موزعة بحسب المجموعة العمرية للمريض، ونوع الطفيلي.

في المناطق التي لا يتيسر فيها التوصل إلى

التشخيص المختبري المرتكز:

حالة احتمال الإصابة بالملاريا غير ذات المضاعفات - أي مريض تظهر عليه علامات، أو أعراض الملاريا غير ذات المضاعفات، ويتلقى معالجة مضادة للملاريا، أو تظهر عليه هذه العلامات والأعراض معاً.

حالة احتمال الإصابة بملاريا وخيمة - أي مريض يلزم إدخاله المستشفى بسبب وجود علامات، أو أعراض الملاريا الوخيمة، ويتلقى معالجة مضادة للملاريا، أو تظهر عليه هذه العلامات والأعراض معاً.

الوفاة التي يحتمل أن تكون راجعة إلى الملاريا، أي وفاة مريض ثم تشخيص حالته على أنها إصابة محتملة بالملاريا الوخيمة.

في المناطق التي يتيسر فيها التوصل إلى

التشخيص المختبري المرتكز:

للمبيدات المتاحة، وإعداد تدابير وقائية بديلة.

٥ - مردود التدابير الوقائية:

لا يعرف إلا أقل القليل عن التكلفة الحقيقية لمكافحة الملاريا، ومردود المداخلات المختلفة في الظروف الوبائية المختلفة. وينبغي معالجة القضايا المتعلقة بضرورة تقييم كل برنامج للمكافحة، وتقدير تكلفته ومقارنته بالبرامج المشابهة في الأحوال الوبائية المختلفة، وما إلى ذلك من القضايا.

نظم المعلومات والبحوث الميدانية:

١ - المؤشرات الوبائية:

إن المعلومات الوبائية الدقيقة أمر ضروري لتقدير حجم المشكلات الصحية العمومية، وتخطيط وتقييم برامج مكافحة المرض. وفي حين يتم جمع هذه المعلومات في المقام الأول لغرض توجيه الجهود المحلية، والوطنية للمكافحة، فإنه يتم أيضاً مضاهاتها واستخدامها من قبل المنظمات الدولية؛ من أجل تقييم الاتجاهات الإقليمية والعالية. ولذا فإن من المهم بمكان الاتفاق على توحيد أساليب جمع المعلومات والتبليغ.

ونظراً للتنوع الكبير في المعطيات المتعلقة بالملاريا التي يتم تجميعها، وتبليغها من قبل مختلف برامج مكافحة الملاريا، فإن المقارنة بين البلدان تكون بالغة الصعوبة. وإذ ينبغي اتخاذ القرار النهائي حول نوع الأسلوب المتبع لجمع المعطيات، ومعدل تكرار جمعها في المستوى الذي سيتم فيه تحليل هذه المعطيات واستخدامها؛ فإنه لن تكون هناك مجموعة مفردة من المعطيات مناسبة لجميع الأوضاع الوبائية والبلدان. ومع ذلك فإن الاتفاق على تعاريف معيارية لمعدلات مرضى ووفيات الملاريا، وعلى عدد محدود من المؤشرات التي يمكن استخدامها في جميع

الضروري وجود تعريف موحد (معياري) لحالات فشل المعالجة :

فشل معالجة الملاريا - أي مريض ثبتت إصابته بالملاريا غير ذات المضاعفات، وسبق تناوله للجرعة الصحيحة، واتباع النظام العلاجي للمعالجة المضادة للملاريا، الموصى به على الصعيد الوطني، ويشكو من وجود لاجنسي للطفيليات (طفيلية لاجنسية) على لطاخة الدم في خلال ١٤ يوماً من بدء المعالجة .

المؤشرات :

يمكن متى أتفق على التعاريف الموحدة للحالات وضع مؤشرات لقياس مدى تقدم برنامج مكافحة . وينبغي ربط المؤشرات ربطاً وثيقاً بأغراض البرنامج؛ تحقيقاً لأغراض الرصد والتقييم . وعند تحديد عدد المؤشرات التي ينبغي استخدامها يفضل القياس الدقيق لعدد قليل من المؤشرات النواة على القياس الصحيح لعدد أكبر مما يلزم فيها . وعندما تتوفر موارد إضافية، ويكتسب البرنامج الخبرة، ويحزن مزيداً من التقدم يمكن تنقيح هذه المؤشرات، وتحسينها، والإضافة إليها . ويمكن الحصول على معظم المعلومات اللازمة لقياس المؤشرات من المصادر العامة الثلاثة التالية، على الرغم من احتمال اختلاف هذه المصادر اختلافاً كبيراً من حيث جودة المعطيات التي توفرها :

المعطيات الروتينية (النمطية) المجمعة من قبل النظام الوطني للمعلومات الصحية (على افتراض أنه تم الاتفاق على التعاريف الموحدة للحالات، وتم استخدامها، وأن هذه المعطيات ذات جودة مقبولة) . المقابلات (الاستجابات)، أو المشاهدات، أو كلاتهما، في المرافق الصحية . ويمكن القيام بذلك أثناء الزيارات الإشرافية الروتينية (النمطية) أو أثناء

الملاريا عديمة الأعراض - الإثبات المختبري (بالفحص المجهرى، أو الاختبار التشخيصي المناعي) لوجود طفيليات في دم شخص لم يسبق أن ظهرت عليه حديثاً علامات أو أعراض الملاريا، أو كلاهما .

حالة ملاريا مؤكدة غير ذات مضاعفات؛ أي مريض تظهر عليه علامات أو أعراض الملاريا غير ذات المضاعفات، أو كلاهما، ويتلقى معالجة مضادة للملاريا، مع ثبوت التشخيص مختبرياً .

حالة ملاريا وخيمة مؤكدة؛ أي شخص تتطلب حالته دخول المستشفى بسبب ظهور علامات أو أعراض الملاريا الوخيمة، أو كليهما، ويتلقى معالجة مضادة للملاريا، مع ثبوت التشخيص مختبرياً . وفاة ثبت أنها بسبب الملاريا؛ أي وفاة شخص شُخصت حالته على أنها ملاريا وخيمة، مع ثبوت هذا التشخيص مختبرياً .

وقد تختلف علامات، وأعراض الملاريا التي يتعين إدراجها في هذه التعاريف باختلاف الأوضاع الوبائية . والمقصود بفئتي الملاريا غير ذات المضاعفات والملاريا الوخيمة، أن تستبعد إحداهما الأخرى . وعلى سبيل المثال، فإن المريض الذي يشكو مبدئياً من ملاريا غير ذات مضاعفات، ثم تظهر عليه علامات المرض الوخيم، أو أعراضه ينبغي ألا يصنف إلا على أنه مصاب بملاريا وخيمة، وألا يدخل في العدة مرتين . ويسري هذا أيضاً على فئتي الإصابة المحتملة بالملاريا، والإصابة المؤكدة . وعليه ينتظر من البلدان التبليغ عن كل من حالات الإصابة المحتملة والمؤكدة على حدة .

ونظراً لتزايد أهمية مقاومة الطفيليات للأدوية المضادة للملاريا بالنسبة لجهود مكافحة، فإن من

عدد من المرضى المعالجين. وينبغي التبليغ عن هذه المعطيات، عن كل دواء يتم استخدامه.

مؤشرات النتيجة:

توافر الأدوية المضادة للملاريا - أي النسبة المئوية للمرافق الصحية التي لم تبلغ عن انقطاع إمدادات الأدوية المضادة للملاريا (على النحو المحدد في السياسة الدوائية الوطنية) خلال الأشهر الثلاثة السابقة.

التبليغ عن مؤشرات المرضى والوفيات - أي نسبة المناطق التي قامت به شهرياً بالتبليغ عن مؤشرات المرضى والوفيات إلى البرنامج الوطني، خلال الاثني عشر شهراً السابقة.

مؤشرات إضافية:

يمكن استخدام المؤشرات الإضافية التالية، تبعاً للوضع الوبائي ومرامي البرنامج:

المعدل السنوي لوجود الطفيليات - أي عدد حالات الملاريا المثبتة بالفحص المجهرى خلال عام واحد لكل وحدة سكانية.

استخدام الناموسيات المعالجة بالمبيدات؛ أي نسبة الفئات المستهدفة المزودة بالناموسيات المعالجة بالمبيدات، ونسبة من يبلغ من هذه الفئات عن أنهم ناموا تحت هذه الناموسيات في الليلة السابقة.

وتتطلب هذه المؤشرات إجراء مسوحات منزلية أو مجتمعية، وهي مؤشرات تتعلق بالأوضاع التي تتمثل أعراض البرامج فيها في الحد من انتقال الملاريا المنجلية ومنع حدوثه.

أداء الأمهات أو القائمين بالرعاية؛ أي نسبة الأمهات، أو القائمين بالرعاية الذين يضمنون التدبير العلاجي المنزلي الصحيح للأطفال المصابين بالحمى، وفقاً للسياسات الوطنية. ويتطلب هذا المؤشر إجراء مسوحات منزلية أو مجتمعية.

المسوحات الخاصة.

المسوحات المنزلية أو المجتمعية النوعية:

وينتظر أن يتوافر مصدرا المعلومات الأولان لجميع البرامج؛ أما المصدر الثالث فيتطلب موارد برنامجية إضافية. وعلى الرغم من أن تكلفة إجراء هذه المسوحات قد تكون مرتفعة، فإنه يمكن تحقيق وفورات عن طرق قياس عدة مؤشرات في المسح الواحد.

المؤشرات النواة:

على الرغم من أنه يجب ترك اختيار المؤشرات للبرامج الوطنية فرادى، فإنه ينبغي استخدام المؤشرات النواة (الأثر والنتيجة) التالية في جميع برامج مكافحة الملاريا، بغض النظر عن مراميها أو عن الوضع الوبائي المحلي.

مؤشرات الأثر:

المرضى المنسوبة إلى الملاريا:

عدد حالات الملاريا غير ذات المضاعفات (المحتملة والمؤكد) بين الفئات المستهدفة لكل وحدة من السكان لكل وحدة زمنية، عدد حالات الملاريا الوحيدة (المحتملة والمؤكد) بين الفئات المستهدفة لكل وحدة من السكان لكل وحدة زمنية.

الوفيات المنسوبة إلى الملاريا:

عدد الوفيات (المحتملة والمؤكد) الناجمة عن الملاريا، بين الفئات المستهدفة لكل وحدة من السكان، لكل وحدة زمنية.

نسبة الوفيات (المحتملة والمؤكد) بسبب الملاريا بين المرضى المصابين بالملاريا الوحيدة الذين تم إدخالهم أحد المرافق الصحية، لكل وحدة زمنية.

حالات فشل معالجة الملاريا - أي عدد حالات فشل معالجة الملاريا المثبتة بالفحص المجهرى، لكل

حماية الحوامل؛ أي نسبة النساء اللاتي أبلغن أثناء حملهن الأول والثاني، في كل وحدة زمنية عن حصولهن على وقاية كيميائية، أو معالجة دوائية متقطعة، وفقاً للسياسات الدوائية الوطنية.

الاستعداد لأوبئة الملاريا؛ أي نسبة المناطق ذات الطبيعة الوبائية التي توجد لديها خطة لاحتواء الأوبئة، وأرصدة كافية من الأدوية المضادة للملاريا، والإمدادات، والمعدات الفاعلة الموجودة، أو التي يمكن الحصول عليها بسهولة، قبل شهر واحد على الأقل من بدء موسم الأوبئة. ويتعلق هذا المؤشر بالأوضاع التي تتمثل فيها أغراض البرنامج في الحد من معدلات المراضة والوفيات، والحد من انتقال المرض، ومنع حدوث أوبئة الملاريا المنجلية.

رش المبيدات داخل المنازل - أي نسبة المنازل التي تم رشها إلى مجموع العدد المستهدف رشه. ويصلح هذا المؤشر للأوضاع التي يستهدف البرنامج فيها الحد من انتقال المرض، ومنع حدوث أوبئة الملاريا المنجلية، والملاريا النشيطة.

التشخيص المختبري:

نسبة المناطق الصحية التي توجد فيها إجراءات جيدة لمكافحة الملاريا.

نسبة المرافق الصحية التي تتمتع بقدرات تشخيصية مختبرية ثبت منها إيجابية، وسلبية عينة كافية من الشرائح بمعرفة أحد المختبرات المرجعية. مؤشرات النتائج الخاصة بالمناطق التي يوجد فيها انتقال ثمالي، أو لا يوجد فيها انتقال على الإطلاق.

وجود بؤر لانتقال المرض:

عدد القرى التي تم التبليغ فيها عن وجود حالات أصلة (مصنفةً بحسب النوع)، منذ بدء موسم

الانتقال السابق.

عدد الحالات التي تم استقصاؤها (مصنفةً بحسب النوع)، وتبين أنها أصلة.

عدد ما تم استقصاؤه من حالات الملاريا.

وفي هذه المناطق، ينبغي اعتبار (عد) العدوى المختلطة ضمن حالات الملاريا المنجلية.

٢ - البحوث الميدانية الحاجة إليها:

يجب أن تكون جميع البرامج الوطنية لمكافحة الملاريا قادرة على إجراء البحوث الميدانية، حتى تتسنى زيادة فعالية الأنشطة البرمجية، وتكثيفها وفقاً للأوضاع الوبائية المتغيرة^(١). وينبغي أن تكون هذه البحوث ذات علاقة بالأغراض البرنامجية الوطنية؛ بحيث لا تقتصر على تناول موضوع نجاعة المداخلات النوعية، وإنما تتناول أيضاً العوامل الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية والسلوكية التي يمكن أن تؤثر على الأنشطة البرنامجية. ويمكن أن تساعد هذه الأنشطة أو تعوق الجهود التي تبذلها الخدمات الصحية، والقطاعات المتعاونة الأخرى؛ لتنفيذ الأنشطة عالية المردود، ومضمونة الاستمرار لمكافحة الملاريا، كما يمكن أن تؤثر على المجتمعات أثناء اضطلاعها بمسؤولية أكبر عن حماية ومعالجة أنفسها.

كما أن للبحوث الميدانية دوراً تقوم به في تنظيم وإيتاء أنشطة مكافحة الملاريا. وتقوم حالياً كثير من البلدان الموبوءة بتنفيذ إصلاحات في القطاعين الاقتصادي والصحي يطلب فيها إلى الأفراد والمجتمعات زيادة الإسهام في الخدمات الصحية، مع الحد من مجانية الخدمات الصحية. كذلك يجري تحقيق لا مركزية الخدمات الصحية لزيادة إشراك المجتمع. وهناك حاجة إلى النظر في الكيفية التي

(١) يمكن أن تشمل المسوحات استبيانات خاصة؛ لتقييم أنشطة مكافحة الملاريا التي يقوم بها المجتمع.

البحوث نحو تلبية الاحتياجات البرنامجية، وتحويل النتائج إلى ممارسة عملية (واقع عملي) فإن هناك أيضاً معوقات أخرى تعوق البحوث الميدانية، منها: عدم توحيد (تقييس) البروتوكولات (أي الطرق، ومعايير الإدراج، والتعامل مع المعطيات) بدرجة كافية، لضمان إمكانية المقارنة بين النتائج وتحليلها بصورة كافية.

عدم توافر المعطيات ذات العلاقة لصناع القرار. وغالباً ما تظل المعطيات غير المنشورة في التقارير المتعلقة بالبرامج الوطنية والدولية، فضلاً عن قلة فرص توصل كثير من البرامج الوطنية إلى المجالات الدولية والوطنية.

عدم وجود وقت كافٍ لدى صناع القرار لتقييم نتائج البحوث، بسبب ما يواجهونه من مشكلات ملحة تتعلق بتنفيذ البرامج.

عدم وجود الخبرة الوطنية الكافية لتحديد الاحتياجات على صعيد المنطقة، وتخطيط البحوث الميدانية وتنفيذها، بينما تجنح البحوث الميدانية إلى التركيز على القضايا التقنية الملحة، مثل: نجاعة الأدوية، والمبيدات والمواد المشبعة بها. وعلى الرغم من زيادة التركيز مؤخراً على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وإصلاح القطاع الصحي؛ فإن القدرة المحلية في هذه المجالات البحثية المحدودة.

عدم كفاية الدعم المالي على الصعيدين الوطني والدولي، للبحوث الميدانية. إذ قلماً يتم إدماج أنشطة البحث في الخطط الوطنية لمكافحة الملاريا، وتمويلها باعتبارها جزءاً منها، مع الاعتماد بدلاً من ذلك على الدعم الدولي، والثنائي المحدود. التأخر الزائد في تغيير السياسات في ضوء

يمكن بها استخدام اللامركزية في الوصول بأنشطة مكافحة الملاريا إلى أفضل مستوى ممكن، وفي إدارة المداخلات المجتمعية.

القدرات البرنامجية الوطنية المتعلقة بالبحوث

الميدانية:

تختلف القدرات البحثية للبرامج الوطنية لمكافحة الملاريا اختلافاً كبيراً. ففي حين حافظت بعض البلدان على القدرة على إجراء البحوث الميدانية داخل البرنامج، أو بالتعاون مع معاهد البحث الوطنية، والجامعات، والمجموعات القادمة من البلدان الصناعية؛ فقد انخفض في كثير من البلدان الأخرى الالتزام بإجراء البحوث، والقدرة عليه، مع انخفاض عبء الملاريا أثناء عهد الاستئصال. وتعاني معظم برامج مكافحة الملاريا في البلدان الأفريقية (جنوبي الصحراء)، من عدم قدرتها بصورة كافية على تخطيط أنشطة مكافحة الملاريا، ومن ثمّ فليس لديها رصيد سابق في مجال تنفيذ البحوث الميدانية؛ وذلك فضلاً عن معاناتها من قلة الموارد البشرية والمالية. وحتى عندما تتوافر لهذه البلدان منظمات وطنية للبحوث الطبية البيولوجية، فإنه كثيراً ما يكون الاتصال، أو التعاون بين هذه المنظمات وبرامج مكافحة الملاريا محدوداً. ومن ثمّ فإن البحوث الميدانية قد تكون غالباً منفصلة عن الاحتياجات ذات الأولوية لوضع الملاريا في القطر.

معوقات البحوث الميدانية:

ربما يكون الانعزال النسبي بين أنشطة مكافحة الملاريا، والبحوث الميدانية في كثير من البلدان راجعاً إلى اختلاف طرق التكليف بهذه الأنشطة، والبحوث وتمويلها. وبينما يعوق هذا الانعزال توجيه

البحوث الجديدة، وفي تنفيذ السياسات المعدلة .

تذليل المعوقات:

تم مؤخراً اتخاذ عدة مبادرات لتحسين أنشطة

تنسيق وتنفيذ وتمويل البحوث الميدانية، منها:

- مبادرة منظمة الصحة العالمية (١٩٩٦م) للتعجيل بتنفيذ مكافحة الملاريا في نخبة من البلدان الأفريقية .

- المبادرة المتعددة الجنسيات بشأن الملاريا (١٩٩٧م) .

- شبكة شرق أفريقيا (١٩٩٧م) الممولة من مصادر ثنائية .

الشبكة الآسيوية التعاونية للتدريب في مجال الملاريا (١٩٩٦م) - في جنوب شرق آسيا - الممولة من قبل المنظمة والشركاء الآخرين .

ومع ذلك؛ فإنه لا تزال هناك حاجة ملحة إلى قيام المنظمة والشركاء الآخرين بالدعوة إلى إدماج البحوث الميدانية في جميع الخطط الوطنية للعمل من أجل مكافحة الملاريا، وإلى تمويلها؛ باعتبارها جزءاً من هذه الخطط. ومن شأن ذلك أن يساعد على ضمان تماشي البحوث الميدانية مع احتياجات البرنامج، وليس هذا فحسب، بل وأن يوفر أيضاً نظاماً يمكن عن طريقه أن تقوم البرامج بالتكليف بالبحوث الميدانية العاجلة التي لا تملك وزارات الصحة حالياً الأموال اللازمة لها .

وسوف تسهل ترجمة النتائج إلى واقع عملي على الصعيد الوطني، إذا تم إنشاء هيئات وطنية لتطوير أولويات البحث واستراتيجياته بما يتفق وأولويات مكافحة، أو تقوية الموجود من هذه الهيئات. وينتظر أن تهيب هذه الهيئات ساحة للجمع بين الباحثين، ومقدمي الرعاية الصحية، وواضعي

السياسات؛ باعتبارهم شركاء في هذا المجال .

ويجرى استنباط الأدوات اللازمة لتحسين ترجمة النتائج إلى واقع. كما يجري حالياً استخدام البروتوكولات المعيارية في البحوث الميدانية، بشكل متزايد. ويتم تيسير تبادل المعلومات عن طريق إعداد عدة مواقع على شبكة الإنترنت، وإنتاج سجل الكتروني للتجارب المنضبطة من قبل مجموعة كوشران المعنية بالأمراض المعدية، وعلى الرغم من تزايد التوصل إلى المعلومات المرتكزة على الحاسوب، في البلدان المستوطنة بالملاريا، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى زيادة تبادل المعلومات باستخدام الوسائل التقليدية. وينبغي في هذا الصدد أن تقوم المنظمة بنشر نتائج البحث ذات العلاقة بأسرع ما يمكن، والنظر في تقوية مجموعة المناقشة على الموقع العالمي لشبكة الملاريا على شبكة الإنترنت، (وهي المجموعة التي تم إنشاؤها مؤخراً بدعم من البنك الدولي) وتوسيع نطاق هذه المجموعة .

ولا تستدعي ترجمة النتائج إلى ممارسة عملية زيادة بث نتائج البحث القابلة للمقارنة فحسب، وإنما تستدعي أيضاً توجيه هذه النتائج إلى واضعي السياسات والمسؤولين عن تنفيذ أنشطة مكافحة (استهداف واضعي السياسات، والمسؤولين عن تنفيذ المكافحة، بهذه النتائج) .

كما يجب أن يكون التدريب جزءاً لا يتجزأ من المداخلات البحثية الميدانية إذا أريد للقدرة الوطنية في مجال البحوث الميدانية أن تزيد. وتشمل المجالات ذات الأولوية ما يلي:

- تنمية قدرات البحث من خلال المشاركة العملية في إعداد البروتوكولات وتنفيذها، وجمع النتائج، وتحليلها وبثها .

المالريا، بما في ذلك رصد مقاومة الطفيليات للأدوية، والنجاحة العلاجية للأدوية .

- تحسين جودة الأدوية المضادة للمالريا، والرعاية الصحية في المستوى المحلي، وزيادة توفيرهما .

- العلاقة بين سلوك طالبي الرعاية وغيره من عوامل الخطر، وبين حدوث المالريا الوخيمة .

- إعداد استراتيجيات للتدبير العلاجي للمالريا الوخيمة في المستوى المحلي .

- تقييم الأدوات التشخيصية الجديدة .

تحسين عمليات التشاور بين العاملين الصحيين والمرضى (مثل توعية المرضى) .

تقوية القدرة على تنفيذ التدابير الوقائية الانتقائية .

الحد من أثر المالريا على الحمل. وتشمل القضايا المتعلقة بالبحوث في هذا المجال ما يلي :

فهم المعارف المحلية، وممارسات الرعاية الصحية وغيرهما من العوامل التي تؤثر على المالريا أثناء الحمل (بما في ذلك العدوى المشتركة بفيروس الإيدز واستخدام الأدوية، المضادة للعدوى بهذا الفيروس)؛ إعداد وتقييم الاستراتيجيات الفعالة لحماية الحوامل .

زيادة استخدام التدابير الفعالة للحماية الشخصية. وتشمل القضايا المتعلقة بالبحوث في هذا المجال ما يلي :

- تحديد العوامل التي تؤثر على تعزيز وتوزيع وتنفيذ برامج التشجيع على استخدام الناموسيات المشبعة بالمبيدات، لا سيما في البلدان الأفريقية، (جنوبي الصحراء) .

- فهم المدركات المحلية لاستخدام الناموسيات

- تبادل موظفي برامج مكافحة بين البلدان المستوطنة التي تواجه مشكلات تنفيذية مشابهة (مثل قيام موظفي المناطق ذات الطبيعة الوبائية في أحد البلدان بمساعدة موظفي بلد آخر أثناء تفشي أحد الأوبئة) .

تعديل المناهج الدراسية الجامعية للعاملين الصحيين لتلبية الاحتياجات العملية لمكافحة المالريا (مثل : استهداف زيادة وعيهم باحتياجات المجتمع، والمرضى من المعلومات والتثقيف والاتصال، وبمفاهيم التدبير العلاجي المتكامل لأمراض الطفولة) .

المجالات ذات الأولوية للبحوث الميدانية، المتعلقة بأغراض البرنامج وسياسته :

تقوية أنشطة التشخيص المبكر والمعالجة الفورية، للحد من المرضى والوفيات في الفئات الأكثر تعرضاً للخطر

تحسين جودة الرعاية في المنزل. تشمل قضايا البحث ما يلي :

- دراية القائمين بالرعاية بالحُمى (التعرف على الأعراض والوعي بالخيارات العلاجية) .

- الوقاية من المالريا وسلوك طالبي الرعاية، وعلاقتها بالتكلفة، والتزام المرضى بالمعالجة .

إعداد أساليب جديدة لتحسين التدبير العلاجي للمالريا ورعاية مرضاها في المنزل، بما في ذلك زيادة قدرة الأمهات، والقائمين بالرعاية على التعرف على أعراض المالريا الوخيمة .

تحسين التدبير العلاجي للمرض في القطاعين العام والخاص. وتشمل القضايا المتعلقة بالبحوث في هذا المجال ما يلي :

- وضع سياسات دوائية رشيدة لمكافحة

لمكافحة المرض، وتجنب اللدغ المزعج .
تقييم الأثر الطويل الأمد لاستخدام المواد المشبعة بالمبيدات على حدوث مقاومة النواقل للمبيدات، والحالة المناعية للسكان في مختلف الأوضاع الوبائية .

تحديد أهداف مكافحة الانتقائية للنواقل، وتشمل القضايا المتعلقة بالبحوث في هذا المجال ما يلي:
- تحديد الأوضاع الوبائية المحلية التي يمكن أن تكون فيها مكافحة الانتقائية للنواقل فعالة، وتعيين ما يتعلق بذلك من مساهمات مختلف طرق مكافحة النواقل في هذه الأوضاع .

- رصد مقاومة النواقل للمبيدات، للمساعدة على إعداد سياسات وطنية لاستخدام المبيدات في مكافحة المرض .

- التوضيحات العملية الواسعة النطاق للمكافحة الانتقائية للنواقل .

- تقييم الخيارات المختلفة للحد من الاعتماد على المبيدات، لا سيما من أجل الرش داخل المباني .

- تقوية المشاركة المجتمعية في مكافحة الملاريا .
وتشتمل القضايا المتعلقة بالبحوث في هذا المجال على ما يلي :

- فهم المنظورات والقدرات المحلية للأنشطة المجتمعية المرتكز .

- تقييم مختلف الأساليب المجتمعية المرتكز لتحديد مردودها، وتأثيرها (من حيث النتيجة ومضمونية الاستمرار) على الفئات الأكثر تعرضاً .

- تقوية القدرة الوطنية على اكتشاف الأوبئة .
وتشتمل القضايا المتعلقة بالبحوث في هذا المجال

على ما يلي :

- إعداد طرق للتكهن بالأوبئة، واكتشافها المبكر، والوقاية منها .

تحليل الأوبئة الماضية والحاضرة، بما في ذلك المعلومات المناخية؛ لتحديد أسباب الأوبئة، وإعداد المداخلات المناسبة لإبطال مفعول العوامل الكامنة وراءها، أو إزالتها، وتحديد الإجراءات المستقبلية .

- تقوية القدرة الوطنية على تخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة مكافحة الملاريا .

وتشتمل القضايا المتعلقة بالبحوث في هذا المجال على ما يلي :

- تقييم أثر القطاع الصحي الوطني والإصلاحات الاقتصادية، على تنفيذ أنشطة مكافحة الملاريا .

- إدارة عملية تحقيق لا مركزية أنشطة مكافحة .
- تحسين الإجراءات المتعلقة بالإدارة والتقييم على الصعيد الوطني وصعيد المنطقة .

- تقييم مدى ملائمة نخبة من مؤشرات الأثر والنتيجة .

- تطوير مواد المعلومات التثقيف والاتصال، وتقييم آثارها .

منح وسام وجائزة دارلنغ: Darling

قامت لجنة الخبراء بدراسة مختلف الترشيحات التي تم تقديمها للحصول على وسام وجائزة دارلنغ، عملاً بالمادة ٥ من اللوائح المختصة .

وبعد مناقشة المميزات النسبية للمرشحين في جلسة مغلقة قامت اللجنة عملاً بالمادة ٧ برفع توصياتها في رسالة بعثت بها إلى المديرية العامة



توزع برامجها على الشيوخ داخل المقر الرئيس، والمكاتب الإقليمية والقطرية؛ من أجل معالجة مشكلة الملاريا.

ويحقق مشروع دحر الملاريا أغراضه عن طريق

ما يلي:

- توفير خدمات الوقاية والمعالجة المبكرة، الموثوقة والمضمونة باستمرار، للسكان المتأثرين.
- الاستثمار في البحوث، واستنباط الأدوات الفعالة والرخيصة الثمن.
- بناء وتعزيز الموارد البشرية والمؤسسية.
- تقييم الإنجازات في ضوء الأهداف الواضحة التحديد.

وتقوم الشراكة العالمية في إطار مشروع دحر

الملاريا بما يلي:

- دعم شراكات الحكومات والبلدان.
- تقوية القطاع الصحي.
- رصد المدى الجغرافي لانتشار المرض (الانتشار الجغرافي للمرض)، وقياس نتائج المدخلات.
- رفع الكفاءة والقدرة التقنية، عن طريق بناء ودعم الشبكات التقنية، وشبكات البحث، في البلدان المستوطنة بالملاريا.
- تنسيق جهود الشراكات القطرية، عن طريق تعزيز العمل الجماعي، وتبادل المعلومات المتعلقة ببرامج الملاريا؛ بغية تحسين عمليات تخصيص الموارد واستخدامها.
- ومشروع دحر الملاريا مشروع محدد المدة بخمسة أعوام. وسوف يركز في البداية على البلدان الأفريقية (جنوبي الصحراء)؛ حيث يبلغ عبء الملاريا

للمنظمة، باعتبارها أمينة لجنة (مؤسسة دارلنغ).

مشروع دحر الملاريا:

قامت حكومات البلدان التي تستوطن فيها الملاريا، باعتبار الملاريا مرضاً ذا أولوية متقدمة، وذلك فضلاً عن تعاطم الالتزام السياسي بمكافحتها. وقد قامت المديرية العامة للمنظمة، بعد قبولها التحدي المتمثل في قيادة الجهود العالمية لمكافحة هذا المرض. بإنشاء مشروع دحر الملاريا، وهو مشروع أقامته المنظمة لتنسيق الإجراءات العالمية في هذا المجال. ويتألف هذا المشروع من شراكة عالمية النطاق يساهم في إظهارها جميع الشركاء بمهاراتهم، ومواردهم من أجل تحقيق أفضل أثر ممكن لمشروع دحر الملاريا على أنشطة مكافحة.

ويتمثل الغرض الرئيس لمشروع دحر الملاريا في تخفيف العبء العالمي لهذا المرض، بصورة ملموسة، من خلال مداخلات مكيفة وفقاً للاحتياجات المحلية، ومن خلال تقوية القطاع الصحي.

وتتمثل المفاهيم الأساسية لهذه المبادرة في ما يلي:

تتألف مشروع (مبادرة) دحر الملاريا للملاريا، باعتبارها قضية صحية ذات أولوية، في إطار تطوير القطاع الصحي، تستلزم تعزيز التعاون بين القطاعات، واعتبار المجتمع شريكاً في هذا المشروع. قيام المنظمة بتقديم الدعم الاستراتيجي لشراكة عالمية تشمل المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للأطفال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والبنك الدولي، والحكومات الوطنية للبلدان المستوطنة بالملاريا، والوكالات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. قيام المنظمة بالعمل كمؤسسة متحدة عن طريق

أقصاه ، ثم يمتد ليشمل مناطق أخرى من العالم .
وقد بدأت مرحلته التحضيرية ، وينتظر أن تكون
طليعة البلدان مستعدة لتنفيذ خطط واستراتيجيات
دحر الملاريا بحلول سنة ٢٠٠٠م .

وقد صادقت لجنة الخبراء على الأساس التقني
لهذه المبادرة ، ورحبت بها ، باعتبارها تطوراً رئيساً
آخر في المعركة ضد الملاريا .

النتائج والتوصيات :

النتائج :

ثبتت في جميع أنحاء العالم صلاحية مبادئ
الاستراتيجية العالمية لمكافحة الملاريا ، منذ المصادقة
على هذه الاستراتيجية في عام ١٩٩٢م ، وقد
ساهمت الجهود التي قامت المنظمة بتنسيقها ، في
الأعوام الأخيرة ؛ من أجل وضع الملاريا على رأس
جدول الأعمال السياسي ، لا سيما في البلدان
الأفريقية (جنوبي الصحراء) في وضع أساس متين
للحد من آثار هذا المرض .

وتوجد حالياً في أكثرية البلدان المستوطنة
بالملايا ، برامج لمكافحةها في مختلف مراحل تنفيذ
خطط العمل الواقعية . وقد أدى تنفيذ هذه الخطط
إلى انخفاض ملحوظ في معدلات المرضى والوفيات
الناجمة عن الملاريا في بعض البلدان (مثل البرازيل ،
وتايلاند ، وعمان ، وفانواتو ، وفيتنام ، وكولومبيا ،
ومصر ، وبعض ولايات الهند) ، كما أتاحت لبعضها
الآخر (ومنها : تونس ، وقبرص ، وبعض بلدان شمال
أفريقيا) والإبقاء على خلوها من الملاريا .

والدرس الواضح المستفاد من ذلك هو أن من

الممكن مكافحة الملاريا باستخدام الأدوات المتاحة
حالياً . ومع ذلك فلا مجال للرضا عن النفس ؛ نظراً
إلى أنه لا يزال يتعين مواجهة التحدي الأكبر المتمثل
في تحقيق إنجاز مماثل في البلدان الأفريقية ،
(جنوبي الصحراء) . كما يتعين ضمان استمرار
الإنجازات الحالية ، في مواجهة المشكلات التقنية ،
بما في ذلك انتشار مقاومة الطفيليات للأدوية .

وفي حين حققت الأدوات الموجودة بعض الأثر
على معدلات المرضى والوفاة بسبب الملاريا ؛ فإن أبرز
إنجاز هو التقليل على انخفاض معدلات وفيات
الأطفال نتيجة لاستخدام الناموسيات المشبعة
بالببيدات ، في طائفة من الأوضاع الوبائية في البلدان
الأفريقية ، جنوبي الصحراء .

وقد اتضح من التجربة أنه لا يمكن المحافظة على
استمرار تحسن وضع المرض إلا بمحافظه الحكومات
على التزامها بمكافحة الملاريا . ثم إن هناك حاجة إلى
توسيع الخدمات الصحية ، لا سيما في البلدان
الأفريقية ، (جنوبي الصحراء) . ولا بد من مواصلة
وتقوية البحوث والتطوير ، من أجل توفير الأدوات
والأساليب الجديدة التي يستلزمها تغيير وضع
الملاريا . وفي غياب اللقاحات ذات الأثر الفعال
(التشغيلي) على الملاريا ، يكون من الضروري -
بوجه خاص - وجود أدوية جديدة ؛ نظراً لقلة
الخيارات من الأدوية ، وتزايد مقاومة الطفيليات
للأدوية الموجودة . كما أنه لا بد من تحسين الأدوات
التشخيصية ، وخفض أسعارها .





مدونة الأحوال الشخصية والتحدي الجديد للمسلمين في تشاد!

محمد البشير أحمد موسى

Albeshir203@hotmail.com

وفي بقاع متعددة من عالنا الإسلامي؛ ففي المغرب والجزائر وتشاد يطرح المشروع الآن بقوة، يدعمه أبناء من جلدتنا يتكلمون لغتنا. ويمكننا أن نتساءل لماذا يطرح هذا القانون في المستعمرات الفرنسية السابقة، وبهذه القوة وفي وقت واحد تقريباً؟! سؤال جدير أن نقف عنده طويلاً!

لا تختلف البنود الواردة في مدونة الأحوال الشخصية التي تطرح في المغرب أو الجزائر عما ورد في مشروع مدونة قانون الأسرة التشادي، مع بعض الاختلافات الطفيفة. ولكن الفكرة واحدة؛ فهي خلاصة توصيات وقرارات المؤتمرات الدولية الخاصة بالأسرة، مثل مؤتمر «المرأة في بكين، وكوبنهاجن، وأخيراً مؤتمر القاهرة».

ومن أهم القضايا التي تم التركيز عليها في مشروع (مدونة الأحوال الشخصية التشادي) قضايا مثل: «تحديد سن الزواج، تعدد الزوجات، الطلاق، القوامة، الميراث، تأديب المرأة: (كضرب المرأة، والهجر في المضاجع)، شهادة المرأة، الحجاب، حقوق المرأة السياسية (حق الترشح والترشيح للولاية العامة)، إزالة الفوارق الطبيعية بين المرأة والرجل. ومعظم هذه القضايا هي التي تطرح في غالب المشاريع التي تُقدم في البلاد الإسلامية بصفة عامة. ونستنتج من ذلك أن هذه المدونة:

كثيراً ما ردد العلماء الربانيون، والدعاة المخلصون، الذين أوتوا نفاذاً في البصيرة، وعمقاً في النظرة مقولة: «ستهبُّ في المرحلة القادمة على المنطقة رياح من الإسلام الأمريكي!».

فهل هبَّت حقاً رياح «الإسلام الأمريكي» على العالم الإسلامي، وبدأت أجندة مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، وخاصة تحرير المرأة تطرح على أرض الواقع في عالنا الإسلامي!؟

فمنذ سقوط الخلافة الإسلامية، وتحديد بعد ما يسمى بأحداث ٢٣/٥/١٤٢١هـ / ١١/٩/٢٠٠١م، بدأ يُطرح في أرض الواقع وبقوة مفاهيم ومصطلحات جديدة على الساحة الإسلامية لم تكن معهودة من قبل، يتبناها مجموعة من أبناء المسلمين، انبهروا بالفكر الغربي العلماني، وبدؤوا ينادون بتلك الشعارات البراقة الخلابية. وبدأت صيحات مثل: «يجب أن نأخذ كل ما يأتي من الغرب بحلها ومرها» تتردد بين الفينة والأخرى، وعلى ألسنة كثير من أفراخ الغرب. لقد سبق هذا التوجه تمهيد طويل، استغرق حيناً من الزمن، حتى وجد الغرب من يتبنى تصورات، وأفكاره من أبناء الأمة الإسلامية؛ فبدأ هؤلاء الأفراخ بطرح مشاريعه نيابة عنه.

ولعل مشروع قانون الأسرة، أو مدونة الأحوال الشخصية، من بين أهم المشاريع التي تُطرح الآن

١ - تدعو إلى الإباحية، وتفكيك الأسرة المسلمة في تشاد، وفي غيرها .

٢ - تدعو إلى إلغاء أحكام الشريعة الإسلامية التي يتحاكم إليها المجتمع .

٣ - تدعو إلى السفور، والقضاء على الحجاب الإسلامي، والقيم الإسلامية .

٤ - تدعو إلى إبعاد أو قطع كل ما يمت إلى الإسلام بصلة .

٥ - علمنة المجتمع التشادي المسلم بشكل كامل .

٦ - تدعو إلى تكوين جيل لا يعرف سوى قضاء شهوته؛ فهي أكبر همه ومبلغ علمه، و يقضيها كيفما شاء دون وازع من دين .

٧ - اتخاذ المرأة وسيلة لهدم كيان الأمة، وذلك عبر إعطائها ما يسمى زوراً وبهتاناً بـ (حقوقها الضائعة)، وخاصة الحقوق السياسية والاجتماعية .

لعل هذه هي أهم ملامح مشروع «قانون الأسرة التشادي» وقد سبق طرحه بهذه الصورة بتمهيد طويل . فقد طرح المشروع لأول مرة من قبل بعض العلمانيين والنصارى، وفي أحد أهم مراكز التنصير في العاصمة «انجمينا» (السيفود)، وفي جمع من المثقفين وأساتذة الجامعات، وعندما حاول بعض المسلمين طرح أفكار مغايرة لأطروحاتهم في ذلك الاجتماع، تقبلوها بالسخرية والاستهزاء، والتهجم عليهم بصيغ التخلف، والجمود والرجعية .

وهكذا دائماً الخطوات الشيطانية يقف وراءها النصارى في البلاد الإسلامية، فكما كان النصراني (مرقص فهمي) صاحب كتاب «المرأة في الشرق» والذي دعا فيه إلى القضاء على الحجاب، وإباحة الاختلاط، وتقييد الطلاق، ومنع الزواج بأكثر من واحدة، وإباحة الزواج بين النساء المسلمات والنصارى، وهو أحد الذين روجوا لحركة تحرير

المرأة في البلاد الإسلامية، وخاصة مصر، فكذلك كان لنصارى تشاد الدور ذاته بوضع تلك المسودة، ودعوتهم إلى هذا اللقاء .

وبعد هذا اللقاء الذي رُفِضَ فيه الاستماع إلى وجهة نظر المسلمين، اجتمع عدد من كوادر المسلمين، فوضعوا مسودة لقانون الأحوال الشخصية مقتبسة من الشريعة الإسلامية، وقدموا هذا القانون إلى البرلمان التشادي لإقراره، وقدم النصارى والعلمانيون القانون الآخر، ولحساسية الموقف تم إرجاء القانونين إلى وقت لاحق . وذلك في عام ٢٠٠٠ الميلادي .

وفي الأسابيع المنصرمة؛ أي بعد خمسة أعوام من تأجيل النظر في المدونتين، وخاصة في عيد ما يسمى «بيوم المرأة العالمي» طُرح القانون العلماني على الساحة التشادية مرة أخرى، وبجدية أكثر من ذي قبل، يقف وراءه ويسانده شخصيات مسؤولة في الدولة!

يُطرح هذا القانون وتشاد تواجه تحديات جمّة في النواحي الاقتصادية؛ حيث مقدرات البلد تستنزف من قبل أمريكا وشركائها . ومن الناحية السياسية حيث التخبط الواضح، وخاصة فيما يتعلق بإعادة العلاقات مع الكيان الصهيوني، ومجيء عدد من المستثمرين الصهاينة إلى البلاد . فقد ذكرت صحيفة «يديعوت أحرונوت» الصهيونية: عن وجود اتصالات رسمية تم إجراؤها بين حكومتي الكيان الصهيوني وتشاد؛ بهدف إعادة العلاقات الدبلوماسية، والتي انقطعت منذ السبعينيات من القرن الماضي . وإن المدير العام لوزارة الخارجية الصهيونية «يوأف بيران» قام بزيارة سرية لتشاد، وأجرى «بيران» لقاءات مع مسؤولين تشاديين كبار . وأفادت الصحيفة أنه سبق هذه الزيارة إجراء اتصالات سرية بين الدولتين؛ حيث تمت مناقشة فتح قناة اتصال بين

الصهيوني، وعبر نشر الثقافة الأمريكية و « القيم الأمريكية؛ لذا كان توقيت بدء العلاقات مع الكيان الصهيوني، وإعادة طرح مشروع قانون الأسرة متزامنين، وكان هناك وعود أمريكية بمساعدة الطبقة الحاكمة بتثبيت جذورها في الحكم، وتوفير الحماية اللازمة لها، مقابل البترول والثروات التشادية الأخرى، وبتطبيق كل ما ورد في المؤتمرات الخاصة بالأسرة عبر ما يسمى بـ (مدونة قانون الأسرة)، وبإعادة العلاقات مع الكيان الصهيوني.

لذا لم يكن غريباً تلك الزيارة التي قامت بها المحققة الثقافية بالسفارة الأمريكية في (إنجمينا) مع وفد أمريكي جاء خصيصاً إلى زيارة أهم معاقل الدعوة الإسلامية في البلاد؛ حيث كانت زيارتهم إلى مدينة «بحر الغزال» (٣٠٠ كلم من العاصمة) في سلسلة زيارتهم لتلك المدن. حيث زاروا المدارس العربية الإسلامية، والمحكمة الشرعية، وكان محور أسئلتهم يدور حول المنهج الدراسي في هذه المدارس، وخاصة القرآن الكريم والسنة النبوية، والقدر الذي يُدرّس منهما، وما هي الجهات الداعمة والمؤسسة لهذه المدارس؟! وما هي تخصصات المدرسين والجامعات التي تخرجوا منها؟! وما هو القانون المطبق في المحكمة الشرعية؟! وهل هناك إمكانية تطبيق قوانين المحاكم الوضعية في حالة استعصاء بعض الأحكام، أم أن هناك جهات أخرى مختصة في ذلك، وما هي تلك الجهات؟! إلى غير ذلك من الأسئلة.

فهل هذه الزيارات لمعاقل الدعوة الإسلامية تنصب في إطار دراسة ردود الفعل من أبناء هذه المدن؟! وخاصة أنهم الآن يقودون حملة التوعية الإسلامية، والدفاع عن اللغة العربية في البلاد، ويقفون ضد هذا التطبيع وضد مدونة الأحوال الشخصية بقوة، علماً أن الشرارة الأولى لثورة «فرولينا» الإسلامية اندلعت ضد فرنسا وعملاتها

الجانبيين سيعلن في نهايتها الطرفان عن إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. وتبع ذلك قيام وزير الخارجية التشادي «ناجوم ياماسوم» بزيارة سرية مماثلة إلى الكيان الصهيوني. ويتوقع بعضهم في تشاد أن زيارة وزير الخارجية الصهيوني (سلفان شالوم) إلى موريتانيا في الأيام المقبلة قد تعقبها زيارة إلى تشاد أيضاً.

وكذلك فإن تأثيرات الوضع المضطرب في (إقليم دارفور) بدأت تظهر على الوضع الداخلي لتشاد، وخاصة الانفلات الأمني ما بين بعض المدن، وتدهور الأحوال المعيشية، وبتطبيق سياسة «التجويع» أو «جوع كلبك يتبعك».

يضاف إلى هذه التحديات ازدياد حركة التنصير في المدن التي تعتبر من أكبر معاقل الدعوة الإسلامية في البلاد. وابتعثت بعض الكوادر في دورات يطلق عليها دورات «تدريبية» إلى أمريكا، وكذلك ابتعثت عدد من النساء الريفيات، وخاصة من محافظة البحيرات «لاك تشاد» إلى دورات تنظمها منظمة الأغذية العالمية «الفاو»؛ حيث زهبت أكثر من ثلاثين امرأة في وفد كبير وفي شهر رمضان المبارك إلى روما، لأخذ دورة تدريبية في مجال الزراعة والرعي - حسب زعمهم - وهي في الأصل دورات «لغسيل الأدمغة»، ولنشر الثقافة الغربية النصرانية، سواء أكانت الكاثوليكية أم البروتستنتية.

وفي خضم كل هذه التحديات يجد المسلمون في تشاد مرة أخرى أنفسهم أمام خيارات صعبة؛ فالعلاقات مع الكيان اليهودي تمضي على خطى حثيثة، وإن زُحِرَفَ ذلك بغطاء عضوية الجامعة العربية. وإن تأثيرات أزمة دارفور بدأت تظهر في الأفق التشادي بشكل جلي؛ فالنخبة الحاكمة ترى من أجل الحفاظ على مقاليد الحكم يجب التقارب مع أمريكا، وهذا التقارب لا بد أن تمرّ عبر بوابة الكيان

يفتقرون إلى الموارد اللازمة؛ لإنشاء هذه الشبكات بأنفسهم»^(٢).

ويظهر هذا في التوجّه الذي يقوده رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في تشاد، من موافقته على هذا المشروع، وتبنيّه خطأ بالإمكان أن نطلق عليه حسب التعبير الأمريكي «معتدلاً» وحسب تعبير الدعاة المخلصين «الإسلام الأمريكي». فقد كان من أوائل الذين أيدوا المشروع الجديد ذا التصور العلماني، والغريب على المجتمع التشادي المسلم، مع أن (برجنسكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي يقول: (إن المجتمع المنغمس في الشهوات لا يستطيع أن يسن قانوناً أخلاقياً للعالم، وإن أي حضارة لا تستطيع أن تقدم قيادة أخلاقية سوف تتلاشى)، مع ذلك فإن هناك من يدعو إلى ما يسميه «القيم الأمريكية» مع أن تشاد دولة إسلامية وقامت على أراضيها ممالك إسلامية مشهورة حكمت كثيراً من بقاع أفريقيا، واستمرت لسنين عديدة تشر الإسلام وسط المجتمعات الوثنية، وما زال هذا الدور جلياً في كثيراً من الدول المجاورة؛ فهل يمكن أن تقبل «القيم» الأمريكية بهذه السهولة، وبهذه الإملاءات؟!

ولمقاومة هذه التحديات يجب على المسلمين في تشاد، وفي غيرها الاتحاد والاعتصام بحبل الله المتين، وعدم التفرق، أو إعطاء الفرص للأعداء، والرجوع إلى الكتاب والسنة في كل الأمور، وتسليط الأضواء على كل ما يحاك في البلد من تدبير خبيث، وربط المجتمع بقيمه وتاريخه المجيد، الذي كان سببه الانتماء لهذا الدين، ولهذه الشريعة الغراء: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنَّ آتِیَّتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

من هذه المدن إكلّ الحیثیاتیات تدل على ذلك. ولذلك تحرك شباب الدعوة، وأساتذة الجامعات بتوعية المجتمع التشادي بأخطار التطبيع مع الكيان الصهيوني وقانون الأسرة التشادي، وأن هذا كله تمهيد لأخطار، ومصائب أكبر تأتي على الحرث والنسل في طول البلاد وعرضها، فبدؤوا بسلسلة من المحاضرات العامة في قاعة مسجد الملك فيصل في العاصمة «إنجمينا»، وعبر منابر المساجد، وعبر الإذاعات الخاصة، والإذاعة القومية، وتقديم البدائل لهذه المشاريع، وخاصة فيما يتعلق بقانون الأسرة؛ حيث قدموا البديل المقتبس من الشريعة الإسلامية. ومع هذا فإن الحكومة لا تبالي كثيراً بكل هذه التحركات، وستمضي قدماً في هذا المشروع وفقاً للإملاءات الخارجية، وخاصة الأمريكية، وإن أدى ذلك إلى تكميم الأفواه بالسجن أو القتل، أو بإعطاء الامتيازات لأصحاب التوجّه «الإسلام الأمريكي» في البلاد بتقريبهم، وإبعاد كل من يعارض هذا القانون. فعندما يقول نيكسون: «إن مفتاح السياسة الأمريكية يكمن في التعاون الاستراتيجي مع المسلمين التقدميين فقط»^(١)، فقد ظهر جلياً ذلك التعاون الآن في تشاد، وأصبح أكثر بروزاً في قانون الأسرة.

ويؤكد هذا الاتجاه أيضاً ما ورد في تقرير مؤسسة «راند» للأبحاث الأمريكية الأخير بتشجيع مجموعات إسلامية موالية في الفكر والطرح للغرب تحت رداء الإسلام؛ حيث يقول التقرير: «إن المسلمين الليبراليين والمعتدلين لا يملكون شبكات فعالة كالتی أنشأها المتطرفون، وعليه من الضروري إنشاء شبكة عالمية للمسلمين المعتدلين لنشر الرسائل المعتدلة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، ولتوفير الحماية للجماعات المعتدلة، وقد تكون هنالك حاجة لقيام الولايات المتحدة بمساعدة المعتدلين الذين

(١) الفرصة السانحة، لنيكسون: ص ١٣٦.

(٢) موقع المسلم، مقالة محمد جمال عرفة حول تقرير المؤسسة، ١٨/٣/١٤٢٦هـ.



أساليب المنصرين في الصد عن الإسلام في أفريقيا وطرق مواجهتها

توطئة:

(إنَّ هذا الإسلام يؤلف حاجزاً أمام مدينتنا المبنية كلها من مؤثرات مسيحية ومن مادية ديكارتية... فإنَّ الإسلام يهدد ثقافتنا في أفريقيا السوداء... وعلى الرغم من أن بعض النفوس المتسامحة تميل بطبيعتها وعن رضى منها إلى عدم تقدير هذا الخطر (الإسلام) حق قدره فإنه يبدو في الظروف الحالية للتطور الاجتماعي والسياسي لعالم البشر أنه من الضروري لفرنسا أن تقاوم الإسلام في هذا العالم، أو تحاول على الأقل حصر انتشاره، وأن يعامل وفق أضيق مبادئ الحياد الديني).

كانت هذه عبارات (فيليب فونداسي) - رئيس المكتب الخامس الفرنسي لمصلحة التجسس الفرنسية - في مقدمة كتابه: (الاستعمار الفرنسي في أفريقيا السوداء).

وإنَّ ممَّا لا ريب فيه أنَّ حركة التنصير حركة قديمة متجددة، تلبس لكلِّ عصر ثوباً؛ فهي كالحرباء تغير لونها حسب الظروف والمعطيات ويبقى السم كما هو. وأهداف المنصرين تبدو جلية واضحة من أقوال دهاقنتهم، ولك أن تتابع مؤتمراتهم السرية والعلنية، لتجد فيها منتهى الحقد على الإسلام وأهله، بغية سلب الوجود الإسلامي من هذه القارة الكبيرة.

وأصل هذه الأطروحة رسالة علمية مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في (قسم الدعوة والاحتساب) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وموضوعها الرئيس: (بيان طرق المنصرين في التحذير من الإسلام وصرف الإنسان الأفريقي عنه، والسبل الناجعة لمواجهة ذلك المد الصليبي الزاحف).

وتتكون هذه الدراسة من مقدمة، وبابين، تحت كلِّ باب عدَّة فصول، وتحت كل فصل عدة مباحث، وكان ختامها بخاتمة اشتملت على خلاصة نتائج البحث، وجملة من الفهارس الفنية.



عنوان

الأطروحة:

أساليب المنصرين
في الصد عن

الإسلام في أفريقيا،
وطرق مواجهتها

(دراسة ميدانية
على دولة كينيا في

الفترة من عام:
١٤١١ - ١٤٢٠هـ).

إعداد الباحث:

نور الدين عوض
الكريم إبراهيم
بابكر.

عدد الصفحات:

٤٨٥ صفحة، قطع
كبير.

العدد الثاني

١٨٢

شعبان ١٤٢٦هـ

سبتمبر ٢٠٠٥م

قراءات
أفريقية

المقدمة:

ابتدأ الباحث أطروحته بمقدمة أبان فيها استراتيجية التنصير البعيدة، والمتمثلة بإخراج المسلمين عن دينهم، ونقل في ذلك مقولة الأمريكي هاريسون في كتابه: (الطبيب في بلاد العرب) والذي صرح فيه بذلك فقال: (لقد وُجِدنا نحن في بلاد العرب لنجعل رجالها ونساءها نصارى)، ثم عرج على أهمية موضوع الدراسة وأوضح أنه يكتسب أهميته من كونه يتعرض لأحد أكبر عوائق انتشار الإسلام في العصر الحاضر، وهو النشاط التنصيري المصحوب بالاحتلال العسكري، واللذان يمثلان وجهين لعملة واحدة، وفي ذلك يقول المنصر سونو: (اتجه المستعمرون إلى استعباد جسد الأفريقي، أما المنصرون فقد استهدفوا روحه)، وقد كتب أحد أدباء كينيا يصف الحالة تلك قائلاً: (جاؤوا إلينا يحملون الإنجيل، فأمطرونا بالرصاص، ثم غمّموا أعيننا، ووضعوا أيدينا على المحارث نقّلب لهم الأرض ونزرعها، وبعد عناء طويل فتحنا أعيننا لنجد بأيدينا الإنجيل وبأيديهم الأرض والثروة، وكُنّا قد نسينا استعمال السلاح، فنحن اليوم نقّلب الإنجيل ونتقلب في المجاعة والتبعية).

وأضاف الباحث في مقدمته أسباب اختياره هذا الموضوع، والحديث عن مصطلحات الدراسة والتعريف بها، وعرف بالمنطقة محل الدراسة، والدراسات السابقة في الموضوع، وذكر المشكلات التي واجهته أثناء بحثه، والتساؤلات التي سيجيب عنها في دراسته، من خلال شقيها:، النظري والعملية.

ثم تحدث حول مجتمع الدراسة وعينتها، ونوع البحث ومنهجه، وقد كان الباحث في دراسته متّبِعاً (للمنهج المسحي) الذي يعتبر منهجاً أساسياً في البحوث الوصفية، وختم مقدمته بتوضيح مصادر بحثه الأساسية.

الباب الأول:

وهو عبارة عن دراسة نظرية مكونة من فصلين: الفصل الأول: دخول الإسلام إلى أفريقيا، وواقع الدعوة الإسلامية هناك.

وهو مكون من أربعة مباحث:

المبحث الأول: شمل التعريف بقارة أفريقيا، وبدولة كينيا من ناحية جغرافية واقتصادية ونحوها. وفي المبحث الثاني: تعرض الباحث إلى طرق انتشار الإسلام في أفريقيا، سواء أكان ذلك من خلال الفتح الإسلامي، أو عبر توغل التجار الدعاة في ربوع القارة، أو عن طريق الممالك والدول الإسلامية الأفريقية التي ظهرت في شرق القارة ووسطها وغربها.

وجاء الحديث في المبحث الثالث عن دخول الإسلام إلى كينيا والذي كان في غالبه عن طريق حملات الهجرة التي قصدت منطقة الساحل الشرقي للقارة من الجزيرة العربية. يقول (سبنسر ترمجهام): (فانتشار الإسلام في كينيا وأفريقيا جاء نتيجة رحلات كانت التجارة أو الاستيطان هدفها الأساسي؛ إذ لم يكن للإسلام مبشرون به يسيرون في البلاد - إلا ما ندر - ومع ذلك فقد تغلغل بالمخالطة إلى نفوس الأهالي والسكان، وأصبحنا نرى أمثلة من الورع والتقوى التي لا تقوم إلا في نفوس شربت

الاحتلال الأوروبي، وبخاصة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والذي شهد دخول النصرانية إلى البلاد، وتدهور الحالة الإسلامية إلى أن تشكل الواقع الحالي لمسلمي كينيا، فأصبحت نسبتهم تتراوح ما بين: ٣٥ - ٤٠٪ من إجمالي السكان، وتضاءل الدور القيادي والحضاري الذي كانوا يقومون به في المناحي المختلفة.

وأشار الباحث إلى أن مسلمي كينيا سنةً بنسبة ٩٩٪، بينما توجد بعض الطوائف الزائغة كالإسماعيلية والقاديانية، وبخاصة في أوساط السكان من أصول هندية وباكستانية.

كما أوضح ارتفاع منسوب الوعي لدى مسلمي كينيا بالمخططات التنصيرية واليهودية التي تهدف إلى الصد عن الإسلام وإيقاف المد الإسلامي في المنطقة. وذكر الباحث بعض مظاهر الصحوة كانتشار الحجاب في صفوف النساء، وإقامة المدارس الإسلامية بجهود ذاتية.

كما أشار إلى الحرية الدينية المرتفعة في البلد. ومع تهمين الباحث لدور الجمعيات الإسلامية - المحلية والخارجية - والتجار المسلمين في إنشاء العديد من المدارس الإسلامية الأهلية في كافة أنحاء الدولة إلا أنه ذكر أن محدودية إمكانات المسلمين تحول بينهم وبين استثمار الفرص والتسهيلات المتاحة.

وعرج الباحث على الفئات الدعوية المستهدفة في كينيا سواء أكانت وثنية أم نصرانية أم مسلمة ممن غُيب عن دينه وأصبح يحتاج إلى تعليم وتوعية، وأبان أن كثيراً من النصاري يشعر بأنه أقرب إلى الإسلام

الدين في طفولتها، وروعته تكمن في أنه لم يتخذ وسيطاً إلى نفوس الأفارقة. ولم يجعل لنفسه داعية إلى أفئدتهم، بل خاطب الفطرة في نفوسهم ودخل قلوبهم، ولم يلجأ إلى التغيير العنيف حتى لا ينفّر الأهالي منه) وذلك رغبة في دعوتهم حتى يتمكن في قلوبهم.

وفي المحث الرابع عرّف بواقع الدعوة الإسلامية في كينيا، وأحوال المسلمين هناك من ناحية اقتصادية واجتماعية وثقافية، وأشار الباحث إلى أن المجتمع الإسلامي الكيني يعاني من مشكلات عدة، كارتفاع معدلات الفقر والامية والبطالة، وضعف البنية التحتية التعليمية والدعوية بينما البعثات التنصيرية تقدّم الأدوية والأغذية والمصحّات المتقلّة والمدارس.

وأشار الكاتب إلى أن المسلمين، وبخاصة في الساحل الكيني - نتيجة قلة ذات اليد - يضطرون إلى الدفع بأبنائهم إلى سوق العمل بدلاً من التوجه بهم إلى مقاعد الدراسة، على الرغم من مجانية التعليم الابتدائي في البلد.

وخلص الباحث من ناحية سياسية إلى أن المسلمين في كينيا ليس لهم تنظيم واحد يستوعبهم، ولا قائد موحد يجمعهم، وهذا ممّا حد من تأثيرهم السياسي.

وأما من ناحية دعوية - فعلى الرغم من أن الإسلام يعد أول الديانات السماوية التي ولجت كينيا - فقد لاحظ الباحث أن حركة انتشار الإسلام والدعوة إليه في كينيا مرت بحالات ازدهار في فترات الحكم الإسلامي، وبحالات انكماش في فترات



الثلاثة الأولى إلى مصر وساحل الشمال الأفريقي والحبشة، ثم ظهرت عقب ذلك الممالك النوبية، ولما كان النفوذ الكنسي لم يتغلغل في العمق الأفريقي فقد حل الإسلام محل النصرانية في الأقاليم الساحلية بسهولة، ولم تبق إلا الكنيسة القبطية محصورة في مصر، كما بقيت الكنيسة الحبشية معزولة عن العالم الخارجي.

والمرحلة الثانية: كانت مع بدايات الاحتلال الأوروبي للقارة والذي بلغ الذروة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الثاني من القرن العشرين، وقد ارتبطت هذه المرحلة بما سمي بـ (حركة الكشوف الجغرافية) وما تلاها من حملات استيطانية أوروبية، كان التنصير حينها أداة من أدوات الاحتلال التي استخدمها لإذلال الشعوب واسترقاقها، قدم فيها المنصرون معلومات قيمة عن البلاد التي يزورونها وجوانب القوة والضعف فيها، مما شجع المحتل وسهّل مهمته بصورة كبيرة. يقول (د. والترودني): (كانت البعثات التبشيرية جزءاً من قوى الاستعمار إلى حد كبير، مثلها في ذلك مثل المكتشفين والتجار والجنود). وفي المقابل فقد كانت مطالب المنصرين واضحة بأن يكون الاحتلال قوة من قوى التنصير، وفي ذلك يقول المنصر الفرنسي (لافيجيري): (إن فرنسا حارسة المسيحية في أفريقيا، وإن عليها ليس فقط استغلال الثروات، وإقامة السلطة على العبودية، والقضاء على المنهزمين، بل تعمل على إنشاء شعب حر ومسيحي من المغرب الأقصى وحتى مصر، وإحياء بقايا أمة مسيحية قد انقرضت).

منه إلى دينه النصراني، وأورد على سبيل المثال في هذا الجانب قصة أحد كبار ضباط الجيش الكيني والذي قضى فترة تدريبية في باكستان، ورأى كيف يعيش المسلمون هناك شهر رمضان المبارك، وهو الأمر الذي أثار فيه تأثيراً قوياً حتى قال: إن معظم النصارى الأفارقة أصبحوا نصارى بسبب التعليم والمدارس التي تشرف عليها الكنيسة، وأن النصرانية ليست دين آبائهم وأجدادهم، ورغم أنه يذهب للكنيسة كل أحد - حيث أصبح ذلك عادة أكثر منه عبادة - إلا أنه على يقين بأن المسجد أحق بالدخول، والإسلام أحق بالاتباع.

واختتم الباحث مبحثه هذا بالأساليب الدعوية في كينيا، والتي أورد منها: حلقات المساجد، والمناظرة، والسماح بتدريس مواد التربية الإسلامية والعلوم العربية في المدارس الحكومية.

الفصل الثاني: دخول النصرانية إلى أفريقيا وعلاقتها بالاحتلال:

وهو مكون من خمسة مباحث مسبقة بتمهيد أوضح فيه أن المتتبع للنشاط التنصيري الذي مارسه المنصرون الغربيون في أفريقيا يجد أنه تم برعاية بعض قنصائل ومبعوثي الدول الغربية، بل إن بعضهم شارك بفاعلية ظاهرة في عمليات التنصير بينما ما زال بعضهم يمارس ذلك من خلال التستر بوظيفته الرسمية. وجاء المبحث الأول من هذا الفصل بعنوان: (دخول النصرانية إلى أفريقيا) استعرض فيه الباحث المرحلتين اللتين دخلت النصرانية من خلالهما إلى بعض المناطق الأفريقية. فالمرحلة الأولى: كانت في قرون النصرانية



لم يبق فيها من مجموع سبعة عشر مسجداً إلا ثلاثة مساجد بشهادة (القس فرانسيس خافيير) .

وقد كُتف البرتغاليون نشاطهم التنصيري في مناطق المسلمين في الشمال الكيني، وأنشأ أتباع القديس (أوغسطين) ديراً في ممباسا، جعله المنصرون مركزاً لهم لمد نشاطهم التنصيري إلى مدن الساحل الأخرى .

ونتيجة أعمال العنف البشعة تلك قامت ضد البرتغاليين حركات مقاومة عدة، وأخفقوا بصورة جلية في إرساء المفاهيم النصرانية في أوساط السكان خلال تلك الفترة، وظل تأثيرهم الديني على الشعب ظاهر المحدودية .

ولذا فقد ذهب الباحث إلى أن البداية الفعلية للتنصير في كينيا كانت في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر في كينيا على يد المنصر (د. لويس كرايف) الذي وصل ومعه خطاب توصية من وزير خارجية بريطانيا، ثم تبعه منصرون آخرون أخذوا يطوفون عرض البلاد وطولها، فاتسعت أعمالهم على الشواطئ منذ ذلك الوقت .

وقد كان التلاحم بين الجهد الاستعماري والمنصرين في استئصال الإسلام وحضارته في المنطقة في غاية الوضوح، حتى إن حاكم أفريقيا الشرقية الإنجليزية، قال في أحد المؤتمرات التنصيرية: (إنه يجب على الحكومة والمبشرين أن يشتركوا في العمل ضد الإسلام) .

وأورد الباحث ملحوظة دائمة في الاحتلال البريطاني؛ حيث كانت بريطانيا تسعى قبل التدخل العسكري المباشر بإحكام السيطرة على البلاد من

وفي ختام هذا البحث أبان الباحث أن فترة الاحتلال الأوروبي لأفريقيا اتسمت بظاهرتين :

أولاهما: فتح المجال للحركات التنصيرية بالتغلغل في المناطق التي لم ينتشر فيها الإسلام، والتركيز على التعليم المدني بغرض إضعاف التعليم الإسلامي، وفرض لغة المستعمر وحرفه اللاتيني في مقابل اللغات المحلية والحرف العربي الذي تُكتب به تلك اللغات .

والثانية: نجاح المحتل في شق معظم المجتمعات الأفريقية في معظم الأحوال بين جنوب نصراني، وشمال مسلم مع تفاوت النسبة العددية بين هؤلاء وأولئك، وإيجاد طبقة من النصارى والمسلمين تشربت أفكار الغرب واغتربت عن أصول مجتمعتها التقليدي مسلماً كان ذلك المجتمع أم غير مسلم، وعندما تم الاستقلال كانت تلك الطبقة هي الوارث له في الهيمنة، والحريصة على نظم المحتل وتنفيذ مخططاته أكثر من المحتل ذاته .

وفي البحث الثاني: تعرض الباحث لدخول النصرانية إلى كينيا، وذكر أن الإسلام ظل هو المهيمن على أوجه الحياة فيها قبل ولوج النصرانية إليها بما يقارب سبعة قرون، ثم ذكر أن الاحتلال البرتغالي كان في طليعة قوى الاحتلال ولوجاً للأراضي الكينية، وذلك في حدود عام ١٤٧٩م على يد القائد الشهير (فاسكو دي جاما)، الذي باشر عند وصوله أعمال قتل وحرق ونهب للمدن والقرى والمساجد، حتى إن مدينة (ممباسا) أحرقت ثلاث مرّات، وقتلوا في كل مرّة المئات إن لم يكن الآلاف من أهلها المسلمين، واستباحوا فيها الحرمات، وكذلك فعلوا الأمر نفسه في مدينة (مالندي) الساحلية التي

خلال الشركات التجارية والجمعيات التنصيرية ، لتكون حمايتها مبرراً للتدخل المباشر .

وقد تعلق الاحتلال البريطاني لإحكام السيطرة على البلاد بمحاربة تجارة الرقيق في الوقت الذي كان الرقيق الذين تحت يده يعاملون معاملة تبلغ الغاية في عدم الإنسانية .

وفي المبحث الثالث: تعرض الكاتب لعلاقة الإرساليات التنصيرية بالاحتلال في كينيا ، وأوضح بأن الإرساليات التنصيرية قبل ١٨٨٨م وهو تاريخ الاحتلال الرسمي لكينيا كان بمثابة الطليعة له ، وأن تلك الإرساليات ما كان لها أن تحقق مآربها لولا المساندة المنقطعة النظير التي وجدتها من قناصل الدول الكبرى في ذلك الوقت . ولكي تتجلى حقيقة تلك العلاقة أورد الباحث مقولة (اللورد بلفور) وزير الخارجية البريطاني - صاحب الوعد المشهور - رئيس الشرف في مؤتمر أدنبرة التنصيري سنة ١٩١٠م ، حيث قال : (إنَّ المبشِّرَين - المنصرين - هم ساعد لكلِّ الحكومات في أمور هامة ، ولولاهم لتعدَّرت عليها أن تقاوم كثيراً من العقبات ...) ، ومقولة حاكم مستعمرة شرق أفريقيا (إليوت) : (إن فتح محطة جديدة للبعثة يظهر لي بصفة عامة أنه امتداد للنفوذ الأوروبي) ، ومثل هذه التصريحات ليست مقصورة على أقوال عدد من السياسيين فحسب ، بل إن المنصرين ردوا الأفكار نفسها . يقول المنصر (أوليري) : (إن النفوذ الغربي هو أيضاً مسؤول عن وجود المبشرين المسيحيين) ، ويقول جيمس باركس : (إن مصالح المبشرين الدينية قبل الحرب العالمية الأولى كانت تجد عوناً كبيراً في وجود القناصل

الأوروبيين الذين كانوا يؤمنون لها قدراً كبيراً من الهيبة السياسية) ، وكتب أول مفوض بريطاني لمحمية شرق أفريقيا « آرثر هاردنج » ما ترجمته : (كان كثير من المسلمين يشعرون عند مرورهم بالسوق ، وسماعهم لخطب المنصرين ومواعظهم ، أن أولئك المنصرين ما كانوا ليجرؤوا على مهاجمة دينهم الإسلامي في تلك الأماكن العامة لولا السند الذي يجدونه من حكامهم الإنجليز) .

ويصور تلك العلاقة تصويراً رائعاً للرئيس السابق لجمهورية زامبيا ، في خطاب له بعث به لرئيس الإرسالية التنصيرية أثناء كفاحه قوى الاحتلال في بلاده ، ونقل فيه مقولة برنارد شو : (عندما يريد الرجل الإنجليزي سوقاً جديدة لبضائعه الفاسدة التي ينتجها في مانشستر فإنه يرسل مبشراً لتعليم الأهالي بشارة السلام ، ويقتل الأهالي المبشر ، فيهب الإنجليزي إلى حمل السلاح دفاعاً عن المسيحية ويحارب من أجلها ، ثم يستولي على السوق كمكافأة من السماء !) ثم أردف قائلاً : (إذا كنت تنوي خدمة الحكومة البريطانية بالطريقة التي وضعها شو ؛ فقد أتيت في الوقت غير المناسب ، لم يقتل أجدادنا أحد الأوروبيين في المحمية ، وسوف تتأكد من أننا لن نقتل أي أوروبي « مبشراً » كان أو غير مبشر لأسباب سياسية) .

ويشير الباحث إلى أن المتأمل في موقف الكنيسة من عملية الصراع بين قوى التحرر الأفريقية وقوى الاحتلال يجدها موالية للمحتمل معادية للشعور الوطني في عامة البلدان الأفريقية ؛ ولذا فقد كان عداء قوى التحرر لها ظاهراً . يقول الرئيس



والمعارض والصور والأفلام بغرض حفر حفرة سوداء عن الإسلام وأتباعه في ذهن الإنسان الأفريقي .
ويذكر الباحث أنه وجد في إحصاء عام ١٩٧٠م في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٢ مليوناً من الزنوج ، وفي البرازيل : ٣٠ مليوناً ، وفي جزر الهند الغربية ودول البحر الكاريبي ٢٦ مليوناً ، ثم يتساءل قائلاً : (فمن أين جاء هؤلاء إن لم يكونوا هم نتاج الرقيق الأفريقي الذي نقلته سفن أوروبا إلى تلك البلاد؟) .
ومن أعظم سبل المنصرين للصد عن الإسلام حيلولتهم دون توغل التجار المسلمين في أوساط القبائل الوثنية خشية انتشار الإسلام من خلال التعامل الحسن بين التاجر المسلم والإنسان الأفريقي .

وفي المبحث الخامس: تحدث الباحث حول موقف المسلمين في كينيا تجاه المد التنصيري وجهودهم في مواجهة ذلك ، وذكر بأن المسلمين لم يقفوا مكتوفي الأيدي بل سعوا للدفاع عن عقيدتهم وكيانهم بما استطاعوا ، ففي الهجمة الصليبية الأولى في القرن الخامس عشر على أيدي البرتغاليين انتشرت حركات الجهاد ضدها مما أدى إلى إضعاف قوتها كثيراً إلى أن تم إخراجها نهائياً عام ١٧٣٠م .

وفي الهجمة الصليبية الثانية في القرن التاسع عشر على أيدي القوى الأوروبية المهيمنة في ذلك الوقت وفي طليعتها بريطانيا لم يدعن المسلمون لما نزل بهم ، و كانت لهم مواقف جهادية مشرفة إضافة إلى الجهود التعليمية والدعوية التي كان لها أثر بين في مقارعة النصرانية وتثبيت الإسلام في المنطقة .
وبختم هذا المبحث يكون الباحث قد أنهى بابه

الموزمبيقي السابق : (لقد قررنا وضع حد نهائي لكل المعتقدات الدينية ، كما منعنا تلقين الأطفال ، وكذلك الكبار مبادئ المسيحية في العطلات الرسمية) ، وجاء في القرار النهائي الذي أصدره المؤتمر الخامس لتوحيد أفريقيا ، والذي عقد عام ١٩٤٥م ما نصه : (إن المسيحية التي انتظمت في أفريقيا الغربية تتمثل في استغلال سكان غربي أفريقيا سياسياً واقتصادياً لحساب الدول الكبرى الغربية) ، ولذا فقد ظهرت محاولات أفرقة الكنيسة ، وحين حاول البابا الوقوف في وجه ذلك ، أبى الداعون إلى ذلك ، حتى إن رئيس أساقفة زامبيا عبر عن ذلك الرفض قائلاً : (إن محاولة إقناعي بأن سلامة عقيدتي المسيحية لا تتم إلا بتبني الحضارة والثقافة الأوروبية هي بمثابة إكراهي على تغيير شخصيتي بالقوة ، وإذا جاز أن الله قد أخطأ بأن خلقني أفريقياً - تعالى الله عما يقولون - فإن ذلك لم يتضح لي) .

وفي المبحث الرابع: تناول الباحث موقف الإرساليات النصرانية من الوجود الإسلامي في كينيا ، وذكر بأنها سارت في اتجاهين متوازيين :
الأول: إقامة سجاج نصراني كثيف يحول دون تقدم الدعوة الإسلامية ، وذلك من خلال العمل التنصيري المباشر والمكثف في المناطق التي يغلب عليها الوثنيون وأشباههم .

الثاني: تشويه الإسلام والصد عنه ، عبر إثارة الشبهات حوله ، وإلصاق التهم به ؛ لإثارة سخط السكان عليه ، وبخاصة فيما يتعلق بتجارة الرقيق ، والتي زور التاريخ في كثير من الجوانب المتعلقة بها ، وتم تضمينها المناهج الدراسية ، واستخدمت المتاحف



الأول ودراسته النظرية القيمة حول التنصير وأساليبه في الصد عن الإسلام في أفريقيا، وبخاصة في كينيا.

الباب الثاني:

وكان عبارة عن دراسة ميدانية مكونة من أربعة فصول، وأساليبه، جمعت أغلب مادتها أثناء زيارة الباحث لدولة كينيا من خلال المقابلات الشخصية للدعاة والمفكرين والمنصرين الذين اهتموا للإسلام، والعاملين في حقول التعليم والإغاثة، مع بعض المشاهدات والجولات في بعض مناطق البلاد، والتي تم الاطلاع فيها على بعض أنشطة النصارى، إضافة إلى مضمون استبانة صممها الباحث وحل مضمونها حول النشاط التنصيري داخل كينيا.

وقد كان الفصل الأول بعنوان: الإرساليات والجمعيات الكنسية العاملة وأساليبه، واشتمل على ثلاثة مباحث، الأول: حول الإرساليات والجمعيات الكاثوليكية وأساليبه، وقد بدأ نشاط الإرساليات الكاثوليكية في كينيا عام ١٨٩٠م من خلال مندوبية ممباسا، وتوالي نشاطها إلى أن كثرت إرسالياتها وتعددت مراكزها، وتنامى تأثيرها بصورة بيّنة.

وتعتمد تلك الإرساليات في نشاطها على جهد الكنائس والمراكز التنصيرية، وعلى الخدمات التي تقدمها في مجال الصحة والتعليم والإغاثة، إضافة إلى المناشط المختلفة.

ومن أساليب النشاط الكنسي الكاثوليكي في كينيا على اختلاف بين إرسالياته، وتميز كل إرسالية عن الأخرى بأساليب خاصة بها: التركيز على التعليم وبناء المدارس بمستوياتها المختلفة ابتداء من رياض الأطفال، وبناء المراكز التنصيرية متكاملة

الخدمات، وبناء المراكز الصحية، وإنشاء مزارع الأبقار، وتوزيع المعونات الغذائية، وتوزيع الأغنام والأبقار للأسر الفقيرة، وإصدار بعض المجلات، وحفر الآبار، وكفالة الأبناء وإعاشتهم وفق شروط قاسية تؤدي إلى تنصر الأبناء وأسره في نهاية المطاف.

ومما أورده الباحث أن قسيساً إيطالياً نزل منطقة مرتي عام ١٩٦٧م أخذ ينصر أولياء أمور الطلاب من خلال الضغط عليهم عبر كفالة أولادهم في المدارس، فإمّا أن ينتصر ولي أمر الطالب أو يحرم ابنه من الكفالة والإعاشة، فكان نتيجة ذلك أن تنصرت أسر بأكملها خوفاً على مصير أولادهم ومستقبلهم التعليمي والاقتصادي، بل كان يطلب منهم التوقيع على التخلي عن مسؤولياتهم تجاه أبنائهم عند إدخالهم مدارس الكنيسة.

أما المبحث الثاني فتناول الإرساليات والجمعيات البروتستانتية وأساليبه، والتي بدأت نشاطها في كينيا عام ١٨٤٤م، ومن الإحصاءات التي أوردها الباحث عن النشاط البروتستانت في كينيا حتى عام ١٩٩٩م، (١٢٢) منظمة تنصيرية قادمة من أمريكا وغرب أوروبا، (١٢٩٥) قسيساً غربياً، (٥٦٢٠) كنيسة تم بناؤها بأموال غربية، (٤٠) مجموعة سكانية وقبلية تعمل المنظمات البروتستانتية في أوساطها.

ومن السياسات والأساليب التي تعتمدها الإرساليات البروتستانتية على تفاوت بينها في خدمة الجهد التنصيري: العمل بسرعة تجاه تحقيق الاعتماد الذاتي مالياً، وإقامة إدارة وطنية للكنائس، ونشر الكنائس والمراكز التنصيرية بصورة مكثفة

تحيمة ورد كیده بما يستطيعون فإنهم مسؤولون عن ذلك).

وفي المبحث الثالث تناولت الدراسة نشاط المجلس الكنسي الوطني الكيني، وهو هيئة تنسيقية تجمع جميع الكنائس العاملة في كينيا، ويضم تحت مظله أكثر من ٢٠٠٠ كنيسة ومؤسسة تنفيذية من مختلف الطوائف والمذاهب، ويتمتع بإمكانات ضخمة، ومزود بأموال طائلة من مصادر تمويل أجنبية.

ثم أشار الباحث إلى مراحل تكوين هذا المجلس، وأشار إلى أن الكنائس البروتستانتية كانت صاحبة المبادرة في هذا الجانب، ثم عرج على أهداف إنشائه، وذكر من ذلك: مساعدة الكنائس على الوصول إلى كل مكان في كينيا، وتسهيل سبل العيش للنصارى عن طريق إنشاء مراكز للتدريب المهني، والعمل على جعل التعاليم النصرانية منسجمة مع التطورات السياسية والاجتماعية طبقاً لحياة البلاد اليوم، وربط العمل الإنمائي والاجتماعي بعملية التنصير في البلاد.

ومن إيراد الباحث لأهم أنشطة المجلس، يلحظ - إضافة إلى الجهد التنصيري المباشر الذي يقوم به - أن أبرز نشاطه مرتكز على التأهيل وتقديم الخدمات المساندة للكنائس العاملة في الساحة.

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد كان بعنوان: (أساليب المنصرين المباشرة)، واشتمل على أربعة مباحث:

الأول: (حول جهود القسس المباشرة في الأماكن العامة والكنائس) ويشير الباحث إلى أن المنصرين يمارسون دعوتهم المباشرة من خلال مجموعات

تثير الدهشة، واعتماد الوسائل التعليمية الحديثة في تعليم السكان النصرانية، وطبع الكتاب المقدس بأعداد كبيرة لاستعمال الدولة الرسمي والمنصرين الجدد، ودعم النشاط المسيحي المحلي، والقيام بأعمال التطبيب والعلاج، والتعليم، واستغلال وسائل الإعلام الجماهيرية من صحافة وإذاعة وتلفزة، وإقامة مطارات لاستقبال الطائرات الصغيرة، وبناء بيوت للنازحين والفقراء الذين هجروا مناطقهم نتيجة للنزاعات القبلية، أو لظروف المجاعة والجفاف، ودفح الرسوم الدراسية عن الطلبة العاجزين عن مواصلة تعليمهم، وبناء دور للأيتام والأطفال مزودة بالفصول التعليمية، والخدمات الصحية والتي يتربى فيها الأطفال على حسب ما تريده لهم الكنيسة، وفي ذلك يقول الكاردينال لافيغيري: (لقد أدركنا أن الأفريقي يحتاج إلى المساعدة في ثلاث نواح، هي: التعليم، والزراعة، والعلاج الطبي، وهذه النواحي لا تقل أهمية عن الناحية الدينية، وإذا لم يبذل مجهود في هذه المجالات فلن يحدث أي تقدم للنصرانية على الإطلاق).

ثم يختم الباحث مبحثه هذا بالقول: (ولكن مع هذه الجهود التنصيرية الضخمة فإن الحقيقة المائلة للعيان تدل على أن النتائج التي حققتها المنظمات والبعثات الصليبية أقل بكثير من مستوى عملهم مقارنة بما بذلوه من جهد ومال في سبيل تنصير المسلمين واللوثنيين على حد سواء، ومحاربة الدين الإسلامي هناك، وعلى الرغم من هذا فإن جهود القوم ومحاولاتهم للنيل من هذا الدين لا تنتهي فما على المسلمين إلا التنبيه لهذا الخطر والعمل على



صغيرة في الكنائس والمنازل ومواقع العمل إضافة إلى المحاضرات والمناظرات التي تعقدها الكنائس غير الكاثوليكية في الساحات والحدائق والمنتزهات والملاعب ونحوها من الأماكن العامة.

وأورد الباحث جملة من الأساليب والطرق التي يسلكونها لإثارة فضول المتلقين وإغرائهم.

وفي المبحث الثاني تعرض الباحث لجهود الحملات التنصيرية التي تستهدف تنصير الشعب الكيني وتغيير عقيدته، سواء أكانت هذه الحملات بقيادة مؤسسات تنصيرية تابعة للكنيسة، أم مؤسسات غير تابعة لها مثل المؤسسات التعليمية العامة والمنظمات والهيئات غير الكنسية، التي ترعى الجهد الكنسي في البلاد بصورة غير مباشرة، ومن ذلك الحملة المسماة: (مشاريع الإسلام في أفريقيا)، والذي ترعاه جامعة داي استار، ويهدف إلى دراسة الإسلام في كينيا وأفريقيا جنوب الصحراء؛ ليتمكن المنصرون من وضع البرامج المناسبة لتنصير المسلمين، وحملة إيفان إيركسون الموجهة إلى قبائل الماساي في الجنوب الكيني.

وفي المبحث الثالث تناولت الدراسة الرحلات والزيارات البابوية، وأشارت الدراسة إلى أن النشاط التنصيري تعرض - نتيجة ارتباطه في ذهن الإنسان الأفريقي بالاحتلال الغربي - لتهديد جدي من دعوة عدد من الزعماء الأفارقة إلى ضرورة التأكيد على الهوية الأفريقية التي دمرها الاحتلال، مما دفع البابا لأن يعجل بوضع برنامج لإنقاذ النصرانية في أفريقيا من خلال إقامة مسيحية أفريقية طابعها شعار «صنعت في أفريقيا»، وفي هذا الإطار يقول البابا

في زيارته لأوغندا عام ١٩٦٩م: (إن تكييف الحياة المسيحية في المجالات الدعوية، وفي مجالات الطقوس والنشاطات التعليمية والروحية ليس ممكناً فحسب، بل إن الكنيسة تشجعه، وتجديد القداس مثال حي على ذلك، وفي هذا الاتجاه يمكنكم ويجب عليكم أن تكون لكم مسيحية أفريقية). ومن هذا المنطلق فقد عَظَّم اهتمام البابوية بأفريقية، وتوالى الزيارات حتى بلغت إجمالي زيارات البابا يوحنا بولس الثاني لأفريقيا بين عامي ١٩٨٠ - ٢٠٠٠م اثنتي عشرة زيارة، في الوقت الذي لم يسجل لأفريقيا عبر التاريخ الكاثوليكي قبل ذلك إلا زيارة بابوية واحدة.

وقد أوضح الباحث أن من الأهداف الرئيسة لتلك الزيارات - إضافة إلى دعم الجهد التنصيري ومحاولة إنقاذ النصرانية مما لحق بها من تهمة العمالة لقوى الاحتلال - محاربة الإسلام، وفي هذا السياق جعلت مجلة (باري ماتش) عنوان تعليق لها على إحدى الزيارات البابوية (البابا في مجابهة الإسلام الأسود)، وجاء في تقرير لصحيفة هيرالد تريبون الأمريكية على زيارة بابوية أخرى أن البابا يأمل من زيارته (أن يرسى قواعد الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ضد النهضة الإسلامية المتزايدة في القارة)، وأن يقوم (ببحث رجال الدين المسيحي بأفريقيا وأتباعهم على زيادة نشاطهم الكهنوتي في القارة لمقاومة المد الإسلامي الجديد جنوباً)؛ مما يؤكد ما أورده الباحث من أن الصد عن الإسلام ومقاومة انتشاره كان أحد الأهداف الحاضرة بقوة في ثنايا زيارات البابا إلى أفريقيا.

وأما المبحث الرابع فقد تناول الباحث فيه أساليب

تنصيرية مباشرة أخرى، من مثل :

● دخول المناطق المغلقة من خلال أصحاب الحرف (المنصرين السريين)، والذين يمارسون التنصير المباشر من خلال أعمالهم الاعتيادية في الشركات التجارية ونحوها .

● استثمار الرقص والغناء في العمل التنصيري نظراً لحب الإنسان الأفريقي العميق للهو والغناء، ولذا فقد دأبت الكنائس على تنظيم حفلات مفتوحة في المنتزهات والكنائس يحضرها النصارى وغيرهم، كما أنهم يعقبون كل خطبة أو صلاة في الكنيسة بحفل غنائي وموسيقى راقص .

● ما تقوم الكنائس البروتستانتية به من توزيع الإنجيل أو أجزاء منه في الشوارع والأسواق وأماكن تجمعات الناس باللغات واللهجات المحلية .

● بناء الكنائس في كل مكان، وبخاصة بجوار المساجد . يقول الشيخ هارون أودندو : (إن أسلوب بناء الكنائس حول المساجد خطة أمريكية للتنصير المباشر بدأ تطبيقها عام ١٩٨٦م؛ بحيث إذا بنى المسلمون مسجداً في أي مكان فإن النصارى يبنون حوله مجموعة من الكنائس قد تصل أحيانا إلى أكثر من سبع كنائس حول المسجد الواحد في الحي، ومثال ذلك حي كرمك داخل نيروبي؛ حيث بنى المسلمون مسجداً قبل ثلاث سنوات، فبنى النصارى حوله ٢٧ كنيسة حتى الآن). وكأتمودج على إكثار النصارى من بناء الكنائس حتى في المناطق ذات الأقلية النصرانية ذكر الباحث أنه لم يكن في ولاية لامو الكينية ذات الأغلبية المسلمة حتى عام ١٩٧٤م سوى كنيستين، بينما تجاوزت في ٢٠٠٢م ثلاث مئة كنيسة .

● الزيارات المنزلية للأهالي مصحوبة بالهدايا والأطعمة . يقول الشيخ آدم دويو في مقابلة الباحث معه عام ٢٠٠١م : (إنه قد تنصر الكثيرون في أيام الجفاف هذه بسبب لقمة العيش، وخرج الأبناء والشباب من بين يدي أهلهم وذويهم بسبب المجاعة ورسوم الدراسة التي تقدمها لهم الكنيسة) .

● الاستدلال بالقرآن الكريم خلال المحاضرات والناظرات والأنشطة المتنوعة التي يمارسونها، إذ تلزم الكنيسة السبتية مثلاً من ينتمي إليها بحفظ شيء من القرآن الكريم يلبس به على عوام المسلمين ويستدل به على صحة مذهبه .

وبهذا المبحث يختم الباحث فصله هذا حول أساليب المنصرين المباشرة، وينتقل في فصله الثالث إلى (أساليب المنصرين غير المباشرة)، والذي ضمنه ستة مباحث، جعل عنوان الأول منها: (الخدمات الطبية العلاجية)، وفيه يشير الباحث إلا أن البداية الفعلية للتطبيب كأسلوب تنصيري لم تظهر إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي عندما تكونت الجمعيات الطبية في أوروبا وأمريكا، والتي جعلت من الطب مشروعاً تنصيرياً . يقول الطبيب هاريسون : (إن المبشر لا يرضى عن إنشاء مستشفى ولو بلغت منافع ذلك المستشفى كل الإقليم، لقد وجدنا نحن في بلاد العرب لنجعل رجالها ونساءها نصارى)، ويلخص د . كوك دوافع الإرساليات الطبية التنصيرية بقوله : (إن أهداف هذا النوع من البعثات هو أولاً إضفاء الشفقة الدينية على البعثات التبشيرية الحديثة، ولتأكيد حقيقة القرابة بين أفراد الأسرة العالمية، ثم تمهيد الطريق للإنجيل على قلوب

بني البشر، وأخيراً معالجة الناس من الأمراض). وقد بدأت الإرساليات التنصيرية في كينيا الاهتمام بالعمل الطبي في عام ١٩٠٨م، فأنشأت المستوصفات والمراكز الصحية، واتسع الأمر حتى بلغ حجم الخدمات الصحية التي تقدمها الكنيسة الكاثوليكية في عام ١٩٩٠م ما نسبته ٢٥٪ من مجموع الخدمات الصحية القومية من خلال ٢٩ مستشفى، و٦٢ مركزاً صحياً، و ١٩٦ مستوصفاً، والعديد من المعاهد الصحية لتخريج المرضين والمرضات، ومراكز رعاية الطفولة والأمومة. كما تشرف الكنيسة البروتستانتية على أكثر من ١٥ مستشفى، و ٢١ عيادة، وتملك جماعة الأذفنتشت ١٠ طائرات تستخدمها لنقل الأطباء والمرضات لعلاج المرضى في الأحرش. وفي هذا السياق تقول إحدى خبيرات الأمم المتحدة في تقرير لها عن الوضع الصحي في كينيا ما نصه: (إن هذه البلاد وإن كانت مفتقرة عموماً إلى معونة كبيرة للارتقاء بالتعليم بأنواعه، والنواحي الصحية والاجتماعية، واستصلاح الأراضي وزيادة الدخل إلا أن البعثات التنصيرية تغلغل في كافة أنحاء هذه البلاد حيث تبني المستشفيات والمستوصفات وتساندها الهيئات الدولية المختلفة، وكل هؤلاء يعملون على نشر المسيحية).

ويشير الباحث - بعد أن ذكر أن المستشفيات التنصيرية تعتبر من أرقى وأحدث المستشفيات في البلاد - إلى أنها مفتوحة على مصراعيها أمام النصارى ومن يطمح المنصرون في اصطياده من الوثنيين، بينما يساوم أربابها المسلمين على عقيدتهم

مقابل الاستفادة من تلك الخدمات، وليس أمام المسلمين إلا أن يتغلغل في أوساطهم المرض في سبيل الحفاظ على دينهم أو مهادنة المنصرين وإظهار الميل تجاههم على الأقل، وغالباً ما يختارون الطريق الأول. وكان المبحث الثاني بعنوان: نشر الانحلال والتفسخ والاختلاط، وقد أبان فيه الباحث ما تقوم به بعض الكنائس من تنصير الشباب الأفريقي عن طريق الجنس، ومن الجمعيات التنصيرية التي أفرطت في استخدام النساء الجميلات في التنصير (جمعية أبناء الرب وأسرة الحب)، وقد جاء في أقوالها: (إنَّ الخوف من الزنا لم يعد له مكان، وإنَّ عمليتي اللواط والسحاق مباحتان ما دامتا تتمان في جو من الحب) وقال ديفيد جاكس المتحدث باسم الجمعية: (إنَّ تقديم العون الجنسي واجب على كل فرد، وإن أفراد المجموعة من النساء مطالبات بتقديم كل ما يمكن أن يغري أعضاء جديداً، وإنَّه لا بد من تغطية نفقات المجموعة من بيع الجنس إذا اقتضى الأمر).

يقول الباحث: (والتنصير عن طريق المرأة أصبح أسلوباً رائجاً عند كثير من الكنائس، وبخاصة في أفريقيا. وفي كينيا يعتبر أمراً مشاهداً ومحسوساً؛ فكم من شاب تنصر بسبب إغراء الفتيات المنصرات له، إما بالصدقة والحب، أو طمعاً بالزواج من إحداهن، وخاصة أن معظم النساء اللاتي يعملن في الكنيسة من الجميلات المتعلمات... ولا سيما منصرات الكنائس البروتستانتية).

وليس هذا فحسب؛ فقد فتحت بعض الكنائس نواصي للشباب للهو والرقص والغناء، كما عمدت

إغاثية، يقول المنصر رايد : (إننا نحاول أن ننقل المسلم من محمد إلى المسيح، ونحن لا نحب المسلم لذاته، ولا لأنه أخ لنا في الإنسانية، ولولا أننا نريد أن ننقله إلى صفوف النصارى لما ساعدناه)، وفي هذا السياق يقول الباحث : (وكم حفر النصارى بئراً في مناطق المسلمين الجافة، ولما لم يتنصر أحد هدموها، كما حدث ذلك في شرق السودان).

أما المبحث الخامس فتناول الباحث فيه سيطرة المنصرين على وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم، وقد ابتدأ حديثه عن توظيف الكنيسة لوسائل الإعلام ووسائل الاتصال المتنوعة في التنصير، فذكر بأنها افتتحت محطات للإذاعة وأخرى للتلفاز خاصة بها، وأنشأت مراكز للتدريب الإعلامي والإذاعي، إضافة إلى استئجارها ساعات بث في المحطات الحكومية، وأسست عدداً كبيراً من الصحف والمجلات الدورية والنشرات، كما أنشأت العديد من دور النشر والمكتبات والتسجيلات.

ثم عرج الباحث على سيطرة المنصرين على مؤسسات التعليم، ونقل عن الكاردينال تامكو أحد زعماء حركة التنصير في أفريقيا قوله : (إذا أردتم لأفريقيا النصرانية ديناً لها فسيطروا على التعليم ودور الثقافة والنشر وإنشاء المدارس الخاصة والعامية، وافتحوا الباب أمام المسلم الفقير لتجعلوه يعرف فضل المسيحية عليه، وفي نهاية الأمر سيكون نصرانياً أو يفكر بتفكير النصارى ويتعامل مع دينه انطلاقاً من الحقائق المسيحية؛ فلا يصدق عليه كلمة أنه مسلم وإن لم يمر بالتعميد).

وفي كينيا تمكنت الإرساليات التنصيرية من

بعض الكنائس إلى استغلال وسائل الإعلام في هذا الجانب. جاء في تقرير صادر عن دائرة تنصير الشعوب في الفاتيكان ما نصه : (إن للإعلام في حياة الأفريقي قوة هائلة وتأثيراً عظيماً، وحبذا لو شوشنا به على الإذاعات الأفريقية والعربية التي تدع القرآن الكريم، وصممنا برامج للمجون والجنس والموسيقى لتذاع في هذه القارة الفقيرة).

أما المبحث الثالث فكان عن محاربة المنصرين اللغة العربية وسعيهم لمنع انتشارها على اعتبار أنها لغة القرآن الكريم، وفي المقابل تشجيعهم انتشار اللهجات المحلية لتحل محل اللغة العربية، وتدوين اللغات المحلية حتى المسموع منها فقط بالحرف اللاتيني، وقد شملت الحملة على اللغة العربية معاداة اللغات التي تكتب بالحروف العربية، كاللغة السواحيلية، والتي تشكل الألفاظ العربية ٣٠٪ من مفرداتها.

وجاء المبحث الرابع من هذا الفصل بعنوان : (الإغاثة واستغلال الظروف والكوارث الطبيعية)، وأشار فيه الباحث إلى استغلال الكنائس لعوز الناس في التنصير، وبخاصة في أوقات الجفاف والحروب والأزمات، والتي إذا لم توجد قامت الكنيسة باختلاقها، وهذا ما نص عليه مؤتمر كلورادو؛ إذ جاء في إحدى فقراته : (لا بد من وجود أزمات معينة ومشكلات وعوامل إعداد وتهيئة تدفع الناس أفراداً وجماعات خارج حالة التوازن التي اعتادوها، وفي غياب مثل هذه الأوضاع فلن تكون هناك تحولات كبيرة للنصرانية).

والتنصير هو باعث المنصرين لإقامة برامج

السيطرة على مؤسسات التعليم بشكل كبير، وتشير الدراسات إلى أن ٩٥٪ من مؤسسات التعليم تقع تحت إشراف الكنائس والبعثات التنصيرية، ولذا فقد كان التعليم أنجح أسلوب اتخذته الكنيسة للتنصير، سواء أكان ذلك من خلال مدارس التعليم العام في الأحرار والمدن، أم من خلال التعليم الجامعي؛ إذ - بالإضافة إلى الأقسام الدينية التابعة للجامعات الوطنية الثلاث - وصل عدد الجامعات التي تؤهل الطلاب في الدراسات اللاهوتية إلى أكثر من ١٢ جامعة ومعهداً من خلال مراكز التدريب المهني المنتشرة بكثرة في البلد.

وفي المبحث السادس تناول فيه الباحث أساليب تنصيرية أخرى غير مباشرة، من مثل :

● الحوار، الذي يهدف المنصرون من رفع لوائه إلى تغيير الشكل القسري للتنصير إلى نمط جديد قائم على المعاشية ومستند على الحوار؛ لتتم عملية التنصير بأقل تكلفة وبأقل قدر من المقاومة، يقول كليمون واصفاً حوار المنصرين: (إن هذا الحوار عبارة عن عملية تغليف لحبة قديمة كانوا يفرضونها قهراً على الشعوب فيما مضى).

● عرض النصرانية في ثياب إسلامية، أو على حد تعبير د. ستانلي: (البحث عن بعض التقاليد والصيغ الإسلامية التي يمكن استخدامها بمحتوى نصراني)، بحيث يكون الشكل إسلامياً والمحتوى نصرانياً، ومن ذلك إنشاء مساجد تسمى المساجد العيسوية، وتسمية المنتصرين بأسماء إسلامية ومحاكاة الأناشيد الإسلامية ومجالس الذكر الصوفي، ونحو ذلك.

● تشويه الإسلام والصاق الافتراءات به، من مثل إصاق تهمة الرق به بينما جاءت الكنيسة لتخلصهم. يقول الرئيس الكيني السابق مهاجماً الإسلام: (إن المسلمين يكرهون غيرهم، وإن الإسلام كان وراء تجارة العبيد)، متناسين من وراء المجيء بملايين السود إلى أمريكا وأوروبا، ومن وراء الاضطهاد والتمييز العنصري الذي ما زال يعاني من آثاره الإنسان الأسود في أوروبا وأمريكا إلى اليوم.

● التخويف من انتشار الصحة الإسلامية، وفي ذلك يؤكد رئيس الكنيسة الإنجلكانية في كينيا على أن الأصولية الإسلامية تشكل تهديداً لوجود الكنيسة ونموها في كينيا، وفي القارة كلها، وأن المسلمين ينفقون ملايين الدولارات البترولية لتحويل المسيحيين إلى الإسلام، ويقول سكرتير عام المؤتمر الأفريقي للكنائس: (إنه في حين تدرك الكنيسة الأفريقية تطور المسيحية في القارة؛ فإن عليها أن تعالج الأصولية الدينية)، ويقول الأرشيبishop نوتو: (الموضوع الحقيقي أن الأصولية الإسلامية كمسألة تحد).

● إعداد الزعماء والقادة، وفي هذا الإطار يقول سارتر - أحد دهاقنة التنصير في مقدمته التي صدر بها كتاب المعذبون في الأرض للمفكر الأفريقي فرانس فانون، موضحاً أسلوب صناعة الغرب للزعماء ما نصه: (كنا نحضر رؤساء القبائل وأولاد الأشراف والأثرياء من أفريقيا وآسيا ونطوف بهم بضعة أيام في أمستردام ولندن والنرويج وبلجيكا وباريس، فتتغير ملابسهم، ويلتقطون بعض أنماط العلاقات الاجتماعية الجديدة، ويتعلمون منا طريقة جديدة في الرواح والغدو، ويتعلمون لغاتنا، وأساليب رقصاتنا

المنافسة لجهود المنصرين، كما ساهمت في حماية المسلمين وتحصينهم من هجمات المنصرين .
ثم ختم الباحث مبحثه بالإشارة إلى أن بوابة نضج الجهود وقدرتها على المنافسة تتمثل بتنوع الجهود وتحقيق التكامل بينها، وبالتوسع في الاعتماد على أبناء القارة في حمل لواء العلم والدعوة، والعناية بتأهيل العاملين في حقول التعليم والدعوة والإغاثة، وتوفير متطلبات العمل المؤسسي، ونحو ذلك .

أما المبحث الثاني فقد تناول فيه الباحث (جهود المنظمات والهيئات والمؤسسات الإسلامية الداخلية)، وابتدأه بتوطئة أشار فيها إلى أنه على الرغم من أن المسلمين يمثلون أكبر تجمع ديني في كينيا ٣٥٪ من السكان، إلا أن توزعهم في مناطق الدولة أفقدهم التأثير في مجريات الأمور وأحداثها في البلاد، واستشعاراً لهذا الخطر تمت المبادرة إلى تكوين روابط مختلفة تهدف إلى الرقي بواقع المسلمين داخل الدولة حتى أصبحت بكثرتها (٥٢ جمعية ومؤسسة) واحدة من المشكلات التي تواجه المسلمين في كينيا، إذ بدلاً من أن توحد الجهود شتتها وصار معظمها غير نشيط، وعامة مناشطها في حقول التعليم والدعوة، وبعض المناشط الاجتماعية كالمستوصفات ودور الأيتام ومساعدة المعوزين ونحو ذلك من البرامج والأنشطة التي أسهمت في الحفاظ على هوية المسلمين من الضياع .

وتحدث المبحث الثالث عن الجهود الفردية للعلماء والدعاة، الذين كان لهم أثر ظاهر في انتشار الدعوة الإسلامية في كينيا، ومقارعة المنصرين والتيارات

وركوب سياراتنا - إلى أن يقول - : وكنا ندبر لبعضهم زيجات أوروبية ثم نلقنهم أسلوب الحياة الغربية، كنا نضع في أعماق قلوبهم الرغبة في أوروبا ثم نرسلهم إلى بلادهم، وأي بلاد! بلاد كانت أبوابها مغلقة في وجوهنا، ولن نجد منفذاً إليها، كنا بالنسبة لهم رجساً ونجساً، لكن منذ أن أرسلنا المفكرين الذين صنعناهم إلى بلادهم كنا نصيح في أمستردام، أو برلين، أو باريس : (الإخاء البشري)، فيرتد رجع أصواتنا من أقاصي إفريقيا، أو الشرق الأوسط، أو شمالي إفريقيا، كنا نقول : ليحل المذهب الإنساني - أو دين الإنسانية - محل الأديان المختلفة، وكانوا يرددون أصواتنا هذه من أفواههم، وحين نصمت يصمتون، إلا أننا كنا واثقين من أن هؤلاء المفكرين لا يملكون كلمة واحدة يقولونها غير ما وضعنا في أفواههم) .

● **دراسة المجتمعات؛** بغرض تحديد أفضل الداخل والطرق لممارسة العمل التنصيري في تلك المجتمعات، من خلال استغلال نقاط الضعف فيها .

أما الفصل الرابع فقد جاء بعنوان : (كيفية مواجهة أساليب المنصرين والجهود المبذولة في ذلك) . وقد اشتمل على أربعة مباحث :

أولها: تناول (جهود الهيئات والمنظمات الإسلامية الخارجية)، التي تمارس العديد من المناشط التعليمية والدعوية والإغاثية في كينيا، تمكنت من خلالها - رغم محدودية الإمكانيات والجهود - من الإسهام بصورة ملحوظة في تحسين أوضاع المسلمين، كما شددت من أزر المؤسسات الإسلامية المحلية القائمة، وبرز عبرها نوع من



المنحرفة كالكاديانية والرافضة وغلاة الصوفية ونحوها .

وقد كان من ثمار تلك الجهود المباركة ازدياد وعي المسلمين بما يجري من أحداث، ومطالبتهم بحقوقهم ولجوئهم إلى المحاكم حين وقوع ضيم حسي أو معنوي من النصارى عليهم، وهذا كما يقول الباحث مما يبشر بخير كثير .

وجاء المبحث الرابع بعنوان: (الجهود المقترحة في مواجهة الغزو النصراني الحقيقي الذي تعرضت له كينيا والمسلمون فيها)، وأشار الباحث في تمهيده لهذا المبحث إلى العوامل التي ساعدت على هيمنة هذا الغزو، فذكر منها: استثمار المنصرين للكوارث والأزمات، واعتماد ضعفة المسلمين - بل وغيرهم - على الهيئات التنصيرية في مجال التعليم والصحة ودور الأيتام والعجزة، ووجود منآت المنصرين المدربين؛ يقابله ضعف في جهود المسلمين وإمكاناتهم مقارنة بإمكانات المنصرين .

ثم عرج على الجوانب التي يرى فيها حلاً لمواجهة خطر التنصير، فذكر من ذلك :

● **التحصين الذاتي، حتى لا تجد دعوات المنصرين فراغاً روحياً وضعفاً عقدياً لدى المسلمين يمكنها من التغلغل في أوساطهم، ويشير الباحث إلى أن نجاحات المنصرين الكبيرة كانت في أوساط الوثنيين، أما أعداد من تنصر من المسلمين فكان محدوداً، لكن أثر المنصرين الكبير عليهم تمثل في إغراقهم في بحور الشهوات، وإزالة عقيدة الولاء والبراء من نفوس كثير منهم تجاه النصارى، مما يحتم على المصلحين سرعة المبادرة برفع شعار:**

(التربية أولاً)، حتى لا ينخدع الشباب المسلم أو تنطلي عليهم أفكار القوم المسمومة .

● **إعادة التخطيط للدعوة الإسلامية، والعمل على تطوير وسائل الدعوة وأساليبها بما يتوافق مع تحديات المرحلة، وما نعيشه في عصرنا من تطورات؛ إذ لا بد من الاهتمام - إضافة إلى العناية بتعليم الإسلام - بالحاجات المرتبطة بالنهضة بالمجتمع الكيني الكبير حتى يتمكن المسلمون من تبوء مكانهم الطبيعي في البلاد .**

● **عدم الانسياق وراء ردود الفعل؛ إذ يقوم النصارى بأعمال استفزازية، تغضب المسلمين وتجرح مشاعرهم، فيقومون بردة فعل معاكسة نابعة من العاطفة، وغالباً ما تكون غير مدروسة؛ لأن تحكم المسلمين بأفعالهم يفقد المنصرين زمام المبادرة، والقدرة على توجيه المسلمين الوجهة التي يريدونها .**

● **تعاون الدول والشعوب الإسلامية، حتى يتم إحباط المخطط الغربي في عزل مسلمي كينيا عن إخوانهم المسلمين في المناطق الأخرى من العالم، وحتى يتم الرفع من قدرات المسلمين هناك في ظل معركة غير متكافئة بين المسلمين والمنصرين من حيث الإمكانيات .**

● **نقد وإظهار بطلان عقائد النصارى، والتي شابهها التبديل والتحرير في إطار موضوعي يعري عقائد القوم وما هم عليه من زيغ، ويظهر محاسن الإسلام، وينقض الشبه التي يثيرها المنصرون حوله، مما سيمكن من نقل المعركة إلى داخل معسكر المنصرين وإشغالهم بأنفسهم، وأشار الباحث في هذا الجانب إلى إمكانية الاستفادة من الدراسات**



خدماتها وسط إقامة طقوسها وبرامجها التنصيرية .
- أن الجهد التنصيري ما زال حاضراً بقوة في كينيا ، وتدعمه مؤسسات قوية وإمكانات ضخمة .
- أنه لا يمكن درء خطر التنصير إلا بتكثيف الجهود الدعوية من قِبَل المسلمين ، لا سيما والإسلام يحظى بنور الحق الذي يحمله بقبول سريع في أوساط الأفارقة متى وجد من يقدمه لهم بطريقة مناسبة مع بعض الاحتياجات الضرورية التي لا تجعلهم يلتفتون إلى المؤسسات الكنسية .

وبعد :

فقد كان ما سبق عرضاً لأهم ما جاء في هذه الأطروحة القيمة ، والتي سطرها صاحبها بشعور بين بالمسؤولية الدعوية من خلال رؤية منهجية واضحة ، مدعمة بنقولات قيمة عن أساطير التنصير ودراسة ميدانية تعري الصورة الحسنة التي تريد أن تظهر الكنيسة بها نفسها أمام الإنسان الأفريقي فائق البساطة ، وفي الظن أن الرسالة ستكون أكثر حسناً لو ركز فيها أكثر على الجانب التحليلي ، واعتنى بصورة بأفضل بجانب الصياغة اللغوية وتبويب الرسالة .

نسأل الله - عز وجل - أن يوفق الباحث لإخراج أطروحته للنور قريباً لتكون إضافة جلية للمكتبة الدعوية ، وأن يتشجع عدد من أبناء القارة الأفريقية لتقديم العديد من الدراسات العميقة المجلية لحقيقة الجهد التنصيري والاحتلال الغربي ونهجه البشع لخيرات القارة وإمكاناتها غير المحدودة ؛ إنه على كل شيء قدير .

الموضوعية لشخصيات نصرانية في القديم والحديث توصلت من خلال البحث العلمي المتجرد إلى بطلان عقائد النصرى المحرفة ، ووجود تحريف متعمد للكتاب المقدس ، وتناقضات صارخة بين نُسخه .

● الاهتمام بالدراسات التنصيرية ، من خلال إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة ومستقلة تهتم بتلك الدراسات ، لتمكّن الدعاة والمصلحين من وضع خطط فعالة لمواجهة الغزو التنصيري . ثم يذكر الباحث أنه لا أقل - في حال ضعف الإمكانيات - من أن تقوم المؤسسات العاملة في الساحة بإنشاء وحدة داخلها تهتم بهذا الجانب .

● تنشيط مشروعات البر الخيرية ، لأن مواسم الجفاف وأوقات الأزمات ، ومراحل الضعف هي مدخل المنصرين للتأثير على المسلمين ، مما يحتم على أهل اليسار من المسلمين في كينيا وخارجها سرعة المبادرة إلى دفع شبح التنصير عن إخوانهم . واختتم الباحث دراسته القيمة بخاتمة موجزة تضمنت أهم نتائج البحث ، والتي تمثلت بـ :

- ارتباط دخول النصرانية الأخير إلى أفريقيا بما يسمى بحركة الكشوف الجغرافية .

- تقوي وجود المنصرين في أفريقيا بدخول قوى الاحتلال الأوروبي فيها ، والتي فتحت الأبواب أمام المنصرين على مصراعها .

- التقاء جهود الاحتلال الأوروبي مع أهداف المنصرين في محاربة الإسلام وحضارته وثقافته العربية ، والتي كانت سائدة في المنطقة لعدة قرون .

- استغلال مؤسسات التنصير لحالات الجفاف والفقر التي يعاني منها كثير من المسلمين لتقدم لهم

